المستقبل العربي

١٦٥

١١ / ١٩٩٢

● مستقبل الصراع العربي - الاسرائيلي / برهان الدجاني

● جزيرة «ابو موسى» واسئلة حول مصير الامّة
خير الدين عبد الرحمن

● التحوّلات في النظام العالمي والمناخ الفكري الجديد، وانعكاسه على النظام الاقليمي العربي / ناصيف يوسف حتي

لبنان بعد اتفاق الطائف (حلقة دراسية):

● كلمة رئيس الحلقة / سليم الحص
● ورقة العمل / منح الصلح
● تعقيب / جوزف أبو خليل
● المناقشات

● مقابلة

○ حوار مع عبد الكريم غلاّب حول سياسة تعريب التعليم بالمغرب
نور الدين الطاهري

● مؤتمرات

○ ندوة «اربعون عاما على ثورة يوليو نظرة الى المستقبل» / صفي الدين خربوش

○ ندوة «تحليل الانتخابات الاسرائيلية ١٩٩٢» / عبد العزيز شلبي

يصدرها "مركز دراسات الوحدة العربية"

المستقبل العربي

مجلة فكرية شهرية تعنى بقضايا الوحدة العربية ومشكلات المجتمع العربي

يصدرها

مركز دراسات الوحدة العربية

(تأسس بموجب علم وخبر رقم ١/٨٧ د لعام ١٩٧٥)

- *مركز متخصص في العمل الفكري المتجه رئيسياً نحو مسائل الوحدة العربية.*
- يهدف إلى ايصال نداء الوحدة للجماهير العربية والأوساط الفكرية على تعدد اتجاهاتها.
- يعنى بدراسة الواقع العربي كخلفية للحالة الوحدوية المنشودة.
- لا يفرض شروطاً مسبقة على مساهمة المثقفين في نشاطاته سوى قناعتهم بالوحدة العربية.
- لا يتخذ أي مواقف سياسية مباشرة ولا يساهم في النشاط السياسي.
- لا يرتبط بأي حكومة ولا يتبنى أي نظام ولا يدخل في محاور او تحالفات.

المراسلات:

باسم المستقبل العربي

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان

تلفون: ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٦٩١٦٤ برقياً: «مرعربي»

تلكس: ٢٣١١٤ مارابي. فاكسيميلي: ٤٧٨١٣٠٣ (٢١٢ ـ ١)

الاشتراك السنوي:

ـ **المؤسسات:** في اقطار الوطن العربي (١٠٠ دولار أمريكي)، وخارج الوطن العربي (١٢٠ دولاراً أمريكياً).

ـ **الأفراد:** في اقطار الوطن العربي (٦٠ دولاراً أمريكياً)، وفي البلدان الأوروبية (٨٠ دولاراً أمريكياً)، وفي امريكا وجميع البلدان العالمية الأخرى (٩٠ دولاراً أمريكياً).

تدفع اشتراكات الافراد مقدماً:

(١) إمّا بشيك لأمر المركز مباشرة مسحوب على أحد المصارف الأجنبية.

(٢) أو بتحويل إلى العنوان التالي: حساب مركز دراسات الوحدة العربية رقم (٠٨٠١٣٥١٣) بالدولار، بنك بيروت للتجارة (Banque Beyrouth pour le Commerce) ـ فرع الحمرا ـ ص ب ١١٠٢١٦ بيروت ـ لبنان ـ تلكس Becoba 21457 LE .

المستقبل العربي

وعي الوحدة العربية
وحدة الوعي العربي

السنة الخامسة عشرة | العدد مئة وخمسة وستون | تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٢

المحتويات

□ مستقبل الصراع العربي ـ الاسرائيلي ..... برهان الدجاني ٤

□ التحولات في النظام العالمي والمناخ الفكري الجديد وانعكاسه على النظام الاقليمي العربي ..... ناصيف يوسف حتي ٢٩

□ جزيرة «ابو موسى» وأسئلة حول مصير الأمة ..... خير الدين عبد الرحمن ٥٣

لبنان بعد اتفاق الطائف: الايجابيات والسلبيات (حلقة دراسية): ٦٥

■ كلمة رئيس الحلقة ..... سليم الحص ٦٨

■ ورقة العمل ..... منح الصلح ٧٣

■ تعقيب ..... جوزف أبو خليل ٨١

■ المناقشات ٨٥

مقابلة

□ حوار مع عبد الكريم غلاّب حول سياسة تعريب التعليم بالمغرب: التطوّر، الواقع، الآفاق ..... نور الدين الطاهري ١٢٥

رئيس التحرير: خير الدين حسيب

كتب

□ واقع ومستقبل العلاقات العربية ـ الأوروبية
و / المغرب الكبير وأوروبا (بشارة خضر) ..... انطوان نصري مسرّة ١٣٩
□ المعونات الأمريكية لإسرائيل (محمد عبد العزيز ربيع) ..... أحمد مفلح ١٤٤

مؤتمرات

□ ندوة «أربعون عاماً على ثورة يوليو:
نظرة إلى المستقبل ..... محمد صفي الدين خربوش ١٥١
□ ندوة «تحليل الانتخابات الاسرائيلية ١٩٩٢» ..... عبد العزيز شادي ١٥٧
* موجز يوميات الوحدة العربية ١٧١
* ببليوغرافيا الوحدة العربية ١٨٣

آراء الكتّاب لا تعبّر بالضرورة عن اتجاهات يتبنّاها
«مركز دراسات الوحدة العربية» أو «المستقبل العربي»

المدير المسؤول: وديع عون

مستقبل الصراع العربي ـ الاسرائيلي(*)

برهان الدجاني

مفكر فلسطيني

ليس حديثي هذا اليوم خطاباً سياسياً، وهو بالتحديد لا يدور حول المفاوضات الجارية الآن بشأن التسوية بين جوانب عربية واسرائيل، تحت ضبط أمريكي، ومشاركة دولية. فلقد سبق أن غطيت هذا الموضوع في دراسة كتبتها قبل سنة، ونشرتها مجلة **المستقبل العربي** ـ قبيل بداية المفاوضات في مؤتمر مدريد ـ ثم جاءت الوقائع مطابقة بدقة لكل ما توقعته فيها، وليس لدي الآن، وبعد سنة من نشرها، ما أضيفه إليها. وسينصب حديثي اليوم على قاعدة أعرض كثيراً مما تناولته في تلك الدراسة، وعلى أفق زماني أكثر امتداداً. غير أنني أود منذ البداية أن استرجع نقطة أوضحتها في دراستي السابقة، وهي أن التطور التاريخي لهذا الصراع قد دقّ تمييزاً هاماً ما بين عناصر ثلاثة في الجانب العربي، تقوم عليها المسألة الآن، وهي **الصراع العربي ـ الاسرائيلي**، الذي أصبح له معنى تقاني محدد، هو الصراع المتفجر في سلسلة من الحروب بين البلدان العربية واسرائيل ما بين عام ١٩٤٨ وعام ١٩٧٣. ولا تدخل حرب عام ١٩٨٢ تحت هذا العنوان. ومن ثم **القضية الفلسطينية**، أي قضية التراب الفلسطيني وما تعرض له من احتلال واغتصاب وتمزيق، وهدم معالم لإقامة معالم غيرها، ومصادرة أرض ومياه، واجتثاث قوم لإحلال قوم مكانهم، والتعدّي على المعالم السكانية والمجتمعية والحضارية التي كانت قائمة أو ما زالت تقوم على الأرض الفلسطينية، وأخيراً **الشعب الفلسطيني** الذي جزىء إلى مجموعات، بعضها يعيش داخل الأرض الفلسطينية، دون تواصل مجتمعي في ما بينها، وأكثر من نصفها يعيش خارج التراب الفلسطيني، وبالأخص في الأردن، ولبنان وسوريا وبلاد عربية أخرى، مجاهداً للتشبث بهوية ورموز توحد بين مجموعاته المتناثرة والمعرضة لمختلف أنواع الضبط، والتهديد، بهدف السيطرة عليها أو التخلص منها. وبما أن لدقة المصطلح أهمية حاسمة في ما يتضمنه أي تحليل من الموضوعية، وفي ما يتضمنه أي استنتاج من السداد، فإن علينا أن نتذكر أن الأمر يختلف الآن عمّا كان عليه عام

(*) في الأصل محاضرة ألقيت بدعوة من مركز دراسات الوحدة العربية يوم ١٩٩٢/٩/٢٨ في دار الندوة في بيروت.

١٩١٨ مثلاً عندما كانت هنالك قضية فلسطينية دون صراع عربي ـ اسرائيلي، أو عام ١٩٦٧، عندما أصبح هنالك صراع عربي ـ اسرائيلي، دون قضية فلسطينية تقريباً. ويكفي بالنسبة إلى العنصر الثالث وهو الشعب الفلسطيني، أن نذكر أن البلدان العربية ارتضت الاشارة إلى قضية هذا الشعب في القرار ٢٤٢ بأنها قضية لاجئين، واضطرت منظمة التحرير الفلسطينية نفسها أمام هذا الاجماع العربي أن ترضى بذلك القرار كأساس للمفاوضات الجارية الآن. وإذا أسفرت المفاوضات الدائرة الآن عن صلح بين دول عربية واسرائيل على غرار الصلح المصري ـ الاسرائيلي، فإن الصراع العربي ـ الاسرائيلي كمصطلح تقاني سوف يعلّق أو يجمَّد أو ينطفىء، ولكن القضية الفلسطينية بشقيها الوطني والشعبي، أي قضية التراب الفلسطيني، وقضية الشعب الفلسطيني ستطفو إلى السطح مجدداً، كما كان الأمر عام ١٩١٨.

وسأحاول في ما يلي من البحث أن أحدد جميع المعالم التي قامت عليها هذه العناصر منذ بداية الصراعات، والتمخضات المتطورة التي أسفرت عنها حتى الآن من دون أن ترسو بعد عليها، والاتجاهات التي تتجه إليها الأحداث حسبما تظهر على الخارطة الدائمة التغير، وتندرج هذه المعالم تحت عناوين سبعة تتناول جميع التفاصيل وتستوعب كامل التعرجات. وفي امكاننا بعد ذلك أن نركز على أي معلم منها لنرى تأثير أي تغيّر يحدث فيه على مجمل الخارطة والاتجاهات.

فاول هذه العناوين يتناول تحديد القوى المشاركة في هذه الصراعات، سواء منها القوى المحركة، أو المساندة، أو المستغلة، أو الظرفية.

والعنوان الثاني يتناول الأهداف التي تتوخاها هذه القوى، بمجموعها، وبمفرداتها، سواء منها الأهداف النهائية، أو المرحلية، أو الظرفية.

والعنوان الثالث هو مكامن القوة والضعف في تكتلات القوى المتصارعة، وفي استراتيجياتها.

والعنوان الرابع يعالج الجذور الحضارية للصراعات من حيث إنها ذات طبيعة قارية، وتحالفية، وعقائدية لها أصول تاريخية.

والعنوان الخامس يعالج الظروف التاريخية الحديثة التي جرت الصراعات في إطارها ـ من اطلالة القرن العشرين تقريباً حتى اليوم ـ وما كان لهذه الظروف من أثر في الصراعات أو دور فيها.

والعنوان السادس يعالج تمخضات الصراعات كما تتجلى في هذه اللحظة وحتى نهاية عقد التسعينيات.

والعنوان السابع يحاول استكشاف آفاق الصراع في القرن الحادي والعشرين والخيارات المختلفة المتفتحة أمامها.

ولما كان الوقت المتاح محدوداً، فسأحاول انتقاء النقاط الأبرز في هذه العناوين، ولي أمل بأن أقوم لاحقاً بتمرين أفضل استيفاء، ليكون التحليل أعرض قاعدة، والاستنتاج أكثر دقة. غير أني أعتقد أن في استطاعتنا أن نتوصل إلى استخلاصات ذات معنى، وذات مصداقية في اطار تمرين انتقائي مستوعب وملتزم.

وبالنسبة إلى كل من هذه العناوين، فإني سأحاول رسم الصورة الخاصة بالعدو أولاً، ثم أنتقل إلى الصورة المقابلة في جانبنا العربي.

أولاً: القوى المتصارعة

هنالك قوة مركزية ادت دور المحرك للصراع بمجمله، وبكل تفاصيله، وما زالت تؤدي هذا الدور إلى هذه اللحظة، وتلك هي التنظيم الصهيوني العالمي. وما كان لمثل هذا التنظيم أن يكون فعّالاً بهذا المقدار، لولا ارتكازه إلى قاعدة تنظيمية أخرى، هي التنظيمات اليهودية العالمية. وتتوافر معلومات كثيرة عن التنظيمات اليهودية والصهيونية العريضة القاعدة، وبمقدور الباحثين رسم خارطة كاملة لها، تبين وظائفها وتشابكاتها. لكن الباحثين العرب لم يقوموا بهذه المهمة بعد، رغم الحاح الحاجة إليها. ويهمنا من أمر هذه التنظيمات عدة نقاط: **اولاها**، أن شبكة التنظيمات المتشابكة تبدأ عملها عند مستوى العائلة الواحدة والفرد الواحد. وقد استطاعت بذلك أن تثبت في أرجاء المجتمع اليهودي مبدأين، يعتبران اساساً في الحياة اليهودية. وهما الحث على التفوق الفردي، والالتزام بالتكاتف المجتمعي. ويدعم كل من هذين المبدأين المبدأ الآخر، إذ من خلال نظام التآزر تستمر ادامة نظام التفوق. ولعل لدعوة التفوق هذه مرتكزاً دينياً، قائماً على فكرة «شعب الله المختار»، وبذلك فإن التنظيم اليهودي يكون قد نقل تلك الفكرة من مجال التفاخر إلى المجال الحركي، وجعل «التفوق» واجباً دينياً. وقد نتج من ذلك ان نسبة المتفوقين من اليهود تزيد على مثيلاتها في المجتمعات الأخرى. ويستتبع حافز التفوق سعي إلى الوصول إلى المواقع القيادية والسقوف، وهذا أمر يتحقق بمزيج من الكفاءة والتآزر. وقد تحقق ليهود كثيرين نتيجة ذلك كله الوصول إلى مواقع سياسية ومجتمعية قيادية في مجتمعات كثيرة. وربما يتداول البعض منا تفسيرات مبسطة للنفوذ اللامتناسب لليهود في تلك المجتمعات، لكن علينا أن ندرك أن المرتكز الذي ينطلق منه هذا النفوذ مغروس في هذين المبدأين. والنقطة **الثانية** هي أن الحركة اليهودية تجري في اطار تنظيم مرتبي وشمولي في آن معاً. وهذا التنظيم قادر على اتخاذ القرار، وإلزام القاعدة العريضة به، فالقرار نفسه تتداخل فيه الحوافز الدينية والمصالح الفردية، والمصلحة المجتمعية، وهو يمتص من حيث التنفيذ على الخيوط المتشعبة المنتشرة في مختلف المجتمعات، والعاملة فيها على كل المستويات، ومن بينها المستوى السياسي. والنقطة **الثالثة** هي أن التنظيم اليهودي والصهيوني هما تنظيمان عالميان، يتجاوزان حدود الدولة القومية. فاليهودي في روسيا مثلاً، مكشوف للتنظيم العالمي الذي يتمركز في الولايات المتحدة الأمريكية. ونقد قيل الشيء الكثير عما قد يستتبع ذلك من ازدواجية الولاء التي تسبب لليهود حرجاً في ظروف معينة. والنقطتان الأخيرتان تتناولان الانفلاقية النسبية وراء جدار من طقوس عريضة ومن التزاوج الداخلي، والتلقين العقائدي، ومن ثم الباطنية والسرية اللازمة للإبقاء على هذا النظام في خضم ظروف خارجية لا يمكن التحكم بها. ولنلاحظ أخيراً أن التفريق الذي يلتزم به العرب ما بين اليهود واليهودية من جانب والصهيونيين والصهيونية من الجانب الآخر يمثل حذلقة فكرية جيدة، لكنها لا تغير الصورة.

هذه الظواهر تفسّر الشيء الكثير من واقع التميّز اليهودي، ذلك التميز الذي أعطى اليهود قوة وقدرة من ناحية، ووضعهم من الناحية الأخرى في موقع الانكشاف أو على حافة الانكشاف.

لقد لعب التنظيم الصهيوني، المرتكز إلى قاعدة يهودية في عملية الغزو اليهودي لفلسطين في القرن العشرين ذات الدور الذي لعبته الكنيسة الكاثوليكية في عملية الغزو الصليبي الأوروبي لفلسطين وبلاد المشرق الاسلامية في فترة الحروب الصليبية الممتدة من أواخر القرن الحادي عشر حتى القرن الثالث عشر، واستعمل ذات الأساليب، نظراً إلى تشابه الظروف والأهداف. ولكن بإحكام أكبر في القرار وشبكات الاتصال والتأثير، وفي التنفيذ.

إن الصورة التي رسمناها في ماتقدم، تبين أن أي استشفاف لمستقبل الصراعات يتطلب تعرّفاً إلى التصور اليهودي الصهيوني، ولا يمكن التوصل إليه من خلال الواقع والتصور الاسرائيليين وحدهما. ولكننا نستطيع مع ذلك أن نركّز على الظروف المختلفة التي تحكم القرار نفسه والتي تحدّد خياراته. أما مسألة الاختيار فيما بين الخيارات فأمر يصعب التكهن المسبق به. ولنا عودة إلى هذه النقطة فيما سيأتي.

لقد استقر موقف الصهيونية على أن ثمة حاجة ملحة لإقامة دولة يهودية في نهاية القرن الماضي، وبعد تمارين استكشافية ـ نظرية أو امكانية ـ تنقلت فيها ما بين الأرجنتين، وأوغندا، وموزامبيق، وقبرص، وسيناء، استقر منظارها على فلسطين، ونجحت في خلق واستغلال الظروف لتحقيق اهدافها. وليس من باب المصادفة أبداً أن تكون بريطانيا بداية، والولايات المتحدة الأمريكية بعد ذلك، الواسطتين اللتين وفّرتا القوة العسكرية، والسياسية، والإسنادية، والاحتياطية، والانقاذية، لهذا التحقق في مراحله المختلفة. فالدولتان تمثلان الثقافة الانكلوسكسونية البروتستانتية، والتجريبية، ولكل منهما، كامبراطوريتين عالميتين متعاقبتين مصالح أمكن دمج المخطط الاسرائيلي بهما. غير أن المحرك لهما في الدور الرئيسي الذي تعاقبتا عليه، والذي ما كان ممكناً دون تحقيق أي نجاح صهيوني، كان التنظيم الصهيوني ذاته. ولولاه لتخلتا عن اسرائيل مثلما تخلّت بريطانيا عن روديسيا، ومثلما يوشك عالم الغرب كله الآن أن يتخلّى عن جنوب افريقيا. إذ إن لاسرائيل بعداً اضافياً تحتاج معالجته إلى زمان أطول، وهو البعد الديني العقائدي الذي سنبحثه لاحقاً.

بنجاح الصهيونية بإقامة دولة اسرائيل على قسم من أرض فلسطين عام ١٩٤٨، أصبح لها موطىء قدم تقف عليه، وأرض تبني عليها، وراس جسر تحشو فيه القوة البشرية والمادية وتنطلق منه شرقاً وشمالاً وجنوباً. وأصبحت لها شرعية دولية، تتمثل في دولة معترف بها وعضو في الأمم المتحدة، واستكملت جميع رموز الدول القومية، وأضافت إليها البُعد الغيبي. فإسرائيل ليست مجرد دولة، بل أرض الميعاد، وشعبها هو الشعب المختار، وهي، قائمة بحق إلهي، ولحقها صك تمليك متضمن في التوراة. ثم طورت الخرافة، لتصوّر بأنها دولة محاطة بالأعداء الشريرين الذين يريدون زوالها، ويتآمرون عليها، فلا بد لها من المبادرة إلى مهاجمتهم وتشريد جموعهم، وبذلك كله أصبح اغتصابها للأرض، عملية استرجاع لحق سماوي، وتشريدها لشعب بأكمله عملية دفاع مشروع انتصرت فيه، وتدنيسها لتراث وحضارة، عملية تطهر، واعتداؤها على جميع حقوق الانسان العربي، عملية أمن. ولم يحدث في التاريخ كله، أن نجح المعتدي بتصوير نفسه مُعْتدى عليه، والمغتصب بتصوير نفسه مُدافعاً عن نفسه، والجاني بتصوير نفسه ضحية الجناية، بمثل ما نجحت اسرائيل والصهيونية العالمية. وهكذا فإن العملية التي انتهت باقتلاع الشعب الفلسطيني، وإلقائه في المهالك الجغرافية التي دفع إليها، حصلت تحت راية أن هذا الشعب أراد إلقاء غزاته في البحر، فسقط هو في البراري. حصل ذلك كله بفعل إلهي مكتوب. ولهذه الصورة شبه هائل بالصورة التي رسمها الصليبيون إبان غزوتهم المماثلة لفلسطين في القرون الوسطى.

لكن من وراء هذه الخرافة الزاهية الألوان، تصرفت الصهيونية العالمية تصرّفاً فظّاً، محسوباً بدقة، ودون أي التفات إلى أي معيار انساني أو اخلاقي أو حتى مستقبلي، بل من خلال مباريات مبنية كلها على الظروف الآنية، ومصممة كلها على تحقيق النصر في مباراة اليوم، مع الظن بأن مباراة الغد وما بعده التي ستجري ضمن مثل هذه المعطيات، سوف تربح أيضاً بالطريقة نفسها، وأن المتغيرات التي ستطرأ في الجانب الآخر سوف تسبق بمتغيرات من الجانب الصهيوني تفوقها وتسدّ الطريق عليها.

لكن الأمر المهم الذي نشأ بعد ولادة اسرائيل هو أنه إذا كانت الأفعى الصهيونية قد أنبتت انياباً جديدة فتاكة، فقد أنبتت رأساً جديداً، يتمثّل في مركز قوة متمتع بمقومات تمكّنه من اتخاذ قرار مستقل، والتحرّك بقدرة ذاتية. ونشأ السؤال الكبير حول مكمن السلطة في الحركة الصهيونية، أهو اسرائيل، متمثلة بحكومتها، ذات البرلمان والأحزاب والتعارين الانتخابية، أم التنظيم الصهيوني، القائم على منظمات كثيرة متنوعة للعمل السياسي والمالي والتخطيطي والاتصالي والتحريكي والاستخباري. ويكفي القول إن أزمات نشأت بالفعل بين التنظيم الصهيوني العالمي واسرائيل، حول أمور مهمة في مقدمتها مسألة ازدواجية الولاء. فانتقال مركز السلطة إلى اسرائيل، يعني أن ولاء اليهود موجه إليها. وقد أكد بن غوريون مؤسس الدولة، أن لا مجال لفكرة ولاء يهودي مزدوج، بل لا بد من ولاء أوحد لإسرائيل وحدها. وقد أمكن تحت شعار من الباطنية التي سبقت الاشارة إليها، وفي اطار الظرف التاريخي الملائم، تجاوز هذه المشكلة، وإن طفت بين الحين والآخر، حوادث، كحادثة الجاسوس بولارد، من شأنها اثارة أسئلة محرجة في أوساط مؤثرة عن حقيقة الالتزام اليهودي الوطني في دولة قومية. ثم انكشفت تناقضية ثانية بعد حرب عام ١٩٦٧، عندما أصبحت مسألة الهجرة ملحة من جديد لملء الأراضي المحتلة، فتلكأت الصهيونية في تزويد اسرائيل بالمهاجرين. وظل هذا التلكؤ سبب توتر بين الطرفين إلى أن نجحت الصهيونية في رفع الغطاء عن اليهود الروس بأمل تهجيرهم إلى اسرائيل، وعجزت بعد ذلك عن متابعة هذا الاختراق. ونشأ توتر ثالث من التعاظم المستمر لتكلفة الدولة الاسرائيلية، نتيجة حروبها المستمرة ونفقاتها الحربية الهائلة، وعجزها عن اقامة قاعدة اقتصادية قادرة على المنافسة، وفشلها في الوصول إلى أسواق العالم الثالث وفي اختراق المقاطعة العربية. وهناك فيما يبدو استعصاء حول الموضوع المسمى الهجرة المعاكسة، أي خروج اليهود، وبالأخص الشباب منهم، من اسرائيل، إلى مراكز الفرص الاقتصادية، حيث يلقون المؤازرة المنتظرة من اليهود المقيمين في تلك البلاد، بدل أن يلقوا الأعراض. فلا اسرائيل تستطيع اتخاذ اجراء لمنع هذه الهجرة القتالة، ولا اليهودية العالمية تجد الوسائل لإيقافها.

في اعتقادنا أن قرار المفاوضات الجارية الآن هو قرار اتخذته الصهيونية العالمية، وأحالته إلى الولايات المتحدة الأميركية للتنفيذ، مؤكدة لحكومتها أنها ستعمل على الزام اسرائيل به. وهذا القرار ناجم عن الاعتقاد السائد لدى الدوائر الصهيونية، بأن التصاعد المستمر والمتعاظم في مشاكل اسرائيل الاقتصادية والسياسية والسكانية وتناقضاتها الاستراتيجية، سيصل بها إلى نقطة اللارجوع إذا لم يعالج الآن. وفي حال اجتياز حاجز اللارجوع، لا يعود خيار الابقاء على دولة يهودية وارداً. من هنا، فإن ما يردده البعض من أن المفاوضات مرتبطة برئيس أميركي معين، هو بعيد عن الموضوعية. وفي اعتقادنا أيضاً أن المفاوضات كانت مصمّمة منذ البداية بهدف تحقيق السلام مع الحكومات العربية المحيطة باسرائيل من أجل التفرغ لفرض التصور الصهيوني على قضية فلسطين أرضاً وشعباً.

من الجانب العربي، نلاحظ أيضاً أن القوة العربية المضادة للحركة الصهيونية، كانت تنطلق في البداية من الشعب الفلسطيني وقياداته. غير أن تطورات مأساوية داخل الصف الفلسطيني، أضعفت دور الشعب الفلسطيني في القرار المتعلق بمصير أرضه، وحياته، ومعيشته. ولقد بدأ هذا الوهن حينما التجأ رئيس الهيئة العربية العليا إلى المانيا، في خضم الحرب العالمية الثانية، فضاع بذلك كل ارتباط وجودي أو واقعي ما بين القيادة والشعب. وألقى الفلسطينيون بأنفسهم في أحضان الجامعة العربية، التي كانت عام ١٩٤٥، تشكّل حلماً عربياً عزيزاً، وعندما عاد إلى الوطن العربي، فإن التنظيم القيادي الجديد الذي أقامه لم يعكس أي استيعاب للتغيرات الفلسطينية،

والعربية، والعالمية، التي حدثت إبان غيبته، فلم يتمكّن من إعطاء دفعة فعالة للمقاومة الفلسطينية، التي تمحور جانب منها حول جانب من دول الجامعة العربية، وجانب آخر حول القيادة الفلسطينية، واستمر هذا الغياب حتى استطاع أحمد الشقيري أن يتعاون مع الدول العربية مجدداً، لإنشاء منظمة التحرير الفلسطينية، التي أصبحت بعد ذلك الممثل الشرعي ومن ثم الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، والمعبّر عن قراره ورأيه. وما زال هذا الشعب ملتفاً حولها. لكن سؤالاً كبيراً يلوح في الأفق حول شكل التنظيم المستقبلي للشعب الفلسطيني بعد التسوية. وسيعتمد أي تصور مستقبلي اعتماداً كبيراً على جوانب هذا السؤال.

وقد حصلت استجابة عربية كبرى للنداء الفلسطيني المتمثل بداية في الحثّ على منع قيام دولة يهودية على أرض فلسطين، ومن ثم في الدفاع عما لم يُستَبَح من أرضها، أو ربما استعادة ما فُقد منها. وقد يرى البعض أن هذه الاستجابة لم تكن كافية لتحقيق أهدافها المعلنة، لكنها كانت تمثل استطاعة الدول العربية في الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي كانت تمرّ بها. وربما كانت الحكومات العربية كلها مدركة أن لواء مقاومة الغزو الصهيوني هو العلم الوحيد الذي يمكن أن يرتفع في كل أرجائها متعالياً عن كل تناقضاتها. وقد عمّ الحماس مختلف أرجاء الوطن العربي إبّان فترة زعامة الرئيس جمال عبد الناصر لمصر، وبرزت على الفور مظاهر الشبه مع فترة الحروب الصليبية، والحاجة إلى زعامة للصف العربي، تجمعه حول هدف مقدس، هو هدف تحرير فلسطين، على غرار الزعامة التي انبرى لها نور الدين زنكي وحققها صلاح الدين، ومن ثم ثبتها السلاطين العظام للدولة المملوكية في مصر ـ الملك الظاهر بيبرس وقلاوون، وصولاً إلى الملك الأشرف بن محمد بن قلاوون، الذي اقتلع آخر آثار الوجود الصليبي في الساحل الشامي، باستعادة عكا وصور وصيدا. في ظل هذا الحماس تحققت وحدة مصر وسوريا، لكن التناقضات العربية، والأخطاء القيادية الفادحة، أضاعت الفرصة الأولى، التي انتهت بالانفصال السوري عن مصر عام ١٩٦١. وجرت محاولة ثانية في اطار أول قمة عربية عام ١٩٦٤، أسفرت عن تطوير مؤسسي هائل للحياة العربية، ومدعم بالتمويل. أبرز معالمه إنشاء القيادة العسكرية العربية الموحدة. ذات ميزانية مثّلت دوراً في إحداث تعديلات مهمة في أساليب تدريب الجيوش العربية، وفي تقريب أنواع الأسلحة المستعملة لديها، وفي تطوير اللوجستيات والحشد المسبق. واستطاعت هيئة استثمار روافد الأردن أن تبدأ عملية استثمار مياه روافد الأردن للصالح العربي، تحت غطاء دفاعي جيد. غير أن التناقضات طفت من جديد، واستمرت حرب اليمن المضنية. وفي خضم هذا الفشل الثاني، وجهت اسرائيل ضربة قاصمة إلى الدول العربية المحيطة بها، وأنزلت بها هزائم لا مثيل لها في تاريخ الحروب. وقد اهتزّ الالتزام العربي الرسمي بالعمل القومي بعد تلك الهزيمة، وفتح المجال للعمل القطري، الذي تقاطرت عليه هذه الدول، فألقى بها في متاهات التفرق والتبعثر، والانكشاف أمام النهب السافر لثرواتها، ذلك النهب الذي لا يرعوي ولم يعد يفتش عن براقع تخفي حقيقته. إن فرصة صلاح الدين ـ زعيماً، ولا أقول قائداً منتصراً ـ قد فاتت. وربما تدرك الحكومات العربية ولو بعد فوات الأوان، أن راية فلسطين كانت المانع الأقوى للانسياق وراء حروب أهلية عربية ـ عربية. وربما يدرك كل عربي أن هذه الراية هي التي كانت تحدّد الهوية القومية، والانتماء القومي العربي. ففي كل قطر عربي كان يجري شد خفي ما بين قومية قطرية انطوائية، منغلقة، استعلائية، كارهة، موسوسة، خائفة، محدودة الأفق، فاقدة التوازن، وما بين قومية عربية شاملة تضم حضارة وتراثاً وتاريخاً، ورؤيا كبيرة، واحتمال مستقبل عظيم. ولقد جاءت هزيمة عام ١٩٦٧، تهز الحلم الكبير، وتلقي به في مهالك العبث والسخرية.

والسؤال الكبير هو هل يمكن تجميع قوى عربية حول رؤية تحرير أرض فلسطين، أم أن

الفرصة قد فاتت؟ هل يمكن بروز قيادة عربية من أي نوع، لوضع وتنفيذ برنامج عربي موحد، أم أن الفرصة قد فاتت؟

بعد عام ١٩٦٧، بدا يصل إلى الآذان العربية همس يقول إن العمل الفلسطيني هو كل ما بقي من القومية العربية من عمل ومن أمل. ولكن هذا الهمس، في جانبه الايجابي، كان يتجاوز قدرات هذا العمل بكثير. ومع ذلك، فإن العمل الفلسطيني أعطى العرب انتصارهم العسكري الوحيد في الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وذلك انه في تحالفه مع القوى القومية والشعبية في لبنان، استطاع إلحاق الهزيمة بالأداة العسكرية الاسرائيلية بأكملها، أي بأسلحتها الجوية والبرية والبحرية، وبسلاحها الأفتك الذي هزمت به كل جيوش العرب، وهو سلاح الحرب النفسية، مسلطة كلها على ساحة صغيرة، في معركة خاطفة. وما المفاوضات الحالية سوى النتيجة الأولى لذلك الانتصار، لكن العرب جميعاً بما فيهم المقاومة الفلسطينية، لم يتبنوا هذا الانتصار، وسمّوه هزيمة. وذلك أمر طبيعي، فإنهم، وقد اعتادوا أن يسمّوا هزائمهم انتصارات، وجدوا أنفسهم مضطرين للالتزام بهذه التسمية المقلوبة فجعلوا انتصارهم هزيمة. إلا أن تركيز «الأمل» على العمل الفلسطيني، كان يخفي جانباً مظلماً، وهو بداية التنصّل، لا من النضال المسلح من أجل فلسطين فحسب، ولكن من الالتزام القومي نفسه، وقد وصل هذا التنصل الآن مرحلة مأساوية. وربما نتج من هذا كله أن عدوى القوميات القطرية وصلت إلى الفلسطينيين أنفسهم، لكنها، بينهم، أخف وقعاً، وأقل تغلغلاً، نظراً لأن القضية الفلسطينية قد تزاملت مع جميع قضايا التحرير التي تعاقبت في شتى أنحاء العالم منذ نشوئها التي حققت أهدافها أو بعض أهدافها ـ قضية فلسطين رمزاً هاماً للانسانية جمعاء، على تصميم الحق على أن يظهر ويزهق الباطل، مهما كانت طبقات هذا الباطل كثيفة.

إن الصورة السريعة التي أوردناها لأطراف الصراع، إنما تتحدث عن بعد واحد من أبعاد الصراع، وهو البُعد العملياتي. أما البعد الحضاري فسنتناوله بشكل مستقل.

ثانياً: أهداف الصراع

نأتي الآن إلى العنوان الثاني من عناوين الصراع، وهو تحديد الأهداف المتقابلة، بداية، وتطور هذه الأهداف على ضوء الانجاز والامكان الواقعيين.

فأما الهدف اليهودي الصهيوني، فقد كان واضحاً منذ البداية، وهو اقامة دولة يهودية على ارض فلسطين، وإجراء حشد سكاني يهودي فيها، يمكّنها من التوسع الأرضي (الاقليمي) وصولاً إلى امتلاك جميع الأراضي المسماة **ارض الآباء والأجداد**. وقد قدم تحديد رسمي للأراضي التي تدخل في هذا المخطط إلى مؤتمر الصلح المنعقد في باريس اثر الحرب العالمية الأولى، وقبل اجراء رسم الخرائط التفصيلية لمنطقة الشرق العربي، التي كان قد تم التفاهم البريطاني ـ الفرنسي على تقاسمها بموجب معاهدة سايكس ـ بيكو عام ١٩١٦، كما كانت بريطانيا قد التزمت بموجب وعد بلفور عام ١٩١٧، بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين. وقد تمّ في معاهدة فرساي تخطيط منطقة الالتزام البريطاني بموجب وعد بلفور، برسم حدود دولية لـ «فلسطين» التي جُعلت بلد الوطن القومي. ولم تتطابق الخارطة الدولية لفلسطين مع الخارطة المقترحة من قبل الجمعية اليهودية العالمية، التي كانت قد أدخلت في مطالبها لبنان الجنوبي حتى حدود مدينة صيدا، مع خط يمتد حتى جسر القرعون ويستمر إلى جنوب دمشق في سوريا، ويسير محاذياً الخط الحديدي الحجازي

ليشمل منطقة الجولان وحوران كلها، ومرتفعات شرق الأردن حتى حدود مدينة عمان، وصولاً إلى مداخل خليج العقبة، وغرباً حتى قناة السويس، ليضم شبه جزيرة سيناء.

ولقد طبّقت الصهيونية العالمية اسلوب المرحلية، وصولاً إلى تحقيق هذا الهدف، فسعت إلى قرار تقسيم فلسطين للأمم المتحدة عام ١٩٤٧، وكانت قبل ذلك قد قبلت اقتراح تقسيم فلسطين الصادر عن لجنة بيل البريطانية عام ١٩٣٦، بل ربما كانت هي التي وضعته، لكن المقاومة الفلسطينية افشلته. ثم استطاعت في فترة الفوضى الانتقالية التي حاول الفلسطينيون والعرب فيها منع قيام دولة يهودية، توسيع حدود الرقعة الفلسطينية المخصصة لاسرائيل بموجب قرار الامم المتحدة. وأصبحت اسرائيل الآن دولة، واحتلت سيناء عام ١٩٥٦، ثم خرجت منها، لأن التوازن الدولي لم يسمح ببقائها فيها، ولأن أمريكا لم تكن قد التزمت بعد بإعطاء الفرصة الكاملة لإسرائيل لإنجاز أهدافها التوسعية. وفي عام ١٩٦٧، احتلت سيناء، وكل فلسطين، ومرتفعات الجولان، لكنها انسحبت من سيناء عام ١٩٧٩، بموجب صلح منفرد مع مصر، وركّزت كل قوتها على تحقيق الانجاز الكبير في الاتجاهين الشمالي والشرقي، ربما لتعود إلى سيناء عودة ثالثة بعد ذلك، لكنها هُزمت في هذه المرة هزيمة صريحة واضحة، في معركة بيروت الكبرى عام ١٩٨٢، ومن ثم على ارض لبنان، وإن لم تزل تحتفظ بالشريط الحدودي الذي يكلفها ثمناً باهظاً بالأرواح والاهتزاز المعنوي.

وقبل الحديث عن حصيلة الصراع الحربي من أجل التوسع، واثره في الحديث عن اعادة صياغة النظرة «الحدودية» الصهيونية، لا بد من معالجة هدف ثانٍ من الأهداف التي حددتها الصهيونية، الا وهو هدف النقاء العنصري. فالدولة اليهودية، في التصورات الصهيونية الأولية، هي دولة كل سكانها من اليهود. ولقد أوضح هرتسل، مؤسس المؤتمر الصهيوني العالمي، ان هذا الهدف لا بد أن يتطلب طرد أي سكان أصليين إلى خارج الحدود التي يرسمها اليهود لدولتهم. ولقد طُبّق هذا الهدف عام ١٩٤٨، عند قيام الدولة اليهودية، وأسفر ذلك عن طرد ثمانين بالمئة من عرب فلسطين إلى خارج مواطنهم. وبلغ عدد هؤلاء مليون عربي، يتألفون من سكان مدن هامة: يافا، حيفا، عكا، صفد، طبريا، الناصرة، الرملة، اللد، ومن سكان اربعمئة قرية عربية. ولم يبقَ من العرب الفلسطينيين في مواطنهم سوى ربع مليون، يُعرفون الآن باسم عرب عام ١٩٤٨. وقد تُرك أمر هؤلاء إلى وقت لاحق، ووضعوا تحت ضغط مستمر عليهم، يتوخى دفعهم إلى الخروج، والسيطرة الكاملة عليهم أثناء تواجدهم، ومنعهم من ممارسة اي دور في الحياة السياسية أو في التجنيد، وحرمانهم بشتى الطرق من الانتساب إلى الجامعات الاسرائيلية، إلا في مجالات ضيقة. لكن انتصار اسرائيل في حرب عام ١٩٦٧ اتاح لها احتلال اراضي مليئة بالسكان العرب، الذين يقاربون الآن مليوناً ونصف مليون، إذا ما أضيف إليهم عرب ١٩٤٨، أصبح المجموع أكثر من مليونين وربع من العرب، يمثلون أكثر من ثلث الكتلة السكانية المتواجدة على ارض فلسطين، ولكنهم محشورون ضمن اسوار. وقد فشلت محاولة اسرائيل عام ١٩٦٧ لاقتلاع العرب، على غرار ما حصل عام ١٩٤٨. لكنها ظلّت تلوّح بطردهم (Transfer)، وتقوم بسحب الأرض والمياه من تحت أرجلهم، واستمر في الجانب العربي الصمود على الأرض. وان لهذا الواقع ايضاً أثره في اعادة صياغة الأهداف السكانية.

الهدف الصهيوني الثالث هو تجميع يهود العالم، أو يهود الشتات كما يسمّونهم داخل أسوار الدولة اليهودية. وقد استفادت الصهيونية من فوضى العالم ما بين الحربين، والعنصرية النازية، والاجراءات القمعية التي اتخذتها المانيا بحق اليهود - وغيرهم - أثناء الحرب العالمية الثانية، لتجميع أعداد من يهود أوروبا على الأرض الفلسطينية. وافتعلت حوادث في العراق،

ومصر، لحفز اليهود على مغادرتهما إلى اسرائيل، واستطاعت في النتيجة دفع يهود المشرق العربي، وشبه جزيرة العرب، ومصر، والمغرب العربي، إلى الخروج من مواطنهم، وتصفية جالياتهم القديمة ـ أقدم الجاليات اليهودية اطلاقاً، ليحطوا في أرض فلسطين مباشرة ـ كما حصل بالنسبة إلى يهود العراق واليمن، وجانب من يهود المغرب، أو ليهيموا على وجوههم، تمهيداً لاستدراجهم إلى فلسطين.

لكن الاختبار الحقيقي لهذا الهدف حصل بعد عام ١٩٦٧، حين تبيّن أن يهود بلاد الرخاء لا يريدون الهجرة إلى اسرائيل، ولكنهم مستعدون لتزويدها بأموالهم، ولخلق روابط ثقافية بينها وبين شبابهم، تتمثل في ارسال أبنائهم إلى اسرائيل أثناء العطل الصيفية، مثلاً، لقضاء فترات من الخدمة في الكيبوتسات. ثم جاء الامتحان الأكبر بالنسبة إلى اليهود الروس الذين ذُكرت بشأنهم تقديرات مختلفة، والذين كانوا محل تفاوض بين أمريكا والصهيونية العالمية مجتمعين ومنفردين وبين الاتحاد السوفياتي السابق. وقد تبيّن أن خروج اليهود الروس دون ربط سابق وموثق بإسرائيل يؤدي إلى هجرتهم إلى أمريكا بدل اسرائيل. فعدّلت الولايات المتحدة قوانين الهجرة لتعجيزهم عن التوجه إليها، وأقيمت جسور مباشرة بين روسيا وبين اسرائيل، تم فيها نقل عدد من اليهود الروس. لكن الأعداد تبقى من الأسرار الأمنية الاسرائيلية. قيل إنهم بلغوا اربعمئة ألف خلال السنوات الثلاث أو الأربع الماضية، وقيل بل نصف هذا العدد، وقيل بل أقل من نصفه. لكن الأهم من العدد هو تفاعلات هذه الحركة في الجانبين الاسرائيلي واليهودي الروسي، ذلك التفاعل الذي دفع أيضاً إلى التفكير المجدد في صياغة هدف تهجير اليهود إلى اسرائيل. والذي تبينه تجربة تحركات الهجرة اليهودية في عصرنا، هو أن هذه الهجرة تتجه بسهولة من مواطن العسر إلى اسرائيل، أو من مواطن الشقاء إلى اسرائيل، لكنها لا تتجه من مواطن اليسر إليها، بل تتجه منها إلى تلك المواطن. ويتصارع حلم الرخاء مع حلم الانتماء في الذهن اليهودي المعاصر مع ميل واضح إلى حلم الرخاء.

والهدف الرابع هو اقامة نظام اقليمي ـ بعدما تستقر قضايا الحدود والحروب والمواجهات العنفوية ـ يمكّن اسرائيل من استغلال تفوّقها المفترض في المجال التقاني، لتحقيق مكاسب اقتصادية توفر لها الحياة المزدهرة. ونحن نشاهد الآن قفزه إلى هذا الهدف، من فوق الأهداف الثلاثة التي يفترض أنها تسبقه. وهذه القفزة في حد ذاتها مستوقفة نظر الباحث.

ولئن استطاعت اسرائيل، من خلال التفريق بين هدف نهائي وهدف آني، ومن خلال مرحلة الأهداف، وتحريك كل مرحلة في اطار الاستغلال الأمثل للظروف السائدة أو المفتعلة، فإن الجانب العربي وضع تعريفاً لأهدافه النهائية ولم يتزحزح عنه إلا قبل سنوات قليلة، وكان يعتقد أن المرحلة تعني تنازلاً عن الهدف النهائي، قبولاً نهائياً بما هو دونه. ومن هنا، فإن العرب لم يستعملوا الذراع السياسية. وأكثر مثال على ذلك هو رفض اللجنة العربية العليا الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩، مما أدى إلى انزلاقها إلى اتخاذ موقف في حرب عالمية طاحنة، لم يكن له لزوم على الاطلاق، وجاء مضاداً لمصلحة القضية الفلسطينية. ومهما تكن التفسيرات لهذه الظاهرة، فإن من المؤكد أن غياب المنظار السياسي قد أخلّ بالقضية تماماً. ولعل قرار المجلس الوطني الفلسطيني بقبول القرار (٢٤٢) وغيره من قرارات الأمم المتحدة كأساس للمفاوضات، قد شكّل نقطة تحوّل في ادخال الذراع السياسية إلى العمل الفلسطيني. لكن ذلك جاء بعد انفراط الجبهة العربية المساندة لفلسطين بالصلح المنفرد المصري ـ الاسرائيلي. وعلى أي حال، فإن الأهداف الفلسطينية كانت في البداية موجهة نحو ايقاف الهجرة اليهودية وحركة انتقال الأراضي العربية إلى اليهود في فلسطين،

واقامة حكومة وطنية مستقلة. وقد كانت ذراع المقاومة المسلحة هي السبيل إلى تحقيق هذه الأهداف. وعندما جاء دور المفاوضة، برز الغياب السياسي وبقي عرب فلسطين في أحرج مرحلة من مراحل التاريخ الحديث، دون ادنى مشاركة في ادارة فلسطين، ودون أية زعامة، ودون أي هدف أو توجيه، في انتظار ضائع حائر لما ستسفر عنه الحرب العالمية الثانية. ثم جاءت مرحلة ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨، وهي مرحلة قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين، فحدّدت الحكومات العربية هدفاً معلناً، هو منع قيام دولة اسرائيل، دون أن تملك القوة لتحقيق هذا الهدف، وكانت تمركزاتها العسكرية تشير إلى أنها إنما تسعى إلى الوقوف عند الحدود التي رسمها قرار التقسيم، ولكن دون تحديد مرحلة تالية لذلك الوقوف الساكن. فهاجمت اسرائيل جيوش العرب واحداً تلو الآخر، وحقّقت انتصارات أرغمت هذه الجيوش على التراجع والانسحاب. وجاءت تسويات رودس تمثّل مرحلة ساكنة عززتها دول البيان الثلاثي ـ بريطانيا، فرنسا، وأمريكا ـ بالتثبيت السياسي، بأمل إحداث نقلة سياسية. لكن اسرائيل، وقد اكتشفت العجز العسكري العربي، اختلقت الأسباب لإفساد اي تحرّك سياسي. وشهدت الفترة الناصرية ظاهرتين أولاهما غياب أية قيادة فلسطينية، والثانية الأمل الفلسطيني والعربي بأن يملأ عبد الناصر نفسه هذا الفراغ. لكن عبد الناصر لم يكن يملك القوة الحربية التي تمكّنه من تغيير الموازين القائمة، مع أن توحيد مصر وسوريا تحت قيادته خلق وضعاً واعداً. ولم يبتعد عبد الناصر طيلة فترة قيادته عن الصورة المأمولة منه، كبطل واعد، تلك الصورة التي انهارت في حرب عام ١٩٦٧. وتغيرت الأهداف بعد ذلك. فالصراع قد اصبح الآن عربياً ـ اسرائيلياً، وأصبحت افضلية الحكومات تتمثّل في استرجاع ما فقدت من أرض. وقد طلب منها أن تدفع الثمن لذلك بالتخلي عن أي التزام تجاه القضية الفلسطينية، اي تجاه أرض فلسطين وشعبها. وقبلت مصر صيغة الحكم الذاتي للفلسطينيين كغطاء لهذا التخلي. ولم تحدد القيادة الفلسطينية بعد أهدافاً نهائية او مرحلية. لكن المنظمة تنازلت أثناء هذه المسيرة عن مطلب الدولة الديمقراطية الموحدة لكل فلسطين، وأحلت مكانها فكرة دولة فلسطينية، تاركة تعريف هذه الدولة لتطورات الأحداث. وهي الآن تفاوض على حكم ذاتي.

هل معنى ذلك أن خلفية الأهداف النهائية قد زالت تماماً؟ أي أن الصهيونية العالمية قد اقتنعت بأن اسرائيل الكبرى المرسومة الحدود بصك إلهي لم تعد مطلباً يُسعى إليه؟ ومن الجانب العربي، هل تخلّى العرب عموماً عن فكرة تحرير أرض فلسطين، واعادة شعبها إليها، وأصبحوا مستعدين لأن يقبلوا ما ستسفر عنه المفاوضات، أياً كان؟ وهل تخلّى الفلسطينيون عن حقهم باستعادة مدنهم وقراهم والعودة الآمنة إليها؟ أو على الأقل، هل تخلّى الاسرائيليون والعرب، ومن بينهم الفلسطينيون، عن الحق والحرية في اتخاذ مبادرة قوة أو عنف لتحقيق هدف ما يخرج عن نطاق وضع قد يتم التوصّل إليه في المحاولة الجارية الآن للتسوية او غيرها، إن فشلت هذه المحاولة؟

إن قوانين الحياة تبين أنه ما من وضع يمكن ان يصبح أبدياً، وإن تغيرات لا بد أن تحدث بشكل أو بآخر، كلما حدث تغير على أرضية الواقع، وفي مجال موازين القوى وتشابكاتها. التاريخ لا يتوقف أبداً، وقد حاولت الصهيونية أن تقفز من فوقه ففشلت، وحاول العرب ايقافه ففشلوا. إنما يُصنع التاريخ من خلال واقع من القوى المادية والأخلاقية ومن خلال قادة يجيدون فهم الأحداث والاتجاهات.

ثالثاً: مكامن الضعف في استراتيجيا المشروع الصهيوني

لقد حققت الصهيونية نجاحات كبرى في غرس مشروعها دولة على أرض فلسطين، ومن ثم في توسيع هذا المشروع، وحققت عام ١٩٦٧ انتصاراً مذهلاً، يتجاوز كل الأحلام والافتراضات. لكنها، بعد ذلك مباشرة بدأت في الانحسار والتراجع، إذ اضطرت بعد حرب ١٩٧٣، وفي اطار اتفاق فك الارتباط مع مصر، إلى الانسحاب إلى ما وراء شريط مصري يقع على طول الضفة الشرقية للقناة، واضطرت في اطار اتفاق آخر مع سوريا إلى الانسحاب من مدينة القنيطرة، وكلا الموقعين يمثل أقصى المواقع المتقدمة التي بلغتها اسرائيل في فتوحاتها. لكن لم يكن يتضح آنذاك إن كانت تلك انسحابات تكتيكية أم بداية تراجع استراتيجي. إذ إن قوة اسرائيل العسكرية كانت بعد متغطرسة، بالتقدم الذي أحرزته عند الدفرسوار، وحشرها الجيش المصري الثالث في مأزق وتطويقها النجاح المصري الأولي في عبور قناة السويس.

لكن النجاح العسكري الاسرائيلي كان مبطّناً بتناقضية أساسية، تشبه التناقضية التي عانتها انتصارات هتلر في التاريخ المعاصر. ولقد أوضح المفكر الاستراتيجي الكبير ليدل هارت في كتابه عن الحرب العالمية الثانية، أن جيوش المانيا الهتلرية، تصرفت بكفاءة عالية، في كل الميادين تفوق كفاءة أعدائها، وحققت انتصارات مذهلة، وأن القادة العسكريين الالمان كانوا أقدر قادة تلك الحرب. لكن المانيا لم تكن لتستطيع تحقيق النصر، بسبب التناقضية الأساسية ما بين اندفاعها الحربي وهدفها الاستراتيجي. فالهدف الاستراتيجي كان اخضاع أوروبا، وربما بلاد أخرى غيرها، إلى المنهج النازي القائم على المرتبية العنصرية، والاستعلاء القومي، والاستهانة بالشعوب الأخرى وحقوقها، والاستهانة بالانسان الفرد وحقوقه، والإيمان الكامل بالقوة مصدراً وأداة للحكم. فمثل هذا التصور يولّد مع كل انتصار تصميماً مقابلاً متزايداً لدى العدو، ومقاومة مستمرة في الأراضي المفتوحة، لأنه لا يعطي أملاً ـ أي أمل، لأحد غير الالمان. هذه الاستراتيجيا تقوم في النهاية على فرضية أن الالمان يكسبون كل ما لدى الآخرين، والآخرون يخسرون كل ما عندهم. ولم تنجح مثل هذه الاستراتيجيا سوى مرة واحدة في التاريخ، وذلك عندما غزا الأوروبيون البيض من انكلوسكسون واسبان وبرتغاليين القارة الأمريكية، وأبادوا عملياً معظم سكانها، واغتصبوا كل موارد حياتهم. ولهذا النجاح أسباب متعددة منها أن أمريكا الشمالية والجنوبية كانت مسرحاً معزولاً عن كل العالم، وسكانها كانوا قلة من الناس تقف على أرض شاسعة وموارد هائلة، ولم يتسنَّ لهم الوقت لتطوير أساليب مقاومتهم، ولم يجدوا حولهم أقواماً يتحالفون معهم أو يتآزرون بهم. ولنذكر، مثلاً، أن الصليبيين جربوا هذا الأسلوب، حينما أبادوا السكان المسلمين على الساحل الشامي، بالقتل والطرد والترحيل، فوقعوا في التناقضية التي أوصلتهم إلى حطين، ومن ثم أعادتهم من حيث أتوا.

قابل هذا برؤيا استراتيجية متناقضة هي استراتيجيا الفتوح العربية الاسلامية، التي فتحت، فيما فتحت، فلسطين ذاتها ودخلت القدس بمعاهدة مع صفرونيوس بطريركها المسيحي. فهذه الفتوح كانت واضحة في هدفها الاستراتيجي القائم على مبادىء: لا اكراه في الدين، ولا اغتصاب للأرض، والاحترام الكامل لـ «الحكومات الذاتية» الطائفية وقوانينها، ومساواة الناس أمام القانون، واتاحة الفرصة المساوية لهم أمام القضاء. بمثل هذه الرؤيا استطاع العرب أن يعرّبوا بلاداً شاسعة، ويقيموا عليها، بمشاركة من أبنائها، أياً كانت طوائفهم، حضارة عظيمة لا تفوقها حضارة أخرى.

وتحاول الصهيونية الآن معالجة هذه التناقضية، بتخفيض المنظار، أي بأن تكتفي بفلسطين الانتدابية، موطناً لدولتها. ولقد شجعها نجاحها في استعداء عرب على شعب فلسطين على الظن بأنها ربما تستطيع حل تناقضية الغزو العنصري الاجتثاثي، من خلال تناقضية بديلة عربية فلسطينية. لكن هذا مجرد وهم، ولربما شجعت حكومات عربية هذا الوهم الاسرائيلي لمجرد الاستفادة من الثغرات التكتيكية التي يتيحها لها. فهذه الحكومات لن تخسر شيئاً من استعادة أراض لها. ولن تقدم إلى اسرائيل مقابل ذلك سوى كلام مكتوب على ورق. هذا ما كان الاسرائيليون أنفسهم يقولونه، حينما كان بينهم من يعتقد أن بإمكانه الاحتفاظ بكل الأراضي التي فتحوها. ثم إن العرب الآن في حالة ارهاق وحيرة، بعد أن أمعنت القوى المساندة لاسرائيل بهم ضرباً وتمزيقاً وتفتيتاً، ومرت ظروف أفقدت الكثيرين منهم الرؤيا البعيدة، في خضم صراعات البقاء الآني. وشعب فلسطين في النهاية شعب عربي مثلهم، يعبّر في جناحيه الاسلامي والمسيحي، عن العروبة، تركيبة سكانية ومشروعاً حضارياً. أما يهود اسرائيل فأمرهم مختلف، وغير مؤتلف، وارتباطاتهم العالمية خارجية وغير ودية، وتطلعاتهم هي تطلعات الفاتح الغازي، قد ينتقل فيها بين أسلوب وأسلوب، لكنها تقوم على الغطرسة والتفوق، وغصب كل ما تستطيع القوة العادية غصبه.

ولا يستهينَّ أحد بالشعب الفلسطيني. فهو الذي أدرك معنى الغزو الصهيوني منذ البداية، وهو أشعل أول ثورة تحرير في عالمنا المعاصر خلال سنوات ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩، وهو الذي هزم اسرائيل في معركة بيروت العظيمة، وأكرهها على التراجع والانحسار. وعندما يقرر العرب يوماً أن يؤازروا هذا الشعب فسوف يسترد أرضه وحقوقه، التي هي أرضهم وحقوقهم. وحتى يقرروا ذلك، فإن المواقع التي حشر بها لن تسمح له بأي مصالحة مع اسرائيل. قد يهادن جانب من هذا الشعب اسرائيل، لكنه لن يهدأ أبداً حتى يستعيد كل حقوقه. ومهما يحصل نتيجة المفاوضات الجارية اليوم، فإن ذلك سيكون نقطة الانتقال من مرحلة في النضال الفلسطيني إلى مرحلة جديدة، قد تعتمد على الدهاء أكثر مما تعتمد على العنف، ولكن الأهداف الفلسطينية ستظل محورها، وهي عودة الشعب الفلسطيني ـ كل الشعب ـ إلى الأرض الفلسطينية ـ كل الأرض ـ واقامة دولة ديمقراطية موحدة فيها، تضم جميع السكان من مسلمين ومسيحيين ويهود، وتثبت الحضارة العربية على أرضها، مع فتح المجال لليهود بالمساهمة في مسيرة تلك الحضارة.

وفي المستطاع إبراز تناقضات متعددة في التركيبتين اليهودية والصهيونية، قد تستيقظ أو توقظ في ظروف معينة فتضعف الجبهة الصهيونية. منها مسألة الهجرة ذاتها، وبالتحديد، هل ينطبق مصطلح هجرة اليهود على يهود أمريكا ذاتها، وهل يمكن أن تفكر قيادة في الرأس الصهيوني الاسرائيلي بافتعال ظروف تشكل ضغطاً على يهود أمريكا، كما حصل بالنسبة إلى يهود روسيا مثلاً؟ إن جانباً مهمّاً من يهود أمريكا ينظرون إلى هذا الاحتمال بخيفة وقلق، ويحذّرون اسرائيل من مغبة القيام به. وقد أظهرت حادثة الجاسوس بولارد، أن اسرائيل تملك خيوطاً تستطيع تحريكها بقصد احراج يهود أمريكا. ثم هنالك مسألة المرتبية اليهودية داخل التركيبة الاسرائيلية، حيث بني النظام السياسي كله ليسمح بديمومة سيطرة اليهود الاشكيناز المنتمين إلى الاثنية العنصرية الخزرية التتارية على اسرائيل؛ ثم جاء تحالف الليكود ليلطف هذا الوضع، ويوشك الآن أن يشق مجدداً. وقد جاءت هجرة اليهود الروس (الخزر) لتضيف عنصراً جديداً إلى هذه التناقضية.

غير أن اسرائيل والصهيونية تواجهان مشاكل أخرى بالغة الخطورة في المنظار المستقبلي، وهي مشكلة الهجرة المعاكسة، ومشكلة اندماج اليهود في المجتمعات المحيطة بهم، ومشكلة هبوط

نسبة التكاثر لدى اليهود وتناقص اعدادهم في العالم. وليس مستبعداً ابداً أن يزيد عدد العرب الفلسطينيين على مجموع اعداد اليهود في العالم في غضون ثلاثين سنة، مما سيخلق وضعاً جديداً. ومن أهم نتائج الهجرة المعاكسة، تناقص نسبة الولادات، فراغ الجيش الاسرائيلي من الشريحة الشبابية المقاتلة ـ ذلك الفراغ الذي دفع العسكرية الاسرائيلية إلى تحبيذ تقصير الخطوط، وقوفاً عند خط دفاعي أخير يُحمى بالقوة الرادعة، أي القوة النووية. ولكن هل تضمن اسرائيل أن تظل محتكرة للسلاح النووي؟

باختصار، فإن التهش الذي تحدثه كل هذه التناقضات في اسرائيل، يذكّرنا بحكاية الاسبارطي، الذي كان يخفي جرو ذئب تحت ثوبه، وعندما بدأ الذئب ينهشه تمالك نفسه لئلا يُظهر علائم خوف أمام محدثيه، وظل متجلداً حتى وقع ميتاً.

رابعاً: الصراع الحضاري

كثر الحديث عن الصراع العربي ـ الصهيوني كصراع حضاري. وأول المعاني التي يتلبسها هو معنى الصراع بين حضارة غربية تُسمي نفسها الآن الحضارة اليهودية ـ المسيحية، وبين الحضارة المجاورة لها جغرافياً وتاريخياً، وهي الحضارة العربية الاسلامية. وتتردد على الفور في هذا الإطار أصداء الحروب الصليبية.

كان الحديث يجري في الماضي عن العالَمين الحضاريين اليهودي والمسيحي كعالَمين مختلفين، ذوي علاقة معقدة. فالمسيحية نشأت في بيئة يهودية، وبدت رسالة السيد المسيح للنظرة الأولى كرسالة تُقر التراث اليهودي الديني المتمثل بالتوراة، وتعمل على اصلاح المجتمع اليهودي وهدايته. لكن أحبار اليهود رفضوها واعتبروها كفراً، ورفضوا السيد المسيح نفسه واعتبروه خارجاً واستجلبوه للمحاكمة، وحاكموه، وصلبوه. وفي النتيجة سجلت رسالة السيد المسيح، ودراما حياته وصلبه، بصورة مستقلة، قامت العقيدة المسيحية عليها، باعتبارها رموزاً للحياة الانسانية، ولعلاقات الإنسان مع الله، وعلاقات الانسان بالإنسان. وثُبتت مجورية «سيرة» المسيح، من خلال الكنيسة، التي أصبحت الآن التجسيد الحي لهذه الرسالة، والمكلف بالحفاظ على العقيدة، وتفسيرها، على ضوء متغيرات الحياة، في مفاهيمها المعرفية والفكرية، والمعيشية. وبرزت في الحياة المسيحية بنتيجة التطور التاريخي، كنيسة روما الكاثوليكية، لتأخذ السبق على غيرها، قوة، ونفوذاً، وتنظيماً، ولتظلل على معظم المسيحيين في العالم. وبقيت الكنيسة الأرثوذكسية بجانبها، كمصدر نقي للعقيدة، وإن فقدت الكثير من نفوذها بسقوط القسطنطينية، قلبها الروحي، في أيدي الأتراك المسلمين. ومن هنا، فإن المسيحية، في أوج شموليتها، كانت ترتكز على عناصر ثلاثة هي التوراة، أو العهد القديم، والسيرة أو العهد الجديد، أي الأناجيل المعترف بها، والكنيسة. وفي ذلك الأوج وضعت السيرة في قلب الصورة، وبُنيت الكاتدرائيات العظمى لتمجيدها، ورسمت لها اللوحات والرسومات العبقرية، ونُصبت التماثيل، وأنشدت الترانيم والخطابيات والصلوات والجنائزيات، ورُسم القديسون وسُجلت اعمالهم، وبُني عالم جمالي لا مثيل له لتحبيب الايمان إلى الناس وتقريبه من قلوبهم. ودخل تمييز دقيق بين موقع كل من التوراة واليهود في مجمل الصورة. فالتوراة نفسها، بأسفارها المقبولة مسيحياً، هي كتاب مقدس. أما اليهود فإنهم مسؤولون عن دم المسيح لأنهم هم الذين صلبوه. وهذه المسؤولية تحمّلهم ذنباً خاصاً ـ ربما لموازنة موقعهم الخاص من الله في التوراة كشعبه المختار. ولقد استندت اللاسامية، في جانبها العقائدي، إلى هذا التذنيب، جاعلة منه اساساً لتناقضية مسيحية ـ يهودية. وتداخل واقع الانغلاق والتميّز والباطنية لدى اليهود مع

هذا الموقف العقائدي لخلق احتكاك بين المجتمعين اليهودي والمسيحي، في عالم المسيحية. ما أشبه التمييز الذي أدخله مسيحيون ما بين «التوراة» ككتاب مقدس، و «اليهود» كقوم تجاوز وذُنِّب، والتمييز الذي أدخله العرب ما بين قضية فلسطين، كقضية مقدسة، وشعب فلسطين، كشعب تجاوز وذُنِّب. وكم تسربلت الحياة الانسانية بذات السرابيل، كلما تشابهت الظروف، مع فارق أن الفلسطينيين لم يصلبوا أحداً بل كانوا هم ضحية صلب وسلب. لكن الاعلام الحديث قادر على أن يصوّر أي شيء حتى بعكسه إذا اقتضى الأمر.

لكن ادعاء الكنيسة لنفسها حق السلطة الدنيوية على العالم المسيحي، أدخلها في صراعات، انتهت بخروج الفئات البروتستانتية عنها، وانكارهم اي دور لـ «الكنيسة». وفي سبيل تمييز انفسهم عنها، استدراجاً للاتباع، فإنهم أخذوا بالتدريج يحركون التوراة ـ العهد القديم ـ لتأخذ مكان المركز في الصورة المسيحية. وبهذا المقدار، فقد ابعدت «السيرة» عن المركز. وحصل لقاء بروتستانتي يهودي عقائدي، غير كامل طبعاً، لكن طاقته المحركة تصدر عن العقيدة اليهودية. وتراجعت الكنيسة الكاثوليكية عن تحميل اليهود بأجيالهم المتعاقبة مسؤولية صلب المسيح، واضعة هذه المسؤولية على الجيل الذي ارتكب اعمالها وحده. ولا شك أنها بذلك سحبت البساط من تحت العقائدية المحركة للاسامية، لكنها أيضاً فتحت المسيحية الكنائسية لتقارب جديد، وتفسيرات جديدة.

ولئن كان المستند العقائدي للحروب الصليبية في القرون الوسطى هو أن فلسطين كانت مسرح «السيرة»، ولادة، ومعيشة، ورسالة، وصلباً، وقيامة، وصعوداً، ودفناً، فإن المستند العقائدي للصهيونية هو الزعم بأن فلسطين ذاتها كانت مشهد أحداث التوراة وأنبيائها. وبهذا المعنى تقاربت تصورات كثير من المسيحيين، مع التصور الصهيوني العقائدي. ومن المفيد أن نلاحظ أن الغرب الذي كان حتى قبل نصف قرن من الزمن، مثلاً، يصف حضارته بأنها اغريقية ـ رومانية مسيحية قد أصبح الآن يختزلها بأنها جودو ـ كريستشن. والذين عانوا من الصعوبة التي يعانيها الاعلام الفلسطيني والعرب بشأن القضية الفلسطينية، يعلمون جيداً أن الكثيرين في الغرب لا يهمهم شيء من الوقائع والواقع، من الحقائق والحقيقة، بل ينسحب خيالهم على الفور إلى التوراة، قافزاً فوق كل اعتبار من الاعتبارات التي تنطبق على اية قضية أخرى. وبهذا استطاعت اليهودية، أن تحمل راية الصليبية ـ راية صليبية القرون الوسطى ذاتها ـ وتدّعيها لنفسها رغم انكارها الصليب، ورغم أن أصحاب الحق في الصليب هم المسيحيون العرب. لكن تداخل المصالح المستترة خلف هذه الصورة، حرك خيوطها بما يناسب الهوى الصهيوني.

إن من أكبر الصعوبات التي نعانيها في نقل صورة حقيقية إلى العالم الغربي، هذه الفجوة التي تخلق لديهم وهمين **أولهما** أن فلسطين هي فلسطين التوراة وهي بالتالي بلدهم ولهم أن يفعلوا بها ما يشاؤون، **وثانيهما** أن لا وجود لشعبها، لأنه ليس مذكوراً في التوراة. وفي أيامنا هذه أمثلة على ما لهذا الوضع من خطر. فالأول، ما كان يروى عن ريغان، الرئيس السابق للولايات المتحدة الأمريكية، من أنه يعتقد أن معركة هَرْمَجَدّون، أي المعركة النهائية بين الخير والشر، التي سينتصر فيها الخير، ليفسح المجال لظهور المسيح أو عودته ـ تبعاً للتصور اليهودي أو المسيحي ـ وقيام القيامة، هذه المعركة ستقع في زمانه. ولعله كان يظن، حين أجاز لمناحيم بيغن غزو لبنان، أنه يعمل على تحقيق هذه النبوءة. ثم تردّدت أصداء هرمجدون هذه أثناء حرب الخليج. حتى وقف جورج بوش أخيراً أمام حشد يهودي أمريكي في مقر جمعية بني برث، إحدى أهم دعائم الهيكلية اليهودية الصهيونية يفاخر بأنه كان رئيساً جيداً بالنسبة إلى اسرائيل وأنه نجح في انهاء عزلتها

الدولية، وعزز أمنها بعد أن قضى على الخطر الذي يمثّله العراق ومكّنها من اجراء محادثات سلام مع العرب. تلك كلماته ومعناها أنه حقق أمنية اسرائيل في اجراء المفاوضات، وافتعل الظروف التي تُقوي مركزها في المفاوضات، بأن أزال الخطر الذي يمثله العراق. ثم انه أضاف «إن دعمنا لاسرائيل ليس مجرد سياسة، بل مبدأ». أي مبدأ يا تُرى؟ وما هي قوى الخير التي يتحدثون عنها، يا تُرى وما هي قوى الشر؟ عودة إلى العقائدية الجدلية الهيغيلية، ومنذ انهيار الاتحاد السوفياتي، والشيوعية العالمية، ظهر في أمريكا فوراً من يُنادي بأن أمريكا في حاجة إلى عدو، لتلوح به من أجل تماسكها الداخلي وديناميتها الذاتية. فمن المرشح للعداء، يا تُرى؟

رغم كل ما تقدم، فإني أعتقد أن الصورة التي أشرنا إليها، إنما هي من مخلفات ماض عفّى عليه الزمن. ولئن طفت لفترة من الزمان، فإنها في طريق التراجع والانحسار. والعلاقة المستقبلية بين المسيحية والاسلام ستكون أكثر عقلانية، وبحثاً عن نقاط الالتقاء ووسائل التقارب. لقد أخّرت الصهيونية هذا التقارب حقاً، بعد أن كانت بشائره قد بدأت بالفعل، ولكنها لن تستطيع إيقافه.

وهذا ينقلنا إلى جانب ثانٍ من المسألة الحضارية، وهو صورة اسرائيل، كمجتمع ونظام، وفي مقابلة صورة العرب. فهنا تظهر اسرائيل أنها الامتداد للحضارة الغربية، وسط عالم مغاير لتلك الحضارة. فهي دولة ديمقراطية، ذات نظام أساسي ـ ويغفل عادة السبب الذي دعاها إلى عدم سن دستور على غرار ما تفعله الدول الديمقراطية، وهو ابقاء ثغرات للتوسع العسكري وللتمييز العنصري بين السكان ـ ولهذه الدولة أحزاب سياسية، ذات مناهج شبيهة بالمناهج التي تنادي بها أحزاب البلدان الغربية، وذات صحافة حرة، وقانون ومحاكم ـ مع اغفال المفارقة التي تطبّقها اسرائيل بين القانون والعدالة، وبين القضاء والسياسة، وبين أحكام القضاء وتطبيق أحكام القضاء. ومن خلف ذلك، يوصف المجتمع الاسرائيلي بأنه مجتمع حرية وحريات، يقوم على مثالية مستوحاة من المثاليات الأدبية الفردوسية. فالكيبوتس، وهو نسخة عن الكلخوز الروسي، كان يلقى مديحاً وثناءً عاطراً، بما يتضمنه من مبادىء المساواة بين الناس في الفرص والحقوق، ولا يهم بعد ذلك أن ينال شيئه كل تشنيع عندما يكون كولخوزاً في روسيا. ومن وراء هذا وذاك كانت صورة القلعة المحاصرة، حكاية ثلة الأبطال، التي تنتصر على جميع الأشرار وتفنيهم، أو إن شئنا المشابهة، حكاية فورت اسرائيل، التي يهاجمها متوحشون من طراز الهنود الحمر، فتبيدهم بنادق المدافعين عنها. هل يعقل أن يتعاطف المشاهد الأمريكي مع هجمة الهنود الحمر، أو أن يتساءل إن كانت الأرض أرضهم، والظلم قد وقع بهم، أو إن كانوا بشراً لهم حقوق انسانية. الموقف لا يسمح بهذا التفذلك. وأياً كانت حقائق الحروب العربية ـ الاسرائيلية. فقد صُوِّرت دائماً بأنها حروب مع دول متفوقة بعدد الرجال وقطع السلاح، وجاء النصر فيها للفريق المستضعَف المدافع عن نفسه. إلا حرب لبنان عام ١٩٨٢، وإلا معركة بيروت العظيمة. ومن هنا، فإن تلك الحرب وتلك المعركة المجيدة، أسقطتا الصورة بأكملها ـ بكل مفترضاتها. ولو أن الدول العربية، مثلاً، كانت قد ربحت حرب عام ١٩٧٣، لما كان لذلك مثل وقع معركة لبنان، لأنها كانت ستصوَّر بأنها كسب التفوق على البطولة. اما معركة بيروت فلم تترك مقالاً لقائل في اسرائيل ولا خارجها. ثم جاءت صبرا وشاتيلا واضطرت حتى اسرائيل إلى اتخاذ الاجراءات المنوعة لامتصاص أثرها في صورة اسرائيل في العالم. وبعدها كانت انتفاضة أولاد الحجارة التي تابعت ذلك التأثير. وتقدم أساطين الصهيونية بوصفات لمعالجتها تزيح زيفاً كثيراً عن الصورة المهترئة. فها هو كيسنجر يُبشر في أساط الزعامة اليهودية ـ الأمريكية بتكسير عظام الأطفال، ورابين يأمر بما هو أفظع من ذلك.

وثمة وجه ثالث للصورة، وهو وجه التفوّق بالعلم وتطبيقاته التقانية، وربما رافق ذلك ادعاء بقدرة ورسالة «تمدينية». ومثل هذا الادعاء إنما هو امتداد للمهمة التبشيرية، التي جلبت معها في جملة ما جلبت، المدارس ومناهج التعليم الحديثة على كل المستويات، ونفحات من العلم الحديث. لكن التحمس الغربي لهذا الوجه ليس عظيماً، نظراً لأثره في مصالح الغرب القائمة على بيع التقانيات، سلعاً، ومعدات، وأنظمة حربية ومدنية. وقد أفاد الأمر اسرائيل اعلامياً، لكنه وضعها في موقع تنافسي مع عالم الغرب. ولهذا السبب تساهل الغرب مع المقاطعة العربية ـ الاسرائيلية، ولم يتقدم للعمل على الغائها إلا بعد أن تأكد من انه أحكم الارتباط التقاني المباشر بالعرب، وان تفوّق اسرائيل في هذا المجال وهم أكثر منه حقيقة. فإسرائيل نفسها لم تنجح في تحويل التقانية الغربية إلى اقتصادات ناجحة.

من الجانب العربي، فإن القيادات الفلسطينية نجحت إلى حين كما اسلفنا، في ربط قضية فلسطين بالقومية العربية، والآمال العربية. وقد هُزمت دول عربية وهي تناضل من أجل فلسطين، بعد أن اقتنعت بأنها بذلك إنما تحمي نفسها وتستبق الهجوم على أراضيها. لكن احتلال أراضي دول عربية، وما رافقه من هجمة سياسية واعلامية صوَّرته بأنه عقاب لها على نصرتها قضية فلسطين، فتح ابواباً جديدة لاستراتيجيات ثنائية، أو حلول الخطوة خطوة. وعلى أي حال، فإن الوضع المتردي لأحوال القومية العربية، وما يسمى العمل العربي المشترك لا يقتصر على القضية الفلسطينية، بل أصبح يهدّد كامل المستقبل العربي وتطلعاته، في العمق. ولا بد لأي نظرة مستقبلية من التعمّق في مسألة الالتزام القومي العربي، وحتى بمعزل عن قضية فلسطين، بل كمشروع للمستقبل العربي بأكمله.

ثم إن المجتمعات العربية، مرّت في تطورها بعد الحرب العالمية الثانية، وفي أعقاب الاستقلالات، واجلاء القواعد الأجنبية، وتعريب الحياة، بمرحلة توصف بأنها مرحلة «ثورية». وفي اطار هذه المرحلة، فإنها ألغت ـ حيثما وجدت ـ البرلمانات، والصحافة الخاصة، وأقامت حكماً مركزياً مستنداً إلى مجلس ثورة من الضباط، أو من الحزب الواحد، وعطلت القوانين والحريات، وشنعت على القضاء، وقضت على القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية من خلال التأميم، وهمشت رجال العهد القديم أو اخرجتهم. وساد اعتقاد وقتها أن هذه الاجراءات ضرورية، لإعادة توازن إلى الحياة المجتمعية، كان قد فُقد على مر العصور، بسبب الطغيان والاستبداد، واغتصاب الأراضي، واستعباد الفلاحين واستغلال العمال، وتجبّر الحاكمين وفسادهم وتواطئهم مع الأجنبي المستعمِر، وتبذيرهم لثروات البلاد. ورسمت بعد ذلك صورة لمجتمع جديد سوف تنشئه الثورة، مجتمع يقضي فيه على الاقطاع والرأسمالية وهيمنتهما على الدولة، وتذوب فيه الفروق بين الطبقات، وتحقق فيه حقوق العمال والفلاحين، وتقدم الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية إلى السكان بالمجان، ويحكمه رجال وطنيون، ويرفرف عليه الرخاء والازدهار. وأطلقت شعارات ذات ثغرات، مثل الحرية كل الحرية للشعب ولا حرية لأعداء الشعب، ومثل لا صوت يعلو فوق صوت المعركة. وعندما انجلى الغبار اخيراً، تبين ان الشيء الذي تحقق من بين الأهداف لا يتوازن مع الثمن المدفوع، وبالأخص في مجال غياب المشاركة الشعبية في القرار، بل وتهزئة هذه المشاركة بمؤسسات نعمية. وبالاختصار، فإنها حكاية تخلي الغراب عن مشيته ليُحاكي مشية العصفور، حيث أضاع مشيته وما اكتسب بديلاً لها. ونتيجة ذلك، فإن الصورة المجتمعية العربية الآن، لا يمكن لأحد أن يُفاخر بها، بل تُعتبر عبئاً خارجياً على هذه الأمة، بقدر ما هي عبء داخلي على مقدراتها. وقد انعقد اجماع المثقفين العرب الآن ـ المثقفين أنفسهم الذين نادوا بالثورية من قبل ـ على أن أمل الأمة يرتكز على ترسيخ الحريات وحقوق الانسان والحكم الديمقراطي البرلماني

الانتخابي ـ الحكم ذاته الذي اعتبرناه قبل أربعين سنة أداة تحالف الاقطاع والرأسمالية مع المستعمر الأجنبي. هدانا الله إلى منطق متعمق يُعالج اوضاعنا وقضايانا بالفكر المباشر لا بالشعارات المغرورة والمزايدات المدمرة.

لكننا عندما نعود إلى العمق الحضاري، أي إلى المرتكز النهائي من الايمان والأخلاق والنظرة إلى الانسان وعلاقته بالله وبالإنسان، وإلى اللغة، والمصطلح الذي يعبّر به عن هذا المرتكز، أدباً، وفناً، وعمارة، وموسيقى، وفلكلور، فإننا نصل إلى الحضارة المتميزة، والممتازة لبلادنا كلها، وهي حضارة شمولية، عربية اسلامية انسانية، وتعبيراتها تقع في الذروة من الحياة الانسانية. ولفلسطين موقع خاص ايضاً بالنسبة إلى هذه الحضارة، بوصفها أرض الاسراء والمعراج، اللذين بلغ بهما التعبير الصوفي الروحي المدى الأقصى، بالرحلة من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى، والمدى الأعلى، بالرحلة من المسجد الأقصى إلى السموات العلى. ولقد أظهر تاريخ هذه الحضارة مدى اتساع اطارها لتقبُّل حضارات سابقة ولاستقبال المعارف والأفكار والعلوم من أي مصدر، ومدى قدرتها على استيعاب ذلك وطبع خاتمها المميز عليها.

ولا بد لنا، أخيراً، من تأكيد الحق الفلسطيني على أرض فلسطين، وحق الشعب الفلسطيني في أن يمارس حياة طبيعية على ارضه التي لا أرض له سواها، وفي وطنه الذي لا وطن له غيره. ولم تكن بطولات هذا الشعب وحدها هي التي شقت له الطريق إلى الاحترام العالمي، بل لقد أثبت جدارته وقدرته على التفوق، وشغفه بالبناء، وما يتمتع به من صفات انسانية مبنية على الاستقرار والدأب والمثابرة والايمان بالخير والفضيلة. إن هذا الشعب متشبث بتراب فلسطين كوطنه، ومدافع عنها، كموقع أساسي من واقع الحضارة العربية الاسلامية. ولن يسمح باجتثاث هذه الحضارة من أرض الإسراء والمعراج أبداً مهما طال الصراع واشتد.

خامساً: الظروف التاريخية

لن أتوقف طويلاً عند هذا العنوان، وكل ما أريد أن أبيّنه هو أن المسار الصهيوني يتضمن درساً ولو أكاديمياً، لا ضرر من استيعابه، وتفهُّم منطقه ومعانيه. فلقد استطاع الصهاينة طيلة صراعهم معنا أن يكونوا في الجانب الرابح عالمياً، وأن يستغلوا موقفهم ويقبضوا له ثمناً كثيراً ما تجاوز الخدمات التي أدوها. ففي الحرب العالمية الأولى، وقفوا بجانب بريطانيا وحلفائها، ضد المانيا والدولة العثمانية. ثم في الحرب العالمية الثانية وقفوا إلى جانب الحلفاء، بينما وقفت الزعامة الفلسطينية الغائبة إلى جانب الالمان، وفي الحرب الباردة وقفوا مع المعسكر الغربي الذي رفضه العرب في اطار إسقاط حلف بغداد، في مقابل المعسكر الشرقي الذي استند إليه العرب. واستفادوا من فرص التاريخ. ففي عام ١٩٥٦، دخلوا معركة، إلى جانب فرنسا وبريطانيا ـ كل في اطار مصلحة له، ضد مصر منفردة، وكادوا يربحونها. وفي عام ١٩٦٧ حين كانت الولايات المتحدة الأمريكية في حاجة لإغلاق قناة السويس، لسد الطريق البحري الأقرب بين الاتحاد السوفياتي وفيتنام وعرقلة تدفق السلاح الروسي على فيتنام الشمالية، وعدت اسرائيل بأن تقوم بسد القناة لقاء إتاحة الفرصة لها لضم سيناء فأعطيت فرصة توجيه الضربة القاضية إلى الأداة العسكرية العربية بأكملها.

أذكر أن المفكر العربي الكبير قسطنطين زريق، كتب مرة، في عقلانية باردة، وفي منطق صريح، أنه لا يجوز للعرب أن يسمحوا بأن يكونوا في معسكر مقابل للمعسكر الذي تقف معه

اسرائيل، لئلا يستعملها الجانب الذي تؤيده، لضرب العرب، تسديداً لهدف ضد المعسكر المقابل. جاء ذلك إبّان احتدام الجدل حول حلف بغداد. لكن العرب تصرّفوا بالعواطف دون الحساب والمنطق، وبالمزايدة العربية ـ العربية، وبالأخص مزايدة ما بين مصر والعراق، التي شكّلت على مدى تاريخ العرب بعد الحرب العالمية الثانية، افتك مزايدة بالجسم العربي.

والعبرة الحيوية أن تحديد المواقع يجب أن لا يتم من خلال المقاييس الأخلاقية، والظلامات التاريخية، والأماني الجائشة، والمزايدات القصيرة النظر، بل من خلال التبصر والحساب، والفهم لمباريات الأمم ومنطقها. وهذه نقطة أساسية في استخلاص النتائج الذي سأقوم به بعد قليل.

سادساً: النظام الاقليمي

قام التصور الصهيوني دوماً على افتراض أن ما ستفرضه اسرائيل بالقوة في المنطقة العربية، سيصبح مع الوقت الواقع المقبول، ومع الزمان، الشرعية المعتمدة. ولذلك، فإن تفكيرهم قام على مرحلية تتألف في الأساس من مرحلتين: مرحلة الحروب التي يفترض أنها ستنجح بإقامة اسرائيل الكبرى، وتحقيق كامل الأهداف الصهيونية التي بحثناها في فقرة سابقة، ومرحلة السلام والتطبيع. وكانوا يعرفون جيداً أن مرحلة الحروب ستقطع بينهم وبين البيئة التي يتحاربون معها، ولكنهم اعتبروا ذلك أمراً مؤقتاً وناجماً عن جروح قابلة للاندمال. وسبق لنا أن ألمحنا إلى أن لانتقال اسرائيل إلى المرحلة الاقليمية مغزى يجب أن نحاول تفهُّمه. ونواجه في هذا المجال افتراضين، أحدهما أن هذا الانتقال هو انتقال تكتيكي، والآخر أنه انتقال استراتيجي. فبالنسبة إلى اسرائيل بالذات، ثمة تلميحات تشير إلى أن التغير الحالي له مدى زماني يبلغ خمس سنوات، قد تتلوها مفاجآت. ومن هنا جاء تحديد تصورات الفترة الانتقالية للحكم الذاتي الفلسطيني بخمس سنوات. وهذا التحديد الزماني مرتبط بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في اسرائيل، التي أخذت الآن تشلّ حركتها وترهقها. وأشد ما تخافه اسرائيل، أن تتعرض لحرب تشترك فيها مصر وسوريا مجدداً خلال هذه السنوات المضنية لها، وبالتالي، فإنها تسارع لكي تعطي هاتين الدولتين العربيتين التطمينات، وتنزع الحوافز لإعادة تلاحمها وتحالفها.

ولنتذكر دائماً أن حرب ١٩٧٣ تشكل نقطة مرجعية للفكر اليهودي العسكري، فلا يجوز لنا نحن أن نمحوها من الذاكرة كأنها لم تكن. ومما يضاعف خشيتها، انتهاء الحوافز الأمريكية الناجمة عن الحرب الباردة، وبالأخص بعدما تصادقت مصر مع أمريكا. غير أن اسرائيل تلوح في الوقت نفسه بأنها مستعدة لأن تجعل التغير استراتيجياً إذا أقر لها العرب، ضمن صيغة أو أخرى، بأرض فلسطين كلها، دون سكانها العرب. وستتوجه في السنوات القادمة إلى الدول العربية، لا بالسعي نحو التطبيع فحسب، ولكن بتقديم حوافز على مستويات قطرية، في مقدمتها الوساطة مع أمريكا والعالم الرأسمالي. كما أنها تحافظ على مجال غموض ما بين انتقال تكتيكي وآخر استراتيجي، فإنها تعلم أن مصر وسوريا تحافظان أيضاً على مجال غموض مماثل، وربما ينافسانها في التقرّب المباشر من أمريكا، والتواعد معها على تبادل منافع أوسع نطاقاً مما تستطيعه هي، فتحيدان الاعتبارات الايديولوجية في علاقات أمريكا باسرائيل، وتبدأن مباراة تفوّق أمنة تجاهها. وهي تدرك تماماً أن سوريا ومصر أصبحتا، بفضل التجربة المرّة، أكثر نضجاً وعقلانية في المجال السياسي.

ولا يتوافر لنا الوقت لبحث التصورات الاقليمية المتداولة من قبل جهات متعددة، في حالة حلول سلام استراتيجي في المنطقة، وثمة حاجة لدراسة مستقلة لها.

سابعاً: تأملات واستنتاجات حول المرحلة القادمة ومخاطرها

لقد وصلنا الآن إلى نهاية الشوط ـ لا أقصد شوط هذه المحاضرة ـ إنما شوط السباق حول مجمل القضايا التي تدور في فلك الصراع العربي ـ الاسرائيلي. ونهاية الشوط أمر مختلف عن سائر مراحله، ففيه يتغيّر الايقاع، وتستحث الهمة حتى النفس الأخير، أملاً بتحقيق السبق، وفيه تتقرر نتيجة المباراة كلها، تلك النتيجة التي تطغى بالضرورة على كل ما سبق من أدوارها، وما قد تبدّى أثناءها من تقدم وتأخر، ومن تصميم وتراخٍ، ومن ابطاء ومسارعة، تدوسها كلها القدم التي تلامس خط الوصول قبل غيرها. ومن هنا يمكن القول إن الفترة القادمة، أي الفترة التي ستلي ما سوف يتمخض عن مفاوضات السلام، ستكون أخطر فترة في فترات الصراع. إذ يمكن القول الآن، بأنه رغم كل الظواهر، فلم يحسم بعد أمر واحد من أمور القضايا، وما زالت كلها معلقة، مع ميل، كبير أو قليل، هنا أو هناك. وسوف أخاطر في سياق رسم صورة لهذه المرحلة ببعض الاستنتاجات التي قد لا يطابقها الواقع. ولا ضرر في ذلك، إذ لا بد دائماً من اعادة الحسابات على ضوء التجربة التي أُنجزت، والمتغيرات التي دخلت، محسوبة كانت أم غير محسوبة.

إن **أول وأهم ما اخاطر** به من استنتاج هو أن المفاوضات الحالية سوف تُسفر عن تسوية. وسبب ذلك في نظري هو أن اسرائيل، ومن ورائها الصهيونية العالمية وأمريكا، ستعملان على تنعيم الطريق الموصلة إلى التسوية. **والمخاطرة الثانية** التي اتقدم بها هي التوجّه إلى المفاوض العربي بأن يقتنع تماماً، بأن التسوية هي أمنية اسرائيل الكبرى الآن، وأنها ساعية إليها بكل قواها وقوى مسانديها. هذا لا يعني انها مستعدة لدفع أي ثمن، إذ لو كان الأمر كذلك، لقلنا بأنه حان الوقت لطرح جميع المطالب والتصورات ورسم جميع الخطوط، وصولاً إلى تسوية نهائية، ولكن اسرائيل تتفاوض ضمن خطين ـ وكما هو منتظر في أي مفاوضة ـ أعلاهما يمثل أقصى ما تتمناه، وأدناهما يمثل أخر ما تقبل به. وفي استطاعة المفاوض العربي أن يستغل أمنيتها في نجاح المفاوضات للوصول في جميع النقاط إلى الخط الأدنى، **وثالث هذه المخاطرات** أن التسوية المتوقعة ستوضَع ـ إعلامياً وترويجياً ـ في إطار نموذج الخطوة، خطوة الكيسنجري، بل هي مصمَّمة مسبقاً لتكون كذلك. وبعبارة اخرى، فهي ليست التسوية النهائية، بل خطوة على طريقها، **ورابع هذه المخاطرات** أن التصور الصهيوني الحالي يتطلع، كما سبق وأشرت إلى خمس سنوات، تتبين خلالها المعالم للتسوية النهائية، أو تحصل هذه التسوية بالتفويت أو التساقط. إذن فنحن نتحدث الآن عن خمس سنوات تلي الاتفاق الذي يشكل أمنية اسرائيل المرحلية، أو ربما مخاطرتها الأخيرة، يتقرر بعدها شكل ما لتسوية مستقرة وثابتة لأفق زمني أطول، وضمن معطيات أسلس وأفضل.

إن الجولة الحالية، مهما رافقها من دراميات، مصممة كلها لإنهاء الصراع العربي ـ الاسرائيلي بشقه الحكومي. واسمحوا لي أن أضيف أن هذه الجولة ما كانت لتبدأ اطلاقاً لو رفضت منظمة التحرير الفلسطينية أن تخوضها. لما وقد دخلتها فإن استمرارها غير معتمد على بقاء المنظمة فيها. وليس عندي أدنى شك في أن حملة البنادق كانوا أبطالاً شجعان، نالوا تقدير العالم كله. وإن كانت أقسامه ذات الهوى العقائدي ملتزمة الصمت. بل إنهم وضعوا القضية في موقع ما كانت لتصل إليه. ويكفي في هذا الصدد أن نذكر عبارة الرئيس الفرنسي ميتران بعد

معركة بيروت العظيمة، أن الفلسطينيين قد نالوا حق النضال، أي نالوا حقاً ببطولتهم. فالبطولة هي التي تعطي حقاً وتسحب آخر. تلك سُنّة الحياة. وقد نالت اسرائيل على العرب حق البطولة عام ١٩٦٧، وجاء الفلسطينيون عام ١٩٨٢، لينتزعوا منها الشريط الأزرق، بمعجزة من معجزات التاريخ. ومنذ ذلك الحين وميتران يُنادي بحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم وإنشاء دولتهم المستقلة. لكن أمريكا لم تعترف لهم بهذا الحق بعد. وربما تنفّس سياسيوها الصعداء حين التزمت المنظمة بعدم اللجوء إلى العنف كوسيلة للنضال، لأنها تخلت بذلك عن فرصة الارتكاز إلى حق البطولة، أو ربما تلاشت تلك الفرصة حتى من قبل ان تتخلى عنها. ورابع هذه المخاطرات هي أن التسوية مع الحكومات لا تعني اطلاقاً أن الحكومات العربية قد تخلت عن قضية فلسطين، وعلى الفلسطينيين، قيادات وشعباً أن يدركوا هذه الحقيقة ويتبنوها بالعمق، وأن يعلموا أن المسألة ليست مجرد استنتاج سياسي، بل إنها أيضاً خاضعة للعمل السياسي، ذلك العمل الذي لم يتقنه حملة البنادق طيلة مراحل الكفاح المسلح، فأوقعوا القضية والشعب في مأزق كانا في غنى عنها. لكن انتصار بيروت العظيم قد تعالى على تلك الأخطاء. دون أن يمحوها. فالمحو لا يحصل إلّا عند الله، وفي سجلات التاريخ. إن الأمر الذي لم يدركه الفكر السياسي للمنظمة هو أن مرحلة من مراحل النضال كانت قد بدأت حين أعلن جمال عبد الناصر قبوله مشروع روجرز، إذ إنه بذلك وضع تفريقاً صريحاً، كان موجوداً من قبل بشكل مبطّن، ما بين سياسات دولة قومية، ذات أرض تشكل مواطىء سيادتها، وذات شعب يشكل مصدر وجودها وسلطاتها، وذات مصالح تسعى إلى تحقيقها، وبين متطلبات قضية شعبية تحريرية، صعبة ومعقدة. وربما كان قد فات الكثيرين في غمرة الحماس القومي، إن جمال عبد الناصر عندما أرسل كتابه الشهير إلى كينيدي عام ١٩٦٠ عقب انتخابه رئيساً للولايات المتحدة، ليشرح له ـ لكينيدي ـ القضية الفلسطينية شرحاً بلغ القمة في الوضوح والالتزام والحماس، استهل ذلك الكتاب بالتأكيد أن ما من شيء فيه يؤثر في علاقات الولايات المتحدة بمصر. ومشكلة عبد الناصر أنه كان أحياناً سياسياً بارعاً، وأحياناً أخرى زعيماً شعبياً، يحاول أن يجنّد انتصاراته السياسية لتصعيد زعامته الشعبية، وانتصاراته الشعبية لتصعيد موقعه السياسي، فسقط في النتيجة في الفجوة الفاصلة بين الموقعين، سقط لأنه لم يستطع أن يكون سياسياً بالقدر اللازم. إنما أريد أن أقول إن علم السياسة مختلف تماماً عن علم الأخلاق، والسيّاسيون يجدون أنفسهم في النهاية مضطرين للتصرف كسياسيين، وإلا سقطوا، وربما سقطت معهم مصالح هامة لشعوبهم. وسياسي ما بعد عبد الناصر، وما بعد حرب الخليج أيضاً، مختلف عن سياسي عهد عبد الناصر، وشكري القوتلي وسعد الله الجابري ورياض الصلح ويس الهاشمي. باختصار، فإن الحكومات العربية سوف تستمر في دعم قضية فلسطين، قضية ترابها وشعبها، بالدرجة الأولى لأن ذلك يدخل بصورة حاسمة في اطار مصالحها الوطنية، لكن عملها ـ سوف يجري من خلال معطياتها هي لا من خلال معطيات النضال الشعبي. وبالتالي فهي دائماً مستعدة لأن تتأخر عن هذا النضال خطوة أو خطوات، دون تنصّل مضموني منه، بل وأن تتقدم عليه بعمل سياسي لا يرضيه أو لا يستطيع الإقدام عليه.

تاريخياً، فإن العمل الفلسطيني، عندما لم يدرك هذه الحقيقة، وجد نفسه في حروب أهلية عربية كلّفته ما كلّفته، ولا حاجة بنا إلى مزيد من التوقف عند هذه النقطة. إن واقع الحياة ليس من صنعنا، وكل ما هو مطلوب منا هو التكيّف مع الواقع، واستغلاله لجانبنا أو تحييده لئلا ينقلب علينا.

من النقاط المرجعية للذهن الاسرائيلي في تصوره العرب، ان العرب يكررون أنفسهم في انماط متجمدة من السلوك، ولا يتمعنون في تجربتهم، ولا يتعلمون منها، ولا يفكرون بالمنطق البارد، بل

بالعاطفة، والايديولوجيا الغثة، ولا يحدّدون الأهداف، بل يتيهون في درامات المواكب والأهازيج والمزايدات، بديلاً عن التبصر والدهاء والتخطيط. ويعتقد اليهود أيضاً أنهم، بقدر ما يستطيعون أن يتحلّوا بعكس هذه الصفات، يجدون العرب في موقع الانكشاف أمامهم، ويسهل عليهم آنذاك الفوز في أي مباراة معهم. ولا تسألوني عن امثلة على ذلك. فكل حادث من حوداث التاريخ العربي الحديث مثال حيّ عليه. كيف وقع العراق في المطب ذاته الذي نُصب لمصر عام ١٩٦٧، وكيف كررت سفيرة أمريكا في بغداد المعاني ذاتها التي سبق أن نقلها سفير أمريكا في عمّان إلى الملك حسين سنة ١٩٦٧ أيضاً، لإيجاد الذريعة لاحتلال اسرائيل الضفة الغربية والقدس؟ والآن، فإن اسرائيل والصهيونية العالمية تنظران بنهم إلى ما قد يحصل في الساحة العربية والفلسطينية بعد انطلاق المرحلة الحالية من التسوية. المؤشرات التي يتداولونها تتوقع، وربما تُوقع أيضاً، تحركات وشعارات فلسطينية، تتناول الدول العربية بمواجهات كلامية أو جماهيرية. أمّا فعل الفلسطينيون ذلك بالضبط عندما قبل عبد الناصر مشروع روجرز. ولقد قامت أمريكا واسرائيل، خلال السنوات الاثنتين والعشرين السابقة، أي منذ أيلول ١٩٧٠، بالتمهيد لتطبيع النفور بل العداء إن أمكن بين الفلسطينيين واخوانهم العرب. ولا معنى اطلاقاً لصرخات فلسطينية تقول هذا ظلم، أو مغاير للمنطق والواقع والحقيقة والمصلحة القومية والقطرية، لا معنى لذلك، بل ثمة مطلب واحد لهذه اللحظة هو مطلب الصبر، والتحمل، والسكوت.

هنالك مفارقتان في ما سوف يجري من تحركات سياسية تستهدف تسوية ما للصراع العربي ـ الاسرائيلي. **اولاهما** أن يحس الفلسطينيون بالغبن الهائل، نظراً لأنهم مثّلوا دون شك الدور الرئيسي في صد الغزو الصهيوني وتحجيمه وارغامه على التخلي عن الطمع في أراض تابعة لدول عربية، وأنهم، رغم التضحيات المذهلة التي بذلوها، لن يحصدوا لقضيتهم شيئاً يُذكر في التسوية القادمة. وعلينا أن ندرك أن هذا الواقع لا يتضمن أي تناقضية فلسطينية عربية، بل يمثل مرحلية يجب تفهُّمها والتكيّف معها. لقد سبق أن أوضحنا أن بعد المرحلة كذراع سياسية لم يكن موجوداً في الذهن الفلسطيني، فلا بد أن يوجد الآن. وعلينا أن نتفهم أن هذه المفارقة، يجب أن تستثمر ايجابياً، أي بالاعتزاز بالدور الفلسطيني في الدفاع عن التراب العربي، على الجبهتين الجنوبية والشمالية. فلقد كانت هنالك في الجنوب، وقفة معركة رفح عام ١٩٥٦، التي دافع الفلسطينيون فيها دفاع الأبطال عن سيناء العربية، وعن حق مصر العربية في تأميم قناة السويس. وفي عام ١٩٦٧، كانت معركة خان يونس التي مثّلت، هي والانسحاب البطولي للواء المصري المتمركز في شرم الشيخ بقيادة سعد الشاذلي، الأمل بعسكرية منضبطة، مترابطة، قادرة على الدفاع عن موقع، وعلى الانسحاب المنتظم منه. وفي الشمال جاء تصدي القوى الفلسطينية والشعبية اللبنانية للغزو الاسرائيلي عام ١٩٧٨ أولاً، ثم للهجوم الكامل الشامل عام ١٩٨٢، ذلك التصدي الذي أسقط أسطورة اسرائيل العسكرية وحلم اسرائيل الكبرى، وأرغم أمريكا أن تعلن ذلك على لسان وزير خارجيتها جيمس بيكر عام ١٩٨٩. بذلك يؤكد الشعب الفلسطيني تاريخه العربي ومجده العربي وارتباطه العربي الأبدي، ويؤكد مجدداً استعداده لوضع قدراته في خدمة كل تراب وقضية عربية، مع التمييز الكامل ما بين خلافات عربية ـ عربية لا يجوز له أن يكون طرفاً فيها، وقضايا قومية عربية لا يجوز أن يبتعد عنها.

والمفارقة **الثانية** هي أن أي تسوية حالية ستشمل بالضرورة جزءاً من أرض فلسطين، وجزءاً من شعبها. علينا هنا أن نواجه هذا القدر نفسه بكامل الانضباط. بالتحديد لا يجوز اطلاقاً مواجهته باللوم أو توجيه الألقاب أو التصدي للذين قاموا به.

أريد أن أكون واضحاً كل الوضوح: إن ثمة منصباً صهيونياً سيفتح لفترة السنوات الخمس القادمة. وهذا المنصب يقوم على إحداث وإشعال وإدامة الحروب والفتن الأهلية العربية.

ثامناً: الأفق الأبعد

لئن كان الحديث عن أفق قريب ينطوي على مخاطرة، فإن الحديث عن أفق أبعد ينطوي على رجم بالغيب. لقد أوضحت في ما تقدم أن التصور الاسرائيلي يقوم على أساس حسم فلسطين كلها كاسرائيل الكبرى، وتثبيت أقدامها في المنطقة، من منطلق الاقليمية والمنافع المتبادلة. وتحقيق هذا الحلم يتطلب توجيه ضربة قاصمة إلى الشعب الفلسطيني. وبما أن هذا الشعب سيخرج من المفاوضات الحالية بيد فارغة تماماً، فإن اسرائيل تراهن على تحقيق هذا الهدف من خلال تناقضات عربية ـ فلسطينية، وفلسطينية ـ فلسطينية، وعربية ـ عربية، مع افتعالات متنوعة، لتحريك الأحداث في هذا الاتجاه. ويشجعها على هذا الاعتقاد أحداث تعاقبت بين عام ١٩٧٠ وعام ١٩٩٠. بالنسبة إلى اسرائيل، فإن مستقبل الصراع العربي ـ الاسرائيلي إذن يقوم على إحلال صراعات أخرى محله، تؤدي هدف تمزيق العرب ـ كل العرب ـ والفلسطينيين. في عام ١٩٧٠ اشتعل أول صراع عربي ـ فلسطيني، وفي عام ١٩٧٥، وفي اطار هذا الصراع، جرى اشتعال فتنة أهلية في لبنان وتمزيق امكانات هذا البلد العزيز وأواصره. وفي عام ١٩٩٠ أشعلت فتنة عربية ـ عربية في اطار حرب الخليج، ومنذ ذلك الحين والعراق محاصر مطارد. لكن قبل ذلك، وفي عام ١٩٨٠ أشعلت حرب بل فتنة عراقية ـ ايرانية، وفي أعقاب حرب الخليج بدأ التلويح بأن الحروب القادمة ـ أي الحروب المخطط لها ـ ستكون حروب مياه، أي حرباً عربية ـ تركية. وفي الوقت نفسه، يجري حديث عن تقسيم هذا البلد العربي أو ذاك. ذلك إذن هو تصور الشكل المستقبلي للصراع، في الذهن الصهيوني. والمفجع أن هذه الأحداث كلها، التي تدار من غرفة عمليات مركزية واحدة، تصوَّر وكأن كل واحد منها منفصل عن الآخر. وكأنها ذات أسباب محلية فحسب، ونتائج محلية فحسب، تعود بنفع على جهات محلية، وتدرأ عنها خطراً من جهات محلية. لكن لا أحد ينظر إليها شمولياً على كامل الساحة في وقت متزامن، ولا أحد يحاول تصور آثارها التي ستتعاقب، بل الكل منغمس بمباريات اللحظة، التي كثيراً ما تتخذ طابعاً شخصياً بين هذا الزعيم أو ذاك، أو قطرياً بين هذا القطر أو ذاك، مع أن العناصر الشخصية والقطرية، هي المستغلة من جانب قومي لتدمير هذا وذاك. ولا يقتصر واجب المحلل على نشر الصورة الشاملة، وتصور التعاقب الزماني، بل لا بد أن يلجأ أيضاً إلى الذاكرة لاستجلاب المستترات إليها. ففي عام ١٩٧٠ مثلاً، وفي إطار أول صراع فلسطيني ـ عربي، كانت اسرائيل على وشك أن توجه ضربة إلى الأردن لاحتلال المنطقة الواقعة بين جرش والحدود السورية، التي تشمل مدينتي اربد والرمثا، بحجة التدخل في هذه الفتنة. ولو حصل هذا لكانت اسرائيل اليوم هناك، كما هي اليوم في الجولان. إنما أردت أن أبيّن نوع الفرص التي توجدها مثل هذه الفتن للعودة إلى حلم اسرائيل الكبرى في اطارها. وفي عام ١٩٨٢ تقدمت اسرائيل لاحتلال بيروت، وما دونها جنوباً، وسهل البقاع، في اطار ذرائع من الحرب الأهلية اللبنانية.

إن أول واجب للفلسطينيين في هذا الظرف هو أن يلموا صفوفهم، ويمنعوا أي تضعضع أو تناقض داخلها، وأن يعملوا في الوقت نفسه على التكيّف الكامل مع الأوضاع العربية، ومتطلبات المرحلة، وأن يتجنبوا التحديات والانحيازات. هذا يعني أنه، ولفترة خمس سنوات، سيرتكز التأثير الفلسطيني على المبادرات العربية الرسمية قائماً على المشورة والرأي الهادىء.

وفي هذه الأثناء، سيتفتح مجال واسع لعمل شعبي هادىء في مجال ايقاف التطبيع، يكون أول امتحان للأخلاقية القومية، ولإعادة البناء القومي. وباستطاعة الفلسطينيين أن يمثّلوا دوراً هاماً فيه.

لقد بذل الفلسطينيون جهداً هائلاً منذ عام ١٩٤٨ في مجال شحن الذاكرة الجماعية والفردية، بكل أسباب التعلق والتشبث والصبر والصمود والأمل البعيد. وعليهم الآن أن يستغلوا هذا الجهد لإيجاد اتصال عضوي، عبر المنافي الجغرافية، حتى يبقى الشعب الفلسطيني شعباً واحداً ولا يتجزأ شعوباً.

ولقد حان الوقت لإعادة هيكلية العمل الفلسطيني، الذي كان قد بني على قاعدة حملة البندقية أو الميليشيات. فالبندقية نفسها أسقطت دورها، وما من معجزة تستطيع أن تحوّلها إلى قلم. وإذن، فلا بد من فتح الأبواب والنوافذ لجميع التيارات الفلسطينية لإكمال ما شقت البندقية له الطريق.

خلاصة

كانت الجولة التي أجريناها لاستعراض التطورات الحاصلة في مجرى الصراع العربي ـ الصهيوني ضرورية لتبين معالم الانجاز والفشل والإحباط، ولوضع تصور للخيارات والمسارات المستقبلية التي تشعبت عنها.

وكان من أبرز ما اتضح لنا، من المسار الصهيوني، فشل المشروع الصهيوني في التوصل إلى الحدود التي رسمها عام ١٩١٨، التي ربما كانت بدورها حدوداً مرحلية. كذلك اتضح أن الهجرة الاسرائيلية تبدو كأنها بلغت اقصى مداها، رغم الإعلام الذي دار حول هجرة الاشكناز الخزر إلى اسرائيل، وأن الهجرة المعاكسة، أو النزوح عن فلسطين، المضاد لكامل المشروع الصهيوني، قد أخذ ينهش في الجسم الاسرائيلي، وبالأخص في تضاؤل الشريحة الشبابية في قُواته المسلحة. ولاحظنا أيضاً أن الاحتباحات الاسرائيلية لدول عربية قد أوهنت اسرائيل داخلياً، وخلخلت اقتصادها الهش، وولّدت ردة الفعل المنتظرة لدى شعب تجتاح أراضيه، بحيث إن اسرائيل وجدت نفسها مرهقة بالعداء مع سوريا ومصر والأردن ولبنان، ذلك العداء الذي ثبّت حسن العزلة وعدم الأمان لدى سكانها، الذين أخذوا يضيقون ذرعاً بالحياة في «القلعة المحاصرة»، ويعبّرون عن احباطهم بالنزوح النهائي أو المؤقت. ثم إن مشاكل اسرائيل الاقتصادية قد تفاقمت رغم الدفعات المالية الهائلة التي ضخّت فيها، من المانيا، وامريكا، والصهيونية العالمية. كل هذه الاعتبارات ولّدت حاجة ملحة إلى سلام مع الدول العربية، يمكّنها من التقاط الأنفاس، ومن التخطيط لعلاقات متصلة مع الجوار الجغرافي. ومن هنا اصبح الغاء المقاطعة العربية وتطبيع العلاقات من أهم الأهداف المرحلية. ولقد حصلت على الغاء المقاطعة من مصر، في خطوة من الخطى، وتأمل الآن، في خطوة تالية، أن تحصل على الغاء المقاطعة وتطبيع العلاقات مع كل الدول العربية.

إن تحقيق هذا الهدف المرحلي، يتطلب تحقيق فصل بين القضية الفلسطينية ـ تراباً وشعباً، وبين الاحتلالات الاسرائيلية لأراضي دول عربية. وقد أوجدت القوميات القطرية والولاءات الطائفية والإثنية والقطرية تراخياً، زحزح القضية الفلسطينية عن موقعها بوصفها قضية العرب الأولى. وأدلت منظمة التحرير الفلسطينية بدلو يتمثّل في قرار قمة الرباط بأنها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، فاعتبر الكثيرون أن ذلك حلّهم من كل مسؤولية وأبرأ ذمتهم.

ونشأت بنتيجة الظرف المحيط بتلك الحرب، مفارقة تتمثل في أن الانتصار الشعبي الفلسطيني ـ اللبناني في حرب الاجتياح الاسرائيلي للبنان ومعركة بيروت الكبرى ـ هذا الانتصار الذي حطم أسطورة اسرائيل العسكرية وأملها في تحقيق التوسع بالوصول إلى الحدود المتجاوزة فلسطين الانتدابية ـ دفع اسرائيل إلى تقصير خطوطها في المجال العربي وحصر اهتمامها باستهداف السيطرة على الأرض الفلسطينية، مع تغريب الفلسطينيين عنها، بفذلكات دستورية تحجب عنهم حقوق المواطنية. لكن على الفلسطينيين الآن واجب التوضيح للعرب جميعاً، بأن وقفتهم كانت العامل الأهم فيما توصّلوا إليه من صون حدودهم، وأن حدودهم الحالية لن تكون في منأى، بمعزل عن النضال الفلسطيني.

فالصهيونية العالمية، لا تزال بكامل قوّتها وحركيتها. ولحمتها العقائدية مع الغرب، قائمة تشكّل *ذراً استعداده على عالم العرب وحضارتهم*، وبالتالي فإنها تتخذ لنفسها استراتيجيا الوقفة الساكنة. إن نقطة الضعف في مشروعها تتمثل في معاناة اسرائيل، وهي تظن أنها قادرة في فترة من الزمن، تحدد الآن بخمس سنوات، على تحويل المعاناة إلى معافاة، وبدء خطوات جديدة في مرحلة جديدة. ولا ننسى أن ما يُسمى الخطوة خطوة هو أساس الاستراتيجيا الصهيونية، كما أفصح عنها هنري كيسنجر.

لقد سارت الصهيونية في عملها الدائب في أمريكا والغرب، ومن خلال اداتها اسرائيل، شوطاً بعيداً في تحديد معالم المراحل القادمة بكل خطواتها. وهيّأنا نحن الظروف الملائمة. وهذا الشوط الذي قطعته معروف جيداً لدينا، لكن له أسماء تعمي أنظارنا، وتخفي حقيقته. نسميه حيناً التجاوزات الفلسطينية، وحيناً الحرب الأهلية اللبنانية، وحيناً حرب الخليج. وقد قطع الآن مراحل عديدة: فثمة صراع فلسطيني ـ عربي، وصراعات أهلية عربية ـ عربية ذات طبيعتين طائفية وعنصرية، وحرب عربية ـ عربية. وقد تسربت إلى هذا المسلسل حرب عربية ـ ايرانية وكلها حروب لا تزال مشتعلة، ويتكلمون الآن عن حروب او صراعات فلسطينية ـ فلسطينية، تضاف إليها، وتصل فيما بينها، وكذلك عن حروب دولية يسمونها حروب المياه، أي عربية ـ تركية. ولا حاجة بي للإفاضة، سوى أن اسرائيل قد تستطيع في اطارها أن تتسرب إلى احتلالات جديدة، او تستطيع على الأقل، من خلال الضعف العربي، أن تؤسس لنفسها موقعاً متفوقاً، لا في مجال العسكرية فحسب، لكن في مجال الاقتصاد، المصدر الحقيقي لكل قوة، وتفوّت على العرب كل فرصة للمنعة وإثراء الحضارة العالمية. أمّا قلنا إن المسلسل يشمل ايران وتركيا؟ فلماذا نتحدث عن العرب وحدهم؟

في المقابل، ما هي خياراتنا؟ طبعاً أن نوقف الحروب المشتعلة، وأن نبني جسماً عربياً متضامناً متآزراً. والطريق إلى ذلك واضح، وهو طريق التكامل الاقتصادي الذي تسير به قارات بأكملها. وقد حان لنا أن نتعالى عن النظرات الضيقة المبعثرة، اللامتكاملة، ونبدأ عملاً جاداً للمستقبل.

إن التطورات التي وقعت في المجال العربي، منذ قبل الرئيس جمال عبد الناصر مشروع روجرز، أعادت القضية الفلسطينية إلى الشعب الفلسطيني. وبعبارة أخرى، فإنها ألقت على هذا الشعب *عبء النضال المباشر من أجل بقائه*، ومن أجل أرضه، ومن أجل الإبقاء على شُعلة الأمل لدى شعبه، والعمل على اعادة تجميع هذا الشعب على أرض فلسطين. ولا شك أن حكومات عربية سوف تؤازره في نضاله، ولكن دون مشاركة مباشرة في هذا النضال. وقد يلقى المؤازرة من دول وحكومات اسلامية. والشعب الفلسطيني أثبت قدرة على التفوق تشابه قدرة عدوّه، لكنه محتاج إلى

عمل قيادي مبني على التفهم الحقيقي لأرضية الواقع، وتجنّب المطبات والتناقضات، والتحلي بالصبر والنَفَس الطويل، والتخطيط المتحلي بالمنطقية والعقلانية. هذا الشعب هو أحد أفضل شعوب العالم تعليماً وكفاءة، وسيبلغ تعداده أكثر من عشرة ملايين في غضون ثلاثين سنة. وسيظل مالكاً الشرعية الفلسطينية، ومفاتيح السلام الحقيقي. وستبقى الشعوب العربية والاسلامية، والفئات المستضعفة في كل مكان مؤيدة له. وفي استطاعته أن يحقق نصراً كاملاً، على غرار النصر الذي حققته المانيا في السنوات القليلة الماضية، خلال أفق زماني منظور. وليكن العمل هو البديل عن الشكوى، والعتاب، والتظلّم. وأنها لمسيرة حتى النصر □

صدر حديثاً

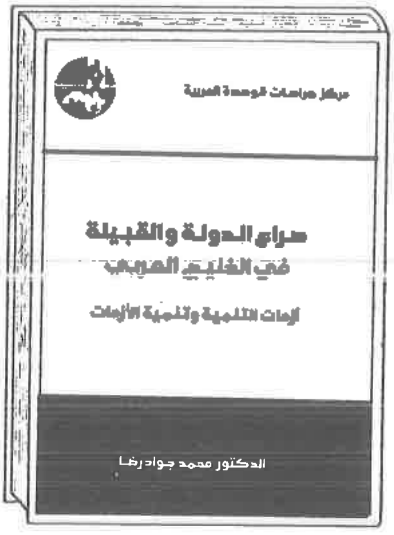

بنطلق الباحث في هذه الدراسة من فرضية عامة وهي أن مصدر الأزمات وتصادمها هو التخالف الحادث بين البنية التاريخية الأساسية في الخليج والجزيرة، القبيلة، وبين فرائض «الدولة» التي جنحت إليها مجتمعات الخليج عندما جاء زمن الاستقلال.

ويرى أن المجابهة بين الرؤية القبلية للمجتمع ومفهوم الدولة عنه هي مجابهة مشحونة بالتوتر واحتمالات التناقض والانفجار غير القابلة للتنبؤ، الأمر الذي فرض على الكيانات السياسية الخليجية مسلكية ازدواجية باهظة الكلفة من الناحيتين النفسية والادارية. ويضيف أن هذه الكيانات تودّ أن تطرح نفسها في العالم الخارجي على أنها تكوينات سياسية حديثة. على حين أنها، داخلياً، تجمعات قبلية محكومة بمنطق القبيلة التاريخي.

١٥١ صفحة

الثمن: ٤ دولارات أو ما يعادلها

التحوّلات في النظام العالمي والمناخ الفكري الجديد وانعكاسه على النظام الاقليمي العربي(*)

ناصيف يوسف حتي

خبير في جامعة الدولة العربية

مدخل

لا بد في البداية من ادراج بعض الملاحظات العامة التي تحدّد الإطار المفهومي لهذه الورقة.

– صحيح أن النظام الدولي القديم، نظام الحرب الباردة قد انتهى بسقوط أحد قطبيه الرئيسيين ولكن لم يتأسس بعد نظام عالمي جديد، ولو انه جرى الحديث غداة انتهاء حرب الخليج عن النظام العالمي الجديد، وكان ذلك بمثابة شعار أمريكي في فترة نشوة الانتصار، يفتقد إلى أي مضامين واضحة المعالم. فنحن ما زلنا نعيش مرحلة تتّسم بالفوضى من حيث عدم وجود قواعد واضحة لإدارة هذا التحوّل، وبالسيولة التامة، كما تدلّ على ذلك التغيّرات المتلاحقة والمتسارعة على المستويات كافة. وقد يكون من الأمانة العلمية الحديث عن بروز اتجاهات وأنماط لم تترسخ بعد لتصبح قواعد تحكم السلوكية الدولية. فدول التركة السوفياتية وأوروبا الشرقية سابقاً تمر في مرحلة تحول لم تستقر الأوضاع فيها بعد، وروسيا تحديداً التي تبقى قوة كبرى وثاني قوة نووية في العالم وذات امكانات اقتصادية هائلة ما زالت تعيش تقلّبات وطنية وسياسية واقتصادية ولم يحسم بعد موقعها في النظام العالمي الذي يتشكّل. والولايات المتحدة التي تخلصت من عقدة فيتنام في حرب الخليج الثانية ما زالت في صدد تحديد دورها الجديد. وفي هذا السياق يقول ريتشارد نيكسون: لقد خسر السوفيات الحرب الباردة ولكن الغرب لم يربحها[1]. والتساؤلات ذاتها تنطبق على الجماعة الأوروبية وقدرتها على بلورة سياسة خارجية ودفاعية، وتنطبق أيضاً على الدور المتنامي وانعكاساته السياسية لكل من اليابان والمانيا الموحدة. فما سترسو عليه أوضاع هذه الأقطاب سيحدد بمحصلته بنية القوة للنظام العالمي الذي يتكوّن:

(*) في الأصل محاضرة القيت بدعوة من مركز دراسات الوحدة العربية يوم ١/١٠/١٩٩٢ في دار الندوة في بيروت.

(١) *Time* (2 April 1990), p. 40.

ـ إلى جانب التحوّلات البنيوية، هنالك أيضاً تحوّلات قيمية بعد سقوط الشيوعية، منها التراجع الكبير الذي أصاب الاشتراكية بمختلف مدارسها والانبهار بالليبرالية الاقتصادية والسياسية، وتحديداً التعددية السياسية واقتصاد السوق والتخصيص وانتعاش القيم الاستهلاكية، أيضاً إلى جانب انتعاش الولاءات الأصيلة من قومية وإثنية ودينية.

ـ إن النظام العربي من أكثر الأنظمة الاقليمية عرضة للتأثر بالتحولات الحاصلة على الصعيدين البنيوي والقيمي بعد انتهاء الحرب الباردة، وهو يتميّز عن الانظمة الأخرى في أنه كان البيئة التي حصل في وسطها زلزال الخليج مع ما حمله هذا الزلزال من تداعيات اقليمية ودولية على الصعيدين البنيوي والقيمي أيضاً. زد على ذلك أن النظام العربي يمتلك خاصتين أيضاً **أولاهما** موقعه الجيو ـ استراتيجي بين عالمين يعيشان عملية اعادة البناء، هما أوروبا والتركة السوفياتية، **وثانيتهما** جاذبيته الجيو ـ اقتصادية.

ـ إن النظام الذي يتكوّن سيكون عن حق عالمياً، وليس دولياً. ومرد ذلك أن الأطراف غير الدولية من منظمات ومؤسسات التي كانت دائماً موجودة في الأنظمة الماضية، يزداد انتشارها مع الوقت، وتزداد فعالية دورها بازدياد إمكاناتها مقارنة بالدول. ونشير في هذا الخصوص إلى مثلين ذوي دلالة كبيرة، هما دور كل من الجماعة الأوروبية، وصندوق النقد الدولي.

أولاً: انتهاء الثنائية القطبية

لقد شهد مسار النظام الدولي في القرن العشرين في مسرحه المركزي (الأوروبي) حربين ساخنتين وحرباً باردة شكّلت كل منها انتقالاً من نظام دولي إلى نظام آخر، وأدت كل منها إلى سقوط امبراطوريات وبروز قوى جديدة تحوّلت مع الوقت هي ذاتها إلى امبراطوريات. فغداة الحرب العالمية الأولى سقطت امبراطوريتان أوروبيتان هما المانيا والنمسا/ المجر، وامبراطوريتان أوروبيتان آسيويتان هما روسيا وتركيا وبرزت الولايات المتحدة كقوة كبرى، إلا أنها آثرت الانسحاب واتباع سياسة انعزالية، مما سمح باستمرار نظام ميزان القوى في المسرح الأوروبي. وجاءت الحرب العالمية الثانية لتنهي كلاً من الامبراطوريتين الفرنسية والبريطانية، ولتشهد على قيام امبراطوريتين غير اوروبيتين (الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي) هيمنتا على المسرح المركزي الأوروبي ومن خلاله على العالم.

ومع نهاية نظام الحرب الباردة وانهيار الاتحادالسوفياتي، وبعده بفترة وجيزة انهيار الامبراطورية الروسية، نشهد مفارقة مثيرة مفادها تصاعد دور قوى ودخولها مسار بناء الامبراطورية مجدداً، بعد أن كانت هذه قد سقطت مع بداية نظام الحرب الباردة، وهي اليابان والمانيا.

من أهم دروس التاريخ أن الامبراطوريات لا تموت سلمياً[٢]، خاصة عندما تضم هذه قوميات وإثنيات متعددة، وهي بالطبع تقوم على نظام جيو ـ استراتيجي هرمي الشكل. فأفكار اللامركزية والديمقراطية التي تحمل في ثناياها حق تقرير المصير تأتي لتدك الامبراطورية من الداخل، خاصة عندما تفقد هذه الشرعية الايديولوجية التي قد تكون رافقت انشاءها. فالامبراطورية الرومانية المقدّسة، وكذلك الامبراطورية العثمانية مثال على ذلك.

---

(٢) Strobe Talbott, «When Empires Crumble,» *Time* (22 June 1992), pp. 26-27.

وفي هذا الإطار يمكن فهم مأزق الغورباتشوفية[٣] التي تعني اصلاح النظام بغية تقويته دون المساس بالمنطلقات الفلسفية وبالإطار الدستوري للدولة: فلقد رفعت الغورباتشوفية شعار البريسترويكا أو اعادة هيكلة النظام لتجديده ورفعت معه شعار الغلاسنوست التدريجية والمقيدة، في حين فقد المركز في الامبراطورية شرعيته الايديولوجية ولم يعد يملك الامكانات الضرورية لمقاومة ضغوط الداخل والخارج لحماية الامبراطورية. لقد انفجرت حركة التغيير في الاتحاد السوفياتي بروافدها الليبرالية والأصيلة من إثنية ودينية وقومية، وبتياراتها الشعبوية والنخبوية. ويدل حجم حركة الاحتجاج والمدى الذي بلغته على أن الغورباتشوفية لم تخلق هذه المعطيات إنما سرّعت في انضاجها وساهمت في الأخص في إجراء التحوّل وتفكيك الامبراطوريتين بشكل سلمي.

فالمواجهة التي لم تحصل طيلة أربعين عاماً بين الشرق والغرب عبر جدار برلين حصلت وراء هذا الجدار في الشرق بين الدولة والمجتمع.

في معرض استقراء عملية العد العكسي لسقوط الامبراطوريتين اللتين قامتا حول موسكو تبرز محطة رئيسية قوامها استبدال مبدأ بريجنيف الذي كان يشكّل إحدى أهم قواعد ادارة العلاقات مع أوروبا الشرقية، منطقة النفوذ المطلق للاتحاد السوفياتي، وهو مبدأ يقوم على مفهوم السيادة المحدودة بمبدأ سيناترا ـ نسبة إلى فرانك سيناترا في أغنيته «لكلٍّ طريقته» للتعامل مع التململ الحاصل في دول أوروبا الشرقية. ولكن ذلك لم يلغِ وجود حساسية ومخاوف عند الاتحاد السوفياتي ورثها من روسيا القيصرية وناتجة من محاولات الاحتواء والحصار التي حصلت تاريخياً ضد الدولة التي تقوم حول موسكو. فالجغرافيا لا تتغير مع السياسة، وفي هذا الاطار تفهم تلميحات غورباتشوف المتكررة في أواخر الثمانينيات حول ما يعتبره النموذج الأمثل في السياسة الخارجية لدول أوروبا الشرقية فيما يتعلق بعلاقاتها المستقبلية مع موسكو. فهو لم يكن يفوت الفرصة للإشادة بالحياد الفنلندي وبكونه النموذج لعلاقات ما بعد الحرب الباردة في أوروبا. والمفارقة المثيرة التي تبرز عند الحديث عن العلاقات السوفياتية ـ الأوروبية الشرقية أن هذه كانت تتبع دائماً المنحى الطبيعي لدينامية العلاقات في الامبراطوريات، الأطراف تثور أو تحاول التغيّر والتحرّر والمركز يدعم القوى التقليدية والمحافظة في الأطراف، ويقمع التغير. ولكن مع الغورباتشوفية حدث عكس ذلك إذ كانت هذه الأخيرة نموذجاً ومحرّضاً للتغيير الذي عصفت رياحه من المركز نحو الأطراف[٤].

وتبرز محطة أخرى عنوانها اسقاط شعار توازن القوى والدعوة إلى إرساء العلاقات الدولية على قاعدة توازن المصالح التي تقوم على فرضية الشراكة والتعاون بدل التنافس والمواجهة، وهو ما حصل لاحقاً مع الولايات المتحدة. ولو ان هذه العلاقات لم تكن بالطبع متكافئة بين الشريكين، فالتوازن في المصالح لا بد أن يعكس على أرض الواقع التوازن في القوى.

---

(٣) من أهم المقالات حول هذا المأزق، انظر:

Robert Kaiser, «Left in the Dust: The Decline of the Gorbachev Culture,» *International Herald Tribune*, 26/8/1991, p. 8.

ويرى الكاتب أن غورباتشوف نجح في البدء لأنه رجل حزبي أي انه استطاع الاستفادة من موقعه وفشل أيضاً لأنه رجل حزبي لم يستطع الخروج من الاطار الفكري والسياسي لمنطلق الحزب. مرجع سبق ذكره. المأزق نفسه أيضاً يعتبر أحد الكتاب أن الغورباتشوفية هي منشيفية جديدة تحاول التخلي عن الفكر الكلي ولكن ليس عن الاشتراكية. انظر:

Jean François Revel, «La Revanche des Mencheviks,» *Le Point*, 10/8/1991, p. 37.

(٤) حول هذه النقطة، انظر: Edouard Chevardnadze, *L'Avenir s'écrit liberté* (Paris: Odile Jacob, 1991), pp. 216-218.

أمام هذه التطورات السوفياتية اتسم رد الفعل الأمريكي في البداية بالحذر والتخوّف من الدخول في المجهول، فالولايات المتحدة كانت مرتاحة إلى عملية ادارة العلاقات مع الاتحاد السوفياتي التي تبلورت في قواعد عامة تخصّ كيفية احتواء النزاعات وشروط وضوابط المواجهة والتنافس والتعاون في نموذجي التوتر والانفراج اللذين طبعا العلاقات بين القوتين العظميين خلال أربعة عقود ونيف. وتملك الولايات المتحدة تجربة وخبرة غنية في هذا المجال بحيث صارت مع الاتحاد السوفياتي «القديم» قادرة على استشراف سلوكية الآخر تجاه القضايا المختلفة، وفي كل أنواع العلاقات بينهما. وتتبع السياسة الأمريكية كلها من مخزون فكري وثقافي جرى بلورته نظرياً عبر الوقت في توافق عام. ولئن وجدت مدارس مختلفة راوحت بين الليبرالية والمحافظة المتشدّدة، إلا أن مرجعيتها كلها هي في ذلك التوافق العام، وخلافها ينحصر في كيفية التعامل مع «الآخر» وهو النقيض الايديولوجي و «الخصم» أو «العدو» الاستراتيجي، وكان الخطاب السياسي والسلوكية الدولية لذلك «الآخر» يغذيان بالطبع الصور الأمريكية عنه. وجاء الوضع الجديد لينسف كثيراً من القواعد الماضية في ادارة العلاقات، نتج منه تعقيدات تفترض بلورة قواعد مختلفة للتعامل معها. وزعزع هذا الوضع الجديد العديد من صور ذلك «الغير» في المخيلة الجماعية الأمريكية، بحيث صار على المؤسسة السياسية الأمريكية أن تجتهد لبلورة اطار مفهومي مختلف للتعامل، ليس مع الاتحاد السوفياتي فحسب بل مع الحلفاء والأصدقاء، ويكون مصدراً لسياسات الولايات المتحدة مستقبلاً.

واتبعت الولايات المتحدة سياسة تقوم على قناعتين أساسيتين، أولاهما أن «غورباتشوف هو أفضل أمل لاستمرار التغيير السلمي في العالم» حسب جورج بوش وأنه بالتالي يجب تلافي اتخاذ مواقف تظهر وكأنها استغلال للتحوّل الحاصل مما قد يدفع بغورباتشوف إلى التخفيف من مسار التغيير او قد يحرجه أمام خصومه في الداخل، الأمر الذي سيؤدي حتماً إلى انعدام الاستقرار في الاتحاد السوفياتي واوروبا الشرقية. وثانية هذه القناعات أن قوى التغيير واتجاهاته تصب حتماً في مصلحة الولايات المتحدة والغرب بشكل عام، فإقامة تعددية سياسية واقتصاد سوق في أوروبا الشرقية لا بد أن يأتي في اطار نظم صديقة للولايات المتحدة و «غربية» الاتجاه، ولذلك أثر تظاهري هام لا يمكن لغورباتشوف مستقبلاً أن يعزل الاتحاد السوفياتي عنه وينعكس هذا كله بالطبع انتصاراً للنموذج الأمريكي وللسياسة الأمريكية.

واتسمت الخطوط العريضة للموقف الأمريكي بما يلي:

ـ اظهار التأييد والتشجيع دون الذهاب بعيداً بالطبع لما يقوم به غورباتشوف، وطمأنته إلى الموقف الأمريكي، وإبداء التفهم للمشاكل التي يواجهها ولكيفية معالجته لها. وخير مثال على ذلك الموقف الأمريكي من «أحداث باكو» إذ سارعت الولايات المتحدة إلى التأكيد أن ما يقوم به غورباتشوف يتعلق باحتواء نزاع إثني وهو «نزاع داخلي»، وأرادت الولايات المتحدة بذلك أن ترسل اشارة إلى جميع المعنيين بأنها لا تؤيد في المدى المنظور، على الأقل، محاولات تفكيك الاتحاد السوفياتي، والرسالة قد تكون موجهة بشكل خاص إلى جمهوريات البلطيق التي وإن لم تعترف الولايات المتحدة أبداً بضم الاتحاد السوفياتي لها، إلا أنها لا يمكن أن تؤيد بالطبع أية محاولة للانفصال تأخذ شكل صدام مع موسكو.

ـ وهدفت الولايات المتحدة بذلك أيضاً إلى تأكيد تأييدها مبدأ يتخطى الاتحاد السوفياتي ويتعلق بعدم جواز المساس بالحدود القائمة للدول في أوروبا الشرقية خوفاً مما يحدثه من انعكاسات سلبية على صعيد أوروبا ككل، وتحديداً بغية عدم فتح الملف الألماني حينذاك. فالولايات

المتحدة اعتبرت أن الاتجاه نحو اقامة وحدة المانية يجب ان يأتي في اطار التزام المانيا بالحلف الأطلسي، الأمر الذي يعني عملياً، ابقاء الوضع على ما هو عليه حالياً، إذ كان الاتحاد السوفياتي يرفض بشدة أن تكون الوحدة الالمانية في اطار الأطلسي إلى حين قامت المانيا الغربية بشراء التغيير في الموقف السوفياتي.

– يبقى الحلف الأطلسي الأداة الأساسية الامريكية في أوروبا، إذ تعتبره الولايات المتحدة العامل الأول في حفظ التوازن على المسرح الأوروبي، والمسؤولون الأمريكيون يذكّرون دائماً بأن الولايات المتحدة قد دخلت الحربين العالميتين بسبب اختلال التوازن في أوروبا، فأمام شعار البيت الأوروبي الذي رفعه غورباتشوف رد وزير الخارجية الأمريكية بالقول «إننا من أهل البيت، وسنبقى كذلك».

إذن اتسمت السياسة الأمريكية بالحذر. وقد وجهت إليها انتقادات كثيرة في هذا الشأن، منها أنها كانت مصرّة على الاستمرار في العلاقات مع المركز دون الأطراف أو الجمهوريات السوفياتية، ومنها أيضاً انها كانت «ليّنة» في مواقفها، وأنها لم تربط المساعدات بموقف سياسي واضح لفرض تغيير في الاتحاد السوفياتي، أو أن مساعدتها لم تكن كافية[٥].

وكانت السياسة الأمريكية بعد سقوط منطق يالطا مستمرة بالاسترشاد بمنطق هلسنكي، أو احترام الوحدة الترابية للدول القائمة وهو ما أقرّه مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا عام ١٩٧٥، وكانت تحاول قدر الإمكان الحصول على تنازلات من قبل الاتحاد السوفياتي دون اثارة هذا الأخير، وبدا أن السياسة الأمريكية تقوم على رد الفعل ومحاولة اللحاق بالأحداث.

ومن جهة أخرى كانت التنازلات السوفياتية في السياسة الخارجية تأتي دائماً بعد فترة من التردّد نتيجة مقاومة التغيير في الداخل، كما حصل مثلاً خلال أزمة الخليج الثانية. فقوى التغيير التي كانت حليفة غورباتشوف في مرحلة الغلاسنوست ابتعدت عنه تدريجياً عندما بدأ التردد يطبع مواقفه في مرحلة تطبيق البريسترويكا. وقد أخذ غورباتشوف يتنقل من موقع رمز التغيير إلى دور الموازن بين أهل اليمين وأهل التغيير حتى وصل إلى موقع الأقرب عملياً إلى المجموعة الأولى. وقد انعكس ذلك في ظهور بعض التشدّد في السياسة الخارجية برز في حيّز ضيق من التميز عن الموقف الأمريكي في أزمة الخليج[٦] بالرغم من التعاون الذي كان قائماً بين الطرفين، والذي كان من المنظور الأمريكي أول اختبار جدّي للتفكير السوفياتي الجديد، وإشراك الاتحاد السوفياتي مستقبلاً في ادارة الأزمات الاقليمية على قاعدة الرؤية الأمريكية لهذه الادارة. وخير دليل على قياس التنازلات السوفياتية المستمرة مع تفاقم الأزمة الداخلية وازدياد الحاجة إلى الدعم المالي الأمريكي، الاتفاق الأمريكي ـ السوفياتي على ادارة عملية تسوية النزاع العربي ـ الاسرائيلي، وما كان ذلك ليحصل، كأن ترضى الولايات المتحدة بالمشاركة السوفياتية والدخول إلى الشرق الأوسط بهذا الشكل الرمزي والمتقدم خطوات كبيرة عن دخول موسكو لحظة أزمة الخليج، لو لم يصبح

---

(٥) بعض الامثلة في هذا المجال: Jeffrey D. Sachs, «Start Paying Attention to the Russian Revolution,» *International Herald Tribune*, 28/11/1991, p. 8; Richard Nixon, «Don't Finance an Evasion of Soviet Reform,» *International Herald Tribune*, 3/6/1991, p. 8, and Zbigniew Brzezinski: «Next the Shakedown,» *International Herald Tribune*, 16/9/1991, p. 54, and «Help the Soviets Transform, Not Reform,» *International Herald Tribune*, 7/6/1991, p. 4.

(٦) Pierre Salinger et Eric Laurent, *Guerre du Golfe: Le Dossier secret* (Paris: Olivier Orban, 1991).

الدور السوفياتي مهمّشاً وثانوياً مقارنة بالدور الأمريكي، وأهم من ذلك كله غير راغب في التميز عن الموقف الأمريكي أو الذهاب في مسار قد يشكل اصطداماً مع هذا الموقف.

ولكن مع تصاعد ثورة الجمهوريات وازدياد التأزم في المشروع الغورباتشوفي حدث تكيّف أمريكي مع التطورات الجديدة، إذ تحول التعامل الأمريكي من التركيز على القلب إلى الاهتمام بالأطراف مهيئاً للقبول بالأمر الواقع الجديد الذي نتج من اتفاق مينسك بين زعماء الجمهوريات السلافية الثلاث، الذي أعلن أن الاتحاد السوفياتي كطرف في القانون الدولي وكحقيقة جغراسية (Geopolitical) لم يعد قائماً[٧]. وقد أحدث ذلك تحوّلاً ضخماً في ميزان القوى لمصلحة الولايات المتحدة، وازداد اعتماد هذه الأخيرة مباشرة وفي اطار الحلف الغربي على الدبلوماسية الاقتصادية، التي من آلياتها المساعدات المالية والعينية الثنائية والمتعددة الأطراف وربط هذه المساعدات بإجراء تحوّلات بنيوية نحو اقتصاد السوق وبسرعة هذا التحوّل والتلويح بإنشاء اتفاقات تفضيلية وتشجيع الاستثمارات الخاصة فيما لو تجاوبت موسكو مع المطالب الغربية. ويساعد بالطبع في تدعيم النفوذ الأمريكي بالخصوص والغربي عامة في موسكو الانجذاب الروسي إلى النموذج الاقتصادي الغربي باعتباره خشبة الخلاص من الوضع الاقتصادي الذي آلت إليه روسيا[٨].

وتحمل القمة الروسية ـ الأمريكية التي عقدت في ١٦ و١٧ حزيران/ يونيو دلالات أخرى على الوضعية الجديدة للعلاقات بين الطرفين. ففي حين كان التوازن السياسي في الماضي يعكس بالطبع التوازن العسكري الاستراتيجي بين الطرفين وكانت موسكو تصر دائماً على مبدأ التكافؤ الاستراتيجي، صار التوازن الأخير يعكس الوضع السياسي الاقتصادي الجديد وقبول موسكو بدور الشريك الصغير. فالقمة استبدلت ميزان الرعب بميزان جديد غير متكافىء يقوم على مفهوم دفاعي، يكرّس الولايات المتحدة كالقوة الأعظم عسكرياً. وقد وافقت روسيا على اجراء هذا التحوّل الذاتي بواسطة تقديم التنازلات العسكرية الاستراتيجية للحصول على المساعدات الاقتصادية الأمريكية[٩].

ثانياً: أية بنية للنظام العالمي

في خضم التحولات على الصعيد الدولي، جاءت أزمة الخليج الثانية التي شهدت سيطرة الولايات المتحدة على عملية ادارة الأزمة والحرب لتعزز الرأي القائل بقيام نظام هيمنة أمريكي (Pax Americana) على الصعيد العالمي. وكان الرئيس الأمريكي قد أشار غداة انتهاء الحرب أن هذه الأخيرة هي الاختبار الحقيقي الأول للنظام العالمي الجديد[١٠]. وفي مرحلة الانتقال من نظام إلى آخر يبقى السؤال قائماً حول الشكل البنيوي الذي سيرسو عيه النظام الجديد. فالذين يعتبرون أن النظام سيكون أحادي القطبية يقيمون وزناً لمعيار شبه وحيد هو عامل القوة العسكرية

---

(٧) *Le Monde*, 10/12/1991, p. 3.

(٨) يقول ايغور غايدار، نائب رئيس الوزراء الروسي أن بلاده تحتاج إلى مساعدات تصل إلى ٢٠ مليار دولار بشكل عاجل. انظر: **الحياة**، ١٩٩٢/٣/٥، ص ١١.

(٩) حول هذا الموضوع انظر مثلاً: Thomas Friedman, «The Russian Deal: Warheads for Dollars,» *International Herald Tribune*, 19/6/1992, pp. 1 and 5, and Joseph Fitchett, «Nuclear Pact Sounds Knell for Old Ideas,» *International Herald Tribune*, 18/6/1992, p. 1.

(١٠) خطاب الرئيس الأمريكي في: *Maxwell Air Force Base* (13 April 1991).

الذي يبقى المحدد لتصنيف القوى عالمياً. ومن جهة أخرى يعمّم أصحاب هذا الرأي تجربة لحظة تاريخية معينة هي أزمة الخليج، التي لها خصوصيات تجعل منها استثناءً وليس نموذجاً لنمط من النزاعات، على كيفية ادارة النزاعات في العالم مستقبلاً. ولكن تشييد نظام عالمي جديد، كما تدلّ التجارب التاريخية، يندرج في عملية مطوّلة، للعامل الزمني دور رئيسي فيها.

وكان يمكن تحقق واحد من شرطين لا تسيطر عليهما الولايات المتحدة حتى تحرم هذه الأخيرة من وهج تعظيم الدور الأمريكي والانبهار به، الذي يبدو انه خاصية عربية أكثر منه عالمية ربما لقرب العرب من الحدث وهو ما خلق هذه العدسات المكبرة التي ينظر من خلالها عربياً وبمنطق قدري إلى موقع الولايات المتحدة الجديد. والشرطان المعنيان هما:

أولاً: انسحاب العراق إلى منطقة الحدود، واحتفاظه بجزيرة بوبيان، وشريط حدودي يضم المنطقة المتنازع عليها من وجهة نظر العراق.

ثانياً: تجاوب العراق مع المبادرة الفرنسية أو السوفياتية قبل فوات الأوان.

وبالرغم من ذلك كله، إلى جانب طبيعة النزاع وإدارة العراق له، اللذين سهلا بناء تعبئة دولية ضد العراق، لم يكن باستطاعة الولايات المتحدة ان تقود هذه العملية دون الدعم المالي الهائل الذي حصلت عليه. ويلاحظ في هذا الخصوص رئيس المجموعة الدراسية حول الردع النووي التابعة للأمم المتحدة أن الدولة التي تحتاج إلى مليارات الدولارات من دول أخرى لتمويل حرب ضد دولة نامية لا تملك القدرة على فرض نظامها (Order) على الكرة الأرضية[١١].

لقد أحدث انتهاء الحرب الباردة مفارقة رئيسية. ففي اختفاء «العدو الاستراتيجي» انتهى خط المواجهة شرق ـ غرب الذي كان عامل القوة العسكرية المعيار الرئيسي لديناميته وتوازناته، وقد أفقد الوضع الجديد هذا العامل الأخير الكثير من أهميته في قياس امكانات الدول، فما تملكه الولايات المتحدة من قدرات عسكرية يفوق بكثير ما تحتاجه هي أو دول صديقة أو حلفاء محتملين أو حقيقيين ضمن أية حسابات ردعية مستقبلية، وهو ما أدى إلى تدني منفعة (Diminishing utility) عامل القوة العسكرية. مقابل ذلك شهد عامل القوة الاقتصادية تصاعداً كبيراً في الأهمية مع ازدياد التنافس حول المصادر الأولية والحصول على الأسواق والنقص الحاصل في الأسواق العالمية للرأسمال الاستثماري، خاصة في مرحلة التحوّل التي تعيشها دولة التركة السوفياتية وشرق أوروبا ووسطها، إلى جانب ما تحتاجه أيضاً الدول النامية التي أسقطت خيارات اشتراكية الدولة واتجهت منحى الانفتاح الاقتصادي. فمن أهم سمات النظام العالمي الذي يتكوّن، اعادة ترتيب عناصر القوة في العلاقات الدولية مع تصاعد أهمية الجغرافيا الاقتصادية على حساب الجغرافيا السياسية. فعلى الصعيد الدولاني، ظهر ذلك في انهيار الامبراطوريتين السوفياتية ثم الروسية وتصاعد قوة الامبراطوريتين اليابانية والالمانية، فمع الانتصار الأمريكي تراجعت أهمية العامل الذي يشكل المصدر الرئيسي للقوة الأمريكية.

وقد صارت الدبلوماسية الاقتصادية من أهم أدوات ادارة العلاقات الدولية، بعد سقوط خط المواجهة شرق ـ غرب، وبروز خط شمال ـ جنوب، وكذلك خط شمال ـ شمال كمركزَي الثقل الجديد في التفاعلات العالمية. ويخضع هذان الخطان لمنطق وقواعد مختلفة عن تلك التي كانت سائدة في

---

(١١) كما جاء في: Robin Wright, «Old Ways Falling but New World Order is Still Murky,» *Los Angeles Times* (26 June 1991), pp. H -1.

مرحلة الحرب الباردة. وقد انعكس ذلك في حوار أمريكي داخلي حول اعادة ترتيب آليات بناء النفوذ باتجاه التركيز على الاقتصاد والتجارة الدولية. فمدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية يصرّح مثلاً «أن ٤٠ بالمئة من مهامنا الجديدة تتناول الاقتصاد الدولي» فيما يحذر البعض من «ضعف الخبرة عند المؤسسة السياسية الأمريكية بشؤون الاقتصاد الدولي». ويرى نائب وزير الخارجية الأمريكية أن علينا التحوّل عمّا كنا نهتم به طيلة الأربعين سنة الماضية. ويضيف أن صعود أو هبوط الولايات المتحدة في الخمسين سنة القادمة يعتمد على قدرتها على التنافس في التجارة الدولية. وصدرت دعوة، على سبيل المثال، لاستبدال مجلس الأمن القومي بمجلس للسياسة الكونية بضم وزيري المال والتجارة[١٢]. ويرد أصحاب مدرسة أولوية القوة العسكرية على مدرسة أولوية الاقتصاد بالقول إن النظام الدولي لم يتغيّر في ما يتعلق بدور القوة العسكرية، وانه بالتالي لا يمكن وصف ما بعد الحرب الباردة بمرحلة الجغرافيا الاقتصادية[١٣].

ويأتي هذا الحوار في خضم حوار آخر حول الدور المستقبلي للولايات المتحدة. وقد يكون من المفيد التذكير في هذا الصدد انه عشية ازمة الخليج الثانية وسقوط جدار برلين كان الشعور السائد في الولايات المتحدة أن هذه الأخيرة في تراجع كقوة عظمى[١٤]، ولكن هذه الأزمة ونهاية الحرب الباردة خلقتا شعوراً بالتفاؤل ونشوة الانتصار اللذين حلاّ محل التشاؤم الذي ساد لبعض الوقت. وقد ظهر هذا التفاؤل في عودة الثقة إلى الدور الأمريكي وفي موجة وطنية عامة، وانعكس ذلك كله في الحديث عن نظام عالمي جديد من «صنع الولايات المتحدة». فوزير الخارجية الأمريكي تحدث عن الزعامة الأمريكية القائمة على الالتزام الجماعي للدول الديمقراطية بغية توسيع أسرة هذه الدول ونشر القيم التي تؤمن بها[١٥]. ولكن هذا التفاؤل أخذ يتضاءل مع الوقت لتشوبه نظرة أكثر واقعية لقدرة الولايات المتحدة على إحداث تحولات دولية بالاتجاه الذي تريده. ويقول برنت سكوكرفت، مستشار الأمن القومي، في هذا الصدد «إن خيارنا الأخير هو توفير زعامة أمريكية باسم السلام والاستقرار العالمي. نسمع الكثير هذه الأيام عن نظام عالمي جديد وأيضاً عما يسميه البعض الفوضى العالمية الجديدة، وهذه الأخيرة أكثر ظهوراً مؤخراً. فالفوضى هي الوضع الطبيعي للعالم الذي تم احتواؤه مؤقتاً خلال الحرب الباردة... ولا يمكننا إلغاء دينامية التغيير في العالم أو ايجاد نوع من الوضع الاصطناعي. فخيارنا هو بين عالم يجري احتواء أوضاع اللااستقرار فيه وبين عالم متروك لآلياته يتحوّل إلى فوضى»[١٦].

ويبدو أنه عند كل تحوّل تاريخي في النظام الدولي يقوم هذا الحوار الأمريكي بين مدرستين: **الأولى** يمكن وصفها بـ «الانعزالية» وتقول بإعطاء الأولوية للداخل والاهتمام بقضاياه، وبناء القلعة الأمريكية، وكذلك الابتعاد عن مشاكل ومخاطر الدور الدولي المكلف. وقد انتصر منطق هذه المدرسة غداة الحرب العالمية الأولى. وتدعو المدرسة **الثانية** إلى قيام الولايات المتحدة بدور تدخلي دولي ناشط. وقد انتصرت هذه بالطبع غداة الحرب العالمية الثانية ومن نتائجها الحلف الأطلسي، مشروع مارشال، الأحلاف الاقليمية، ومبدأ الاحتواء الأول والثاني.

---

(١٢) حول ذلك كله انظر: Martin Tolchin, «New Focus for CIA: Global Economics,» *International Herald Tribune*, 14/4/1992, p. 2; Edward N. Luttwak, «For America, Again the World is a New Ball Game,» *International Herald Tribune*, 23/9/1991, p. 8, and Rick Inderfurth, «Put Economics into the National Security Council,» *International Herald Tribune*, 23/6/1992, p. 10.

(١٣) من أبرز دعاة هذا الرأي: Charles Krauthammer, «What Armed Forces Can Do, Sanctions Can't,» *International Herald Tribune*, 22/6/1992, p. 10.

(١٤) Paul Kennedy, *The Rise and Fall of the Great Powers* (New York: Random House, 1987).

(١٥) William Pfaff, «Baker's Commonwealth of Democracies,» *International Herald Tribune*, 26/6/1991, p. 8, and *The Wireless File* (United States Information Agency (USIA)) (30 April 1992), p. 21.

(١٦) *The Wireless File* (22 June 1992), p. 10.

وعاد هذا الحوار من جديد في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، ولكن بثياب مختلفة هذه المرة، ولكن من المنطلقات الفلسفية ذاتها. فبين تيار «أمريكا أولاً» الذي يمثله المرشح الجمهوري السابق باتريك بوكانان، والتيار التدخلي الذي يركز على دور الشرطي العالمي وينتقد بشدة مفاهيم الأمن الجماعي، الذي يمثله شارلز كروثامر[١٧]، يبقى الاتجاه المهيمن في المؤسسة الأمريكية، وفي هذا الخصوص في الادارة الأمريكية، ذلك الذي يقوم على دور تدخلي ذي أهداف تبقى أكثر تواضعاً مما يدعو إليه نموذج «الشرطي العالمي» الذي يدعو إليه كروثامر وبعض أوساط وزارة الدفاع والصناعة العسكرية، الذين يعتبرون أن الولايات المتحدة هي القوة الوحيدة في العالم. ويلخص ستانلي هوفمان التناقض بين سمعة القوة العالمية الوحيدة وواقع الامكانات الأمريكية التي تمنع من القيام بهذا الدور بقوله: إننا القوة العظمى الوحيدة الباقية، ولكننا مفلسون ولا نستطيع أن نفعل شيئاً[١٨].

وفي اطار الدور الأكثر تواضعاً ينصح البعض بفك الارتباط بشكل انتقائي من التزامات عالمية لتوظيف بعض الامكانات المحررة في الداخل[١٩]. ويحذر البعض الآخر من استنتاج دروس خاطئة من حرب الخليج للدخول في مغامرات مكلفة، كأن تحاول الولايات المتحدة القيام بتمثيل دور الشرطي في العالم[٢٠]. فمظهر القوة الأمريكية في حرب الخليج، حسب بول كينيدي، لم يغير من واقع سقوط الامبراطورية الأمريكية. ومرد ذلك حسب كينيدي أن الثقافة السياسية الأمريكية تمنع من بلورة استراتيجية لمواجهة المصادر الداخلية لهذا السقوط[٢١]. ويرى البعض أن الولايات المتحدة يمكن أن تقوم بدور الحكم بواسطة المساعدة في اقامة أحلاف مناهضة لهيمنة قوة واحدة وهو هدف أكثر تواضعاً وتوافقاً مع القدرات الأمريكية[٢٢].

يتأكد مع مرور الوقت صعوبة قيام النموذج الهرمي الذي تتربع على رأسه الولايات المتحدة، نتيجة المعطيات المذكورة سابقاً، وخاصة تلك المتعلقة بإعادة ترتيب عناصر القوة، ونتيجة الفجوة القائمة بين الامكانات الامريكية الموجودة في محصلتها من جهة، والامكانات الضرورية للقيام بدور شرطي العالم من جهة أخرى. إلى جانب ذلك كله يبرز نموذج آخر قوامه وجود مجالين اساسيين، البعض قد يسميهما كتلتين في العالم: **أولهما** مجال المحيط الهادىء الذي يتمحور حول اليابان والولايات المتحدة الأمريكية وقد انجذبت هذه حسب هذا الرأي إلى شاطئها الغربي. **وثانيهما** المجال الأوروبي الذي يتمحور حول الجماعة الأوروبية والاتحاد السوفياتي قبل انهياره[٢٣]. ففي التجاذب بين «الأطلسي» و «الهادىء» استطاعت اليابان بما تحمله من امكانات وفرص اقتصادية وقوة

---

(١٧) مثلاً: Patrick Buchanan, «America First: Let the World Get by without Uncle Sam,» *International Herald Tribune*, 10/9/1991, p. 7; Leslie Gelb, «Look Homeward,» *Jerusalem Post International*, 29/4/1991, p. 1E 7, and Charles Krauthammer:"Even Collective Security Needs a Superpower Friend," *International Herald Tribune*, 11-12/4/1992, p. 4, and «Bush Revived the Vietnam Syndrome,» *Jerusalem Post*, 21/4/1991.

(١٨) *International Herald Tribune*, 27-28/6/1992, p. 4.

(١٩) Peter McGrath, «The Lonely Superpower,» *Newsweek* (7 October 1991), pp. 18-19.

(٢٠) Joseph Nye, «La Guerre du Golfe et l'intérêt national américain,» *Libération*, 2/8/1992, p. 5.

(٢١) Paul Kennedy, «Amérique: Les Défauts de la cuirasse,» *L'Express* (2 août 1992), p. 5.

(٢٢) Christopher Layne, «Une position hégémonique ne dure jamais,» *L'Express* (2 août 1992).

(٢٣) Jacques Attali, *Lignes d'horizons* (Paris: Fayard, 1990), pp. 57-58.

وحول الانجذاب الأمريكي إلى الهادىء، الحوار بين الفين توفلر وجاك اتالي في:

«L'Europe est-elle trop faible pour qu'on danse avec elle?» *Le Nouvel observateur* (4-10 avril 1990), pp. 34-35.

تقانية وعلمية مستقبلية جذب الولايات المتحدة إلى مجالها. ويقوم هذا النموذج على النظرة التي ظهرت في الثمانينيات، التي اعتبرت أن مركز الثقل الجديد في العالم انتقل من الأطلسي إلى الهادىء.

وفقدت الولايات المتحدة بالتالي اهتمامها بالقارة القديمة لاستقرار ميزان القوى في المسرح الأوروبي وقيام علاقات انفراج على المستوى الاستراتيجي من جهة، ولتراجع القوة الاقتصادية لأوروبا مقارنة باليابان ولعدم وجود قطب أوروبي أو في أوروبا قادر أن يشكّل عامل جذب للولايات المتحدة اسوة باليابان من جهة أخرى. إلا أن هذه العوامل كلها قد تغيّرت أو سقطت في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وعادت أوروبا تستعيد حيويتها حول الجماعة الأوروبية، وبرزت بالخصوص المانيا الموحّدة في هذا المجال مما أحدث ضغطاً أكثر توازناً على الولايات المتحدة بين الهادىء والأطلسي.

ومن جهة ثانية برزت محاولات اليابان ترجمة قدراتها الاقتصادية إلى نفوذ عالمي لتخلق مسافة سياسية بينها وبين الولايات المتحدة، وأخذت اليابان تتراجع عن دورها السابق «كمصرفي الحلف الغربي» وتعمل على الحصول على عضوية دائمة ولو دون حق النقض في مرحلة أولى في مجلس الأمن. ويشكل ذلك نوعاً من بطاقة العضوية في نادي الكبار، كما يمثل استعداد اليابان للمشاركة في قوات دولية تحولاً رئيسياً في دور قوات الدفاع اليابانية. فنموذج المجالين ربما كان صالحاً لتوصيف ما كان يتجه إليه الوضع الدولي في الثمانينيات وقبل انتهاء الحرب الباردة وظهور معطيات جديدة وغياب معطيات مؤثرة. ويقود ذلك إلى نموذج ثالث في طور التبلور يمكن وصفه بنظام ثلاثي الأقطاب القارية(Tricontinental system)يقوم على الولايات المتحدة واليابان والجماعة الأوروبية. فعلى الصعيد الاقتصادي مثلاً تمثل هذه القوى ٨١ بالمئة من الاستثمار الخارجي المباشر FDI و٤٧ بالمئة من الصادرات العالمية[٢٣]. والمؤشرات على تبلور هذا النموذج كثيرة، منها:

ـ ما أشرنا إليه سابقاً عن اعادة ترتيب عناصر القوة عند تحديد امكانات الدول/ القوى، حيث ازداد دور القوة الاقتصادية مقابل تراجع دور القوة العسكرية.

ـ سقوط الدور الاستراتيجي الذي كان وجوده عنصراً أساسياً في صهر الحلف الغربي بشكل هرمي. وحرر ذلك دول الجماعة الأوروبية واليابان من الضغط الأمريكي الذي كان يقيد حركة الحلفاء ويفرض عليهم اخضاع تمايز المصالح الاقتصادية والسياسية أحياناً بينهم وبين الولايات المتحدة لمصلحة الحفاظ على التضامن الاستراتيجي الذي تحدده هذه الأخيرة.

ـ الاتجاه نحو «الاقليمية الاقتصادية»[٢٤] كبديل عن تحرير التجارة الدولية. ويشكل تعثّر جولة الأوروغواي في مفاوضات الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة أبرز الدوافع والمظاهر في الوقت ذاته لمنطق اقامة تكتلات اقتصادية اقليمية.

ـ تسريع الخطوات الاندماجية في اطار سياسة التعميق قبل التوسيع التي تتبعها الجماعة الأوروبية. فبالرغم من بعض عوامل التردد فإن مسيرة قيام القطب الأوروبي السياسي حول

=وكذلك فرد برغستن مدير معهد الاقتصاد الدولي في واشنطن، في:
International Herald Tribune, 26/8/1991, p. 11.

(٢٤) *Economist* (24 August 1991), p. 53.

(٢٥) Hubert Rowen, «Next Comes on an Experiment with Regional Blocs,» *International Herald Tribune*, 6/11/1991, p. 3.

الجماعة الأوروبية مستمرة بنجاح وتشكل عامل جذب في محيطها الأوروبي. فعلى سبيل المثال فإن توقيع اتفاقية اقامة منطقة تجارة حرة تضم دول الجماعة الأوروبية مع دول مجموعة التجارة الحرة الأوروبية (الافتا) سيجعل من المجال الجديد أقوى منطقة تجارة حرة في العالم.

– ما أشرنا إليه سابقاً حول يابان تبحث عن دور جديد يقوم على الشراكة القيادية وليس على تمويل لقائد وبداية التغلب على عقدة العسكرة التي تطبع المجتمع الياباني منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، إلى جانب دور اليابان الناشطة اقتصادياً في محيطها الجنوب شرق آسيوي المباشر. فلقد بلغت استثمارات اليابان في سنوات خمس حدود ٢٦,٨ مليار دولار مقابل ٧,٤ مليار دولار للولايات المتحدة، هذا إلى جانب عشرة مليارات دولار قدمتها الحكومة اليابانية ضمن سياسة مساعدات التنمية وراء البحار ODA[٢٦].

– وكذلك الولايات المتحدة التي بدأت باتفاقية التجارة الحرة مع كندا وتعمل على توسيعها جنوباً لتضم المكسيك في منطقة تجارة حرة شمال أمريكية، إلى جانب تحول علاقاتها مع أمريكا اللاتينية من السلبية والتوتر التي طبعتها، إلى علاقات تتسم بالانفراج والتعاون مع النخبات الحاكمة، وخاصة بسبب تراجع المدّ الراديكالي وانتشار أفكار الليبرالية الاقتصادية، بحيث يمكن القول إن مبدأ مونرو يعمل بالوسائل الاقتصادية حالياً لربط اقتصادات هذه الدول بشكل هيكلي بالاقتصاد الأمريكي وما يحمله ذلك من انعكاسات سياسية.

– والجماعة الأوروبية تعمل كقطب مغناطيسي جاذب لدول أوروبا التي تود دخول «جنة» الجماعة. ويتساوى في هذا المطلب – ولو لم يتساووا في الفرص بالطبع – النمسا وسويسرا، إلى حد ما، المحايدتان، ودول «الافتا» بعد خطوتها الأولى المشار إليها سابقاً، ودول أوروبا الشرقية، وأوروبا الوسطى ومعها الدول الجديدة. ويبقى الثنائي الألماني – الفرنسي المحرك الرئيسي في مسيرة الجماعة السياسية والاقتصادية والاستراتيجية.

ولكل قطب من الأقطاب الثلاثة نقاط ضعفه الرئيسية، فهذه مثلاً تندرج تحت العنوان الاقتصادي في الحالة الأمريكية في موازنة وصل عجزها إلى ٤٠٠ مليار دولار تقريباً[٢٧]، وغياب القدرة على التنافس في التجارة الدولية. ويمثل العنوان العسكري نقطة ضعف اليابان، إذ إن التوجه للعب دور دولي يتطلب أيضاً مستوى معيناً من القدرات العسكرية وهو ما زال يلقى معارضة في الداخل، ولو أقل من قبل بكثير خوفاً من اعادة عسكرة المجتمع الياباني ذي القابلية الثقافية لذلك، كما يلقى هذا التوجه معارضة من دول الجوار بالرغم من العلاقات السياسية والاقتصادية الجيدة التي تربط اليابان بهذه الدول. ومرد ذلك الصورة السلبية الراسخة للاستعمار الياباني في الماضي. وفي الحالة الأوروبية يمثل العامل التنظيمي السياسي نقطة الضعف، إذ يتناول كيفية تخلي دول عن صلاحيات سيادية لمصلحة اطار أوسع وكيفية صناعة القرار في اطار تجمع دولي.

ويبدو أن المخاوف من ازدياد اجراءات الحماية المقنّعة والمباشرة وأثار ذلك في الموازين التجارية وتعثر مفاوضات الأوروغواي والتوتر السياسي الناتج من هذا التنافس، إلى جانب الصور التي صارت تنتشر في اطار كل طرف عن الطرف الآخر، التي تعكس وتغذي التوتر في الوقت ذاته مثل صور «الأمريكي الكسول» و «الياباني الجشع» و «القلعة المحصنة الأوروبية» كلها تبشر بقيام

---

(٢٦) Bill Powell, «Sayonara, America,» *Newsweek* (5 August 1991), pp. 22-23.

(٢٧) *Le Monde*, 8/7/1992, p. 3.

حرب باردة اقتصادية بين هذه القوى. ومن أبرز خطوط التوتر في العلاقات ضمن هذا المثلث ما يلي:

ـ محاولة الولايات المتحدة الضغط على اليابان لفتح أسواقها للصادرات الأمريكية وللحصول على معاملة تفضيلية[٢٨] مثل زيادة حجم الاستيراد وتنشيط الاستهلاك في اليابان بعد أن وصل الفائض التجاري الياباني مع الولايات المتحدة إلى ٤١ مليار دولار في كل من العامين الماضيين[٢٩].

ـ انزعاج الولايات المتحدة من السياسة الزراعية المشتركة للجماعة الأوروبية التي تدخل في صلب فلسفة الجماعة، ولا يمكن بالتالي التراجع عنها. ومن المرجح أن تبقى مصدراً للتوتر في العلاقات الأطلسية. وقد هدّد المسؤولون الأمريكيون باحتمال ربط العلاقات على صعيد الأمن الاستراتيجي بالعلاقات الاقتصادية فيما لو استمر الأوروبيون على موقفهم[٣٠].

ـ تخوف اليابان من اقفال السوق الأوروبية أمام الصادرات اليابانية بعد استكمال الوحدة الاقتصادية والنقدية وهو ما يدفع اليابان إلى زيادة استثماراتها في أوروبا حتى تصبح اقتصادياً في المستقبل من أهل البيت. وقد بلغت هذه الاستثمارات حدود ٥٥ مليار دولار[٣١]. وتحاول الجماعة الأوروبية اسوة بالولايات المتحدة الضغط على اليابان لفتح أسواقها بعد أن وصل العجز التجاري للجماعة مع اليابان إلى ٢٧ مليار دولار عام ١٩٩١ وبازدياد وصل إلى ٤٨ بالمئة عن السنة السابقة لها[٣٢].

ـ خط توتر عبر الأطلسي بين الولايات المتحدة والجماعة، وتحديداً المانيا وفرنسا، حول الدور الدفاعي للجماعة، وبالأخص دور اتحاد اوروبا الغربية الذي تريده فرنسا والمانيا أن يكون الذراع الدفاعية للجماعة وتقبله الولايات المتحدة كامتداد أوروبي للحلف الأطلسي. ويتمحور الخلاف إذن حول حجم استقلالية الدور الدفاعي الأوروبي بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ويندرج ذلك كله في بلورة الدور المستقبلي السياسي والدفاعي للجماعة الأوروبية.

ويزداد التنافس حدّة ويكتسب بعداً جديداً بوجود نموذجين رأسماليين مختلفين لكل منهما فلسفته وقيمه الاجتماعية والاقتصادية[٣٣] وكذلك استراتيجيته، **احدهما** يقوم على الفردية وهو النموذج الأمريكي، **وثانيهما** يقوم على فكرة التوافق الاجتماعي ومفهوم الجماعة، ويمثله النموذج الياباني، وكذلك بعض الدول الأوروبية الغربية: ففي منطقة الهادىء تمثل اليابان ليس رمزاً للنجاح فحسب بل نموذجاً للتنظيم الاقتصادي الاجتماعي يقتدى به[٣٤].

---

(٢٨) حول عرض هذه السياسة وانتقادها، انظر:
Robert Samuelson, «Guarding the Wrong Economic Goal,» *International Herald Tribune,* 29/1/1992, p. 4.

(٢٩) *Time* (13 January 1992), p. 34.

(٣٠) Marc Fisher, «U.S. Officials Take Tough New Line on Europe,» *International Herald Tribune,* 10/2/1992, pp. 1-2.

(٣١) *International Herald Tribune,* 6/6/1991, p. 2.

(٣٢) *Time* (10 February 1992), p. 13.

(٣٣) من الدراسات الهامة في هذا المجال: Michel Albert, *Capitalisme contre capitalisme* (Paris: Seuil, 1991).

(٣٤) David Sanger, «The Pacific's Role, Model and Bankroller,» *International Herald Tribune,* 6/12/1991, p. 1.

وبالطبع يظهر التنافس بين هذه القوى على الصعيد الاقليمي. ونشير إلى بعض الأمثلة في هذا الصدد منها الخلافات التي نشأت في المؤتمر التنسيقي لمساعدة أسرة الدول المستقلة الذي عقد في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢ في واشنطن، وقد اتهمت الجماعة الأوروبية الولايات المتحدة بأنها تحاول سرقة الأضواء والظهور كقائد لحملة المساعدات لهذه الدول، وظهر التنافس أيضاً في مؤتمر البيئة في البرازيل حيث استطاعت الجماعة بواسطة تفهمها مواقف ومطالب دول «الجنوب» وكذلك اليابان بواسطة «سخائها» من احراج الولايات المتحدة. وقبل ذلك اعتبرت الجماعة الأوروبية أن الولايات المتحدة عملت ونجحت في دفعها إلى موقع المتفرج المعني في عملية السلام في الشرق الأوسط وحرمانها من ممارسة دور الشريك الفعّال في رعاية المفاوضات. وقد لخّص ميشال فوزيل، وزير العدل الفرنسي ما تمر به العلاقات بين الأقطاب الدولية بالحديث عن قيام «بالطا اقتصادية» يحكمها بالطبع وينتج منها منطق الحرب الباردة.

ولا يمكن أن تكتمل صورة النموذج الثلاثي الأقطاب القارية مستقبلاً دون محاولة تحديد موقع كل من روسيا والصين الشعبية في النظام الذي يتكوّن. فبعد أن تعود روسيا إلى وضع الدولة الطبيعية، هل ستتجه هذه نحو أوروبا؟ علماً بأن مستقبل البناء الأوروبي محكوم بموقع روسيا في هذا البناء أو قريباً منه، ام أن روسيا ستتجه نحو آسيا، وتحديداً نحو صياغة علاقات جديدة في اطار أسرة الدول المستقلة بعد أن يهدأ غبار النزاعات القومية والاثنية؟ والمقارنة التاريخية لهذا الاحتمال موجودة؛ فالمانيا صارت في قلب الجماعة الأوروبية بعد أن كانت في حالة حرب مدمرة مع معظم دول هذه الجماعة في الماضي. وفيما يتعلق بالصين الشعبية فالاحتمال وارد أن تستمر في بريسترويكا اقتصادية بشكل تدريجي وبطيء مثل اقامة «جزر» من المناطق التجارية الحرة قبل أن تسمح ربما، وحسبما يحسم الصراع في الداخل، وبنوع من الغلاسنوست مستفيدة من التجربة السوفياتية بواسطة عكسها، وتتجه نحو التعاون الوثيق مع اليابان مما يعطي القطب الآسيوي الجديد قوة دفع كبيرة.

ثالثاً: خط شمال ـ جنوب

يتميز هذا الخط البارز في مرحلة ما بعد الحرب الباردة في اختلافه عن الدعوة السياسية التي تبلورت في السبعينيات إلى حوار بين الشمال والجنوب بغية اقامة نظام اقتصادي دولي جديد يتأسس على علاقات اعتماد متبادل أكثر توازناً بين الشمال والجنوب. وإذا كانت ايديولوجية «الشمال ـ جنوب» اقتصادية المضمون، فإن خط شمال ـ جنوب يتخطى الاقتصاد ليشمل القيم السياسية والاجتماعية أيضاً في تفاعلاته.

ويأتي بروز هذا الخط في ظروف مختلفة كلياً عن الثمانينيات، إن كان على الصعيد البنيوي أو القيمي. فهنالك شمال يحمل نموذجاً منتصراً انتصاراً مزدوجاً ضد «الشرق» مع سقوط الشيوعية، وضد نموذج غربي آخر كان يعتبر نموذجاً وسطياً تأسس على الديمقراطية الاجتماعية أو «العقيدة الرمادية» حسب تعبير انغمار برغمان. ولقد ظن البعض أنه بعد انهيار الشيوعية يصبح هذا النموذج الأخير المرجعية المناسبة لجماعات التغيير في الدول الاشتراكية سابقاً. والمفارقة المثيرة أنه في خضم ذلك التحول الجاري سقط هذا النموذج في السويد التي كانت أنجح ما قدمه هذا النموذج على الصعيد التطبيقي.

وفي خصوص النموذج المنتصر يقول وزير الخارجية الأمريكية إن على بلاده أن تلعب دور

المحرك لنشر الديمقراطية واقتصادات السوق[٣٥] وهما الصفتان المتلازمتان مع شعار الليبرالية السياسية والاقتصادية الذي يشكل عنوان النموذج المنتصر. وفي أوج الانتصار يشعر دعاة هذا النموذج بالتفوق الأخلاقي لنموذجهم. ويقول جان فرانسوا ريفيل أحد أبرز هؤلاء الدعاة إن الديمقراطية قد وقّعت عقداً مع التاريخ، فلقد تعهدت ضمنياً أنه في المستقبل كل ما يكون حقاً يكون قوياً[٣٦].

وفي مواجهة الشمال المنتصر يقف «جنوب» يزداد فقراً[٣٧]، فحسب برنامج الأمم المتحدة للتنمية «يؤدي النظام الاقتصادي العالمي إلى «انتقال» حوالى خمسمائة مليار دولار سنوياً من «الجنوب» إلى الشمال، ويتم «تعويض» ذلك بمساعدات عامة للتنمية تصل إلى خمسين مليار دولار سنوياً»[٣٨]. ويعاني الجنوب أيضاً مشاكل المديونية وآثارها في ميزان المدفوعات وفي عملية التنمية؛ فعلى سبيل المثال بلغت ديون افريقيا في عام ١٩٩٠، مئتين وخمسة وعشرين مليار دولار، تشكل حوالى ٦٣ بالمئة من الدخل القومي العام، فيما يصل حجم خدمة الدين إلى حوالى أربعة وعشرين ملياراً ونصف مليار دولار، ويشكل ١٨ بالمئة من نسبة الصادرات[٣٩]. ويعاني الجنوب انفجاراً ديمغرافياً يزيد من الضغوط على الحياة الاقتصادية والاجتماعية؛ فحسب صندوق الأمم المتحدة للسكان تبلغ النسبة السنوية للنمو السكاني في العالم كما يلي: ٣ بالمئة في افريقيا، ١,٩ بالمئة في أمريكا اللاتينية، ١,٨ بالمئة في آسيا. ومقابل هذه النسبة المرتفعة في النمو في «الجنوب» تبلغ نسبة النمو في «الشمال» ٠,٢ بالمئة في أوروبا، و٠,٧ بالمئة في الولايات المتحدة[٤٠]. وفي حين أن خمس سكان العالم يعيشون في «الشمال» فإنهم يحصلون أيضاً على أربعة أخماس الدخل العالمي[٤١]. وكل هذه عوامل تعزز التبعية البنيوية التي تربط بين الشمال والجنوب. وتمثل الدبلوماسية الاقتصادية التي تمارس مباشرة أو بواسطة المؤسسات المتعددة الأطراف إحدى أهم وسائل سيطرة الشمال على الجنوب، وعلى الصعيد الفكري، يتوزّع الجنوب بين الفاقدين لأي مشروع للتحديث وبين المنبهرين كلياً بالنموذج المنتصر. ونورد كمثال على هذا ما كتبه أصحاب التقرير حول المخطط السوفياتي، مخطط الخمسمئة يوم، للتحول نحو الرأسمالية. ونقرأ في مقدمة التقرير «ان الانسانية لم تنجح في خلق اي شيء اكثر فعالية من اقتصاد السوق»[٤٢]. ويجمع أهل الجنوب على ضرورة الاسراع في «ردم الفجوة» بينهم وبين الشمال، واختصار المسافة في التحوّل نحو اقتصاد السوق، غير مهتمين أحياناً بالتكلفة الاجتماعية والاقتصادية للتحول وضرورة التعامل معها، وهو ما قد يخلق ردود فعل سلبية تجاه التحوّل الجاري ويدخل الطرف المعني في حلقة مفرغة. ويقارن جان كريستوف روفين خط شمال ـ جنوب بالخط السابق شرق ـ غرب قائلاً إن الأخير كان ايديولوجيا حرب أنشأت توازن سلام، في

---

(٣٥) *The Wireless File* (21 April 1992), p. 9.

(٣٦) Jean François Revel dans: *Le Point* (11 mars 1991), p. 22.

(٣٧) هناك ١,٢ مليار انسان في الجنوب يعيشون في فقر مطلق و١,٥ مليار لا يحصلون على مياه سليمة و٨٠٠ مليون ينامون جياعاً كل ليلة. انظر:
Oscar Arias Sanchez, «New Security for the People,» *International Herald Tribune*, 4/4/1992, p. 6.

(٣٨) René Dumont, «Le Sommet de Rio est mal parti...,» *Libération*, 2/6/1992, p. 5.

(٣٩) *Jeune Afrique*, nos. 1634-1635 (30 avril - 14 mai 1992), pp. 45-47.

(٤٠) *The Wireless File* (30 April 1992), p. 7.

(٤١) Martin Khorkok Peng, *The Future of North-South Relations Conflict or Cooperation?* (Malaysia: Third World Network, 1992), p. 16.

(٤٢) Michael Dobbs, «500 Days, A Soviet Plan for Capitalism,» *International Herald Tribune*, 15-16 September 1990, p. 4.

حين أن الأول يظهر وكأنه نظام سلمي جديد ولكنه يحتوي اختلالاً في التوازن ومواجهة[٤٣]. ويعمل «الشمال» والمؤسسات المالية الدولية وتحديداً «الشمالية» بواسطة دعم التخصيص واقتصاد السوق على استكمال عملية دمج اقتصادات دول الجنوب في الاقتصاد العالمي، وحسب النموذج المنتصر فإن الخروج من التخلف وتخطي عوائق التنمية يمرّان عبر مزيد من الاندماج في الاقتصاد العالمي[٤٤]، وفيما ترتفع حواجز الحماية بين أقطاب «الشمال» تسقط هذه الحواجز في «الجنوب».

وتشكل الديمقراطية العنوان الآخر بعد اقتصاد السوق للنموذج المنتصر. وقد أخذت الديمقراطية بالعودة إلى المواجهة بشكل كبير منذ أواخر الثمانينيات على الصعيد العالمي، ونظرة إلى كل من أوروبا الشرقية وبعض أمريكا اللاتينية وآسيا وافريقيا تدلّ على ذلك. وحلّت الديمقراطية محل شعار الثورة كقيمة سياسية رئيسية في عملية التغيير وكهدف لنوع السلطة المنشودة في الوقت ذاته في العالم النامي[٤٥]. وسمحت نهاية الحرب الباردة لدول «الشمال» بأن تمارس ضغوطها بشكل أكثر فعالية تجاه بعض دول «الجنوب» حين تدعم التحوّل نحو الديمقراطية في هذه الدول دون أن تكون هنالك مخاطر لهروب الدولة المستهدفة نحو المعسكر الآخر. ويظهر ذلك في علاقات الولايات المتحدة مع بعض دول أمريكا اللاتينية، وفي علاقات فرنسا مع بعض الدول الأعضاء في الفرنكوفونية، حيث إن فرنسا مثلاً ربطت في القمة الفرنسية الافريقية في لابول بين مساعداتها للتنمية والمسيرة الديمقراطية في بعض هذه الدول[٤٦]. ويتسم هذا الاهتمام «الشمالي» بالديمقراطية في «الجنوب» بأمرين اثنين: **أولهما** أنه على عكس الوجه الآخر للنموذج المنتصر لا تجرى التعبئة له، ولا يشكل أولوية على الصعيد العملي في علاقات الشمال بالجنوب، **وثانيهما** أن هنالك وضوحاً في الانتقائية في هذا المجال في رفع الشعار تجاه بعض دول الجنوب بغية ممارسة ضغوطات على حكوماتها لأسباب أحياناً قد لا تتعلق بالهدف المعلن للضغط وفي تلافي رفع الشعار تجاه دول أخرى نتيجة وجود مصالح للشمال يمكن أن تتعرض للمخاطر فيما لو حصل التغيير.

وقد أثارت قضية الديمقراطية حوارات حول أمور عدة، اعتبرها البعض بمثابة مسلّمات، منها مثلاً:

– إن الديمقراطية تؤدي إلى علاقات سلمية بين الدول، إذ إن الدول الديمقراطية لا تدخل في حروب بين بعضها البعض، وهذه مسلّمة يرفعها أهل النموذج المنتصر، وهي إذ تتسم بالصحة في وصف وضع معين إلا أن لهذا الوضع أسباباً أخرى قد تكون ساهمت في التوصل إليه.

– إن الليبرالية الاقتصادية تؤدي إلى الديمقراطية، وتعتمد هذه المقولة على فرضية أن نجاح الأولى يتطلب نوعاً من اللامركزية وتقييد دور الدولة التدخلي والانفتاح على الخارج والسماح بوجود أطر ضغط مختلفة تمثل المصالح المتعددة ونظام اتصالات متطور مما يخلق المناخ المناسب للديمقراطية. ويختصر أصحاب هذا الرأي فكرتهم بشعار «أن الفاكس سيحرركم»[٤٧]. والرأي

---

(٤٣) Jean Christophe Ruffin, *L'Empire et les nouveaux Barbares* (Paris: Editions J.C. Pattés, 1991), p. 22.

(٤٤) يقدم سمير أمين رأياً مناقضاً لنظرية الاندماج يدعو إلى فك الربط (deconnexion) القائم بين الأطراف والمركز. انظر: Eric Fottorino, «Un Entretien avec Samir Amin,» *Le Monde*, 26/5/1992, p. 2.

(٤٥) Alain Touraine, «What Does Democracy Mean Today,» *International Social Science Journal*, no. 128 (May 1991), pp. 259-268.

(٤٦) *Le Monde*, 22/6/1990, p. 3.

(٤٧) التعبير للعالم السياسي Albert Wohlsletter.

المضاد لهذه الفرضية يعتبر انه لا توجد علاقة سببية حتمية بين الاثنين. ويشير أصحاب هذا الراي إلى أمثلة كثيرة خاصة في آسيا حيث هنالك ليبرالية اقتصادية ناجحة ونظم سلطوية جديدة (Neoauthoritarianism)[٤٨]. ويدخل العامل الثقافي أحياناً كمتغير هام في هذا الشأن نتيجة نسق القيم المجتمعية التي يحملها، والتي تؤدي إلى تعامل مختلف مع مفهومي السلطة والديمقراطية. ونشير في هذا الصدد مثلاً إلى التراث الكونفوشيوسي الآسيوي، والصدارة التي تحتلها فكرة الجماعة على حساب فكرة الفرد في هذا التراث[٤٩].

ـ انه من الضروري المرور بمرحلة انتقالية لإنجاح التحوّل التدريجي نحو الديمقراطية، وهو ما يعرف بـ «نموذج بينوشه» (Pinochet)، الذي يعتبر أن التوصل إلى تأسيس النموذج المنتصر يتطلب استكمال التحوّل نحو الليبرالية الاقتصادية التي دونها لا يمكن اقامة الليبرالية السياسية على قواعد متينة. ويتطلب استكمال هذا التحول الذي يفرز توترات اجتماعية حادة لانجاحه وجود نظام سلطوي قادر على التعامل مع هذه التوترات الناشئة. وتعتبر تشيلي بالطبع وكوريا الجنوبية من الأمثلة الناجحة لهذه المسلّمة التي تستعمل في كثير من الأحيان كأداة تبريرية لوقف أو عرقلة التحوّل الديمقراطي في «الجنوب»، وتشكل هذه الوجه الآخر للسياسة التبريرية التي كانت تهدف في الستينيات والسبعينيات إلى مناهضة الديمقراطية والتعددية السياسية تحت شعار استكمال بناء دولة الثورة.

رابعاً: مفارقة الثورة المزدوجة

تنتمي حركة التغيير التي انطلقت في الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية إلى نسقين قيميّين مختلفين. وقد يظهر أحياناً أن هنالك تناقضاً بين النسقين من حيث مصدر كل نسق والولاءات التي يقوم عليها والأهداف التي يحملها. والنسق الأول يتمثّل في عملية احياء الهوية الأصلية والعمل للتعبير عنها سياسياً. ويمثل النسق الثاني الانجذاب إلى القيم المنفعية والاقتصادية «الغربية». وقد يحصل صدام بين النسقين في مرحلة التحوّل لاختلاف الأولويات لكل منهما. ويرى في هذا الخصوص فرنسيس فوكوياما أن نسق القيم الغربي قد انتصر، والحقيقة أن هذا الانتصار لم يكن بالمطلق كما يصوره فوكوياما في «نهاية التاريخ» إنما هو انتصار جزئي، إذا صح التعبير، ضد نسق قيم آخر ينتميان سوية إلى ذات الاطار الفلسفي المنفعي والأوروبي في تراثه ومنشأه ـ ولم يكن الانتصار على نسق قيم ينتمي إلى منطلقات فلسفية أخرى ويتضمن ولاءات أصلية، وبعضها ينتمي إلى ثقافات أخرى مختلفة كلياً في بناها القيمي عن الثقافة الأوروبية.

فاقتصاد السوق مثلاً هزم الاقتصاد الموجّه، وهما ينتميان إلى المجال الفكري التنافسي الواحد، ولكن الأول لم يهزم مثلاً التفجر القومي أو الديني الذي ينتمي إلى مجال فكري آخر له ديناميته وتنوعاته الخاصة به. فالتنافس والانتصار والانهزام تم كله ضمن المرجعية القيمية الواحدة. ويدل منطق المنتصرين على سمة غربية منتشرة تتمثل في التمحور الدائم حول الذاتية الأوروبية Eurocentrism[٥٠] وإسقاط نسق القيم الأوروبي على الآخرين لتفسير سلوكياتهم.

---

(٤٨) François Godement, «Utopie autoritaire et réalisme démocratique: La Preuve par Bangkok,» *Libération*, 25/5/1992, p. 7.

(٤٩) Pierre Lellouche, *Le Nouveau monde: De l'Ordre de Yalta au désordre des nations* (Paris: Bernard Grasset, 1992).

(٥٠) المصدر نفسه، ص ٥٩ ـ ٦٠.

ويندرج هذا الانتصار في تراث التفاؤل الذي هو سمة أمريكية. ويقول وليام بفاف في هذا الصدد إن التفاؤل كان ضرورة تاريخية بالنسبة إلى الحضارة الأمريكية(٥١).

وستطبع عناصر المواجهة والتلاقح والتسوية والتعايش بين النسقين الدينامية السياسية للمجتمعات التي تعيش مرحلة التحوّل. وبقدر ما تصطدم تيارات الهوية الأصلية بتيار «النموذج المنتصر» الذي قد لا يعطي وزناً أو شرعية للقيم التي تحملها هذه التيارات في مساره بقدر ما تزداد هذه راديكالية في تعاملها مع تيار التحديث للنموذج المنتصر.

خامساً: سقوط محرمات الدولة القومية

يشبّه فاكلاف هافل الشيوعية بنوع من المخدّر الذي ما إن استفاق المجتمع من أثره حتى عادت من جديد كل المسائل التي كانت قائمة من قبل(٥٢)، وفي طليعتها بالطبع المسألة القومية. فنظام الثنائية القطبية الذي أقام استقراره على ميزان قدرة التدمير المتبادل نشأ في ظله مع الوقت قاعدة هامة في ادارة العلاقات الدولية تساهم بدورها في استقرار الميزان وتمنع قيام ظروف قد تؤدي إلى مواجهة بين القوتين العظميين. واحترام قاعدة عدم جواز المساس بالحدود القائمة للدول مرده أن الإخلال بها يطال مصالح القطبين، مما أوجد نوعاً من توازن الانكشاف بين الاثنين خوفاً من فتح صندوق العجائب في دول تضم قوميات مختلفة، بعضها ينتمي إلى أحد القطبين، وبعضها الآخر استقراره ضروري لمصلحة التوازنات الدولية. وصارت هذه القاعدة من ثوابت السياسة الدولية، وقد زاد في توثيقها أن الدول المستقلة في الخمسينيات والستينيات؛ وبغضّ النظر عن توجهاتها السياسية وجدت في هذه القاعدة «مصدراً خارجياً لتأمين السيطرة على مجتمعاتها المتنوعة»(٥٣). وإذا كان الرادع النووي كرّس مناطق النفوذ المطلق للقوتين العظميين وضمن حدود الدول القائمة، وهذا ما فعله أيضاً في مناطق تنافس النفوذ، فقد «جاءت مواثيق المنظمات الدولية والاقليمية لتؤكد في روحها ونصها، أو في قراراتها وممارساتها عدم جواز المساس بالوحدة الترابية للدولة.

ولكن جاء الزلزال السوفياتي ليسقط محرمات الدولة القومية التي كانت كلتا المدرستين الماركسية والليبرالية قد اعتبرت أنها وجدت الحل في سياسة الاندماج كل حسب مفاهيمها لمشكلة بناء الدولة القومية.

ويظهر مشهد دولي حالياً يتّسم بحالة من الفوضى في ما يتعلق بكيفية ادارة النزاعات الناتجة من سياسة الردة (Revisionism) في الدول المتعددة القوميات، وهي السياسة التي تدفع نحو تفجير الدولة وتفتيتها وقوام هذا المشهد ما يلي:

- في حين استعمل مفهوم حق تقرير المصير خلال الحرب الباردة، وحسب ميثاق الأمم

---

(٥١) William Pfaff, *Barbarian Sentiments How the American Century Ends* (New York: Hill and Wang, 1989), pp. 50-51.

(٥٢) Adam Michnick s'entretient avec Vaclev Haval, «Cette étrange époque post communiste,» dans: Georges Mink et Jean-Charles Szurek, eds., *Cet étrange post communisme* (Paris: La Découverte, 1992), p. 27.

(٥٣) ناصيف حتي، «الدولة القومية بعد انتهاء الحرب الباردة،» **الحياة**، ١٩٩٢/١/٣٠، ص ١٤. والأفكار الواردة تحت هذا العنوان مستقاة من هذه المقالة.

المتحدة وكأنه ينطبق عملياً في اطار سياسات انهاء الاستعمار، فإن حق تقرير المصير بالمفهوم الانفصالي صار أكثر قبولاً في مرحلة ما بعد الحرب الباردة[٥٤].

ـ انفجار ضخم في عدد الدول الجديدة، والعملية هذه ما زالت مستمرة في مختلف أرجاء العالم حيث تبرز تشيكوسلوفاكيا حالياً كمرشح لهذا التطور. ويذكر هذا التكاثر العددي في الدول طالبة الانضمام إلى الأمم المتحدة بما حصل في الستينيات في مرحلة التحرر من الاستعمار.

ـ محاولة محاصرة هذا الانفجار الذي يقوم على تفتيت الدول القائمة قدر الامكان بواسطة وضع معايير بمثابة شروط للقبول الدولي بذلك. وقد بدأت الجماعة الأوروبية ببلورة معاييرها بهذا الشأن، كما حاول مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ـ وهو مستمر في العمل على بلورة ميثاق لحقوق الأقليات بمختلف أنواعها[٥٥] ـ احتواء هذه العملية، ولكن يبدو حتى الآن أن ثورة حق تقرير المصير المتفجرة في العالم أقوى من أن تطوق بقرارات في مرحلة تصاعد المشاعر الوطنية المتناقضة عند جماعات مختلفة في الدول ذاتها. وتستمد هذه بعض التشجيع من الأثر التظاهري للنجاحات التي حققتها بعض الأقليات وصارت دولاً. والاشكالية التي ستكون عنوان المرحلة القادمة تكمن في كيفية وضع الخط الفاصل بين القبول الدولي بالانفصال من جهة، وتأييد ايجاد حل ضمن الدول القائمة تحت شعار حق تقرير المصير الثقافي وليس السياسي، من جهة أخرى.

سادساً: النزاعات: ادارة جديدة لأنواع متجددة؟

مع انتهاء الحرب الباردة، انتهى دور العامل الايديولوجي في رسم حدود التحالفات الاستراتيجية بين الدول، وأخذت العلاقات الدولية تعود إلى لعبة ميزان القوى التقليدي، حيث لا توجد ضوابط مبدئية أو حدود للعبة التحالفات، بحيث جاءت اللعبة تتسم بدرجة عالية من المرونة. وتبرز مفارقتان أساسيتان عند مقارنة نظام الحرب الباردة بالنظام الذي يتكوّن حالياً في ما يتعلق بالنزاعات:

أولهما، أن الحوار النووي الذي تمثّل في سياق تسلّح مفتوح نوعاً وكماً بين القوتين العظميين طيلة أربعين عاماً ونيف، وارتكز على مفهوم قدرة التدمير المتبادل، كان الضامن الأساسي لعدم قيام حرب نووية. ويؤدي الانتشار النووي الجاري حالياً في ظل غياب ميزان القوى النووي المركزي بصيغته الماضية إلى بروز احتمالات مستقبلية عدة، لحدوث حروب اقليمية أو داخلية تتحول اقليمية. ويمكن أن تنتقل في إحدى مراحل تصعيدها إلى التهديد النووي مع استعمال السلاح النووي. ونشير على سبيل المثال إلى علاقات التوتر التي تربط روسيا بأوكرانيا، أو باكستان مع الهند حيث كانت الثنائية القطبية تشكل عامل تغييب أو عامل تقييد للنزاع بين الطرفين.

وثانيهما، أن نظام الحرب الباردة كانت له قواعده في ادارة النزاعات الاقليمية والنزاعات بالواسطة. ومن هذه القواعد ما يعرف بضبط النفس، وضبط أو تقييد حركة حليف، أو اعتماد تصعيد مسيطر عليه، وإرسال اشارات «ممنوع المرور» أو إنشاء خطوط حمر. كل ذلك كان

---

(٥٤) Alexis Heraclides, «Secessionist Minorities and External Involvement,» *International Organization*, vol. 44, no. 3 (Summer 1990), pp. 351-352.

(٥٥) Gérard Chaliand dans: *Le Monde*, 11/7/1992, p. 2.

يؤدي إلى استقرار النزاعات بالرغم من بعض التوترات المقيدة أحياناً بين القطبين أو كان يسمح باحتوائها. ولم يعد نظام ادارة النزاعات هذا موجوداً مع انتهاء الحرب الباردة، وهو ما يفتح الباب أمام البحث عن نظام جديد.

ولئن خلصنا من مخاوف المواجهة النووية الشاملة أو من النزاعات العسكرية ذات المصدر الاستراتيجي الكوني، إلا ان مرحلة ما بعد الحرب الباردة تلحظ تصاعداً في نوع معين من النزاعات يصعب ضبطها بواسطة القوى الكبرى، كما يدلّ على ذلك المسرح اليوغوسلافي. فالنزاعات التي مصدرها قومي، والتي تتصدر لائحة النزاعات المستقبلية، بعد تصاعد المد القومي عالمياً، مجملها من النزاعات الممتدة. وهذه تربط بين النوعين الداخلي والخارجي من النزاعات. ونشير في هذا الخصوص على سبيل المثال إلى وضع الأقليات القومية في دول أسرة الدول المستقلة، التي تتطلع عبر الحدود للانضمام إلى دول تمثل قوميتها أو تتطلع إلى انشاء دولها. وهنالك مثلاً أكثر من عشرين مليون روسي يعيشون خارج أراضي روسيا حالياً. وتتطلب هذه النزاعات حلولاً تتخطى المقترب العسكري لتدخل في محاولة التجاوب مع الشرعيات التي تحملها الأطراف المتنازعة وتتشكل حولها وتشكل مصدر تعبئة لها يؤدي إلى السلوك النزاعي. وقد حذر امين عام الأمم المتحدة من أن انفجار القوميات الذي يؤدي إلى تقسيم دول متعددة الإثنيات هو مصدر تحدٍ للسلم والأمن[٥٦].

إلى جانب المصدر القومي/ الديني للنزاعات، يبرز أيضاً المصدر الاقتصادي، وقد أشرنا سابقاً إلى الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية في الجنوب، وخاصة في الدول التي تعيش مرحلة التحوّل من اقتصادات موجهة إلى اقتصادات السوق. فعلى سبيل المثال يقدر حجم الاستثمارات الخارجية الضرورية لإعادة بناء الدول الشيوعية السابقة بحدود المئة إلى مئة وخمسين مليار دولار سنوياً، ولعقد كامل تقريباً[٥٧]. فالتحدي القائم يتمثّل في أحد وجوهه في كيفية تأمين هذا المال وبشكل سريع للتعامل مع الكلفة الاجتماعية والاقتصادية ذات الانعكاسات السياسية الهائلة لهذا التحوّل[٥٨]. وهذه تؤدي إلى انعدام الاستقرار وتهدّد السلم الاجتماعي وتغذي التطرف بكافة أشكاله. ويكبر حجم المأزق القائم إذا أخذنا بعين الاعتبار عدم وجود القدرة أو عدم وجود الرغبة أحياناً لايجاد حلول سريعة وللحد من الخسائر. ونحذّر بلاغا ديميتروفا، نائبة الرئيس في بلغاريا، من مخاطر استمرار هذه الأوضاع التي قد تدفع مجدداً للعودة إلى نظم كلية[٥٩]. ويغذي هذا الوضع الشعور النفسي أحياناً بفقدان «السمعة» أو الموقع الدولي المميز ويخلق ردود فعل متطرفة. وخير مثال على ذلك التململ الحاصل في روسيا حيث تتهم المعارضة الحكومة بأنها «باعت» روسيا

---

(٥٦) *Le Monde*, 2-3/2/1992, p. 5.

(٥٧) Bernard Cassen, «Un Plan Marshall pour les pays de l'Est,» *Le Monde diplomatique* (février 1992), pp. 4 et 5.

(٥٨) حول بعض هذه المشاكل مثل البطالة واللاعدالة الطبقية والقطاعية والمناطقية ودراسة بعض التجارب في هذا الصدد، انظر:

Gérard Wild, «Economie, un chemin périlleux,» pp. 213-225, et Georges Mink et Jean - Charles Szurek, «Les Nouvelles inégalités sociales,» dans: Mink et Szurek, eds., *Cet étrange post communisme*, pp. 285-320.

انظر أيضاً: جون لويد، «أكاديميون غربيون يتهمون برنامج الاصلاح الاقتصادي الروسي بالمغالاة في يمينيته،» **الحياة**، ١/٤/١٩٩٢، ص ١١.

(٥٩) مثلاً: Blaga Dimitrova, «Si l'Espoir s'éteint...,» *Libération*, 27/4/1992, p. 6.

إلى الغرب ورضيت بموقع «الشريك الصغير» وتقوم «بتدمير» روسيا[٦٠]. فبعد أن جاءت الغورباتشوفية لتجدد اللينينية وتقضي على الستالينية وقضت على الاثنين معاً، يبقى الاحتمال وارداً الآن في الطريق المتعثر إلى الليبرالية أن تعود الستالينية دون المضمون العقائدي، إنما كنظام سلطوي يرفع شعار انقاذ روسيا. أمام هذا المشهد تطرح بعض دول «الجنوب» وبعض التيارات في الشمال فكرة انشاء مجلس أمن اقتصادي اجتماعي في اطار الأمم المتحدة لمعالجة هذه المسائل واحتوائها قبل أن تتفجر. ويقف «الشمال» منتشياً بانتصاره وغير متجاوب مع ضرورة العمل على هذا المستوى في صناعة القرار الجماعي لمعالجة مصادر التفجرات القائمة والقادمة.

سابعاً: «ورشة البناء»

يشبه العالم في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ومع التحولات البنيوية والقيمية التي ذكرناها سابقاً، ورشة بناء كبيرة، من أبرز مظاهرها التضخم الحاصل في عدد المنظمات الدولية وأطر التعاون الدولي. وتتسم هذه بالتداخل من حيث العضوية والوظائف أحياناً، وبقيامها على أسس جغرافية أو وظيفية. لقد ألغيت بعض المنظمات لانتهاء علّة وجودها، مثل حلف وارسو ومنظمة الكوميكون. وتم ايقاظ منظمات من سبات عميق لوجود معطيات جديدة تشجع على تنشيط دورها مثل اتحاد أوروبا الغربية، ومنظمة التعاون الاقتصادي. وتم انشاء منظمات أخرى في سياق فورة التنظيم الدولي وكتعبير مؤسسي عن تفاعلات دولية جديدة متميزة، كما أن العديد من المنظمات القائمة تعيش مرحلة اعادة البناء بغية تحديد أدوار جديدة لها وتوثيق أدوار قائمة للتكيّف مع التطورات العالمية. ونشير في هذا الصدد إلى محاولة تطوير وظيفة الدبلوماسية الوقائية للأمم المتحدة، وكذلك بلورة هذه الوظيفة في نظام منظمة الوحدة الافريقية، كما نشير إلى المدى الذي بلغته الجماعة الأوروبية في تطوير وظائفها وخلق وظائف جديدة. ومن جهة أخرى حدث تحوّل أساسي في دور منظمات مثل «انكتاد» التي كانت تعبر عن مصالح «الجنوب» في وجه «الشمال» فتحولت إلى أداة لدمج اقتصاد «الجنوب» في الاقتصاد الرأسمالي العالمي الذي يقع تحت سيطرة الشمال. وتكسب الاقليمية معنى جديداً، إذ لم تعد تأخذ أساساً بمعيار الانتماء الجغرافي لتحديد العضوية بل تتجه أكثر فأكثر نحو معيار الأهداف التي تخدمها المنظمة لتحديد العضوية.

وتشهد مناطق أكثر من غيرها في العالم حركة ناشطة في عملية البناء، منها التركة السوفياتية حيث تمثل أسرة الدول المستقلة مرحلة انتقالية تبقى بمثابة خطوة نحو المجهول الذي قد يراوح بين استمرار الوضع القائم مع توترات مسيطر عليها أو مزيد من التفسخ مع استكمال اجراءات توزيع الارث السوفياتي، أو ربما بعد ان يهدأ غبار القومية، وتعود هذه إلى وضعها الطبيعي بعد مرحلة تأكيد الذات. وقد يتجه هذا الإطار المتعدد الأطراف نحو مزيد من التعاون بين أطرافه يتمحور حول روسيا. وتشهد أوروبا كذلك عملية بناء تتم حول الجماعة الأوروبية، وربما وصلنا تدريجياً إلى مشهد الكونفدرالية الأوروبية التي تمتد من الأورال إلى الأطلسي. ومن جهة أخرى يبدو أننا نشهد بداية بناء نظام شرق أوسطي على قواعد جديدة.

---

(٦٠) مثلاً: Fred Hiatt, «Junior Partner of the West? Some Ex-Soviets Bridle,» *International Herald Tribune*, 11-12/4/1992, p. 2; Serge Schmemann, «Russia and Arms Cuts: New Era or New Stresses,» *International Herald Tribune*, 18/6/1992, p. 6, and Steven Berlinger, «Yeltsin Hampered by the U.S. Image,» *International Herald Tribune*, 17/6/1992, p. 6.

ثامناً: النظام الاقليمي العربي: إلى أين؟

في معرض تقييم هذه التغيرات العالمية المختلفة من منظور تفاعلها مع النظام العربي يبدو أن بعض هذه التغيرات ترك اثره التظاهري أو شكّل اختراقاً للنظام العربي أكثر من غيره. ويشكل النظام العربي كجزء من «الجنوب» أحد الأقاليم الرئيسية في التنافس حالياً بين الأقطاب الدولية الثلاثة. ويبدو هذا التنافس غير متكافىء فيما يتعلق بالنتائج حالياً. فأحد تداعيات حرب الخليج الثانية تمثلت في تسجيل الولايات المتحدة بعض النقاط في السباق «الشمالي» على حساب الدول الأوروبية واليابان. ويفسّر ذلك التردّد التي اتّسمت به مواقف كل من المانيا واليابان خلال الحرب. وقد استطاعت الولايات المتحدة أن تظهر بعد الحرب أنها الضامن الرئيسي لأمن النفط وكذلك لأمن دول المنطقة والممسك بميزان القوى الاقليمي الخليجي. وصارت بالتالي الطرف الأكثر قدرة على التأثير بين قوى الشمال في نظام النفط العالمي، حتى يبدو وكأن الولايات المتحدة هي إحدى أقوى أعضاء منظمة الأوبك دون أن تكون عضواً رسمياً في المنظمة. ويسمح هذا الوضع السياسي والاستراتيجي للولايات المتحدة في الحصول على منافع اقتصادية وتجارية جمة مقارنة مع القوى الشمالية.

وإلى جانب صورة ضامن الاستقرار، هنالك أيضاً صورة الطرف الوحيد القادر والناشط على تسوية النزاع العربي ـ الاسرائيلي. وهاتان الصورتان تجعلان النظام العربي أكثر تجاوباً وهو أساساً أكثر انكشافاً، للمطالب والمصالح الأمريكية. فمن البحر الأحمر إلى الخليج يظهر التفوق الأمريكي في عملية التنافس مع القوى الشمالية الأخرى للحصول على مكاسب اقتصادية. ومن جهة أخرى، بعد تراجع الأهمية الجيو ـ استراتيجية للقرن الأفريقي، ونتيجة اعتبارات تاريخية في ما يتعلق ببعض الدول الأوروبية، يبدو أن الجماعة الأوروبية، وهذه الدول بالتحديد، تلعب دوراً متزايداً، وقد يكون أحياناً أكثر بروزاً من الدور الأمريكي في المجال الممتد بين الصومال حتى اثيوبيا. كما يظهر التنافس على أشدّه في المغرب العربي حيث تحاول الولايات المتحدة الدخول من الباب الثقافي الذي كان يشهد سيطرة أوروبية محكمة وبالخصوص فرنسية. ولكن تبقى الجماعة الأوروبية متفوقة نظراً لتشابك المصالح الاقتصادية الراسخة التي تربط بالخصوص بين دول اتحاد المغرب العربي ودول أوروبا المتوسطية. ويبرز في هذا السياق الخلل الحاد في علاقات الاعتماد المتبادل بين الطرفين لمصلحة الطرف الثاني، خاصة في مجال الصادرات الزراعية والعمالة، إلى جانب الهجرة من الجنوب إلى الشمال عبر المتوسط.

يعيش النظام العربي بعد انتهاء التنافس الجيو ـ استراتيجي حوله تصاعداً في التنافس الجيو ـ اقتصادي. ولئن كان هذا التنافس الأخير بين قوى مختلفة فإن أهدافه ومساره قد تكون مشابهة في بعض الأوجه للأول. فكما عملت الولايات المتحدة في الماضي على محاصرة الاتحاد السوفياتي ومحاولة ابقائه خارج المنطقة، تعمل الشيء ذاته تجاه الجماعة الأوروبية واليابان على الصعيدين السياسي والاقتصادي. وفي «الجنوب» العربي تبقى دبلوماسية المساعدات الاقتصادية هي الأداة الأساسية للجماعة الأوروبية واليابان لبناء علاقات وثيقة مع البلدان العربية. ولكن طالما بقيت البيئة السياسية للنظام العربي تتسم بالنزاعات والمخاطر سوف تبقى الخيارات الاقتصادية الدولية لدول المنطقة مسيسة وبالتالي أقرب إلى الولايات المتحدة منها إلى اليابان والجماعة.

وعلى صعيد اخر تركت رياح التغيير التي تحمل ثنائية الليبرالية الاقتصادية والسياسية على الصعيد النظري بالطبع في أكثر الأحيان بالنسبة إلى الثانية، آثارها في الشق الأول لهذه الثنائية

أكثر مما حصل مع الشق الثاني. ويظهر التجاوب الكبير مع مفاهيم الاصلاح الهيكلي ولو بدرجات متفاوتة لأسباب موضوعية داخلية بين مختلف البلدان العربية. فالمشكلة الديمغرافية الضاغطة في الوطن العربي حيث تصل نسبة الزيادة السكانية السنوية إلى ٣ بالمئة تقريباً، وازدياد حجم المديونية وخدمة الدين الخارجي[٦١]، إلى جانب الاختناقات القائمة في الاقتصادات العربية لأسباب بنيوية زادتها تعقيداً بعض الأحداث وتداعياتها مثل أزمة الخليج أو عملية التوحد الأوروبية، كل ذلك أضاف إلى حوافز الاصلاح الهيكلي القائم على اقتصاد السوق والتخصيص. ويساهم اساساً في تنشيط هذا الاتجاه فشل الاشتراكيات العربية والتي لحظت سياسات تدخلية واسعة للدولة وسقوط النموذج الاقتصادي «الشرقي» إلى جانب سياسة الضغوط والحوافز الفعالة التي تمارسها أجهزة المساعدات الاقتصادية. وتحمل عملية التحول هذه مصادر عديدة للتوتر الاجتماعي والسياسي، خاصة إذا اتخذت منحى سياسة الصدمات أو تسريع خطوات التغيير الاقتصادية على الصعيد التشريعي أو انتهاج نموذج متطرف من «اقتصاد السوق» الذي يعني تخلّي الدولة عن الكثير من وظائفها ذات الأهداف الوقائية والتوازنية في المجتمع.

وعلى صعيد المسار الديمقراطي يظهر حدوث تقدم ملحوظ في ما يتعلق بالحرية السياسية التي تبقى مقيدة بغياب مبدأ تداول السلطة، وهو مبدأ رئيسي في النظرية الديمقراطية بمختلف مدارسها. ومن مظاهر هذا الوضع عملياً السماح بانتقاد «الحكومة» وتغييرها وليس «الحكم»، علماً بأن الأولى في توجهاتها وخياراتها وممارساتها تعبير عن الثاني، وتبقى هنالك عوامل رئيسية تؤثر في مستقبل المسار الديمقراطي في النظام العربي، هي:

ـ ضعف مؤسسات المجتمع المدني في الأقطار العربية وغيابها الفعلي كلياً في بعض الحالات.

ـ أزمة الصدقية عند الكثير من القوى السياسية التي تحمل شعارات الديمقراطية نظراً إلى ارتباطاتها أو ممارساتها السياسية السابقة عند وجودها في السلطة.

ـ طبيعة التطور التاريخي للنظام العربي في بيئة نزاعية وتسخير نسبة مرتفعة من الامكانات الوطنية (على صعيد الدولة) في سياسات تأتي تحت عنوان المسائل القومية والسيادية الكبرى مثل تحرير فلسطين، بناء الاستقلال الوطني ومناهضة الاستعمار وتحقيق الوحدة، وما رافق ذلك من عسكرة لبعض المجتمعات العربية. وكان الفكر السائد في حين يثمن المسائل السابقة، ويهمّش موضوع الديمقراطية باعتباره شأناً ثانوياً وهدفاً يمكن أن ينتظر.

ـ مأزق الاختيار عند بعض قوى التغيير التي تتخوف في حالات عربية معينة من أن يكون البديل الفعلي عن النظم السلطوية، التي تسمح بنسبة مريحة من الحرية السياسية، قيام نظم شمولية. وتتأسس هذه على الخطاب الفكري والسياسي لبعض المعارضات الشعبوية الدينية وتؤدي إلى احداث تراجع كبير في المكاسب الديمقراطية فيما لو حصل هذا التغيير مما يحدث إرباكاً عند هذه القوى.

---

(٦١) مثلاً بلغ حجم الدين العام الخارجي للدول العربية المقترضة حوالى ١٤١ مليار دولار في نهاية عام ١٩٨٩ كما بلغ حجم خدمة الدين حوالى ١٤,٥ مليار دولار او حوالى ٣٢,٤ بالمئة من الصادرات السلعية والخدماتية لهذه الدول. وقد ازداد الوضع سوءاً بالطبع بعد حرب الخليج الثانية. انظر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩١**، تحرير صندوق النقد العربي (القاهرة: الأمانة، ١٩٩٢)، ص ١٣ و٢٤ ـ ٢٥.

وعلى صعيد آخر يحمل سقوط «محرمات» الدولة القومية مخاطر التفتيت في بعض ارجاء النظام العربي. فما كان محرماً في الماضي من منظور النظام الدولي وحلماً من منظور قوى انفصالية صار مقبولاً اليوم. وما يجري التعامل معه على أنه أفكار في الحاضر قد يصبح سياسات في الغد. فحركات الردة ضد الدولة القائمة في مسار متصاعد، ولو انها في أكثر الحالات لا تحمل شعار الاستقلال مباشرة. وإذا كانت هنالك توازنات دولية واقليمية معينة تحمي الوحدة الترابية لدولة حالياً فقد تتغير هذه التوازنات أو قد ترسو على مفهوم مختلف للاستقرار رفع الغطاء عن تفتيت إحدى الدول. فمن حكومة كردية في شمال العراق، إلى رفع شعار الانفصال في جنوب السودان، مروراً بإعلان جمهورية أرض الصومال، إلى إحياء فكرة دولة العفار التي تقطع عبر جيبوتي واثيوبيا والصومال، يطرح ذلك كله تحدياً جديداً على النظام العربي للتعامل مع الأقليات وشعار حق تقرير المصير ولن يكون ذلك ناجماً في سياق السياسات الماضية التي قامت على عدم الاعتراف الفعلي بوجود تنوّع إثني يفترض التعبير عنه ضمن الدولة. وقد قامت تلك السياسات على التراث اليعقوبي الفرنسي في وقت كان ذلك ممكناً واقعياً وليس خلقياً بالطبع لوجود دولة قوية ونظام دولي مؤيد لقدسية «الدولة القومية». ولكن مع سقوط هذين العاملين الأخيرين صار مطلوباً هذا التعامل الجديد الذي يشكل أحد أهم التحديات في وجه النظام العربي.

ويبدو أمام النظام العربي مستقبلاً أحد خيارين، **أولهما** أن يندثر كجزء، أو ككل في نظام أوسع شرق أوسطي، **وثانيهما** أن يشارك كقطب في النظام الشرق أوسطي اسوة مثلاً بنظام الجماعة الأوروبية في اطارها الأوروبي الممتد من الأورال إلى الأطلسي. والدلائل على التوجه إلى إقامة نظام شرق أوسطي كثيرة، منها:

– الإعلان عن ذلك كهدف نهائي لعملية تسوية النزاع العربي – الاسرائيلي ويقوم على شبكة مختلفة من التفاعلات التعاونية في مختلف القطاعات.

– الاتجاه نحو أقلمة دور كل من الأقطاب الثلاثة الرئيسية غير العربية في هذا المشروع. فانتهاء الحرب الباردة أسقطت من القيمة الاستراتيجية لكل من اسرائيل وتركيا بعد انتهاء الإطار الذي كان يشكل مصدر قوة لدور كل منهما. ويساهم دمج كل منهما في نظام شرق أوسطي في رفع العبء المالي (المساعدات) الاسرائيلي عن الولايات المتحدة من جهة، ويخفف من المأزق الأوروبي والأمريكي في دمج تركيا في الجماعة الأوروبية من جهة أخرى. كما أن وجود هاتين القوتين في نظام شرق أوسطي يكون بمثابة الضمان الرئيسي لبنية النظام ولأنماط سياساته بسبب الثقل الذي تتمتع به كل منهما، وللعلاقات الخاصة التي تربطهما بالولايات المتحدة كصاحب المشروع الرئيسي في اقامة نظام شرق أوسطي.

– ويساهم أيضاً في عملية دمج ايران في هذا النظام المشروع تغلب منطق الدولة على منطق الثورة في طهران، وبالتالي السلوك الدولاتي الذي أخذت تنتهجه ايران في علاقاتها العربية عامة والخليجية بالخصوص.

– الزلزال الذي أصاب عدداً من المفاهيم المسلّمات أو المحرمات في النظام العربي غداة أزمة الخليج الثانية. وقد كشفت هذه الأزمة أكثر مما أوجدت هذا التغير مقابل انتشار مفاهيم وقيم التعاون الاقليمي الأوسع من الإطار العربي على أساس منفعي. وقد أضعف ذلك التيارات المناهضة للتعاون الشرق أوسطي.

– التميز الذي تتّسم به عملية صياغة نظام شرق أوسطي عن المحاولات التي جرت في

الماضي. ويمكن ادراج هذا التميز في ثلاثة فروقات رئيسية: **أولها** أن المحاولة هذه المرة تهدف إلى تشييد الشرق الأوسط من الداخل وليس من الخارج كما كانت الحال خلال الحرب الباردة. ونشير في هذا الصدد إلى الدعوة التي صدرت عام ١٩٥٠ إلى إنشاء منظمة دفاع الشرق الأوسط وأيضاً إلى دعوة أخرى عام ١٩٨٠ إلى إقامة التوافق الاستراتيجي. **وثانيها** أن النظام الجديد لن يجري تأسيسه على وظيفة استراتيجية يجري اسقاطها من الخارج بل على وظائف/ حوافز متنوعة تنبثق من داخل النظام بغية اعطائه شرعية اقليمية وداخلية بعد تسوية النزاع العربي ـ الاسرائيلي وهو الحاجز الرئيسي أمام اقامة هذا النظام. **وثالثها** أنه لم تعد هنالك كما أشير سابقاً «معارضة عربية أساسية من حيث قوتها، ومبدئية من حيث تعاملها مع هذا النظام المشروع». والمعارضة التي لا تزال قائمة على الصعيد الرسمي لا تتعلق برفض الهدف الأسمى بل بالاختلاف في أسلوب الوصول إلى الهدف[٦٢].

ويتميز النظام العربي عن غيره من الأنظمة الاقليمية في كونه يشمل نظامين في الوقت ذاته، أحدهما نظام دولاتي، وثانيهما نظام مجتمعي عربي (Societal). وينبثق الثاني عن وجود هوية أصلية هي العربية. وإذا قام نظام شرق أوسطي مستقبلاً فإن الهوية التي يتأسس عليها ستكون من النوع الوظيفي أو المنفعي. إذ إن الهوية الأصلية لا تتأسس على مفاوضات ولا تنتهي بتغير بنية القوى في نظام معين وتحوّله إلى نظام آخر. وبالتالي فإن النظام الشرق اوسطي لا يلغي الهوية العربية كونه لا يقيم بديلاً عنها في شكل انتماء ثقافي حضاري بالمعنى الواسع وسيكون الشرق الأوسط موزاييك من الهوية يضم إلى جانب دول الهوية العربية القوى الرئيسية الثلاث: اسرائيل وتركيا وايران، التي تشترك بسمتين هامتين: **أولاهما** امتلاك كل من هذه القوى هوية قومية دينامية تشكل مصدراً للتعبئة الوطنية وراء استراتيجية خارجية للدولة، **وثانيتهما** وجود عمق استراتيجي لهذه القوى. وأمام هذا المشهد تتحدد العلاقة المستقبلية للنظام العربي مع النظام الشرق أوسطي بين نموذجين: الاندثار في حال استمرار الوضع الراهن الذي يعني عملياً التعرّض للتجاذب مستقبلاً بين القوى الاقليمية غير العربية، أو الشراكة «كقطب فاعل ذي هوية مميزة في نظام يجمع هويات متعددة» الذي يعني القدرة على تفعيل الهوية العربية، وهو ما يتطلب مواجهة عدد من التحديات، منها إحداث تسوية بين منطق الأمة ومنطق الدولة، وإحداث تسوية بين منطق الدولة الموحدة ومنطق الخصوصيات الإثنية في حال وجدت، وأخيراً إحداث تسوية بين الحفاظ على الهوية والتفاعل المتوازن مع الخارج □

---

(٦٢) حول هذا الجزء وما يليه، انظر: ناصيف حتي، «نحن والشرق الأوسط: تفعيل الرؤية العربية: كيف؟» **الحياة**، ٣٠/٥/١٩٩٤، ص ١٣.

جزيرة«أبو موسى»وأسئلة حول مصير الأمة

خير الدين عبد الرحمن

سفير سابق،وخبير في الشؤون الدولية والاستراتيجية - سوريا.

- ١ -

لم تكن عودة جزيرة أبو موسى إلى دائرة الضوء مجدداً، لتشكّل بؤرة توتر راهنة أخرى في نهاية صيف العام ١٩٩٢، تطوراً مفاجئاً خارجاً عن السياق الزماني والمكاني. جاءت هذه العودة بعد إحدى وعشرين سنة من استيلاء ايران على جزيرة أبو موسى، وعلى شقيقتيها جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى يوم ١٩٧١/١١/٣٠، أي يوم انتهاء الحماية البريطانية - رسمياً - على «الامارات المتصالحة» في الخليج العربي، تلك الامارات التي توالت استقلالاتها لتشكل دول الامارات العربية المتحدة والبحرين وقطر.

كانت جزيرتا طنب الكبرى وطنب الصغرى جزئين من إمارة رأس الخيمة، على الرغم من أنهما تبعدان عن ساحل تلك الامارة مسافة ستين ميلاً، بينما تبعدان عن ساحل ايران مسافة عشرين ميلاً. فيما كانت جزيرة أبو موسى جزءاً من إمارة الشارقة، تفصله مياه البحر عن شاطئها مسافة أربعين ميلاً. ولإبعاد الايحاءات المضللة للمقارنة المجردة للمسافات، تستعيد الذاكرة هنا أن الساحل الإيراني المقابل للجزر الثلاث التي تتحكم بمضيق هرمز، المتحكم بدوره بالملاحة بين الخليج وسائر أنحاء العالم، كان أصلاً ساحل اقليم الأهواز، او عربستان، الذي لا يزال العرب أكثرية سكانه، رغم مرور عقود على ضم الاقليم إلى ايران، شأن ما تعرضت له أقاليم عربية أخرى جرى اقتطاعها وضمها إلى دول تحيط بالوطن العربي، في أوائل هذا القرن. وقد طردت ايران - لدى استيلائها على تلك الجزر - سكان طنب الكبرى وطنب الصغرى، وحوّلتهما إلى قاعدتين للبحرية الايرانية، فيما اتفقت مع إمارة الشارقة على إدارة مشتركة لجزيرة أبو موسى - الأكبر مساحة، والأكثر سكاناً، من شقيقتيها - تتضمن اقتسام عوائد استثمار حقول النفط المحيطة بهذه الجزيرة. ثم بدأت ايران تنقل مواطنين ايرانيين لاستيطان جزيرة أبو موسى، تبديلاً لوضعها السكاني. وقد لاح حينذاك احتمال أن يكون ذلك التطور نتيجة مقايضة ما، عندما أعلن شاه

ايران السابق أن ايران قد تخلت عن مطالبتها بما أسماه «حقها التاريخي» في امارة البحرين، مقابل استيلائها على الجزر الثلاث التي تكرّس تحكّم ايران بالملاحة عبر مضيق هرمز.

سبق ذلك التطور، ورافقه، استثمار شاه ايران ظروف اشتعال الثورة في ظفار ليحصل من سلطان عُمان، بتنسيق مع بريطانيا، على «حق» تمركز قوات ايرانية مسلحة في الشطر الشمالي لعمان المطل على مضيق هرمز، مقابل اشتراك قوات من الجيش وسلاح الطيران الايرانيين في قمع ثورة ظفار. وهكذا اقامت ايران قواعد لسلاحَي البحرية والطيران الايرانيين في جزيرة الغنم، ومنشآت عسكرية أخرى في رأس مسندم وحوله.

- ٢ -

أدت تلك التطورات في مطلع السبعينيات إلى ابراز الدور الخطير للمضايق والممرات المائية الاستراتيجية العربية (مضيق هرمز، مضيق باب المندب، قناة السويس، مضيق جبل طارق الذي تستمر السيطرة الأوروبية على ضفته الجنوبية ـ شأن ضفته الشمالية ـ عبر إدارة طنجة وسبتة ومليلة)، إذ كانت هذه المضايق والممرات واحداً من اسس رسم الخطط الاستراتيجية الدولية تجاه المنطقة العربية، وأشدها خطراً ما كان لشق قناة السويس ـ إضافة إلى الاكتشافات النفطية المبكرة في شبه الجزيرة العربية وفي كل من العراق وايران ـ من تأثير حاسم في القرار الأوروبي باختيار فلسطين مقراً لإقامة الكيان الصهيوني، وترجيح أرضها على البدائل الأخرى التي نوقشت، مثل اوغندا وموزمبيق وسري لانكا وجزء من الأرجنتين. فمضيق هرمز، البوابة الضيقة للخليج، التي تبعد ٥٥٠ ميلاً عن مصب شط العرب، هو المنفذ الرئيس للنفط العربي الخليجي إلى العالم الصناعي، حيث تشحن بلدان الخليج ـ الذي تتوضع حقول نفط ثمانية من دوله على شواطئه ـ اكثر من ثلثي نفطها عبر مضيق هرمز إلى العالم الخارجي. وهذا ما جعله نموذجاً آخر لتحوّل الجغرافيا إلى مصدر كوارث وإضعاف متجدد للعرب، بدلاً من أن تمثّل دورها الطبيعي عامل قوة رئيساً لهم. وسبب هذا التحوّل واضح، إذ يتجسّد في افتقاد العرب استراتيجيا موحدة ـ ولو في حد أدنى من التوافق على المبادىء والمصالح المشتركة والالتزام به ـ وافتقادهم القدرة الذاتية على حماية الموقع الاستراتيجي بالغ الأهمية لوطنهم عموماً، ولمضايقه وممراته البحرية بشكل خاص، وتعاميهم عن حقيقة أن القوى الكبرى تتوسع في تحديد مصالحها الذاتية وتعتبرها ـ أينما كانت ـ امتداداً «طبيعياً» لأمنها القومي، وخِفّتهم في التعامل مع مدلول ما عبّر عنه كليمنصو (Clemenceau) في العام ١٩١٤ بقوله «إن قطرة النفط أغلى من قطرة الدم»، على الرغم من أن هذا المدلول قد ظل يحكم السياسة الأورو ـ أمريكية تجاه المنطقة العربية على امتداد القرن العشرين، ومن آخر من أكّده الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نكسون إذ كرر في كتابه **الفرصة السانحة** الصادر في العام ١٩٩٢، القول «اكثر ما يهمنا في الشرق الأوسط هو النفط واسرائيل»، تماماً مثلما كان هو نفسه اكثر تفصيلاً إذ قال في العام ١٩٨٠: «ستكتسب منطقة الخليج اهمية استراتيجية بالغة أثناء العقود المقبلة... علينا اليوم ـ اكثر من اي يوم مضى ـ أن نعلم من يسيطر على ما في الخليج والشرق الأوسط، لأنه المفتاح الذي يسمح لنا بأن نعرف من يسيطر على ما في العالم»[1]. لم يكن نكسون مبالغاً، فمن يسيطر على نفط الخليج يتحكّم بالتنمية الصناعية في العالم حتى منتصف القرن القادم، إذ إن نفط الخليج ـ الأرخص إنتاجاً في العالم ـ يغطي ما نسبته ٧٥ بالمئة من حاجة الغرب

---

(١) Richard Milhous Nixon, *The Real War*. On Lining Paper (New York: Warner Books, ©1980), p. 2.

الصناعي، ويمثل معظم ما سوف يتبقى من احتياطي نفطي مكتشف في العالم مع مطلع القرن الحادي والعشرين. هذا هو محور اللعبة الرئيسة، وحوله تدور كل لعبة فرعية.

من هذه الزاوية يمكن تفسير وتقييم استكمال السيطرة الايرانية على جزيرة أبو موسى وطرد موظفي دولة الامارات العربية المتحدة منها، بعدما كانوا يمثلون مشاركة شكلية في السيادة على تلك الجزيرة، تجسدت في مدرسة ومكتبة ومركز إعلامي ومركز شرطة لخدمة أقل من الف عربي، هم سكان الجزيرة الأصليون، يعمل أكثرهم في صيد السمك. أما ما أعلنه الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني في خطبة صلاة الجمعة يوم ١٨/٩/١٩٩٢ في مسجد طهران من أن الإجراء الايراني كان نتيجة إلقاء القبض على هولندي قدم بزورق إلى شاطىء جزيرة أبو موسى، وهي حادثة سردها السفير الهولندي في طهران بعد تلك الخطبة مباشرة، عصر ذلك اليوم، موضحاً أنها تمت في مطلع العام ١٩٩٢، وأن ذلك الهولندي مقيم في دبي، بالإمارات العربية المتحدة، وأبحر إلى أبو موسى باعتبارها جزءاً من الدولة نفسها التي يقيم فيها إقامة شرعية، وأن السلطات الايرانية قد اعتبرت الحادثة منتهية وأطلقت سراح ذلك المواطن الهولندي في شهر حزيران/ يونيو ١٩٩٢، أي قبل أربعة شهور من الاجراء الايراني الذي استكمل السيطرة على جزيرة أبو موسى، فتفاصيل ثانوية لا ترقى إلى مستوى المدلول الاستراتيجي لهذه القضية.

- ٣ -

بمثل ما يثير هذا التطور مسألة المضايق والممرات المائية العربية، يثير مجدداً مسألة دور دول الأطراف والهوامش. فمنذ قررت بريطانيا وفرنسا سحب وجودهما العسكري المباشر من الوطن العربي، مرحلة إثر مرحلة، والاعتماد على قوى تتحكم بمسار وأوضاع الكيانات القطرية التي صاغتها اتفاقية مارك سايكس وجورج بيكو، ومقررات مؤتمر فرساي، وما تلاها، وتكامل معها، وانبثق عنها، بدءاً من زرع الكيان الصهيوني الاستيطاني الاجلائي في فلسطين والتصميم على ضمان تفوّقه العسكري على من حوله من كيانات قطرية عربية، والتوسّع فيها، والهيمنة على ما ورائها، ومروراً بتشكيل شرائح محلية تتولى أمور تلك الكيانات القطرية وقولبة وتكريس وترسيخ مصالح ذاتية لها ترتبط مصيرياً بديمومة الاستراتيجيا الغربية القائمة على تجزئة وتفتيت المنطقة، ضمانة للهيمنة عليها، بحيث تستمر تلك الكيانات تجسيداً حياً لهذه الاستراتيجيا، وأداة تخدمها، مثلت دول الأطراف دوراً هاماً - سوف تستمر في تمثيله - لاستنزاف وقضم وردع الأرض والقوى العربية، عبر جولات وفصول تتلاحق حسب حاجة الإرادات والادارات الغربية التي تتحكم - بشكل مباشر أو غير مباشر - بأبعاد وتوقيت كل من تلك الجولات والفصول.

لقد تمّ اعتماد ايران - أثناء حكم الشاه محمد رضا بهلوي - لتمارس دور شرطي الخليج القوي. وتبنت الولايات المتحدة، تحديداً، مسؤولية تضخيم القوة العسكرية الايرانية بما يفوق حجم ايران واحتياجاتها، ورعت تنسيقاً استراتيجياً بالغ العمق والشمول بين ايران والكيان الصهيوني، واستثمرت ايران في استنزاف العراق وتطويعه، عبر تفجير متلاحق للمشكلة الكردية، وفي إدامة رضوخ بلدان الخليج الأخرى، وإرعابها وتغيير تركيبها الديمغرافي. أما تركيا، القاعدة الاستراتيجية الهامة لحلف شمال الأطلسي، فقد استخدمت في تطويع وردع سوريا والعراق، عبر التهديد بالقوة العسكرية حيناً، والتحكم بمنسوب مياه نهر الفرات أحياناً سلاحاً لنشر الجفاف والعطش، وإثارة الأقليات العرقية من وقت إلى آخر، ناهيك عن دور يتجاوز سوريا والعراق جغرافياً، ويتعدى الردع والتطويع إلى ما هو أعمق أثراً وأشد خطراً، هو فرض النموذج التركي في

تدجين الانتماء الحضاري الاسلامي، وتوظيف ذلك النموذج في خدمة وتسهيل غزو ثقافي وحضاري اورو ـ أمريكي نقيض. ومرة أخرى، يظهر التنسيق بين تركيا والكيان الصهيوني عميقاً واستراتيجياً...

أما اثيوبيا، فقد تم استعمالها ـ وسوف يستمر ـ في التحكم بمنابع نهر النيل الأزرق، والتهديد بمياهه، علماً بأن مياه النيل الأزرق تشكّل نسبة ٤٨ بالمئة من مياه نهر النيل الموحد في المسافة التي يقطعها ما بين الخرطوم ـ حيث يتحد النيل الأبيض مع النيل الأزرق ـ وحلفا، وترتفع نسبة مياه المنابع الاثيوبية بعد ذلك لتشكّل ٨٥ بالمئة من مياه نهر النيل في مسافة ألف وخمسمئة كيلومتر يقطعها النهر في مصر، ما بين حلفا جنوباً ودمياط شمالاً. وقد عبّرت وثيقة عثر عليها في قصر الامبراطور الاثيوبي السابق هيلا سيلاسي في بلدة بحردار، عقب سقوطه، عن الأهمية الحيوية للتلاعب بمياه النيل والتهديد بها إذ جاء فيها «للنيل هيدروليكية سياسية بالغة الحساسية تؤثر في العلاقات بين اثيوبيا ومصر»[٢]. على أن الدور الاثيوبي لم يقتصر على هذا، بل امتد إلى استنزاف هائل لقدرات السودان وتعطيل تنميته بإثارة الحركات الانفصالية العرقية في جنوبه، مرة إثر مرة، بتنسيق مع الكيان الصهيوني ومع عدة قوى غربية، كما شمل تنسيقاً آخر مع الكيان الصهيوني للتحكم بمضيق باب المندب وإقامة قاعدة اتصالات وتنصت اسرائيلية في جزيرة دهلك، وتعاوناً عسكرياً، وبحرياً بشكل خاص، لمنع تحوُّل البحر الأحمر إلى بحيرة عربية.

ولا ننسى المهام الثانوية المساعدة التي تولتها دول مثل كينيا وأوغندا وتشاد ونيجيريا والنيجر والسنغال، من حين إلى آخر، على الرغم من أن تلك المهام صغيرة جداً بالقياس إلى أدوار دول الأطراف الرئيسة: ايران وتركيا واثيوبيا.

وإذ جاء سقوط نظام الشاه وتصفية القواعد العسكرية الأمريكية في باخان وبندر شاهبور وجبل تليش، وغيرها من المواقع في ايران، ضربة مزدوجة بالغة الشدّة والخطورة للاستراتيجيا الأمريكية في منطقة الخليج والمحيط الهندي، حيث كان نهاية لدور شرطي الخليج القوي الذي مارسته ايران بصرامة واقتدار في ظل الشاه، وكان من ناحية أخرى خسارة للوجود العسكري الأمريكي المباشر في شرقي الخليج، فقد تحرّكت الولايات المتحدة بسرعة لتحاول معالجة الآثار الناجمة عن الثورة الاسلامية في ايران، ومنع تحوّلها إلى نموذج يستقطب شعوب المنطقة. أما التعامل العربي مع هذا الانعطاف الاستراتيجي، فقد كان ـ مرة أخرى ـ ممعناً في الخطة والتأرجح ما بين التراكمات التاريخية، التي يجري انتقاء بعضها ـ من حين إلى آخر ـ واستلاله سلاحاً يوقظ غرائز وعداوات مرت قرون طويلة عليها، والمخاوف الآنية المبررة والمفتعلة على حد سواء، وشباك المصائد التي ترميها التكتيكات الأورو ـ أمريكية.

ـ ٤ ـ

لقد أعلن الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر منطقة الخليج مجالاً للمصالح الحيوية الأمريكية (A sphere of U.S. vital interests) يوم ١٩٨٠/١/٢٣، وقال بوضوح إن مصير العالم في القرن الحادي والعشرين سوف يتقرر فوق مياه المحيط الهندي، وأكد أن على الولايات المتحدة أن تقرر متى تتدخل في الخليج، سواء بطلب أو من غير طلب (وهو ما عاد خليفته رونالد ريغان إلى تأكيده مراراً بالصيغة نفسها)، وأعلن كارتر تشكيل قوة تدخّل سريع أمريكية، وتم بحث إنشاء

---

(٢) *Times* (London), 5/11/1987.

أسطول أمريكي مقيم ما بين الخليج والبحر الأحمر ليسد الثغرة الاستراتيجية بين منطقة عمل الأسطول السابع الأمريكي، في جنوب شرق آسيا، المدعوم بقواعد عسكرية أمريكية وبسلسلة من الأنظمة المحلية الحليفة، ومنطقة عمل الأسطول السادس الأمريكي، في البحر الأبيض المتوسط، الذي تتكامل مهامه مع مهام «اسرائيل» المتحكمة بالقاعدة الجنوبية الشرقية لهذا البحر وبالمدخل الشمالي للبحر الأحمر أيضاً. وأصدرت وزارة الدفاع الأمريكية توجيهاً دفاعياً (Defense Guidance) نص على استعداد الولايات المتحدة للتدخل عسكرياً في منطقة الخليج متى سمحت الظروف، سواء بناء على طلب من طرف ما أو من دون طلب. وبدأ الاقتراب العسكري الأمريكي الحذر من الخليج يتزايد لملء الفراغ الناجم عن سقوط نظام الشاه في ايران، باتجاه وجود مباشر، فاعل ودائم، يحكم السيطرة الأمريكية على منابع النفط. ومع أن التدخل السوفياتي العسكري في افغانستان قد استخدم ذريعة لذلك الاقتراب، فإن تلك الذريعة شجّعت على الاسراع في تنفيذه، لكن القرار بشأنه كان قد سبق الخطوة السوفياتية. وهكذا تمركز اسطول مؤلف من خمس وعشرين قطعة بحرية أمريكية، منها عشرون سفينة حربية وحاملتا طائرات نوويتان عليهما مئتا طائرة قاذفة مقاتلة، في مياه المحيط الهندي القريبة من الخليج. وسعت بريطانيا إلى ضمان نصيب لها بعد التقدم الأمريكي المكثف في المنطقة، فعرضت تشكيل أسطول أورو ـ أمريكي مشترك، تكون قاعدته في جزيرة ديفوغارسيا التي تحتلها بريطانيا، والتي تبعد حوالى الفي ميل عن مضيق هرمز باتجاه الساحل الافريقي للمحيط الهندي. واستعدت فرنسا بدورها لإدخال أسطولها العامل في غرب المحيط الهندي، المكوّن من ١٤ قطعة بحرية، الذي يتخذ جيبوتي قاعدة له، في تنسيق أورو ـ امريكي في منطقة الخليج.

وإذ عبّر مسؤول في وزارة الدفاع الأمريكية، آنذاك، عن قناعته بأن كوبا ثانية سوف تكون في الخليج ـ إشارة إلى أزمة الصواريخ في كوبا التي تسبّبت في مواجهة امريكية ـ سوفياتية حادة في العام ١٩٦٢ ـ فقد شدّدت الاستراتيجيا الأمريكية على فصل الصراع العربي ـ الاسرائيلي عن التوترات الاقليمية الأخرى، سواء ما تخطط لقيامه الولايات المتحدة نفسها، أو ما ينشأ نتيجة عوامل وتطورات محلية بحتة، وعبّر جوزف سيسكو، مساعد وزير الخارجية الأمريكية الأسبق، عن هذا مراراً بالقول إن «الخليج الفارسي سوف يظل بمنأى عن الصراع العربي ـ الاسرائيلي»، فكان لهذا الفصل دوافع وغايات لم تلبث مؤشراتها أن ظهرت مع مطلع التسعينيات. ولوحظ في تلك الفترة، أي مطلع الثمانينيات، أن عدة مجلات أمريكية متخصصة قد نشرت دراسات استراتيجية وعسكرية عن جوانب مختلفة للحرب القادمة التي كانت الولايات المتحدة سوف تخوضها في المستقبل القريب، والتقت كل تلك الدراسات على أن ميدان الحرب المقبلة هو الشرق الأوسط، ومنطقة الخليج تحديداً، وأن أهدافها لن تقتصر على إزالة الآثار السلبية العميقة الناجمة عن الهزيمة الأمريكية في فيتنام، سواء داخل المجتمع الأمريكي أو في ما يخص هيبة الولايات المتحدة في العالم، وإنما تشمل كذلك السيطرة الأمريكية المباشرة على نفط القرن المقبل، وعلى جغرافيته أيضاً من خلال الوجود العسكري الفاعل الذي يملأ الفراغ الاستراتيجي في تلك المنطقة التي اعتبرتها منطقة حراماً (No-man's-land). ولاحظ أمين النفوري إذ كتب مستعرضاً ملامح تلك الدراسات في العام ١٩٨٣ أنها قد دخلت في تفاصيل نوع المعركة التي سوف تخوضها القوات الأمريكية في الخليج، والتي سوف تعتمد فيها على سلاحها الجوي ووسائط الحرب الالكترونية والأقمار الصناعية، والتي سوف تحسم قبل أن تبتدىء بنقل التحركات العسكرية والميدانية إلى أرض العدو، وبقيام الطيران والصواريخ بعيدة المدى بشن غارات متواصلة على تحشدات العدو ومراكز تجمعات قواته لتدميرها وتبديدها قبل أن تتحرك طلائعها إلى الجهة الفعلية التي تتوقعها

ميداناً للمعركة، وأن هذه الغارات لن تقتصر على القوى المتجمعة لخوض القتال، بل تستهدف في ان واحد مواقع العدو المحصنة والمطمورة في الأرض، وأماكن تمركز احتياطه الميداني، ومراكز تموينه، وشبكات اتصالاته التي سوف يتم شلها بوسائط الحرب الالكترونية، بحيث يصبح العدو في وضع ضعيف لا يقدر معه على خوض معركة من هذا النوع تعتمد تقانة متقدمة للاتصالات ولأدوات السيطرة على المعركة ومراقبتها، وتستعمل أجهزة الليزر في تقدير المسافات والذخائر الذكية في اصابة الهدف بضربة واحدة[٣]...

ولا نحتاج إلى جهد لاكتشاف أن وصف تلك الحرب الأمريكية، التي شرحت الدراسات المنشورة في مطلع الثمانينيات مراحلها وأسلحتها وتكتيكاتها، والتي حددت مطلع التسعينيات موعداً لها أيضاً، ما كان لينطبق على مواجهة أمريكية ـ سوفياتية، وإنما كان بالضبط وصفاً دقيقاً لحرب الخليج الثانية التي شنّتها الولايات المتحدة على العراق في مطلع العام ١٩٩٠. وهكذا كان لا بد من التمهيد لتلك الحرب، قبل تنفيذها، بافتعال واستخدام صراعات محلية واقليمية تتيح تدخلاً امريكياً بحجة إطفاء الحريق، وكان لا بد من أن تُنكأ جراح عمرها أكثر من الف وأربعمائة سنة في حرب بين العراق وايران تستمر ثمانية أعوام، مدمرة البلدين، ومستنزفة قدراتهما والكثير من قدرات المنطقة. ودون العودة إلى تفاصيل ظروف ودوافع ومسار تلك الحرب العراقية ـ الايرانية، نكتفي بإشارة عابرة إلى واقعة صغيرة، لكنها عميقة الدلالة على ما كان يتفاعل في ايران قبيل الحرب، مشيرين سلفاً إلى أن ما كان يتفاعل بالمقابل، وعلى خط مواز، لدى الطرف العربي كان يتسارع في الاتجاه نفسه، دافعاً إلى المواجهة. فقد تحدث مسعود شريف زماني، أول قائد لحرس الثورة في ايران، والمرشح البارز في أول انتخابات لرئاسة الجمهورية ـ إلى أن صدرت التعليمات بأن رغبة عليا ترجح الدكتور أبو الحسن بني صدر، فقال[٤] إنه قد جرى ترشيحه عقب الانتخابات سفيراً لدى الجماهيرية الليبية، فراح يتردد على مقر وزارة الخارجية في طهران للتعرّف إلى طبيعة مهمته الجديدة، ووجد تعميماً أصدرته الوزارة إلى السفارات الايرانية في العالم تضمن توجيهات صارمة للعمل بكل الوسائل، وأياً كانت التكاليف المالية أو الضغوط السياسية والدبلوماسية، لمنع استعمال الحكومات وأجهزة الإعلام والمنظمات الدولية تسمية للخليج غير تسمية «الخليج الفارسي»، فتساءل يومئذ عن الحكمة في ذلك التعميم ومبرراته، خاصة انه كان سوف يستفز العرب ويثيرهم، وقال: «لقد قمنا بثورة اسلامية، لا ثورة فارسية، وإذا كانت تسمية الخليج امراً ملحّاً فلماذا لا نتفق مع العرب على تسميته بالخليج الاسلامي، الأمر الذي يعبّر تماماً عن الواقع الراهن، والواقع التاريخي، ولا يثير عداوة لا مبرر لها مع العرب»، فكانت النتيجة غضباً شديداً طاله، وكاد يتطور إلى فاجعة شخصية له، لولا تدخلات أدت إلى تخفيض مرتبته الدبلوماسية من سفير إلى قائم بالأعمال، وتبديل موقع عمله من ليبيا ـ التي لم يكن قد ذهب إليها بعد ـ إلى باكستان. فإذا ما قرنّا تلك النزعة الشوفينية الفارسية المختفية تحت جلباب الثورة الاسلامية مع الدعوة الفجة والطفولية إلى تصدير الثورة بنموذجها الايراني، نستطيع إدراك السهولة التي تحرّكت بها الولايات المتحدة، وقوى أخرى، على ضفتيّ الخليج لتفجير وادامة الحرب المدمرة، رغم افتراضنا وعي الأطراف المحلية آنذاك ان الخطوط العريضة للاستراتيجيا الأمريكية، والغربية عموماً، كانت واضحة ولا تخرج عن الأهداف التي بيّنها انطوني كوردسمان (Anthony H. Cordesman) في كتابه **الخليج والعرب**:

---

(٣) أمين النفوري، «منحى الحروب الحديثة في الثمانينات،» **الفكر العسكري** (دمشق)، السنة ١١، العدد ٢ (آذار/ مارس ـ نيسان/ ابريل ١٩٨٣)، ص ١٥.

(٤) في حديث شخصي إلى **الكاتب**، في شهر آذار/ مارس ١٩٨٢، في اسلام أباد، عاصمة باكستان، اثناء تزاملهما سفيرين هناك.

١ ـ تأمين الطريق إلى نفط الخليج ليتدفق **بالسعر المناسب**.

٢ ـ تأمين **التوازن التجاري** في المنطقة، بمعنى اغراق المنطقة بأصناف هامشية من السلع والخدمات الاستهلاكية المصدرة من الدول الصناعية لتوازن ـ أو تغطي أكبر جزء ممكن من النفط المستورد منها.

٣ ـ تأكيد **استمرار تدفق فوائض العائدات النفطية** إلى الدول الغربية لتقوم هذه باستثمارها من ناحية، ولتستعملها أداة ضغط وتوجيه وسيطرة، من ناحية ثانية.

٤ ـ ضمان علاقات سياسية ـ عسكرية (Politico - Military Relations) مع دول الخليج **تؤازر السياسة الغربية بما يحقق تصور هذه السياسة لتسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي**.

وهكذا تبنّت ادارة الرئيس الأمريكي ريغان السعي إلى تحقيق توافق استراتيجي (Strategic consensus) لإقامة تحالف أمر واقع اقليمي (De facto regional alliance) يضم أصدقاء الولايات المتحدة في الشرق الأوسط والخليج ـ بمن فيهم اسرائيل ـ تمهيداً إلى قيام نظام اقليمي شرق ـ أوسطي يحلّ محل النظام الاقليمي العربي الراهن الهش، وينهي تأثيرات الرابطة العربية. جاءت، في هذا السياق، موافقة الكونغرس الأمريكي بالاجماع، سنة ١٩٨٣، «على مشروع المستشرق اليهودي الأمريكي ـ البريطاني الأصل ـ برنارد لويس، القاضي بتقسيم منطقة الشرق الأوسط بأكملها [من جديد]، بما فيها تركيا وايران وافغانستان، بحيث ترسم خارطة جديدة تماماً للمنطقة، تتحول فيها كل قبيلة في الجزيرة العربية إلى دولة... [مما يؤكد أن] الوطن العربي قادم على متغيرات خطيرة وكبيرة تتناول جغرافيته وديمغرافيته وتاريخه وفق خريطة جديدة تستند إلى الهندسة الأمريكية ـ الصهيونية بديلاً للهندسة البريطانية ـ الفرنسية السابقة»[٥]. ولعل هذا ما دفع زبيغنيو بريجنسكي، مستشار الرئيس الأمريكي الأسبق، للأمن القومي، لتوقّع أن «المشكلة الحقيقية التي ستواجهها الولايات المتحدة، بعد حرب الخليج، هي حرب اخرى على هامشها لتصحيح الحدود التي رسمتها اتفاقية سايكس ـ بيكو ومقررات مؤتمر فرساي».

لقد أوضح الجنرال نورمان شوارزكوف، عندما كان قائداً عاماً للقيادة المركزية الأمريكية المسؤولة عن العمليات في الشرق الأوسط، الأهداف الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة، قبل شهور من اجتياح القوات العراقية الكويت، وتولّي شوارزكوف القيادة الميدانية للحرب التي أعقبت ذلك الاجتياح، فقال:

«لقد أكد الرئيس بوش التزام أمريكا الصارم حماية مصالحها الاقليمية في كل جنوب غربي آسيا. وتحدد القيادة المركزية الأمريكية الأهداف في هذه المنطقة على النحو التالي:

- ضمان وصول النفط من شبه الجزيرة العربية.
- الاحتفاظ بوجود أمريكي فاعل ومرئي في المنطقة.
- مساعدة الدول الصديقة على تحسين امكاناتها الدفاعية.
- منع انهيار الأنظمة الصديقة.
- ردع أو مواجهة أي عدوان ضد المصالح الأمريكية.

... والحاجة المشتركة للحصول على الموارد الحساسة... وبعث الحماسة القومية والدينية، كلها أمور تهيء الفرص أمام تغير سريع، أو احتكاك، أو صراع محتمل.

... عناصر الاستراتيجية الاقليمية هي: أعمال ردع، استعمال القوات سريعة التدخل، الاعتماد على دعم

---

(٥) صالح زهر الدين، «مشاريع صهينة الوطن العربي»، **استراتيجيا** (بيروت)، العدد ١٠٦ (ايار/ مايو ـ حزيران/ يونيو ١٩٩١)، ص ٤٠.

الامة[!] المضيفة، القتال كجزء من تحالف ينهي النزاعات في وقت مبكر... وفي كل الحالات، ينصبّ اهتمامنا على التحالفات العسكرية، حيث يقوم حلفاؤنا واصدقاؤنا بنصيبهم من المسؤولية [المالية والعسكرية والتغطية السياسية]... أما عناصر استراتيجيتنا الكونية فتشمل ضمان وصول النفط للولايات المتحدة، والعمل بنجاح ضمن تحالفات، وإبقاء خطوط الملاحة مفتوحة»[٦].

في هذا الإطار بالضبط مضت فصول حرب الخليج المتلاحقة، وتقدمت الولايات المتحدة للقبض على جغرافيا ونفط القرن القادم، واستعملت المنطقة العربية ـ بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وانهيار حلف وارسو من قبل ـ لإبقاء قيم ومؤسسات غربية، مثل حلف شمال الأطلسي، في قيد الحياة. وفي هذا الإطار، الذي يلتزم تماماً روح وأهداف وثيقة (The Grand Area) الأمريكية التي قصرت دور العالم الثالث على خدمة حاجات الدول الصناعية، والتي شدّدت على أن «المصالح الأمريكية هي التي تحدد الخيارات المناسبة في النهاية»، جرى تنشيط دور الأطراف، ولا زال العمل يجري لإعادة ترتيب هذا الدور بفاعلية، لكي يتكامل مع دور الكيان الصهيوني في خدمة العصر الأمريكي الجديد. فبعد العمل على إدامة الحرب العراقية ـ الايرانية ثماني سنوات، وتغذية حرائقها لتطويع طرفيها، يشتد التركيز على إعادة قولبة إيران بالترغيب والتهديد معاً. اما تركيا فتتولى المهام الأكثر خطورة، فإذا بدأ رئيسها تورغوت أوزال في بعث تطلعاتها التوسعية الامبراطورية، للمرة الأولى منذ انهيار الامبراطورية العثمانية، تستمر الولايات المتحدة في اعتبار اسرائيل وتركيا الحالتين الأكثر تمثيلاً واكتمالاً لتحالف استراتيجي مع الولايات المتحدة، ولا تتردد في الإشارة إلى وضع تركيا الخاص الذي يؤهلها لتنفيذ مهام لا تقدر اسرائيل على تنفيذها. كان زبيغنيو بريجنسكي، مستشار الرئيس الأسبق جيمي كارتر للأمن القومي، قد شدّد في العام ١٩٧٩ على أن «الولايات المتحدة ملزمة ـ من اجل مصالحها الخاصة ـ بمساعدة تركيا بكل الوسائل التي في مقدورها، فاهمية هذه الدولة بالنسبة لنا أعظم من ان نسمح لها بالتعثر...»، ولم تتغير هذه النظرة على الرغم من انهيار الاتحاد السوفياتي وما نجم عنه عملياً ومنطقياً من تلاشي الأهمية العسكرية للموقع التركي في المواجهة الاستراتيجية الأمريكية ـ السوفياتية السابقة. بل على العكس، ازدادت الحاجة إلى تركيا في استخدام سلاح الضغوط المائية وسلاح اثارة الأقليات العرقية للضغط من أجل تنفيذ مشروع النظام الشرق ـ أوسطي الجديد البديل للنظام الاقليمي العربي، وكذلك في استيعاب جمهوريات آسيا الوسطى الاسلامية الجديدة لموازنة التقدم الايراني فيها، ومواجهته إذا احتاج الأمر، اضافة إلى ما دعت إليه أوساط أمريكية نافذة، عبّر عنها جوزف كرافت في جريدة **واشنطن بوست**، يوم ١٩٨٢/٢/٢٢، من ضرورة «تعميم النموذج التركي وهيمنته على العالم الاسلامي».

أما بالنسبة إلى اثيوبيا، فلا يخفى الدور الذي قامت به الولايات المتحدة في ترتيب أوضاعها، وأوضاع القرن الافريقي عموماً، سواء عبر رعاية الرئيس الأسبق جيمي كارتر ومؤسسته للتحالفات التي تم ترتيب سيطرتها على الأوضاع، أو عبر تولّي هيرمان كوهين، مساعد وزير الخارجية الأمريكية للشؤون الافريقية، علناً ومباشرة، دور المايسترو في اخراج تنفيذ الخطوات الأخيرة، التي كان اشدها وضوحاً توقف كل شيء على الأرض طوال الأيام الثلاثة التي تلت هروب الرئيس الاثيوبي السابق العقيد منغستو هيلي مريام، عقب فشله في استرضاء الولايات المتحدة واسرائيل واقناعهما بضرورة استمرار سلطته. توقُّف كل شيء إلى أن تم استكمال مهام الجسر الجوي الذي تولّى نقل بقية اليهود الاثيوبيين (الفلاشا) إلى فلسطين المحتلة، ونقل بعض أقارب

---

(٦) نورمان شوارزكوف، «الشرق الأوسط: حافة الهاوية،» **الدفاع** (Defense)(ايار/ مايو ١٩٩٠).

منغستو هيلي مريام وكبار مساعديه على الطائرة الأخيرة في هذا الجسر. فبدا أن تلك العملية التي أشرف نائب الرئيس الأمريكي (الرئيس لاحقاً) جورج بوش شخصياً على مرحلتها الأولى في الخرطوم، بإسهام مدفوع الأجر من الرئيس السوداني الأسبق جعفر نميري مما عجّل بسقوطه، كانت تمثل أولوية قصوى تفوق في أهميتها كل اعتبار آخر. وهذا هو التفسير الوحيد لتجميد تقدم القوات المنتصرة عند مشارف العاصمة الأثيوبية أديس أبابا، وتجميد تقدّم القوات المنتصرة عند مشارف العاصمة الاريترية أسمرا أيضاً، حتى أعلن عن اكتمال ترحيل الفلاشا، وإذا بالضوء الأخضر يصدر عن هيرمان كوهين، شخصياً وعلناً، من لندن حيث كان آنذاك، فيدعو القوات الثورية إلى دخول أديس أبابا واستلام السلطة فيها، وهكذا كان بالفعل. وليس سراً أن النشاط الاسرائيلي قد تضاعف هناك في السنوات الأخيرة، دون اكتراث عربي به، ودون اكتراث بالعرب أصلاً. ويكفي دلالة ما حدث عندما أبلغ الرئيس الأثيوبي المؤقت زيني الرئيس الأريتري المؤقت أسياس أفورقي، هاتفياً، أن وفداً اسرائيلياً يزور أديس أبابا قد أبدى رغبة في زيارة أسمرا، وأنه ـ أي زيني ـ يقترح أن تتم الزيارة سراً حتى لا تحرج القيادة الأريترية، فأجابه اسياس افورقي ضاحكاً: «اي حرج؟ ومن اولئك الذين سوف نشعر بالحرج إزاءهم؟ دع الوفد الاسرائيلي يحضر على الفور، وسوف تكون الزيارة علنية»[٧]، وهكذا كان بالفعل.

أما أداة التهديد المركزية المقيمة في المنطقة، الكيان الصهيوني، فبعيداً عن ضجيج التسوية التي يعربد فيها هذا الكيان بأقصى طاقته، اختصر البروفسور يحزقيل دورر التطلعات الصهيونية المقبلة في كتابه **استراتيجية كبرى لاسرائيل** فقال: «بحق لاسرائيل في ظروفها في المستقبل المنظور، إعادة النظر في عقيدتها القتالية على خلفية الاحتياجات السياسية والاستراتيجية بعيدة المدى، وشن حروب مبادأة لا لمجرد إحراز انتصار عربي وتدمير قوات العدو، بل يجب أن تكون هناك أهداف اقليمية للحرب... **لا بد أن تبادر اسرائيل إلى حرب في جبهات عديدة، حتى تلك الدول التي لم تصلها الحرب من قبل، وصولاً إلى تدمير وتحطيم المجتمعات** والوصول إلى أعماق أراضي العدو». وكان بن دفيد، المستشار المالي لحكومة «اسرائيل» أكثر وضوحاً في مطلع صيف ١٩٩٢ حين شدّد في تقريره الرسمي على أن «اسرائيل» تقف أمام الخيارات القصوى التي يجب أن تستعمل فيها قوتها المتاحة بالوسائل الباردة (الردع) أو بالوسائل الساخنة (العمل) لكي تصاغ تسوية تعطي «اسرائيل» فرصاً اقتصادية رحبة، **بحيث تنتهي محاولة عزلها عن منابع النفط**، وتتحطم العقد الجغرافية لدى العرب.

ـ ٥ ـ

إزاء هذه الاستراتيجيا الأمريكية الواضحة، وتطبيقاتها على الأرض العربية، وعلى أرض الخليج بشكل خاص، والأدوار المكملة التي تنفذها أداة التهديد المركزية الصهيونية، وكذلك دول الأطراف، إن بتنسيق مباشر أو باستثمار أمريكي لأوضاع وطموحات خاصة بكل من دول الأطراف تلك، تتحدث الوقائع عن نفسها بوضوح في ما يخص الاستجابة العربية لهذا التحدي. على أن من المفيد، لاستشراف المستقبل القريب، أن نسوق بعض ما قاله «مستشار» بريطاني لإحدى الحكومات العربية الخليجية، يقيم في المنطقة طوال العقدين الماضيين، في حوار جرى يوم ١٩٩٠/٨/٦، أي اليوم الرابع للاجتياح العراقي للكويت، حيث رد هذا «المستشار» على ملاحظة أشارت إلى أن الأوان قد آن لكي يفهم الغرب أن ما اتفق عليه سايكس وبيكو في مطلع القرن العشرين ليس قدراً أبدياً، وأن المنطقة العربية متجهة بالضرورة ـ عاجلاً أو آجلاً ـ إلى تجسيد

(٧) نقل مصدر موثوق ومطلع جداً تفاصيل هذه المكالمة الهاتفية لـ **الكاتب** في ١٩٩٢/٨/٢.

مستقل ـ بشكل حقيقي لا شكلي ـ لذاتها الحضارية ولتنميتها الاقتصادية والاجتماعية، فقال: «إن ما رسمته بريطانيا للمنطقة سوف يستمر، مهما كلف الأمر، وتحت أي ظرف، فالمنطقة قد اخذت شكلها المستقر على ضوء ذلك الذي رسمته بريطانيا لها. والأوضاع التي صاغتها بريطانيا في منطقة الخليج بالذات غير قابلة للنقاش أو التعديل أو التبديل حتى لو اضطر الأمر إلى خوض حرب بعد حرب. إن الخليج مختلف جداً عن بقية المناطق «الناطقة» باللغة العربية [!]. فبعيداً عن «وهم» وجود «أمة عربية» الذي يتمسك به البعض من «المهووسين» على الرغم من أن الوقائع أثبتت عدم واقعيته وافتقاره إلى مضمون صلب، لقد تشكّلت «أمم» في منطقة الخليج وليس مجرد شعوب او دول. هناك «أمة» كويتية، و «أمة» بحرينية، و «أمة» قَطَرية وهكذا... والمسألة ليست في عدد السكان، بل في تركيبهم أساساً، فالعرب اقلية صغيرة في كل واحدة من هذه «الأمم» الخليجية الجديدة التي تبلورت وتتكرس بقوة ورسوخ، والتشكيل الحضاري لكل من هذه «الأمم» يعكس تماماً الحجم الصغير والمحدود للعرب فيها. إن المصالح الذاتية هائلة التأثير لكل من هذه «الأمم» الخليجية تحتم عليها الاستماتة في الاستقلال والتمايز. ونحن نتفهم مشروعية هذه النزعة ونحميها... إن الذين اعترضوا على ما رسمته بريطانيا ونفذته في منطقة الخليج ـ وهم بالمناسبة قلة من المهووسين القوميين هنا وهناك ـ سوف يعضون أصابعهم ندماً بعد الآن. إذ وجدت الولايات المتحدة فرصتها لاستكمال الهيمنة المباشرة على المنطقة. فالأسلوب البريطاني يتميز ـ على أقل تقدير ـ بالحكمة والحنكة المستندتين إلى تراث عريق وخبرة طويلة، أما مع الأمريكيين فالأمر مختلف تماماً لأن أسلوبهم الفجّ والنزق والمملوء عنجهية سوف يجعلهم اشبه بفيل في متجر للزجاج هنا...»[٨]. الخبث التقليدي الذي تشي به أقوال هذا «المستشار» واضح، وكذلك حسرته على دور كان لامبراطورية لا تغرب عنها الشمس ألفت نفسها صغيرة حتى في أوروبا ذاتها، لكن مقارنة بعض ما قاله مع ما ينتشر بسفور على ارض الواقع العربي الراهن تبدو ضرورية. فتراجع قومية النظام الإقليمي العربي قد تسارع في الانهيار حتى بلغ حداً صار معه بقاء النظام نفسه موضوع إعادة نظر... لقد تولد هذا التراجع عن توافق أطراف النظام العربي في قمتهم التي أعقبت هزيمة العام ١٩٦٧ على تجريع الأمة مقولة التمرحل في سياق الصراع، التي بدت تكتيكاً أول الأمر، لكنها استُعملت عملياً للتغطية على التخلي نهائياً عن الهدف المركزي للأمة ـ تحرير فلسطين ـ لصالح إنهاء الصراع بأي شكل، ومقابل اي قدر من فتات يمكن تحصيله. وتكرس هذا التراجع تنازلات متسارعة، بعد حرب العام ١٩٧٣، أفقدت الأمة ثقتها بذاتها وبقدراتها، وجعلت من الاحتماء بالكيان القطري والتشرنق في إطاره، والاستهانة بالقيم القومية وبدور الأمة لصالح طغيان الاهتمامات الاستهلاكية، وتكريس أولوية مطلقة للأمن القطري، وأمن الحاكم، والمصالح القطرية، ومصالح الحاكم، ظواهر يتزايد رسوخها، معبرة عن خلل شديد الخطورة لقد انتهكت المسلمات والبديهيات القومية والوطنية بقسوة بالغة. واستحال الالتزام بتحرير فلسطين وصد الغزوة الصهيونية استجداء لمفاوضات مع «اسرائيل» بكل ما اشترطته هي من شروط، وتوسلاً لأي شيء تقبل هي بالتخلي عنه، واستحال العدو الغاصب الذي يشكل تهديداً مصيرياً للوطن العربي بأسره إلى مشروع «جار» و «صديق» و «حليف» بل وقائد للنظام الاقليمي البديل... والكيانات القطرية التي خاضت حروباً وصراعات ـ في ما بينها ـ دفاعاً عن «الاستقلال المقدس» لكل منها، بات فيها من يستدعي القوات العسكرية الأجنبية لتقيم قواعد ممولة بالكامل على أرضه... بل وشهدنا تطاول بعض العرب على العروبة قيمة وانتماء ورابطة، واستخفافه بها، وتباهيه بالانتماء ـ من طرف واحد ـ إلى «الحضارة» الأمريكية. لقد توالت التناقضات والصراعات المدمرة في ما بين الكيانات القطرية العربية لتزيد في التناقض الصارخ ما بين قومية التحديات وانفرادية كل كيان قطري في رسم وتنفيذ الاستجابات، هذا إذا اكترث أصلاً بتلك التحديات. وانتهى الأمر إلى تسليم للعدو الصهيوني مقابل سلامة ذاتية يتوهم الكيان القطري أنه سوف يظفر بها.

---

(٨) في حوار شخصي مع الكاتب يوم ١٩٩٠/٨/٦.

رد البعض هذا الانهيار إلى الهزيمة الساحقة التي منيت بها التجسيدات السلطوية للتيار القومي في حرب العام ١٩٦٧، مما قادها إلى الانكفاء القطري، وإلى الانقطاع عن جذورها ومبرراتها النظرية. وإذا كان في هذا شيء من الصحة، فإن التحدي الذي يواجه تلك التجسيدات، والكيانات القطرية عموماً، لم يتوقف بانكفائها لأنه يوجه اصلاً إلى الأمة ـ حضارة ومصيراً ووجوداً ـ لا إلى تلك التجسيدات السلطوية والكيانية. ولعل هذا بالضبط ما جعل البديل القاعدي يتقدم ممثلاً بالتيار الاسلامي. وهنا تظهر مفارقة بالغة الغرابة[٩]، فلم يظهر إجماع رسمي عربي على أي موقف سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي سوى الاجماع الراسخ والثابت في مؤتمرات وزراء الداخلية العرب، ومؤتمرات قادة الشرطة العرب على الانسجام مع الحملة الأورو ـ أمريكية المتصاعدة الداعية إلى قمع وتصفية المد الاسلامي في الأقطار العربية. لقد قال ميشيل دوبريه، رئيس وزراء فرنسا الأسبق، في منتصف العام ١٩٩٠ إن الإسلام هو العدو الأول والمباشر للغرب، فلم يخدش تصريحه اهتمام النظام الاقليمي العربي. وقالت مرغريت تاتشر، رئيسة وزراء بريطانيا السابقة إنه قد بقي على الغرب أن يقضي على الاسلام بعدما تم القضاء على الشيوعية، وإذ بصورها ترفع في بعض الأنحاء العربية بعدما سقطت هي في بلدها وتحولت إلى مستشارة في تسويق السجاير لدى إحدى الشركات الأمريكية. وكتب الرئيس الأمريكي الأسبق نكسون، في آخر كتاب له، إن الإسلام أحد التحديات الكبرى التي تواجه الولايات المتحدة في نهاية القرن العشرين، ومثلهم أعلن قادة ومسؤولون كثر في الحكومة الأمريكية والحكومات والاحزاب الأوروبية. وكان من المفترض بالنظام الاقليمي العربي أن يدرك أن هذه الحملة الصليبية المعاصرة لا بد أن تحرك المجتمعات التي اطمأن هذا النظام إلى أنه قد دجّنها وطوّعها. بل وما إن نجح تيار اسلامي، في انتخابات ديمقراطية، بأغلبية ساحقة، حتى هاج الغرب محذراً من أن الديمقراطية لا تناسب الشعوب العربية والاسلامية [!] بينما لا نذكر أن أحداً اعترض على فوز الحزب الديمقراطي المسيحي في الانتخابات الايطالية مثلاً، أو فوز أي حزب مسيحي آخر في بلد اوروبي... وكانت استجابة النظام الاقليمي العربي لذلك الهياج هياجاً مماثلاً، مما أوضح أن الادارة الأمريكية ـ الأوروبية تصرّ على استمرار التفسير السلطوي للدين في المنطقة العربية بالذات عبر قولبة الدين في مؤسسة تخدم السلطان شأن المؤسسات السلطوية الأخرى. ولكن هذا لا يستوي مع وضع فقد فيه النظام الاقليمي العربي مقوماته منذ تحوّل إلى تكافل بين الحكام على بعض أمور ومصالح، وتناحراً بينهم، وبالتالي بين كياناتهم القطرية على أكثر الأمور والمصالح، مما يبدد عناصر القوة العربية ويعطّل فاعليتها، حيث الاستراتيجيا القومية الموحدة مفقودة، والإرادة مضعضعة وماضية في التلاشي، والسكان والاقتصاد والجغرافيا والتنظيم العسكري والمكوّن النفسي والاجتماعي ضحايا تمزيق وتفتيت مستمرين تمارسهما الآلية القطرية بإصرار. بل لا يستوي هذا مع وضع يروج لطعن بديهيات الوجدان القومي مثل اعتبار الوحدة العربية «ذلك الوهم الكبير، لم يكن حلماً لان الحلم يمكن تحقيقه»[١٠] والتباهي بسقوطها مع سائر الأوهام، ولا مع الزعم بأن الدول العربية «لم تكن ـ في وقت ما ـ موحدة بشكل كامل وتام تحت علم واحد وسلطة واحدة... [وان] (القبول) هو عنوان المرحلة الجديدة كما كان (الرفض) عنوان المرحلة السابقة، القبول بأننا دول عربية [ربما تمهيداً لقبول بأننا أمم ناطقة بالعربية لاحقاً]»[١١]، ولا مع ادعاء أن التحولات «قد جعلت من اتصال الغرب في مرحلتنا التاريخية مع الشرق

---

(٩) لفتت هذه الظاهرة أنظار كثيرين، مثل طلال سلمان في افتتاحية صحيفة السفير، ١٩٩٢/١/٦.

(١٠) محمد الرميحي، «سقوط الأوهام،» العربي (الكويت)، العدد ٣٩٥ (تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩١)، ص ١٠.

(١١) محمد الرميحي، «عنوان المرحلة القادمة،» العربي، العدد ٣٩٨ (كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢)، ص ١٦.

الأوسط [!] ليس اتصالاً استعمارياً بل اتصالاً تنويرياً [!] يعتمد على قاعدة حقوق الانسان [..] والديمقراطية [..] وتوازن المصالح [!]»[١٢].

- ٦ -

إن عجز النظام الاقليمي العربي الراهن عن المحافظة على تماسكه الهش يتجلّى على أكثر من صعيد. فمآل اعلان دمشق الذي حاول ادخال سوريا ومصر في معادلة أمن الخليج في مزاوجة - أو مقابلة وموازنة - مع الوجود العسكري الأمريكي - البريطاني - الفرنسي، وهو ما رفضته ايران بقوة منذ البداية بدعوى أنها شريك رئيس في أمن الخليج، بينما ليس لسوريا ومصر علاقة بهذا الأمن وفقاً لتصريحات ايرانية رسمية، قد تجسّد في تصريح ولي عهد الكويت يوم ١٤/٩/١٩٩٢ الذي أعلن فيه أن الكويت ودول الخليج مرتاحة تماماً إلى قيام القوات الأمريكية والبريطانية والفرنسية بحماية أمنها، أما إعلان دمشق، فيجب أن ينحصر في امكانات التعاون الاقتصادي [!]. وهكذا يبدو أن معضلة بلدان الخليج ليست فقط «كيف تحل التعارض بين البعد الكامن والبعد المكتسب للأمن»[١٣] كما وصفها يزيد صايغ، وإنما هي تحديد مدى انتمائها العربي - امتيازات وتبعات - وهي معضلة تتجاوز بلدان الخليج إلى سواها من أقطار عربية. وإذا كنا نتفق مع الأمين العام الأسبق لجامعة الدول العربية، محمود رياض، في أن «المصير العربي لا يقرره الشعب العربي، وإنما مصير الأمة في يد اشخاص يصرون على الانفراد في الرأي»[١٤]، فإن هذا نتيجة الخلل وليس مكمنه. فأشد مظاهر الخلل خطورة هو الاضطرار - في هذا الزمن المتأخر جداً - إلى اعادة الاتفاق مجدداً على قيم بديهية عبر اجابات عن أسئلة كانت تبدو بلهاء وساقطة قبل سنوات: هل نحن أمة واحدة، فنلتزم بتبعات هذا، أم أننا على استعداد للانتحار والتحوّل إلى «أمم ناطقة باللغة العربية» كما تريد لنا القوى المهيمنة الخارجية التي يسلمها النظام العربي الاقليمي رقاب الأمة؟ وهل الاسلام هو جوهر الذات الحضارية للأمة العربية، أم أن عليها الالتحاق بمراكز حضارية أخرى والاستقالة من ذاتها؟ وهل صحيح أن القواعد العسكرية الأجنبية التي طلبها بعضنا ويمولها ويرتاح إليها هي اتصال تنويري للغرب بنا؟ وبالتالي، هل الكيان الصهيوني غزوة خارجية استعمارية اجلائية عنصرية تستهدف إدامة التخلف والتجزئة في الوطن العربي والهيمنة على العرب أرضاً وحضارة ومصيراً ومقدرات، أم انه شكل متحضر لاتصال الغرب التنويري بنا؟

إن مجرد الاضطرار إلى طرح هذه الأسئلة الساقطة كفيل بانتشار متسارع لحالة قاعدية نشك في أن يصمد أمامها اجماع وزراء الداخلية وقادة الشرطة العرب، بل والنظام الاقليمي العربي الراهن، وحتى النظام الاقليمي الشرق - أوسطي البديل الذي يراد تكريسه. فالتحولات التاريخية تصنعها الأمة آخر الأمر، لا دولها، ولا الإرادات والاستراتيجيات الخارجية □

---

(١٢) محمد الرميحي، «الطريق إلى السلام،» **العربي**، العدد ٣٩٧ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١)، ص ١٢.

(١٣) يزيد صايغ، «الأمن القومي العربي بعد حرب الخليج،» **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٦ (ربيع ١٩٩١)، ص ٢٨.

(١٤) **الحياة** (لندن)، ١١/١٢/١٩٩٠.

لبنان بعد اتفاق الطائف: الايجابيات والسلبيات

عقد مركز دراسات الوحدة العربية سلسلة حلقات شهرية مغلقة، حول «مستقبل لبنان»، وكانت أولى هذه الحلقات، بعنوان: **لبنان بعد اتفاق الطائف: الايجابيات والسلبيات**. وقد عقدت يوم ١٩٩٢/١/٩ في دار الندوة، بيروت.

وقد افتتح الحلقة خير الدين حسيب مدير عام المركز، وترأس الجلسة وأدار الحلقة سليم الحص. وقدّم ورقة العمل منح الصلح، وأعدّ التعقيب جوزف أبو خليل. وحضر هذه الحلقة ٢٥ مشاركاً من اتجاهات ومدارس فكرية وسياسية مختلفة في لبنان(*).

(*) وردت أسماء السادة المشاركين مرتبة الفبائياً في آخر هذه الدراسة.

لبنان بعد اتفاق الطائف (حلقة دراسية):

كلمة الافتتاح

خير الدين حسيب

مدير عام مركز دراسات الوحدة العربية.

يسرّني أن أرحّب بكم جميعاً وأن نفتتح اليوم سلسلة الحلقات الدراسية الشهرية التي ينظّمها مركز دراسات الوحدة العربية حول «مستقبل لبنان»، بالحلقة الأولى عن «لبنان بعد اتفاق الطائف: الايجابيات والسلبيات»، وهي حلقات شهرية مغلقة، تعقد في الخميس الثاني من كل شهر، وتستمر خلال عام ١٩٩٢، في ما عدا شهري تموز وآب.

وقد يكون هناك تساؤل مشروع لديكم، وربما لدى آخرين، عن سبب اهتمام المركز بمستقبل لبنان وبتنظيم حلقات دراسية تعالج شؤوناً، يبدو الكثير منها أنه يهم لبنان مباشرة وذو أبعاد عربية محدودة.

وجواب المركز عن هذا التساؤل، أن المركز ينطلق ويعمل من رؤية واسعة لمفهومه للوحدة العربية، وأنه يعتبر الوحدة الوطنية الداخلية لأي قطر عربي، وفي الظروف الراهنة بالذات، مقدسة وشرطاً ضرورياً لأي تضامن أو تعاون أو توحيد عربي سليم. هذا اضافة إلى أن مستقبل لبنان ما كان ولن يكون موضوعاً لبنانياً فقط، ولأنه لا يستطيع بحكم الجغرافيا والتاريخ والمصالح المشتركة إلّا أن يشترك مع العرب الآخرين في مغانمهم ومغارمهم وأن يمسّهم ما يمسّه وأن يمسّه ما يمسّهم، وإن بدرجات متفاوتة. من هذا المنطلق كان اهتمام المركز المستمر، ومن خلال نشاطاته الفكرية المختلفة ومنها الندوة الكبيرة التي عقدها في أواخر عام ١٩٩٠ عن «لبنان وآفاق المستقبل»، بما يحدث في لبنان ويؤثر في وحدته الوطنية. كما حرص المركز، وبقدر كبير من النجاح، أن يظل بعيداً عن الخلافات والصراعات الداخلية التي عصفت بلبنان خلال «الحرب الأهلية»، وحريصاً على رسالته وأهدافه في تأكيد الوحدة الوطنية الداخلية في لبنان.

ويسعى مركز دراسات الوحدة العربية إلى تحقيق هدفين أساسيين من هذه الحلقات الدراسية: **الأول**، أن تتمخض عنها دراسات ومناقشات نوعية متميزة، وذات طابع مستقبلي وعملي كلما أمكن ذلك، وأن لا تكتفي بتحديد المشاكل وتوصيفها، وإنما أن يحاول الجميع اقتراح الحلول والمعالجات لتلك المشاكل. والهدف **الثاني**، هو أن تشكّل هذه الحلقات الدراسية منبراً مناسباً

تلتقي من خلاله أعداد متزايدة من المفكرين والممارسين اللبنانيين، من مدارس واتجاهات فكرية وسياسية مختلفة، لتتعرف إلى، وتناقش أفكار بعضها البعض، ولتحقيق تفاعل فكري وسياسي في ما بينها، قد يكون المقدمة الضرورية للانتقال إلى مرحلة متقدمة من العمل الوطني الموحد في لبنان. ولتوسيع دائرة التفاعل هذه، فسوف تتغير أسماء الكثير من المشاركين في كل حلقة دراسية، تبعاً لطبيعة موضوع الحلقة نفسها ولتمكين أعداد أكبر من التلاقي والتفاعل الفكري.

كما يحرص المركز على أن تتوافر لهذه الحلقة الدراسية، كما في كل ندوات المركز السابقة، الحرية الكاملة للمشاركين في التعبير عن آرائهم، وأن يشعروا أنهم يستطيعون بكل حرية وأمان أن يفكروا في هذه الحلقة الدراسية بصوت عالٍ دون خشية من سوء فهم أو أحكام مسبقة، وأن يتم فيها حوار عميق وهادىء ومسؤول، يحترم وجهات النظر الأخرى ولا يصادرها. ولذلك، اتجه المركز إلى أن تكون هذه الحلقات الدراسية مغلقة ومقتصرة على المدعوين للمشاركة فيها فقط. واضافة إلى ذلك يحرص المركز على أن يوضح للسادة المشاركين في هذه الحلقة الدراسية أن ليس كل ما يقال في مناقشات هذه الحلقة سينشر في الكتاب الذي سيصدر عنها، فلكل مشارك أن يقول ما يشاء وما يراه أثناء مناقشات هذه الحلقة، ثم يحدد هو، وحده، ودون تدخّل من المركز ما يريد أن ينشر من مداخلاته ومناقشاته، إذ ستتولى السكرتاريا طباعتها على الآلة الكاتبة وعرضها عليه ثانية للتأكد من صحتها، وستكون تلك المداخلات المكتوبة، وليس المناقشات الشفوية نفسها، أساس ما سيُنشر في الكتاب الذي سيصدر عن المركز حولها، ودون تدخّل من المركز في محتوى تلك المناقشات. أما الذين لن يقدموا مداخلاتهم مكتوبة فسوف تعتمد مداخلاتهم الشفوية كأساس لما سيُنشر في الكتاب. هذا وسيظل المركز، كما كان دائماً، حريصاً على هذه الأمانة التي ستحمّلونه إياها. ولذلك أرجو أن يأخذ الإخوة المشاركون جميعاً حريتهم الكاملة في المناقشات.

لقد استعان مركز دراسات الوحدة العربية في التحضير والإعداد لهذه الحلقات الدراسية بلجنة استشارية من الإخوة السادة: الهام كلاّب، انطوان مسرّة، جهاد الزين، حبيب صادق، حسين ضناوي، عصام خليفة، محمد المجذوب، منح الصلح، موريس أبو ناضر، ناصيف نصّار، الذين بذلوا الكثير من الجهد والعطاء في التخطيط لها. ويودُّ المركز أن يعبّر عن شكره وتقديره واعتزازه بكل ما قدّموه، ولكن المركز وحده يتحمّل مسؤولية الشكل الأخير الذي أخذه التحضير لها وكذلك مسؤولية أي تقصير قد يحدث خلالها.

أكرر شكري لكم جميعاً لتلبية دعوة المركز للمشاركة والإسهام في هذه الحلقة الدراسية.

لبنان بعد اتفاق الطائف (حلقة دراسية):

كلمة رئيس الجلسة

سليم الحص

رئيس مجلس الوزراء سابقاً.

كلمة حقّ، أولاً، بحقّ صاحب المبادرة د. خير الدين حسيب، مدير عام مركز دراسات الوحدة العربية، الذي جعل الهمّ العربي همّه، يعايشه في ليله ونهاره، ويرافقه في فقره وتخلّفه ونضاله، وفي استقراره واضطرابه، في ماضيه وحاضره ومستقبله. ويعيش همّ العرب امّة واحدة في آمالها ومعاناتها، في امكاناتها وتطلعاتها.

خير الدين حسيب ومن ورائه مركز دراسات الوحدة العربية، مصرٌّ على أن يكون له كلّ يوم مسعى في تقصّي الحقائق وتحريك الضمير العربي وتعبئة الجهد العربي.

وها هي مبادرته اليوم، الثقافة إلى لبنان. لبنان الذي لم يغادره هو والمركز يوماً أو ليلة خلال أعنف أيام الشدّة وأحلك ليالي العنف العصبية. وظل هو ومركز دراسات الوحدة العربية يعملان على ضوء الشمعة، يتحديان الأخطار: يواصلان الانتاج الفكري القومي، في أبهى ما كتب، من غير انقطاع.

فتحية للدكتور حسيب ولمركز دراسات الوحدة العربية، على هذه المبادرة الطيبة، وأجزل الشكر.

ملاحظات حول الطائف وما بعده

كنّا خلال فترة احتدام الصراع في لبنان نكرر القول: لن يجتمع اللبنانيون حول طاولة الحوار إلا وينقسموا فريقين: فريق لا يستطيع أن يعطي وفريق لا يستطيع أن يأخذ.

إن القيادات التي خاضت حروباً ضارية في التعبير عن تشبثها بالموقع الذي تتمتع به جماعاتها في النظام السياسي الذي كان قائماً، لم تعد تستطيع أن تتخلى عن شيء من ذلك الموقع. وأما القيادات التي خاضت تلك الحروب تحت شعار المطالبة بالتغيير، مع الإصرار على الكثير منه لتعزيز موقع جماعاتها في النظام، فلم تعد تستطيع الاكتفاء بالقليل منه. هكذا أضحى اللبنانيون طرفين لا يلتقيان، وبالتالي لا يتفقان. وبات لا بد من طرف ثالث، من خارج الساحة اللبنانية،

يجمع أو يصل بينهما بالرعاية، إن لم يكن بالضغط وربما أكثر، كي يكون وفاق فاتفاق بين اللبنانيين.

وقد صدق هذا التصوير للواقع، فلم يلتقِ الطرفان إلا من خلال جسر عربي وصل بينهما نصبته **اللجنة العربية السداسية أولاً، ثم اللجنة العربية الثلاثية العليا** بدعم مباشر من **سوريا**.

كنا دوماً نقول إن الخلافات بين اللبنانيين هي التي أحدثت شقوقاً وفجوات في جدران البيت اللبناني تسرّب من خلالها كثير من هبّات التفجير والتسعير من الخارج. بعبارة أخرى، لو لم تكن التناقضات داخل المجتمع اللبناني لما كان للقوى الخارجية ما كان لها من فعل، أو بالأحرى ذلك القدر من الفعل. ولكن، بعد سنوات طويلة من **تورط القوى الخارجية** في الصراع اللبناني **وارتباط القوى الداخلية بها**، مستقويةً بها وبما تستمده من مالها وسلاحها، يجب القول إن العكس غير صحيح. أي لم يعد يكفي، من أجل تعطيل فعل القوى الخارجية ان يتفق اللبنانيون فيما بينهم. قد يصاب المرء بالحمّى بسبب ريح باردة تهبّ عليه من نافذة مفتوحة، ولكن الحمّى لا تزول بمجرّد إغلاق تلك النافذة. فالمرض يبقى له وجود يستدعي المعالجة برغم زوال المسبب.

وهكذا لبنان. فبالقدر الذي كان للتناقضات اللبنانية الداخلية فعلها في استدراج اللاعبين من الخارج إلى داخل الملعب اللبناني، فإن الوفاق بين اللبنانيين لم يعد يكفي لتعطيل دور هؤلاء بعدما تجذّر بين أطراف النزاع. فكان لا مندوحة، تحقيقاً لذلك، من الاستحواذ على دعم القوى الفاعلة اقليمياً ودولياً لهذا الوفاق. وقد تيسّر ذلك للبنان بفضل رعاية اللجنة العربية ومساندة سوريا لها. فكان في النتيجة ذلك الدعم العارم الذي أعربت عنه المنظمات الدولية والاقليمية والدول الكبرى، لمسيرة الوفاق والسلام التي انطلقت من الطائف.

وكان لأزمة الخليج ما بين ١٩٩٠ و١٩٩١ فعلها عملياً في هذا السبيل. ففي تقدير الكثيرين أن الحل لأزمة لبنان لم يكن ميسوراً أو متاحاً، بالسرعة التي تمّ فيها تنفيذ بنود وثيقة الوفاق الوطني، إلا بفضل الظروف التي انتجتها أزمة الخليج ونسيج العلاقات والتحالفات غير المعهودة سابقاً التي رافقتها ونجمت عنها. يبقى أن فضل السلطة كان في حسن استغلال تلك الظروف الاقليمية والدولية المستجدة لمصلحة الحل في لبنان.

من هنا، بعبارة أخرى، **دعمنا اتفاق الطائف** في مجموعه، في كلّيته، مع وجود ملاحظات لنا على بعض مندرجاته. وقلنا إنه، **لمجرد كونه اتفاقاً بين اللبنانيين**، وبصرف النظر عن مضمونه، كفيل بتحقيق ثلاثة أهداف طال انتظارها، هي: **نقل لبنان من مضيق الصراع المسلح إلى رحاب السلام، وإعادة الاعتبار للشرعية والحياة للمؤسسات الدستورية، وتأكيد وحدة لبنان وبالتالي وجوده.**

لا بل من هنا كان قولنا المتكرّر: إن اهم ما في اتفاق الطائف أنه اتفاق.

فالاتفاق هو عكس الخلاف. وما كان أحوج اللبنانيين إلى اتفاق ما بعد طول نزاع. فبسبب خلافات اللبنانيين فيما بينهم، نشب الصراع المسلّح بينهم، ثم تطور حتى امسى في مستوى الانتحار. وكانت تلك الخلافات إلى حدٍ بعيد هي المسارب التي دخلت منها عناصر التخريب من الخارج. فبدا أحياناً كثيرة وكأنما الصراع الدائر على ساحة لبنان لم يكن سوى جولات من حروب الآخرين على أرضنا، كما قال أحد كبار الصحافيين في لبنان (غسان تويني).

أجل، إنّ **اهم ما في اتفاق الطائف انّه اتفاق.**

أما في ما يتعلق بالبنود التي كانت مثار نقاش وجدل، فعلينا أن نؤكّد ما يأتي:

أولاً، إن نص اتفاق الطائف خاضع بطبيعة الحال للتطوير في المستقبل. **من المفترض أن يكتمل تنفيذه أولاً، لأن الوضع في لبنان لا يحتمل اخلالاً باتفاق معقود.** وبعدما يتم التنفيذ يجب أن يكون باب التعديل والتغيير مفتوحاً، وإنما بالوسائل السلمية السياسية الديمقراطية، وذلك وفق المادة الدستورية المتعلقة بطريقة تعديل نصوص الدستور، تلك المادة التي تمّ بموجبها تعديل الدستور أصلاً من أجل ادخال الإصلاحات التي نصّ عليها اتفاق الطائف في صلب الدستور.

ثانياً، من الخطأ النظر إلى معادلة الطائف على أنها هدف في ذاتها. فهي أساساً لا تعكس أحلام اللبنانيين المتنورين الذين يتطلّعون إلى نظام جديد في بلدهم منزّه من أية مضامين تمييزية. فمما لا مراء فيه أن **معادلة الطائف لم تُلغِ الطائفية السياسية** التي تُعتبر الآفة الأساسية في المجتمع اللبناني، ولكنها أتت بصياغة جديدة لآلية الطائفية السياسية من أجل إضفاء مزيد من التوازن على صيغة المشاركة في الحكم التي تعتبر سمة ملازمة للنظام الطوائفي. ولكن الفشل كان حليف كل صيغ المشاركة التي جُرّبت، بما فيها تلك التي تولدت عن اتفاق الطائف. وما الخلل المستمر في العلاقة بين الرؤساء الثلاثة (الترويكا) سوى شاهد على ذلك.

إن نظام الطائف، المتجسّد في ما يسمى جمهورية ثانية، يجب أن يُنظر إليه، في رأينا، على انه يُشكّل **مرحلة انتقالية** ينبغي أن تنتهي في يوم من الأيام بتحقيق حلم الشعب اللبناني بنظام لا تمييزي تسوده العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص بين أبناء الشعب الواحد. ويكون ذلك **بإلغاء الطائفية السياسية** من النظام. وعند ذاك يكون لبنان قد حقق خطوة نوعية حقيقية بالارتقاء من جمهورية الطائف، وهي جمهورية طائفية، أي ما يُسمى الجمهورية الثانية، إلى الجمهورية الموعودة، أي الجمهورية الثالثة.

ثالثاً، في الواقع أن بذور الجمهورية الثالثة الموعودة مزروعة في صلب نظام الجمهورية الثانية، وذلك حيث قضى اتفاق الطائف، ومن ثم الدستور اللبناني بعد تعديله (المادة ٩٥ منه) بأنه «على مجلس النواب المنتخب على أساس المناصفة بين المسلمين والمسيحيين اتخاذ الاجراءات اللازمة لتحقيق **إلغاء الطائفية السياسية وفق خطة مرحلية** وتشكيل هيئة وطنية برئاسة رئيس الجمهورية، تضم بالإضافة إلى رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء شخصيات سياسية وفكرية واجتماعية».

وهكذا، إذا كان اتفاق الطائف لم يلغِ الطائفية السياسية، فإنه في حقيقة الأمر حمّل نظام الجمهورية الثانية بذور إلغائها. لذا نقول إن الجمهورية الثانية مكتوب لها أن تنجح، ويا للمفارقة، عندما تزول، أي عندما تُخلي السبيل لقيام الجمهورية الثالثة، التي تتجاوب مع طموح اللبنانيين.

لا يكفي أن ننهي حرباً، وإنهاء الحرب في لبنان لم يكن بالأمر اليسير، وإنما يقتضي في الوقت ذاته **تحصين السلام ببناء الدولة القادرة والعادلة**، وهي دولة المؤسسات. ومثل هذه الدولة لها شروطها ومقتضياتها، لا بل قواعدها ومقوماتها ومرتكزاتها. الحرب لا تنتهي بتقاسم مغانمها وإنما ببناء دولة.

إذا اكتفينا بإنهاء حال الحرب وأهملنا موجبات بناء الدولة التي تحصّن السلام، فإننا لا نكون قد أخرجنا البلد من أزمة، وإنما نكون قد نقلناه من مشكلة إلى أخرى. إذا اكتفينا من إنهاء الحرب بتقاسم مغانمها، فالأمن لن يكون استقراراً، وبالتالي لن يكون سلاماً.

أما وقد حقق لبنان وفاقه السياسي، فهو يقف الآن على مفترق يواجه عنده **تحديين**، يتوقف على نجاحه في التصدي لهما مسار مستقبله: الأول هو **تحرير الجنوب من الاحتلال الاسرائيلي**، والثاني هو **اعادة بناء ما دمرته الاحداث**.

وسيجد اللبناني رصيداً من تجارب الأزمة يبني عليه في انطلاقه لإعادة بناء مرافق بلده وإعادة الحيوية إلى الاقتصاد الوطني. فلقد استطاع لبنان أن يُحافظ على نظام الحرية الفردية والمبادرة الخاصة سليماً معافى برغم كل الشدائد والضغوط والتحديات التي تعرّض لها عبر خمسة عشر عاماً من المحنة المدمّرة. ومن حق اللبناني أن يطالب أصحاب الرساميل في الخارج، ولا سيما المغتربين اللبنانيين منهم، بأن يعوا حقيقة كلفت لبنان وشعبه الصامد غالياً. هذه الحقيقة هي **إن** بلداً استطاع أن يصمد في وجه مثل تلك العاصفة العاتية لهو قادر على تجاوز أية هبّة ريح قد تعترضه في المستقبل. لقد اجتاز لبنان الامتحان الصعب في منطق الصمود.

إن **صمود لبنان** كما يتجلّى من صمود الحريات فيه، في مواجهة أعتى التحديات عبر سنوات أزمة متمادية، يجب أن يكون بطاقة دخول إلى رحاب مستقبل أفضل. وهو قادر على اجتياز امتحان الدخول، هذا إذا سلك طريق البناء الصحيح الموصل إلى تحقيق الدولة القادرة والعادلة.

صدر حديثاً

يوميات حرب الخليج الكارثة تستخلص الدروس والعِبَر. صاغها الكاتب بأسلوب تقريري تسجيلي، تشوبه الاحتجاجية، والألم. دون أن يغفل عن رؤيته في معنى الحرب التي دارت في الخليج، وخصوصياتها وابعادها الإقليمية والدولية.

٢٦١ صفحة

الثمن: ٧ دولارات او ما يعادلها

لبنان بعد اتفاق الطائف: الإيجابيات والسلبيات

■ ورقة العمل(*)

منح الصلح

مفكر وسياسي لبناني.

في العام ١٩٧٥ قامت الحرب التي استمرت حتى مؤتمر الطائف. ومع أن وجود خلافات لبنانية على الحصص والمراكز وحساسيي الخوف والغبن قد ساهمت في فتح السدود أمام نار الحرب، فإن سبباً هاماً لهذه الحرب كان الفارق الشاسع بين حجم الالتزام بالقضية الفلسطينية وحجم الامكانات اللبنانية مما أناخ بثقله على الوجود اللبناني وأدخل اسرائيل وأطرافاً عربية ودولية متزايدة في الصراع، على حساب قدرة البنية اللبنانية على التحمل، وهي بنية سهلة الاختراق أصلاً بسبب العنصر الطائفي والمعادلة الطائفية وضعف الدولة المزمن، إذ كانت الدولة اللبنانية تمارس من قبل ومن بعد، غياباً قريباً جداً من التسيب إن لم يكن التسيب بعينه.

ولم يكن من السهل أن يقتنع أي فريق لبناني بأنه يهدم دولته ومجتمعه، لأن فريقاً من اللبنانيين كان يرى الدولة مهادنة للقوى والمراجع المعادية للعرب على حساب السيادة اللبنانية، وفريقاً آخر كان يرى الدولة مهادنة للفلسطينيين وللعرب على حساب السيادة نفسها. فكانت تتكون في لبنان ثورتان على الدولة تتهمانها بالتهاون مع خصمين مختلفين وبالتفريط بالسيادة في الحالين.

وكان التحكيم العربي ضرورياً لضبط النزف اللبناني ـ اللبناني واللبناني ـ الفلسطيني. وقد تجسّد هذا التحكيم بمبادرات وقمم عربية متعددة رافقت هذه الحرب من الناحية السياسية أولاً، ثم من الناحية العسكرية في العام ١٩٧٦، مع دخول قوات الردع العربية. وقد حاولت اسرائيل أن توازن ما بين طبيعة دورها وحجمه، والدور العربي السوري في لبنان ففشلت وقامت أكثر من مرة باحتلال أجزاء واسعة من لبنان وتفاوضت مع حكومته على اتفاقية ١٧ أيار/ مايو عام ١٩٨٣ لتأكيد هذا التوازن. ولكن فشلها استمر وبقيت سوريا هي اللاعب الأساسي في ضبط الوضع اللبناني. وكان مؤتمر الدار البيضاء وتأليف اللجنة الثلاثية العربية العليا وانعقاد مؤتمر الطائف

(*) إن الآراء الواردة في هذه الدراسة تمثّل وجهة نظر المؤلف، ولا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر مركز دراسات الوحدة العربية.

خطوات ثلاثاً على طريق بلورة التحكيم العربي المترجم بالوجود السوري.

إن اتفاق الطائف هو وليد المؤسسة البرلمانية اللبنانية الشعبية والتحكيم العربي، والدعم الدولي الأمريكي بنوع خاص. وقد نفّذت السلطة اللبنانية نصوص هذا الاتفاق بما أعاد الأمن الشرعي إلى جزء كبير من البلاد، وبما أقام لها أطراً دستورية مطلوبة، فإذا بروح الوحدة والسلم تنبثق من عزيمة تجدّد واضحة يمارسها طرفان: لبنان جديد في عقليته بالنسبة إلى علاقته القومية مع نفسه ومع سوريا والعروبة، وسوريا جديدة أيضاً في اقبالها على صياغة علاقتها القومية مع لبنان، صياغة قانونية وأخوية معاً.

والمهمة التي تقوم بها المعاهدة السورية ـ اللبنانية اليوم كانت مُفتقدة في نظر أوساط سورية ولبنانية عديدة، منذ خروج فرنسا الانتدابية من حكم البلدين، وما رافق هذا الخروج من انحلال مؤسسات مشتركة تشمل سوريا ولبنان معاً.

فقد غابت هذه المؤسسات المالية والجمركية والعسكرية ولم يحلّ محلها شيء، مما جعل المصالح والأهواء هي التي تتدخل وتصوغ سلوك البلدين الواحد منهما نحو الآخر، فيصفو الجو ويتعكّر وفق اعتبارات مرحلية ومؤقتة. لكن هذه الحرب أكدت أهمية التساند بين البلدين لمعالجة واحدة من أعقد ظواهر ما يسمّى المسألة الشرقية الناتجة عن وجود طوائف وبينات وتجمعات تاريخية وثقافية في طول الشرق الأدنى وعرضه، وزاد هذه المشكلة تعقيداً وجود اسرائيل.

في اطار القوى العاملة لإيجاد حل للحرب اللبنانية يمكن تبيّن ثلاثة روافد صبّت في النهاية في اتفاق الطائف وكانت متداخلة في ما بينها: **الرافد اللبناني الداخلي؛ والرافد اللبناني العربي؛ والرافد الدولي.**

عربياً يمكن القول إن تأليف اللجنة العربية الثلاثية العليا من ملك المغرب والرئيس الجزائري والملك فهد بن عبد العزيز في مؤتمر الدار البيضاء كان الخطوة الحاسمة على طريق التهيئة لمؤتمر الطائف، وقد أصدرت اللجنة بياناً تقول فيه: إن عملها «يرمي إلى مساعدة الشعب اللبناني في إعادة الحياة لكل مؤسساته الدستورية وادخال التعديلات المطلوبة على المجتمع اللبناني الذي سيشيده، والتي من شأنها تمكين الدولة اللبنانية من جمع كل ابنائها في اطار حر ديمقراطي وعادل».

كما تقول: «إن الوفاق الوطني يمر حتماً عبر الحوار الوطني»، وأنها ترى «من الضروري أن تتوقف فوراً كل أعمال العنف بين الأشقاء بجميع أشكالها، وأينما حدثت». وتؤكد تعاون أبناء لبنان الذين سيبقون من البداية إلى النهاية صانعي انبعاث بلادهم. والمطلوب من أعضاء الأسرة العربية المساعدة الأساسية لنجاح اللجنة. وتدعو اللجنة في نهاية بيانها إلى مشاركة المجتمع الدولي وخاصة مجلس الأمن والدول الكبرى في مسؤولية وواجب ضمان استعادة لبنان كرامته الترابية التامة والكاملة. وقد انعقد مؤتمر الطائف بين النواب اللبنانيين بناء على دعوة هذه اللجنة ونشاطها.

إن الجهد الذي بذله النواب في إقرار تسوية بينهم بمعونة الجهة العربية الداعية والجهاز التنفيذي المكلف من مؤتمر الدار البيضاء وبالاتصال مع سوريا الغائبة ـ الحاضرة في المؤتمر، والفاعليات اللبنانية شكّل معظم الرافد اللبناني في الحل الذي جاء يستبدل بحرب لبنانية ـ لبنانية واضحة اللاجدوى مشروع سلام كانت الأفكار الأساسية فيه غير بعيدة عن دوائر واسعة من اللبنانيين.

ومن المراحل التي جرى فيها طرح هذه الأفكار مرحلة الاتصالات التي أجراها الرئيس

الأسبق أمين الجميّل مع الحكم السوري بواسطة رجل الأعمال العربي المعروف مهدي التاجر، ثم رجل الأعمال اللبناني هاني سلام، ثم وزير الخارجية الأسبق ايلي سالم، ورئيس المكتب الثاني اللبناني سيمون قسيس. وفي هذه الاتصالات طرح الحكم اللبناني للمرة الأولى مشاريع نصوص وفاقية تسلّم بأن يكون مجلس الوزراء هو مصدر السلطة، وبأن لا يصوّت رئيس الجمهورية، في مجلس الوزراء، وبأن يتعاون الجيشان اللبناني والسوري في حفظ الأمن حيث لا يكفي دور قوى الأمن اللبناني في حفظ الأمن والنظام، وبأن يكون عدد ممثلي المسلمين مساوياً لعدد المسيحيين في مجلس النواب وفي الوزارة.

وقد تم وضع هذه البنود بالاتفاق مع أبرز الأطراف اللبنانية التي كان رئيس الجمهورية والموفدون اللبنانيون يطلعونها عليها بالسر والعلن أحياناً.

ومع أن الجانب السوري ظل يعتبر هذه النصوص غير كافية لأن رئيس الجمهورية في رأي هذا الجانب غير قادر على ضمان تنفيذها حتى لو جرت الموافقة عليها، إلا أن دمشق رأت فيها خطوات نحو الحل، في حال توافق اللبنانيين عليها.

كذلك يمكن إدراج النقاط التي اتفق عليها الرئيسان حسين الحسيني وسليم الحص كصيغة حل من الروافد اللبنانية الرسمية التي مهّدت للطائف.

وقد كشف الرئيس سليم الحص في كتابه **عهد القرار والهوى** عن أنه قبيل نهاية ١٩٨٨ التقى الرئيس حسين الحسيني غير مرة للتوصل إلى صيغة وفاقية يمكن أن يلتقي اللبنانيون حولها انقاذاً لوطنهم من أزمة مستحكمة، وكان آخر اللقاءات في منزل الرئيس حسين الحسيني يوم الثاني من كانون الثاني/ يناير، وفيه أنجزا الاتفاق على نص مشروع متكامل للوفاق، متوج بعنوان **الوفاق الوطني**. ثم يقول: «إنه اتفق مع شريكه على الاحتفاظ بمشروعهما على الكتمان». ومما تنامى إليه، أي إلى الرئيس سليم الحص، أن اللقاء النيابي الذي عُقد في الطائف كان قد بدأ أعماله بالنظر إلى مشروع نص تقدمت به اللجنة لإطلاق المناقشة، وعندما تشعّب النقاش عرض الرئيس حسين الحسيني مشروع مبادىء الوفاق الوطني. ويضيف الرئيس سليم الحص قائلاً: «من هنا كان الشبه أو التطابق بين مشروعنا ووثيقة الوفاق الوطني التي اقرها الطائف: لم يكن في النتيجة من قبيل المصادفة، فهذا وليد ذاك. ومن هنا كان شعوري أنني كنت إلى حد ما شريكاً في الطائف من غير أن أكون حاضراً اللقاءات».

بيد أن الواضح، في كل الأحوال، أن توقيع الوثيقة في الطائف تم متزامناً على الصعيد اللبناني مع وجود إرادة شعبية لبنانية واسعة في وقت الحرب عبّر عنها الشعب اللبناني من خلال مبادرات وحدوية صريحة، يقابلها غموض وتضارب من جانب المسؤولين في الدولة آنذاك، في بيروت الغربية والشرقية معاً، حول سبل الوصول إلى وقف الحرب الدائرة وصنع السلام والوحدة. ولعل ضراوة الحرب كانت من أسباب غموض المواقف الرسمية هذه في عين الشعب.

أما عربياً، فتوقيع الوثيقة جرى في ظل مزيد من الاقتناع العام الذي كان موجوداً منذ انفجار الحرب اللبنانية بأن الأسلوب الوحيد لحل النزاع اللبناني هو التحكيم العربي. وهذا الاقتناع كان وراء دخول سوريا إلى لبنان عام ١٩٧٦، إذ كانت تعكس بعملها لا رغبتها فقط بل مصلحة النظام العربي كله. ومن يرجع إلى تلك الفترة يرَ التطابق التام بين مفهوم سوريا بدخولها لبنان ومقررات قمتي الرياض والقاهرة، لا بل ان قوة سوريا في العرب وعلى العرب كانت في انها الدولة الوحيدة التي تنهض عملياً بمسؤولية نحن مؤمنون بها جميعاً كوسيلة لوقف الحرب في لبنان. وقد استمر هذا الوضع من عام ١٩٧٦ وما قبله إلى مرحلة مؤتمر الطائف، حيث بلغ ذروة

الوضوح مع تصاعد تفاعلات الثورة الايرانية في البلدان العربية قاطبة، ومنها الخليج واشتداد التخوّف العربي من أن يكون لبنان بيئة رديفة للبيئة الثورية الايرانية.

وهكذا بدا العرب على أكمل شعور بالحاجة إلى حسم صريح للحالة اللبنانية وبضرورة العمل من أجل ذلك بالتفاهم التام مع سوريا.

لكن مما لا شك فيه أن هذين الرافدين، اللبناني والعربي، ما كانا ليؤدّيا إلى النتائج التي أسفر عنها المؤتمر في الشكل والزمن الراهنين لولا الرافد الدولي، الأمريكي على التحديد، الذي مثّل الدور الأبرز في الوصول إليها في زمن محدد وبوسائل تنفيذ قاطعة.

فالعنصر الأمريكي الذي تقاطع مع الجهدين العربي واللبناني، هو العنصر الحاسم في تذليل العقبات الخفية في وجه الاتفاق، واهمها تجميد الحركة العسكرية والسياسية لاسرائيل في لبنان المناهضة باستمرار للحلول، بل إن هذا العنصر استطاع أن يخلق توجهاً دولياً عاماً في مصلحة الحل، إذ كان - من دونه - من الصعب تسكين التناقضات اللبنانية والاقليمية.

ومن هنا، فإن قراءة الطائف ونضوجها وتقييم العملية السياسية المفضية إليها ونتائجها لا تكون مكتملة إلا بنظرة واسعة تضع الطائف في إطار سلسلة من الأحداث العالمية والشرق الأوسطية الضخمة التي رافقت وأعقبت مؤتمر الطائف.

إن كل القرائن تؤكد انه في فترة مؤتمر الطائف كان قد نضج تصور أمريكي واضح الملامح حول ترتيبات جديدة للمنطقة وحول مشروع سلام عربي - اسرائيلي ينهي الصراع الطويل بين الطرفين.

ثم إن ما جرى بعد انعقاد مؤتمر الطائف من حرب خليجية ذات حجم عربي ودولي ضخم، ومن مساعٍ دبلوماسية كثيفة أقنعت بها الولايات المتحدة العرب واسرائيل بقبول مبدا التفاوض ومنهجه يلقي الضوء على المناخ الذي كانت تعيشه الولايات المتحدة في فترة مؤتمر الطائف. إذ كانت تجسّد ضرورة ملحّة لطيّ سريع للملف اللبناني. فهي لم تكن ترى مؤاتياً أن تستمر الحرب اللبنانية وتفاعلاتها إلى الفترة التي ستواجه فيها أموراً بحجم الأحداث التي كانت تعرف مسبقاً فصولها، لذلك وضعت جهدها الكبير في اقفال جرح لبنان في مدة زمنية محددة دون أن تهتم بضخامة الوسائل التي كان عليها أن توفّرها لإنهاء الحرب، بل دون الوقوف عند تفاصيل خلافية في الساحة اللبنانية وقوفاً يؤذي مسيرة الحلول الكبرى التي تتناول في ذهنها مجمل مشاكل المنطقة.

وواضح أيضاً أن الولايات المتحدة التي كانت تعمل طيلة الحرب اللبنانية بسياسة النَفَس الطويل، تحوّلت في فترة مؤتمر الطائف، وما بعدها مباشرة، إلى جهة مشاركة ومهتمة بفعالية بكل تطورات الاتفاق ثم الخطوات التي تلته. وإذا كان قد بقي من الجرح اللبناني الداخلي ما يحتاج إلى مزيد من الوقت ليتطهّر كلياً، فإن الولايات المتحدة تركته كما يفعل الجرّاحون أحياناً ليكون من عمل المساعدين والممرضين المحليين.

فالمهم بالنسبة إليها، وطبعاً بالنسبة إلى غيرها أيضاً من شركاء الطائف، هو إيقاف الحرب وإقامة آلية الدولة لتباشر العمل.

أما الجنوب، فيبدو أن واشنطن تتعامل مع قضيته في اطار مشروعها العام لترتيب أوضاعها في المنطقة.

إن هذا الظرف الدولي بالذات ـ ظرف اضطرار الولايات المتحدة إلى اغلاق الملف اللبناني لمنع تفاعلاته على الساحة العربية في فترة قادمة ذات خطورة تعرفها هي مسبقاً ـ كان من العوامل المؤثرة في التعجيل في الوصول إلى اتفاقية لبنانية ـ لبنانية، وفي إعطائها الطابع الذي اتخذته.

لقد عكس الطائف تصور الأكثرية الممكن جمعها في حينه، وكان فيه ممثلون عن معظم الأراء والمصالح والحقوق المتصارعة على الساحة اللبنانية، وانتقل إلى حيّز التطبيق بقوة الأطراف المحلية والعربية والدولية المؤثرة في هذه الساحة.

لقد بدأت عملية إعمار قانوني ودستوري وعملي للبنان الواحد وتجلّت مفارقته في أنه طمح إلى أن يبني بحجارة الماضي البشرية بنياناً غير ماضوي بالكلية متصلاً بالواقع وموجهاً للمستقبل.

لم تنبثق وثيقة الطائف من رؤية واحدة، بل من رؤى متعددة، ولم تُنحت وفقاً لمثال بل أتت رداً على حالة انفجارية كانت قد وصلت إليها حرب دامت خمسة عشر عاماً. وصدقية الاتفاقية ناشئة، أولاً وأخيراً، عن واقعيتها ونتيجتها العملية في ايقاف الحرب وتطبيع الادارة والمجتمع اللبنانيين إلى حد ظاهر.

وفي حين اضطر اتفاق الطائف، من أجل أن يكون معبّراً عن الفسيفساء اللبنانية، وأخذاً تأييد أطرافها إلى أن يفارق قليلاً لغة المبادىء الاطلاقية والخطاب الدستوري المألوف الذي يتجنب عادة كل ما هو نسبي كالطائفية والمناطقية، استطاع أن يلامس جوهر ما كان يعتمل على مر السنين من أفكار اصلاحية تقول بوضع السلطة في مجلس الوزراء مجتمعاً باعتباره المسؤول أمام المجلس النيابي، وبالنص على نهائية الكيان اللبناني في اطار الهوية العربية، وبالتوجه سياسياً وتربوياً إلى بناء لبنان الواحد وبالإبقاء على النظام اللبناني بوجهه الليبرالي سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وتربوياً وثقافياً. والنجاح في الإبقاء على الحياة الدستورية اللبنانية هو أهم انجازات الطائف، ولكن لم يكن ذلك من دون ثمن. وكثير من الاشكالات التي حاول أن يحلّها الميثاق الوطني عام ١٩٤٣ بقي بلا حل.

إن لبنان من أوائل الأقطار العربية التي عرفت الأشكال الدستورية الحديثة في التمثيل منذ أن بدأت الدولة العثمانية بالتزعزع. وقد دخلت الفكرة الدستورية لبنان قبل أن يوجد أصلاً كدولة مستقلة بحدودها الحالية، وكان له دستوره أيام الانتداب الفرنسي. إلا أن سلطة الانتداب كانت تلجأ إلى تعطيل الدستور لمناسبة ولغير مناسبة وفقاً للرغبة في اطلاق يد المفوض السامي الفرنسي حرةً في ادارة شؤون البلاد. ولكن الشعب كان يصرّ على استمرار الحياة الدستورية وعدم تقطعها، شأنه في ذلك شأن الشعب السوري الذي كان يناضل في الفترة نفسها للهدف ذاته. وكان النضال اللبناني يقوى باتضاح الفارق الشاسع بين تصرفات حكم الانتداب الفرنسي العملية والوهج الذي كان لفرنسا بوصفها دولة ذات تراث ديمقراطي ـ ثوري، وبوصفها صديقة لأوساط لبنانية واسعة. فكان اللبنانيون يشتدون في طلب الاستقلال والحياة الدستورية الصحيحة، فيما هم يقتربون فكرياً بعضهم من بعض باتجاه حكم الاستقلال والدستور معاً.

نقول هذا لنؤكد أن النجاح في الإبقاء على الحياة الدستورية إلى جانب ايقاف الحرب كان الأهم بين انجازات الطائف العديدة. ولكن ذلك لم يكن بلا ثمن تأخذه الفئات المحلية المساهمة بحكم مواقعها في ابرامه على حساب وزن القوى السياسية الجديدة التي تصدّت للميليشيات والتي كانت شعاراتها وخطابها السياسي الوحدوي اللاطائفي قد وصلت إلى التأثير في لغة بعض عناصر

الحكومتين اللتين كانتا تحكمان البلاد عشية الطائف، واللتين لم تشتركا فيه. من هنا كان لا بد من أن تعاني التسوية المبرمة باسم ميثاق الوفاق الوطني بعض نقاط القصور المتمثلة:

أولاً: ببروز الاتجاه إلى جعل النظام اللبناني نظاماً مجلسياً يمليه كون النواب هم الذين كانوا وسيلة صنع الطائف.

ثانياً: تحوّل الحكم إلى شراكة بين قوة سياسية كانت الحرب قد أفقدتها إلى حد بعيد الصلة الكافية لجمعها وهي النواب والميليشيات، دون تجاوز هاتين الفئتين إلى القوى النامية التي كسبت مواقع في المجتمع عن طريق غير طريق الميليشيات وهي القوى التي أصرّت على السلام والوحدة.

ثالثاً: الفوضى الدستورية المتجلية شكلاً في ما يسمى حكم الترويكا.

فانطلاقاً من الحساسية تجاه اتفاق عرفي يقضي بأن يطلع رئيس الجمهورية رئيس الحكومة على جدول أعمال اجتماعات مجلس الوزراء قبل انعقاد الجلسات الحكومية ـ باعتبار أن هذا التنسيق قد يضع الوزراء أمام أمر واقع ـ سيطر غموض في اتفاق الطائف: غموض لهذه الجهة، فأصبح تحضير جدول الأعمال من صلاحية رئيس الحكومة، مع الاشارة إلى ضرورة اتفاقه على ذلك مع رئيس الجمهورية. وأعطي رئيس المجلس حق الاشراف على الاستشارات النيابية المفضية إلى تكليف رئيس الحكومة. وخلق ذلك كله المناخ لمشروع ولادة صيغة عرفية اسمها حكم الترويكا.

إن هذه الصيغة المرشحة بالممارسة لتكون عرفاً أضعفت مجلس الوزراء رئيساً وأعضاء إضعافاً ملموساً، واثارت في وجه رئيس الجمهورية العراقيل. ذلك ان لبنان ككل بلد خارج من حرب، بل ككل بلد ينتمي إلى الشرق، لا يكفي لإدارته أن يكون على قمته رئيس جمهورية، بل يحتاج إلى رئيس دستوري مبطن بقائد قادر على ادارة السفينة.

فصعوبات التوفيق بين رئاسة الجمهورية بالمعنى الأوروبي المعروف والقيادة بالمعنى الواقعي المطلوب كبيرة يعانيها الرئيس الياس الهراوي كما لم يعانها أي رئيس لبناني في الماضي. ولادة القائد في ثياب الرئيس تواجهها كلمات. وأوضح عرض لوجهتَي نظر رئيس مجلس النواب ورئيس الحكومة في هذا الموضوع هو ما قاله الرئيس حسين الحسيني من أن رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة وليس رئيس السلطات فيها. فللسلطة الاشتراعية رئيس هو رئيس المجلس، وللسلطة الاجرائية رئيس هو رئيس الحكومة.

ولكن هذا الاجتهاد الفقهي الذي قدّمه رئيس المجلس ظل يشكو عيبين: العيب الأول هو أنه كان جديداً تماماً في آذان سائر الفقهاء في لبنان. والعيب الثاني أنه جاء عكس تطور الواقع الرسمي اللبناني، فرئيس الجمهورية يمارس بعد الطائف الصلاحيات نفسها التي كان يمارسها رؤساء الجمهورية اللبنانيون في أيام عزّهم وقبل لبنان بالحرب، في خلالها وبعدها.

رابعاً: ابقاء دور مجلس الوزراء في موضع الضعف، بالرغم من النص على زيادة هذا الدور. وذلك لعدم تمثيل معظم الوزراء التيارات الموجودة في البلاد وتناقض أكثريتهم مع هذه التيارات.

خامساً: عدم تناول المشكلتين الرئيسيتين في الدستور اللبناني:

الأولى: مقولة وجود حاكم غير مسؤول، ومسؤول غير حاكم. وهي التي قام عليها فقه الاصلاحيين المتنورين على مدى الزمن، والتي كانت ترى ضرورة الاختيار بين رئاسة جمهورية قوية مسؤولة أو رئاسة جمهورية غير مسؤولة، ولكن محدودة الدور.

الثانية: ضرورة اختصار الصراعات السياسية داخل السلطة. وتتلخص في أنه لما كانت كل معركة داخل الحكم تغرق السلطة بأعباء وهدر طاقات، وتوزيع غنائم، ووعود مكلفة للدولة، فإن الفقهاء الدستوريين درجوا على أن ينصحوا من حيث المبدأ بجعل المعركة السياسية الكبيرة في أي نظام متمحورة حول منصب رئيسي واحد. ففي أمريكا هذا المنصب هو رئاسة الدولة، وكذلك في فرنسا. أما في انكلترا فالصراع هو على رئاسة الحكومة، وفي المانيا على المستشارية. وقد كانت هناك ملاحظة في لبنان حول أنه عانى من وجود معركتين على منصبين، كانتا تكلفان البلد الكثير، هما الصراع على رئاسة الجمهورية، والصراع على رئاسة الحكومة. فإذا باتجاه يظهر اليوم لتكثير هذه المعارك، وجعلها ثلاثة، بتضخيم منصب رئيس المجلس النيابي، عن طريق اعطائه صلاحية المشاركة باختيار رئيس الحكومة مما يضخم منصب رئيس المجلس لا على حساب رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة فقط، بل على حساب دور المجلس النيابي في مراقبة الحكومة في ما بعد، والتصرف الحرّ إزاءها.

إن ايجابيات ايقاف الحرب، وتوحيد الجيش، وحل الميليشيات، وبسط سيادة الدولة، وتوحيد المؤسسات، واعادة تنظيمها، وإقفال ملف الرهائن، وعودة الحضور اللبناني عربياً ودولياً، تجعل من الطائف معلماً بارزاً في حياة لبنان، ومدخلاً صالحاً لإنهاء الاحتلال الاسرائيلي، وعودة لبنان المستقل ضمن حدوده الطبيعية. ولكن لا بد من الاشارة إلى أن الطائف الذي كان من مبررات ابرام اتفاقه الحاجة إلى ميثاق مكتوب لم يفِ في النص الطائفي رغم ذهابه إلى أبعد من الميثاق القديم بمهمة تحديد صيغة سياسية واضحة لكيفية ممارسة السلطة. إن ما كان يحتاجه لبنان هو صيغة وفاق وطني وصيغة ممارسة السلطة. وواضح أنه إذا كان اتفاق الطائف قد جاء مشتملاً على مقومات وفاقية مقبولة من الجميع فإنه يخشى أن يؤدي الابهام حول صيغة ممارسة السلطة إلى بذور خلاف يؤذي فعالية الدولة ووفاقية المجتمع في الوقت عينه.

ومع أن الحديث عن الفوضى الدستورية وصلاحيات الرؤساء الثلاثة والوزراء مردّه إلى حد عجز الدولة وعدم قدرتها على تحدّي الصعوبات دون مساعدات فعلية من الخارج، فإن المسؤولية عن الأذى الذي يُلحقه بقع أولاً على عاتق الفريق السياسي الحاكم الذي ضخّم نقاط الابهام والثغرات بدلاً من أن يقلّصها.

إن اتفاق الطائف بكونه تسوية محكومة ككل تسوية بأن لا تمثل أفضل ما في المناخ اللبناني من مثُل وقيم وطموحات وخطاب سياسي متجاوز الطائفية، ظل أدنى مما كان يطلب الحالمون بحل يوفّر للديمقراطية اللبنانية دولتها العصرية. ومع ذلك، فإن وفاق الطائف يبقى أفضل من دولة الطائف.

إن دولة الطائف تعيش حالياً بين مشاكل كبيرة مؤجلة لأنها كبيرة، ومشاكل صغيرة فاقدة الحل لأنها صغيرة.

فمشكلة المهجرين من الطوائف المختلفة والمناطق المختلفة مغلقة كلياً باسم استحالة عمل أي شيء فيها قبل صدور قرار سياسي دولي بشأنها.

إن قضية المهجرين تحتاج في رأي المسؤولين إلى قرار سياسي يتخطى الحدود الداخلية يشمل سوريا وربما الولايات المتحدة والفاتيكان.

كما تحتاج إلى دعم مادي سخي يُنفق في تعمير البيوت والكنائس والجوامع والمدارس واعادة

أبنـاء المناطق ضحيـة التهجير بحيث تقـوم البيئة الضروريـة الملائمـة لاستقبال المهجـرين أفراداً وعائلات وأنماط عيش.

وفي رأي بعض المسؤولين أن قضية المهجرين بحاجة إلى تسوية؛ وإلى اكتمال مقومات لا تقلّ عن مقومات تنفيذ القرار ٤٢٥ وانسحاب اسرائيل.

إلى جانب ذلك، تقوم أزمة اقتصادية خانقة لا تعالجها الدولة إلا بانتظار مساعدات هي حتى الآن وعود، يزداد مع الأيام الشك بحجمها ووقت ورودها، وحتى الصدق في تنفيذها.

وهناك حالات تراجعت فيها دول عن وعود كانت قطعتها، وقلّلت أخرى حجم الـوعد بكميـة العطاء دون أن تنفّذ القليل الذي وعدت به.

ولا يقوم جهد ظاهر كافٍ في الدولـة للاستعـانة بقـدرة اللبنانيـين أنفسهم، ومنهم القادرون الكبار على الصعيد الاقتصادي والمستعدون للمساهمة في اعادة إعمار لبنان، إذا خـوطبوا في ذلـك بالشكل الملائم، ومن قبل مؤسسات مكتملة توحي بالثقة.

إن المشاكل الصغيرة نسبياً المتعلقة بنوع العلاقات القائمة بـين رؤوس السلطة مؤذيـة لسير العمل في الدولة. وإحدى نتائج هذا الخلاف استمرار فريق سياسي لبناني غالبيته من المسيحيين في الغربة عن الدولة لأن هذا الفريق يعتبر أن حصة رئيس الجمهورية قد جرى تقليصها في الطائف. ومع ذلك، فإن رئيس الحكومة ورئيس المجلس النيابي يتصرفان مع رئيس الجمهـورية كمـا لو أنـه دكتاتور، مما يزيد في غربة بعض المواطنين عن الدولـة لأنهم يقولـون لأنفسهم إنه إذا كـان رئيس الجمهورية بعد تقليص صلاحياته لا يزال معترَضـاً عليه من قبـل الفريق الآخـر فمعنى ذلك أنـه ليس في لبنان صيغة حكم متفّق عليها بين الطـوائف، وبالتـالي يعتبر المسيحيـون أنهم لم يأخـذوا حقهم العادل من السلطة.

وينعكس هـذا الموقف الـرائج شعبيـاً على ممثليـه في السلطة، فيجـدون انفسهم في مـوقـع الاضطرار للتشبث بأي موقع في السلطة مخافة الاتهام من جمهورهم بالتفريط.

أما الفريق اللبناني الآخر، فيعتبر أن الدولة لا تزال متأرجحة بين اعراف سلطة دخلت أثناء الحرب في أزمة مع المسلمين وسلوكات يفرضها اتفاق الطائف. فهي لا تـزال تحنّ إلى الماضي، ممـا يؤذي اتفاق الطائف.

وهكذا يشعر المواطن أنه لسبب أو لآخر، ينشغل الفريق اللبناني الحاكم بأمـور أخرى غـير أمور تقديم الخدمات له عن طريق تفعيل الادارة وتشغيل أجهزة السلطة والقيام بالمهام والوظـائف الموكولة قانوناً وشرعاً إلى الدولة.

ويستفيد من هذا الوضع رجال الميليشيات الـذين يشيرون إلى حـالات معيشية يعتبـرون أن معالجتها على يدهم كانت أفضل من معـالجتها عـلى يد الـدولة المعطلـة كلياً عن العمـل. فينشأ في البلاد تدريجياً نوع من الترحم على أناس لم يرحموا شعبهم عندما كانوا في موقع التسلط!

فإذا أضفنا أن مؤتمر السلام قد تطول مدته وتطول معه مـدة خروج اسرائيـل من الجنوب، كانت لوحة الصعوبات أمام الدولة اللبنانية قاتمة من هذا المنظور، فـوق ما هي قـاتمة من منظـور المشكلات الأخرى...

وهكذا يبقى الطائف بحاجة إلى دولته التي لم تستكمل مقوماتها بعد. والواضح أن البلاد لا

تزال من أجل أن تنطلق انطلاقة واثقة بحاجة إلى طائف لبناني ـ لبناني بعد الطائف العربي الاقليمي، من شأنه أن يقرّب إلى الدولة قطاعات واسعة من اللبنانيين لا تزال تتعامل مع الدولة سلبياً، وهي حالة عاشها في الماضي فريق لبناني ويعيشها في الحاضر فريق لبناني آخر. ولا بد من معالجة سريعة لها. وهذا ما يجعلنا نطلب هذه المعالجة في ظل الجمهورية الحالية التي لا تزال أمامها فرصة واسعة للعمل.

صدر حديثاً

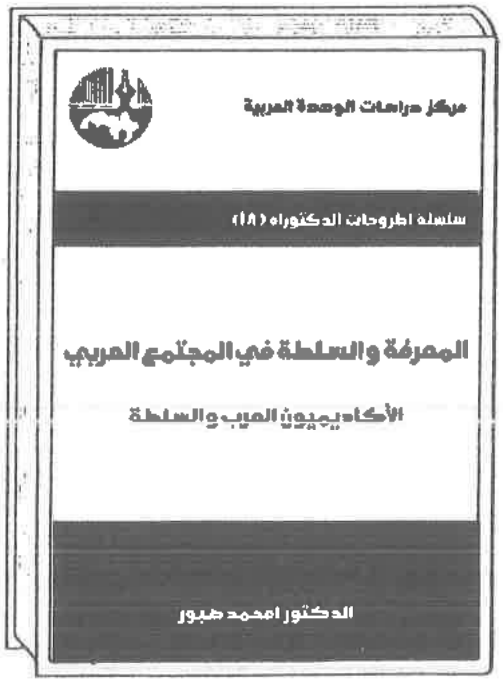

يتناول هذا الكتاب مسألة جدلية في غاية الأهمية، هي علاقة المعرفة بالسلطة، ومن ثم يقدم المؤلف دراسة تحليلية تركيبية لواقع الأكاديميين العرب وعلاقتهم بالسلطة من خلال دراسة ميدانية.

ويرى المؤلف أن النفوذ والسلطة يتجسّدان في المعرفة التي تتمثّل في المهارات والخبرات العلمية والفكرية وغيرها من الملكات والقدرات التي يمتلكها المثقف أو جماعة المثقفين في مجتمع ما.

ويضيف أن سلطة المعرفة تتّحد في أصلها ونوعها بالعوامل الاقتصادية والثقافية والسياسية والايديولوجية السائدة في المجتمع الذي توجد فيه. وبالإضافة إلى هذا يمنح نفوذ المعرفة الوجاهة والسلطة لمن يمتلكها.

الثمن: ٧ دولارات او ما يعادلها.

لبنان بعد اتفاق الطائف (حلقة دراسية):

لبنان بعد اتفاق الطائف: الإيجابيات والسلبيات

■ التعقيب

جوزف أبو خليل

صحافي وسياسي لبناني.

أبدأ من حيث انتهى الصديق العزيز منح الصلح، من حيث يقول إن البلاد تحتاج إلى «طائف» لبناني ـ لبناني بعد «الطائف الاقليمي والعربي». إذ ليس هناك ما لا أؤيده وأوافق عليه من بحثه الشامل الرائع، لا في تشخيصه الحرب اللبنانية، ولا في وصفه الروافد التي تلاقت على اخراج لبنان من محنته، ولا طبعاً في تعداده الايجابيات والسلبيات، سواء تلك الناتجة عن النقص في اتفاق الطائف، أو عن الخلل في تطبيقاته.

فقط هذه الناحية، ناحية الحاجة إلى طائف آخر، تستوقفني، وتجعل لمداخلتي بعض الفائدة، ربما.

أجل، المصالحة الوطنية الحقيقية لم تتمّ، بعد، والوفاق الداخلي ايضاً لم يتحقق، أو على الأقل لم يكتمل طالما «ان فريقاً سياسياً لبنانياً غالبيته من المسيحيين هو في غربة عن الدولة»... أو «لا يزال يتعامل مع الدولة سلبياً» على حدّ قول منح الصلح. ولا أدري لماذا اكتفى مفكّرنا الكريم بالتلميح إلى هذه السلبية، فما تبسّط في وصفها وتعداد أسبابها وفي كيفية معالجتها قدر تبسّطه في الكلام على الحرب اللبنانية وأسبابها وعلى مرحلة ما قبل «الطائف» الذي أخذ أربع صفحات من بحثه، أو قدر توسعه في الكلام على الصراع بين أهل الحكم أو بين أهل الطائف أنفسهم.

أبدي هذه الملاحظة لسببين: الأول، لأن كل انجازات «الطائف» تصبح بلا جدوى إذا ظلّ «الفريق السياسي اللبناني» المشار إليه غير معني بهذه الانجازات أو مشككاً فيها ومعترضاً عليها. والثاني، لأن الصلح هو خير من تناول هذا الجانب المهم بالتشريح، وهو ابن تلك العيلة الكريمة، بل ابن تلك المدرسة السياسية التي يمكن أن يقال عنها إنها مدرسة متخصصة لا في السياسة فقط، بل أيضاً في المسألة اللبنانية. وفي أي حال، الاختلاف حول معنى وجود لبنان الحديث لا يزال قائماً، و «غربة المسيحيين»، اليوم، عن لبنان ـ الطائف هي مثل غربة المسلمين من قبل عن «لبنان الكبير» كما يقول المفكر الصلح نفسه. ألا يعني ذلك أن لبنان لا يزال في ضمائر أبنائه لبنانين لا واحداً؟

صحيح ان لا أحد يريد التقسيم. وصحيح ايضاً أن اتفاق الطائف حسم مسألة وحدة الأرض والمؤسسات.

وصحيح كذلك أن القرار العربي والدولي هو قرار بالحفاظ على لبنان الواحد في حدوده المعروفة والمعترف بها دولياً.

غير أن ما لم نبلغه، بعد، هو التضامن الوطني، تضامن أهل الشمال، مثلاً، أو أهل الجبل، مع أهل الجنوب، والعكس بالعكس. فلا الأوجاع، بَعْدُ، أوجاع واحدة، ولا الآلام آلام واحدة، ولا الآمال آمال واحدة، ولا المشاعر تجاه هذه القوة الاقليمية أو تلك مشاعر واحدة. ولماذا المقاومة في الجنوب كانت ولا تزال مقاومة اسلامية أو مقتصرة على أهل الجنوب، بل على بعض أهل الجنوب فقط؟!

بل إنني ازعم وأقول إذا تعرّض اي جزء من أطراف البلد للانسلاخ عنه، فقلّما تنسلخ له قلوبنا كما تنسلخ قلوب الفرنسيين مثلاً إذا أُعيد سلخ الألزاس واللورين عن فرنسا. يحدث ذلك فيما بعض هذه الأطراف لا يزال تحت الاحتلال أو الفلتان أو الاستقلال أيضاً عن سلطة الدولة، وفيما المنطقة والعالم على أبواب مرحلة تفكك لا يُعرف، بعد، اي نظام دولي جديد سيسفر عنها، واي دول، واي امبراطوريات.

هذه الرابطة المجتمعية والروحية بين أجزاء البلد وأهلها لم تتكوّن، بعد، ولا هي في طريق التكوّن. وهي حال سابقة للحرب، وقد زادتها الحرب تفاقماً. وأقصد بذلك أن مشروع الوطن اللبناني لا يزال مشروعاً قد يتحقق وقد لا يتحقق أبداً. فماذا لو كان بيننا من يقول إن لبنان الوطن مشروع مستحيل، وإن أقصى المستطاع دولة لبنانية هي لا بد من أن تكون فدرالية. صحيح أن تقسيم لبنان بطل أن يكون وارداً عند التقسيميين أنفسهم، لكن الشك والتشكيك في الارتقاء به إلى مستوى الوطن لا يزالان واردين، بل يشكّلان عند بعضنا عقيدة وايديولوجيا، يدعمهما واقع الحال المتمثل في فقدان الرابطة الروحية، والمادية أيضاً التي سبقت الاشارة إليها.

والمشكلة عائدة إلى يوم تمّت «إعادة المناطق المقتطعة من لبنان إليه» أو إلى يوم تمّ «سلخ هذه المناطق عن سوريا وإلحاقها بلبنان»!

فلا وفاق أو دستور العام ١٩٢٦ توقّف عندها.

ولا ميثاق ١٩٤٣ عالجها.

ولا اتفاق الطائف حسمها على رغم قوله إن «لبنان وطن نهائي».

فهل هذا ما عناه مفكّرنا منح الصلح في قوله «إن البلاد، من أجل ان تنطلق انطلاقة واثقة، في حاجة إلى طائف لبناني ـ لبناني بعد الطائف العربي والاقليمي؟».

إن اعلان نهائية الكيان اللبناني لا يجعل منه وطناً، أو في أحسن الأحوال إنه اعلان نيّات كما في كل الوفاقات السابقة. والمشروع ما زال مجرّد مشروع، بل فكرة غامضة هي ووسائل تحقيقها.

أجل، كيف ومتى يصبح لبنان وطناً؟

وحده التوافق على علّة وجوده، أو على غاية وجوده تحسم هذه المسألة أو تضعها فعلاً على طريق الحسم. وهذا ما لم يتمّ بعد، لا في «الطائف» ولا في الاتفاقات والمواثيق السابقة. كان هناك

ما يشبه الحرص على اعتبار المسألة غير مطروحة، او كأن الكلام عليها هو من باب التشكيك في وجود لبنان السيد المستقل. لذلك نرى دستور العشرينيات يتكلم على الجمهورية اللبنانية كما لو أنها من عمر التاريخ، وكذلك ميثاق الأربعينيات. ويبدو أن آباء «الطائف» أبوا أن يكونوا أقلّ إيماناً بتاريخية الكيان اللبناني فاعتبروه باقياً أيضاً حتى نهاية العالم والتاريخ. ولعلّ الخلاف بين اللبنانيين لم يكن حول نهائية الكيان أو حول انتمائه إلى محيطه العربي بقدر ما كان حول مسوّغ وجوده. أليس لهذا السبب قيل بـ «الأمة» اللبنانية وبـ «القومية اللبنانية»، وبالفينيقية، أو بلبنان التاريخي وما إليها من شعارات هي كلها لإعطاء لبنان صفة الأمم العريقة التي لا هي ترتاب في نفسها ولا أحد يشكك في أصولها واستقلالها، كما لا تحتاج أيضاً إلى أي مبرر معلن لوجودها الحر السيد المستقل.

والحقيقة هي أن لبنان شأنه شأن كل البلدان الصغيرة الواقعة على المفارق والممرات الدولية التي، إن لم يكن لها ما يبرّر وجودها واستقلالها، تهافتت أو جرفها المحيط.

بل إن الأمم العريقة نفسها، وذات الماضي القومي العريق، لا تنسى أن تسند وجودها إلى مسوّغ أو إلى رسالة أو إلى غاية ودور. وهل كانت فرنسا في حاجة إلى أن تستهل دستورها، بعد الحرب الكونية الثانية، بالإعلان عن انها جمهورية تردّ على كل ما صنعته وتركته الديكتاتورية النازية من انتهاكات لحقوق الانسان؟

فماذا لو كان لبنان ليس أمة، بعد، ولا هو وطن بالمعنى الصحيح؟

بلى، يجب أن يسأل اللبنانيون أنفسهم: لماذا لبنان، أو لماذا يجب أن يكون دولة مستقلة، او على الأقل لماذا يجب أن يستقلّ عن سوريا؟

ويجب أن ينعقد الحوار حول هذا الشأن أيضاً وخصوصاً لا فقط حول توزيع السلطة والصلاحيات ولا فقط حول انتمائه العربي الذي ليس هو المسألة أو العقدة أو المشكلة. فلوجود لبنان السيد المستقل أسباب، أو ينبغي أن يكون له سبب أو مسوّغ غير الذي قام عليه «لبنان الكبير» فرفضه المسلمون، وخصوصاً أبناء المدن الساحلية و «الأقضية الأربعة». وكان من حقهم أن يرفضوه. فمن أجل المسيحيين تأسس لبنان الحديث، وإن كان من الشروط التي وضعتها فرنسا عليهم في ذلك الحين «احترام حقوق الأقليات الأخرى» غير المسيحية.

وحسب اتفاق الطائف، والتعديلات الدستورية التي أدخلها على نظام الحكم، أصبحت «الدولة المارونية» ـ إن صح القول ـ دولة مسيحية ـ اسلامية ـ إن صحّ القول أيضاً ـ عربية الهوية والانتماء، وعلى علاقة مع سوريا لا تعادلها أي علاقة أخرى بين دولتين. ولكن، من دون أن تتوضح الغاية من وجود الدولة اللبنانية، أو لماذا لبنان هو «وطن نهائي».

يقول المعترضون على هذه التسوية من غلاة المسيحيين: «وما الفائدة من نهاية هذا «الوطن» إذا بطل أن يكون بالوجه الذي كان له قبل أن يتغيّر؟».

والحال أن المسيحيين عموماً يتعاملون مع «دولة الطائف» تعامل المسلمين، من قبل، مع «دولة لبنان الكبير». كأنّ الدولة التي لا يحكمونها هم ليست دولتهم، أو كأنّ لبنان الذي يستبدل «العلاقة التاريخية» مع فرنسا، أو الذي يستبدل «الهوية الغربية» بالهوية العربية، ليس لبنانهم ولا هم يتعرّفون عليه.

وفي المقابل، إن هوية لبنان العربية إذا لم تكن متناقضة مع نهائية وجوده السياسي، لا تشكل مسوّغاً لهذا الوجود. ولماذا لبنان السيد المستقل، والمستقل خصوصاً عن سوريا، في هذه الحال؟

واستطراداً، ما هو دوره العربي، بل أي شأن لهذا الدور بين سائر الأدوار والأحجام؟

لن يصبح لبنان وطناً، ولن يكون هناك تضامن بين المناطق اللبنانية كافة وبين أهلها كافة، حتى يتفق اللبنانيون على جواب عن هذا السؤال، أو حتى يكتشفوا هذا الجواب، جواباً يكون في صلب الدستور، بل في أول سطر من مقدمة الدستور. كأن يقال، مثلاً، إن الغاية من وجود لبنان السيد المستقل، إنشاء نموذج للدولة الاسلامية ـ المسيحية، التي لا نموذج لها بعد ولا مثيل، أو تقديم نموذج للدولة العربية الديمقراطية في هذا الشرق، أو أي جواب من هذا الطراز. فثمة قيمة لهذا البلد يجب أن يتفق عليها اللبنانيون، وتكون في المستوى الذي يستأهل الموت من أجلها، فتدرَّس في المدارس، ويتربّى عليها السياسيون الجدد، وتكون هي فعل الإيمان بلبنان.

وفي هذه الحال فقط، يصبح التضامن الوطني فوق كل أشكال التضامن سواء كان على مستوى الطائفة أو الفئة أو المذهب أو المنطقة.

يصدر قريباً

عن مركز دراسات الوحدة العربية

١ ـ الحركة الوطنية والاستعمار في المغرب العربي ..... أمحمد مالكي

٢ ـ الثورة العالمية الأولى: من أجل مجتمع عالمي جديد ..... نادي روما

٣ ـ انقاذ كوكبنا: التحديات والآمال
حالة البيئة في العالم ١٩٧٢ ـ ١٩٩٢ ..... برنامج الأمم المتحدة للبيئة

٤ ـ سياسات الهجرة في البلدان العربية المصدّرة للعمالة ..... ندوة

لبنان بعد اتفاق الطائف (حلقة دراسية):

لبنان بعد اتفاق الطائف: الإيجابيات والسلبيات

■ المناقشات

١ ـ انطوان نصري مسرّة

قال أحد المندوبين لممثلي المقاطعات المتحدة الهولندية سنة ١٧١٣، على أثر معاهدة اوترخت Utrecht: «سنوقع السلم عندكم، لكم، وبدونكم».

إن ما حصل خارج لبنان في وثيقة الوفاق الوطني شبيه بما حصل سنة ١٧١٣ في معاهدة اوترخت، وقبلها في معاهدة وستفاليا سنة ١٦٤٨، وذلك في اطار اقليمي ودولي. يقتضي تالياً عدم تضخيم الدور الداخلي في هذا النمط من الاتفاقات.

ويقتضي أيضاً عدم تضخيم البُعد الداخلي في كل الحروب التي حصلت في لبنان منذ ١٩٧٥. لبنان بلد صغير وبجوار اسرائيل التي تسعى إلى تفوق استراتيجي على كل الدول العربية مجتمعة. وكانت الحروب في لبنان حصلت في اطار تفكك النظام الاقليمي العربي وفقدان الحد الأدنى من التضامن العربي.

تطرح مرحلة ما بعد وثيقة الوفاق الوطني، داخلياً، ثلاث مسائل: تحريك الديمقراطية، وبناء الدولة، والتوفيق بين المشاركة وفصل السلطات.

أولاً، تندرج **الديمقراطية** في سياق من المشاركة السياسية (انتخابات، معارضة، تأسيس جمعيات، مشاركة في الموارد العامة، وجود فعلي في السلطة...). وتتميز مرحلة ما بعد وثيقة الوفاق بطلاق بين المجتمع المدني والسلطة لم يعرفه تاريخ لبنان سابقاً. وتُظهر التحقيقات الاجتماعية أن المعاناة المشتركة طيلة ١٦ سنة أنتجت مواطناً متعطشاً إلى دولة القانون. فللمرة الأولى في تاريخ لبنان خلال سنتي ١٩٨٩ ـ ١٩٩٠، برزت المواطنية اللبنانية في مفهومها المعاصر. لكن المواطن اللبناني يعاني، اليوم غربة بالنسبة إلى ما يحصل. السلطة مجموعة رموز تثير الاقتداء أو النفور. المواطن اللبناني لا يريد المشاركة في الشأن العام، بينما تتطلب المرحلة تضافر الجهود للبناء. ولا يسمع هذا المواطن شيئاً جدياً حول الاعداد الاداري للوائح الشطب بغية تنظيم انتخابات.

ثانياً، يتمحور الخلاف الجوهري حول **أسس بناء الدولة**. فلا يمكن بناء الدولة إلا بفضل جيش منتصر، لا جيش مقهور يساوم طيلة اشهر حول كيفية عمله بالنسبة إلى ميليشيات. ليس المطلوب انتصاراً عسكرياً، بل المطلوب، ربما انتصار يحافظ على كامل معنويات الجيش.

ويفترض سياق بناء الدولة في لبنان وجود **حكومة تمثل الطوائف**، ولكنها فوق الطوائف. كي تكون فوق الطوائف (ولا ضد الطوائف) يقتضي **تحييد بعض المؤسسات الأساسية** عن المحاصصة، وعن الصراعات الطائفية، وعن التسييس في المنافسة السياسية. خلال الحروب في لبنان، تم التوافق بين زعماء الطوائف على تحييد المصرف المركزي. كان لهذا الوفاق دور هام في الحفاظ على هذه المؤسسة. لا يمكن بناء دولة لبنانية فوق الطوائف، كجسر يعبر عليه الجميع دون استثناء، **إلا** بتحييد المؤسسات التالية: البنك المركزي، الجيش، الأمن العام، القضاء، الجامعة اللبنانية، وزارة التربية، تلفزيون لبنان. الادارات الأخرى قد تتحمل صراعات طائفية لتوزيع مغانم في الزراعة أو التجارة... لكن هناك بعض المؤسسات التي تعتبر جوهرية بالنسبة إلى دولة القانون. يفترض هذا السلوك نخبة سياسية تتمتع بإدراك واقعي وشامل لمفهوم الدولة.

ثالثاً، يعاني لبنان معضلة **التوفيق بين مبدأ المشاركة في الحكم ومبدأ فصل السلطات**. لقد جُعلت الرئاسات الثلاث الموزعة بين الأقليات الثلاث الكبرى متساوية. هذا أمر مستحيل. لكل رئاسة دورها وسلطاتها ورموزها. ويجب أن تكون الرئاسات الثلاث **متمايزة**، انسجاماً مع مبدأ فصل السلطات. هذا الموضوع قابل للمعالجة في اطار نظام مشاركة **غير مغلق**. لكننا نستمر بالتلاعب على الشعارات اللاطائفية ظاهرياً. فالمعضلة تكمن في أن **الزعامة الشيعية تريد موقعاً موازياً من الناحية التقريرية لرئاسة الجمهورية ولرئاسة مجلس الوزراء**.

لِيُطرح الموضوع على هذا الشكل الطائفي الصريح! الأمور التي تطرح صراحة لها معالجات أقلّ طائفية من الطروحات الملتوية التي ترهق النظام وتعطل اهم آلية في الممارسة الديمقراطية، أي آلية فصل السلطات.

المطلوب من اللبنانيين أن يتعظوا من التجربة، وأن يكفّوا عن طرح مشاكل نظامهم السياسي بأحواء من التحريض. لندرس مختلف أمور النظام السياسي من منطلقات حقوق الانسان والديمقراطية والفاعلية السياسية. ليس موضوع **التوازن الداخلي** في النظام السياسي اللبناني مسألة داخلية. إنه **موضوع اقليمي** يرتبط بمشاكل ادارة التنوع وبنية الكيان الاسرائيلي في المنطقة. نظامنا السياسي هو أبعد من مسألة داخلية. لنطرح مشاكله بحكمة ودراية، وربما علينا الحذر من بعض الطروحات التي بطبيعتها تثير مشاكل تعامل الأنظمة، في المنطقة، مع مسألة ادارة التنوع.

٢ ـ بشارة مرهج

من المفارقات الطريفة في الحياة اللبنانية العامة، أن معظم الأطراف السياسية تشترك في نقد الطائف والقبول به في آن معاً. بعضها لخوف لا يعترف به، وبعضها الآخر لقناعة يريدها ملتبسة. وهذا، كما نعلم، في صلب الممارسة الديمقراطية التي تتقنها العشائر اللبنانية حيال السلطة الأكبر حيث تصرح بما لا تبطن، وتبطن غير ما تقول. على أي حال، مهما كان رأينا في اتفاق الطائف، فالواقعية السياسية تفيدنا أنه من الصعب الخروج عليه أو الخروج منه. فالطائف موجود كصيغة دولية واقليمية ولبنانية، وهو مطروح حالياً لإنجاز بنوده كلها.

ولما انطلق الطائف من ديمقراطية النظام اللبناني، فقد وضع دينامية سياسية جوهرية، هي ليست موضع تطبيق الآن، ولا نرى في الأفق القريب اتجاهاً إلى تطبيقها، الامر الذي يهدّد، برأينا، الاتفاق نفسه وعلى يد متعهّديه أنفسهم.

الموضوعان الأساسيان في هذه السياسة يتمحوران حول الغاء الطائفية السياسية واجراء انتخابات عامة. وبدلاً من أن يسعى أهل الطائف إلى تحقيق هذين الأمرين، يجتهدون في اختلاق الأعذار ومراكمة الحجج لتأجيلهما. هذا الاتجاه الخطير الذي يسلكه أهل الطائف، مستمرئين الواقع الراهن الذي يتقاسمونه عن غير استحقاق، من شأنه أن يعزز حالة الطلاق بين السلطة والناس، ومن شأنه أن يعزز حالة الجمود في الحياة السياسية اللبنانية، بل من شأنه أن يلغي هذه الحياة نفسها في بلد مشهور بحيويته السياسية. فأهل السلطة فريقان: فريق ناقم يستعيد لغة الحرب الاهلية تدريجياً، وفريق يمارس الأبوّة على اللبنانيين دون استحقاق، ولكنهما في الواقع فريق واحد في فلسفة تأجيل الانتخابات وعدم معالجة موضوع الطائفية السياسية. لقد طبّقنا من بنود الطائف ما خلخل التوازن بين مؤسسات الدولة ولم نطبّق ما يؤمّن تداول السلطة التي لم يدخل إلى محرابها هواء نقي منذ عشرين عاماً.

بالديمقراطية، فقط، ومن خلال انتخابات عامة نزيهة، وعلى أساس نظام انتخابي عصري، يمكن أن نصل إلى وضع ديمقراطي ربما يسمح لنا بتقويم اتفاقية الطائف واكتشاف جدواها وأهليتها على ضوء الارادة الشعبية التي لن تعدم وسيلة - متى تحررت من الأبوة المفروضة والشبح الميليشيوي - من اكتشاف مسوغ لوجود لبنان الذي تمسكت به في أحلك الظروف وأصعبها.

٣ - توفيق هندي

إن مناقشتي الأفكار التي وردت في كلمة الرئيس سليم الحص ومحاضرة منح الصلح وتعقيب جوزيف أبو خليل لن تكون تفصيلية، بل ستكون بصيغة ملاحظات عامة توضح بعض ما لم يقل عن اتفاق الطائف، أو تغني بعض ما قيل عنه، أو تنفي بعضه الآخر، جزئياً أو كلياً.

أولاً، إن اتفاق الطائف هو وليد ارادة امريكية برعاية عربية وأداة لبنانية. فالإرادة الأمريكية، آنذاك، كانت تعبّر عن جهوزية الولايات المتحدة للإمساك بكل أوراق الشرق الأوسط في ظل مسيرة احتضار الاتحاد السوفياتي. والرعاية العربية وفّرها الجو العربي العام ولعبة العلاقات العربية - العربية المستجدة اللذين انتجهما انتصار العراق على ايران، واللذين تجسدا، قبيل ما سمّي «حرب التحرير»، بتأليف اللجنة السداسية العربية. أما الأداة فتشكّلت من مجموع البرلمانيين اللبنانيين المنتخبين منذ حوالى عشرين عاماً.

ولكن ما كان اجتماع الطائف ليكون، ولا تسوية الطائف ولا اتفاق الطائف، لو لم تقم ما سمّي «حرب التحرير»، ولو لم تبلغ نقطة اللارجوع التي أوصلها إليها العماد ميشال عون. إن هذه الحرب اتخذت أبعاداً لبنانية واقليمية في غاية الخطورة، انعكست على ما كانت ترسمه واشنطن للمنطقة، مما استدعى تدخّلها الحاسم.

ثانياً، إن اتفاق الطائف ولد في ظروف قسرية، وبسرعة فائقة. فهو لم يكن نتيجة حوار عقلاني، موضوعي، هادىء، ناضج، وحر. فالأطراف اللبنانية الأساسية لم تشارك مباشرة في

مناقشاته. والحقيقة أن «الطائف» هو تسوية الضرورة والممكن في لحظة متأزمة جداً من تاريخ الحرب في لبنان، وفي ظل عوامل اقليمية ودولية ضاغطة. فهو ذو طابع ظرفي، ولم يحقق آمال اللبنانيين مجتمعين، أو بفئاتهم الطوائفية والسياسية المختلفة. لذا، ثمة اجماع على أن الجمهورية الثانية مرحلية ولا تمتلك مواصفات الاستقرار والديمومة.

ثالثاً، لا أوافق سليم الحص ومنح الصلح على أن المشكلة الرئيسية في الجمهورية الثانية تكمن في أنها «طائفية». فالجمهورية الثانية لا تختلف في الجوهر عن الجمهورية الأولى. والفارق بينهما كمّي وليس نوعياً. فالجمهوريتان، الأولى والثانية ترتكزان على فكرة أساسية واحدة هي «دولة مركزية موزعة سلطاتها حصصاً على الطوائف». والفارق بين الاثنتين يكمن في نسب الحصص: فإذا كانت الغلبة المسيحية، المارونية تحديداً، في التوزيع الطوائفي هي السمة الغالبة في الجمهورية الأولى، فإن التوازن الطوائفي يشكل السمة الغالبة للجمهورية الثانية. إن المشكلة الرئيسية في الجمهوريتين هي نفسها: إنها، في رأيي، «طائفية» الدولة بل التناقض بين الصفة المركزية للدولة والصفة الطوائفية لتوزيع السلطات فيها. فهذه لا تتلاءم مع تلك. والحقيقة، أن ثمة حلّين نظريين ممكنان لهذا التناقض. الأول، يعتمد على الغاء الطائفية (الغاء الطائفية السياسية للبعض، العلمنة للبعض الآخر)، والثاني يدعو إلى اقامة دولة لامركزية.

إني من أصحاب الرأي الثاني. فتوزُّع المجتمع اللبناني إلى طوائف واقع موضوعي. وهذا التوزع لا يطال البنى الفوقية للمجتمع فحسب، بل يمد جذوره إلى بناه التحتية. فعلوم التاريخ والفقه والاجتماع والسياسة والجغرافيا تُبرز هذه الحقيقة لمن لا يرفض القراءة الموضوعية للواقع.

وبما أن على البنى الفوقية للدولة أن تعكس البنى التحتية الاجتماعية ـ السياسية للمجتمع وأن تتفاعل معها، وليس العكس، فإن فكرة «تنوع المجتمع ضمن وحدته» تلقى ترجمتها العملية بـ «ضرورة قيام دولة لا مركزية». فضرورة قيام الدولة وسلطاتها المركزية تعبّر عن، وتضمن وحدة المجتمع اللبناني، في حين أن سلطات الدولة المحلية تجسد حرية التنوّع المجتمعي.

لا يتّسع المجال هنا للاسترسال في تفصيل وجهة النظر هذه أو مناقشة وجهات النظر الأخرى. المطلوب، في رأيي، حوار حر مثل الذي نجريه هنا، ولكن على نطاق اوسع واشمل، فنُقنع أو نقتنع. المهم أن لا أحد يمكنه أو يرغب في أن يفرض رأيه على الآخر بالقوة والإكراه. والأهم أن يكون الكل له سعة الفكر والجهوزية للاستماع إلى رأي الآخر دون سوق الاتهامات المجانية ودفع المناقشة باتجاه مسالك الغوغائية والديماغوجية الرخيصة. المطلوب حوار رصين، هادىء، جاد، عميق، عقلاني، موضوعي، حر، متحرر من أي رقيب أو حسيب، منفتح، دون تحد أو انفعال ودون تجريح أو مهاجمة. بكلمة، المطلوب التحدث بعكس لغة الحرب وخطابها السياسي.

إن هذه الحوارات ضرورية بين الأطراف والفئات اللبنانية كافة، وهي الكفيلة بتحضير أجواء الوفاق اللبناني ـ اللبناني بالعمق لإكمال وتفعيل مسيرة الدولة في تطبيق ما تبقى من اتفاق الطائف، وتصحيح اعوجاج التطبيق والممارسة والأداء، والتمهيد لإقامة الجمهورية الثالثة التي تمثل خيار اللبنانيين الحر: دولة عصرية، عادلة، ديمقراطية، سيدة، حرة، مستقلة، تترجم خير ترجمة فكر العيش المشترك المسيحي ـ الاسلامي، وتحمل رسالة التفاعل والتواصل الحضاري والانساني الكوني عبر تفاعلها مع اتجاهات تطور المنطقة وانسجامها مع المعايير الدولية للعصر الجديد.

إن بلوغ الجمهورية الثالثة لن يتم إلا عبر الوسائل والمؤسسات الدستورية، وهو مرهون بتنفيذ ما تبقّى من اتفاق الطائف (المهجرون، السيادة، التحرير، التقسيم الاداري، القانون الانتخابي... الخ). لذا يجب التمسّك بتنفيذ اتفاق الطائف، وصون الديمقراطية وتعزيزها في الحياة السياسية، واجراء الانتخابات لأنه من دون هذه الخطوات لا امكانية لبلوغ الجمهورية الثالثة.

رابعاً، تشهد الساحة اللبنانية مراوحة من النوع المؤذي: توقفت الحرب ولم يتحقق السلام الحقيقي. بسطت الدولة سلطتها ولم تُلغِ المنظمات المسلحة. هُدمت الدويلات ولم يكتمل بناء الدولة. توقفت الدورات الاقتصادية المناطقية ولم تتنامَ الدورة الاقتصادية الوطنية. ولبنان، الذي خرج من مرحلة الحرب، لم يتمكن حتى الآن من الدخول الجدي في مرحلة السلم الحقيقي، واعادة البناء. ويبدو كأن الوضع دخل مجدداً في الثلاجة، وتوقّف اتفاق الطائف عند الحد الذي بلغه. إن أسباب هذا الوضع المقلق متعددة:

أولها، تطورات الوضع الاقليمي ومؤتمر السلام الذي أعاد ربط وضع لبنان بالتجاذبات الاقليمية، بالرغم من محاولات السلطة اللبنانية تفادي هذا الربط.

ثانيها، التطبيق المشوّه للطائف. فاتفاق الطائف، بنصه، انعكاس للمعادلات الدولية والاقليمية، وموازين القوى الداخلية في لبنان خلال المرحلة الزمنية التي وُضع فيها. غير أن تطورات ضخمة حدثت في المجالات الدولية والاقليمية والداخلية وغيّرت تلك المعادلات والموازين خلال فترة تنفيذ «الطائف»، فأتى هذا التنفيذ متلائماً مع التغيرات المستحدثة. وأهم هذه التطورات احتلال العراق الكويت، والحرب التي تلته، وانهيار الاتحاد السوفياتي والمنظومة الاشتراكية، والطريقة التي تمّت بها ازالة تمرد العماد عون. وجاء تشكيل الحكومة الحالية، من ثم، معبراً عن خسارة طرف وطائفة. ومع الوقت، اكتشف اللبنانيون أن الخسارة عمّت الجميع، في الواقع والممارسة، بأغلب فئاتهم وطوائفهم. والحقيقة أن الحكومة القائمة تفتقد التوازن السياسي والوطني، وهي لا تعكس حقيقة خريطة الواقع السياسي اللبناني. فمن يفتقر إلى التوازن في تركيبته لا يسعه أن يكون متوازناً وأميناً على تحقيق الوفاق في ممارسته وأدائه. لذا، أتى ما نُفّذ من اتفاق الطائف بشكل مشوّه، وأحادي الجانب، وغير متوازن، وغير عادل، وانتقائياً ومرتجلاً، ولا يتفق مع محتوى مسيرة الوفاق وروحية الطائف.

ثالثها، ما يمكن تسميته بالخلل الجوهري لجمهورية الطائف. الجمهورية الأولى لم تكن عادلة، إنما وفرت للبنان حكماً، وآلية حكم، ودولة لها رأس. الجمهورية الثانية عادلة من حيث توازنها النظري، غير انها تبدو غير عملية. فالغلبة المارونية، ضمن صيغة ما يمكن تسميته فدرالية الطوائف» في دولة مركزية وفرت القيادة بشخص رئيس الجمهورية لدولة لبنانية لا يمكنها من حيث صيغتها إلا أن تكون ضعيفة، وبالتالي فإن هذه الغلبة وفرت للدولة امكانية الاستمرار، في حين أن التوازن في الصيغة ذاتها يخلق دولة من الصعب ادارتها. وفي رأيي، أن صراع الصلاحيات بين المؤسسات الدستورية وبين كل واحدة منها ورئيسها، وبين الرؤساء أنفسهم، وبغضّ النظر عن شخصية الرجال الذين يحتلون المراكز المختلفة، لن ينتهي كي يستقر الوضع على قواعد وآلية حكم ثابتة. ذلك أن التوازن الطوائفي لا يمكن تأمينه إلا في إطار دولة لامركزية. والمفارقة الكبرى اليوم هي في أن الدولة المركزية لا رأس لها. فقرارها ضائع وتائه بين مؤسسات السلطة المختلفة، ويتطلب دائماً وصيّاً خارجياً ليبلوره، ويضبط تناقضات أطراف السلطة المختلفة.

خامساً، ما هي أسباب الطلاق بين المسيحيين ودولة الطائف؟

أول هـذه الأسباب، ولكن ليس أهمهـا، يكمن في رفض بعض المسيحيين واقـع الانتقـال من الغلبة المارونية في السلطة إلى التوازن الطوائفي فيها. وهذا الرفض سلبي جداً بمحتواه.

السبب الثاني، وهو الأهم في رأيي، يكمن في أن محتوى اتفاق الطـائف جاء أقـرب بكثير إلى طروحات المسلمين منه إلى طروحات المسيحيين، أو على الأقل قسم لا يستهان به منهم، لجهة كيفية بلوغ التوازن الطوائفي والعدالة.

السبب الثالث، هو شعور عميق بالاضطهاد لدى المسيحيين، وبأن لا مستقبـل لهم في لبنان، وأن ثمة هجمة اسـلامية عـلى مواقعهم المتبقيـة في السلطة والادارة، ممـا يُشعرهم بـأن المسلمين يسعـون ليس إلى التوازن بـل إلى عكس الآية والتـوصل إلى غلبـة اسلاميـة في توازنـات السلطـة اللبنانية.

السبب الرابع، يكمن في أن أغلبية المسؤولين المسيحيـين في الحكومـة والبرلـمان لا يتمتعون بثقة واحترام أغلبية واسعة من المسيحيين اللبنانيين.

السبب الخامس، يكمن في أن أداء دولة الطائف وممارستها لا يشفع بها. فهي لا تنفّر عنهـا فقط القاعدة المسيحية بل القاعدة اللبنانية برمتها أيضاً.

٤ ـ جهاد الزين

اسمحوا لي أن أدخل قليلاً في توصيف النقـاش الدائـر، طالمـا أن الحلقة دراسيـة وتستلزم بالتالي البحث عن خلاصات في مسار هذا النقاش.

يبدو أن معظم المشاركين يوافقون على أمرين أساسيين:

ـ **الأول** هو ضعف ما أسمته ورقة منح الصلح القيّمة فعلاً «**الرافد اللبناني**» الذي سـاهم في انتاج اتفاق الطائف.

ـ **والثاني** هو التسليم العام لدى المشاركين بالفصل بـين «**الطائف**» كـاتفاق لإنهـاء الحرب الأهلية، وهذا ما حصل، وبين «**الطائف**» كـاتفاق يعيـد بناء الـدولة اللبنـانية عـلى أسس جديـدة متقدمة، وهذا ما لم يحصل، ويبدو أنه موضع شك عميق من جانب معظم المشاركـين عبّرت عنـه دعوة الرئيس الحص المعروفة إلى بناء الجمهورية الثالثة.

ولهذا أود أن أضيف عنصراً ثالثاً هو أن ضعف «الرافد اللبناني» يطرح لدى البعض فكـرة الدعوة إلى «وفاق لبناني ـ لبناني جديد»، من المفترض أن تبنى الدولة على أساسه.

هنا، تسود عند بعض المعترضـين فكرة أن الـوفاق الـداخلي يعني تلـك العملية الميكـانيكية القائمة على جلوس أطراف الحرب السابقة وبعض الفعاليات حول طاولة مستديرة في مكان وزمـان محددين للخروج باتفاق جديد.

هذه النظرة إلى الوفاق، في زمن السلم، يجب أن نتخير من أجل تحـرير هـذا الهدف من أسر فكرة الزمان والمكان والأطراف المحددة.

الوفاق في السلم يجب ان يكون عملية شاملة متعددة المستويات، تشارك فيها كل القطاعات الحية في الدولة والمجتمع اللبنانيين.

هذه النظرة تفهم الوفاق أنه عملية متحركة ومتداخلة في النقاش العام بين القوى السياسية والفكرية والاجتماعية والاقتصادية الحية في البلد.

السلم يجب أن يكسر ليس مصادرة التمثيل فحسب بل تسطيحه أيضاً في مجرد تفاهم بين مجموعة قوى.

الملاحظة الأخرى تتعلق بالجانب الذي أثارته ورقة منح الصلح حول المسيحيين وتعقيب جوزف أبو خليل. ذلك أن الأزمة لا تطال حالياً علاقة المسيحيين بالدولة بقدر ما تطال علاقتهم أساساً بالصيغة، أي بتركيبة البلد. فأزمة العلاقة بالدولة هي انعكاس لأزمة علاقتهم بالصيغة.

ثمة قلق مسيحي عميق، ويبدو أحياناً غير واضح الأسباب، إلا انه واضح الموقف كما أظهرت التجربة «العونية» التي لا تزال حتى الآن - بمن فينا المثقفون المسيحيون - نحاول فك «ألغازها» لا في السياسة المباشرة، وهي واضحة، ولكن في النفسية - السياسية الجماعية التي تلقتها، بل ربما انتجتها في سياق الحاجة لدى المسيحيين للتعبير عن قلقهم حيال الصيغة، إلى دفع ظاهرة كهذه بلغت أحياناً درجة «اللاسياسة» من حيث عنف المواقف وتصلبها غير المدروس.

الآن، يمكن وضع الانكفائية الحالية في العديد من الأجواء المسيحية في هذا السياق. لا يعني الأمر أنه ليست هناك أزمة في علاقة كل الطوائف مع «الطائف»، إلا أن الأمر مختلف لدى المسيحيين الذين عبروا وحدهم - وأعني هنا مد غالبيتهم الشعبية - عن رفضهم.

هذه أزمة صيغة البلد التي تنعكس على العلاقة مع الدولة، وليس العكس.

يجب أن نولي هذا التمييز اهتماماً عميقاً، في ما أظن. ولربما كانت «القوات اللبنانية»، رغم أن ظاهرة عون عزلتها شعبياً، تستند إلى أزمة صيغة الكيان وتركيبته في محاولتها إعطاء الجواب الفدرالي الذي لا تزال تتمسك به كمشروع مستقبلي رغم تأييدها الثابت لاتفاق الطائف.

٥ - حسين ضناوي

في التعقيب الذي تقدم به جوزف أبو خليل على ورقة منح الصلح يؤكد أن لبنان لن يصبح وطناً، ولن يكون هناك تضامن بين المناطق اللبنانية كافة وبين أهلها حتى يتفق اللبنانيون على جواب عن سؤال طرحه. كان يقال مثلاً إن الغاية من وجود لبنان السيد المستقل انشاء نموذج للدولة الاسلامية - المسيحية التي لا نموذج لها بعد ولا مثيل، أو تقديم نموذج للدولة العربية الديمقراطية في هذا الشرق.

أتوقف عند هذا القول لأؤكد أن الوطن يوجد لا لقيمة يمنع غيابها وجوده. القيمة ضرورة، لكن غيابها لا يغيّب الوطن، فلبنان يبقى وطناً للذين يعيشون فيه. أما بالنسبة إلى كون لبنان نموذجاً للدولة الاسلامية - المسيحية أو للدولة الديمقراطية، فإني أعتقد أن الديمقراطية هي الكفيلة بقيام التضامن العميق بين المواطنين، مسلمين ومسيحيين، وأن جميع ابناء الشعب يصرّون على قيام الديمقراطية وحمايتها. إن النص على الديمقراطية في الدستور قائم، ولكن الديمقراطية قوانين تفصيلية وممارسة، ومن دون الممارسة لا تقوم الديمقراطية.

هذه هي مهمتنا: أن نمارس الديمقراطية بكل معناها وأبعادها، ومقاومة كل من وما يخل بحقوق الانسان أو يمارس التمييز على أساس طائفي أو عرقي أو خلافه. فالوطن قائم والديمقراطية مشروع وستبقى مشروعاً لأنها فعل وممارسة يومية. وأعود إلى مداخلة منح الصلح، الذي نقدّره كثيراً انسانياً وفكرياً.

يقول منح الصلح: إن اتفاق الطائف هو شراكة بين قوى سياسية، بين النواب والميليشيات على حساب القوى التي أصرّت على السلام والوحدة. هذا الرأي صحيح تماماً، ولكن لماذا تمّ تجاوز قوى السلام والوحدة؟ إن السلطة تؤخذ ولا تعطى. لقد أخذها السياسيون والنواب لأنهم قوة الشرعية التي لا بد منها كمخرج دستوري للاتفاق. وأخذتها الميليشيات لأنها قوة على الأرض بيدها السلاح والرجال. أما الذين ناضلوا وأصرّوا على السلام والوحدة، وهم قوة كبيرة من الشعب، فلم ينالوا شيئاً لسبب بسيط هو عجزهم عن أن يجسّدوا كيانهم في شكل قوة ضغط متماسكة قادرة على أن تقول لا أو نعم. لهذا السبب استبعدوا.

وسمعت الكثيرين يطالبون بانتخابات سريعة في لبنان.

إن هذه القوى ستبقى عاجزة عن تجسيد نفسها سياسياً وستغيب في أي انتخابات قادمة. ولن تتمكن من أن تتجاوز الميليشيات والنواب لأنها ظلت دون مشروع وطني محدد ودون تنظيم ولو في شكل جبهة عريضة تعكس وتجسد ارادة المواطنين الرافضين الحرب والتجزئة والتخلف. إن المدخل إلى التطور والتقدم والديمقراطية هو في انخراط المثقفين والمواطنين في التشكيلات السياسية للعب دور فاعل.

هناك مسألة أخرى تتعلق باجتهاد منح الصلح لجهة تفسير علاقات السلطات الثلاث في لبنان بعد التعديل الدستوري... أنا لا أنطلق من طائفية الرئاسات كحقيقة دائمة، وما أتكلم عنه ليس توازنات طائفية بل توازنات داخل السلطة من الضروري التوقف عندها وجلاؤها، خاصة أن الحديث عن الفوضى الدستورية يتعاظم والغموض يزداد توسعاً وانتشاراً.

لقد حسم التعديل الدستوري مسألة الحكم والمسؤولية. فبعد أن كان الدستور القديم في المادة ١٧ ينص على أنه «تناط السلطة الاجرائية برئيس الجمهورية...»، نصت المادة ٦٥ من الدستور المعدل على أنه «تناط السلطة الاجرائية بمجلس الوزراء». فيكون الدستور قد حسم مسألة موقع السلطة الاجرائية. ثم إن الدستور المعدل قرن السلطة بالمسؤولية. وبما أن مجلس الوزراء مسؤول أمام المجلس النيابي، فهو صاحب السلطة الاجرائية. إن الممارسة التي تجري حالياً من حيث استمرار رئيس الجمهورية، بعد «الطائف»، بممارسة الصلاحيات نفسها التي كان يمارسها رؤساء الجمهورية السابقون قبل «الطائف» هي مخالفة دستورية.

وباعتقادي أن رئيس الجمهورية لا يواجه مجرد كلمات بل يواجه نصوصاً دستورية، وأن الجمهورية لا تحتاج إلى رئيس دستوري مبطّن بقائد ـ بل إن السلطة الاجرائية الممثلة بمجلس الوزراء بحاجة إلى قائد يدير السفينة ويتحمّل مسؤولية تصرفاته سياسياً ودستورياً. ولا يؤخذ على هذا الرأي الفقهي أنه جديد على آذان الفقهاء، فالاجتهاد الفقهي يصبح مألوفاً بتأكيده.

هناك نقطة أخرى تتعلق بممارسة سلطات رئيس الحكومة وعلاقته برئيس الجمهورية. أنا لا أعتقد بصحة الرأي الذي يقول به منح الصلح بأنه انطلاقاً من الحساسية تجاه اتفاق عرفي يقتضي أن يُطلع رئيس الجمهورية رئيس الحكومة على جدول أعمال اجتماعات مجلس الوزراء. لقد

سيطر غموض في اتفاق الطائف لهذه الجهة فأصبح جدول الأعمال من صلاحية رئيس الحكومة مع الاشارة إلى ضرورة اتفاقه على ذلك مع رئيس الجمهورية. الواقع أن نص الدستور صريح وواضح دون أي غموض فالمادة ٦٤ الفقرة ٦ تنص: «يدعو رئيس مجلس الوزراء مجلس الوزراء إلى الانعقاد ويضع جدول اعماله ويطلع رئيس الجمهورية مسبقاً على المواضيع التي يتضمنها والمواضيع الطارئة التي ستبحث»... فلا نص على ضرورة الاتفاق بين الرئيسين على جدول الأعمال بل فقط اطلاع رئيس الجمهورية. ومعنى ذلك أن رئيس الجمهورية الذي لا يحضر جميع جلسات مجلس الوزراء يجب أن يعرف المواضيع التي ستُبحث ليقرر إذا كان سيحضر أم لا.

نقطة أخرى دستورية. يقول منح الصلح: «واعطي رئيس المجلس حق الاشراف على الاستشارات النيابية المفضية إلى تكليف رئيس الحكومة... وكذلك اعطي صلاحية المشاركة في اختيار رئيس الحكومة والوزراء».

من مراجعة النص (المادة ٥٣) نجد ما يلي: «يسمي رئيس الجمهورية رئيس الحكومة المكلف بالتشاور مع رئيس مجلس النواب استناداً إلى استشارات نيابية ملزمة يطلعه رسمياً على نتائجها»... هذا هو النص فإذا كانت الاستشارات النيابية ملزمة ويطّلع رئيس الجمهورية من رئيس المجلس على نتائجها، فإن ذلك لا يعني حق مشاركة رئيس المجلس في اختيار رئيس الحكومة والوزراء دستورياً.

أما عن الترويكا القائمة وغير القائمة... فأعتقد أنها شأن سياسي ولظروف سياسية مرهونة بعلاقات هذه الترويكا وظروف مجيئها إلى الحكم، ومواقفها وممارستها، وليس لأسباب دستورية.

٦ ـ رشيد الجمالي

نشارك منح الصلح رأيه في أن وفاق الطائف يبقى افضل من دولة الطائف التي اضحت اليوم تعاني من فوضى دستورية كبيرة، ومن تقصير رجالاتها في مجال تقليص نقاط الإبهام في ممارستهم مسؤولياتهم، وعجزهم عن صنع أي تقدم في اعادة بناء الادارة اللبنانية وتحديثها تمهيداً لمرحلة الإعمار من جهة، وتخبُّطهم بعيداً عن مواجهة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية المتفاقمة التي بدأت تلقي بظلالها القاتمة على المستقبل من جهة ثانية.

اننا، ونحن نعي أن اتفاق الطائف هو تسوية، وهو ككل تسوية قاصر عن الارتقاء إلى مستوى الطموحات والآمال والتضحيات، إلا أننا نرى أن الصعوبات التي نعيش لا ترتبط بمضمون هذا الاتفاق ولا بترجمته الدستورية بقدر ما هي ناشئة عن طبيعة تكوين النادي السلطوي القائم المتناحر على المغانم. وإذا كان لنا أن نطمح لنجعل دولة الطائف أفضل من الاتفاق الذي أعطاها الحياة فلا بد من التوقف عند نقطتين مستقبليتين أساسيتين هما:

أولاً: ضرورة توجيه جهود كبيرة نحو تفعيل البنية السياسية التحتية متمثلة بالقوى السياسية الجديدة والهيئات الديمقراطية وقوى الضغط السياسية الشعبية التي يجب أن تصبح في مستوى تجاوز نزاعات دولة الطائف وصراعاتها، وصولاً إلى ما يمكن أن يفرض ممارسة مستقرة واضحة تتحدد في اطارها الصلاحيات ويُنشىء تعاوناً وتكاملاً بين السلطات، دون أن يغيّب ذلك طموحنا إلى تجاوز الجمهورية الثانية نحو نظام يوفر الحرية والعدالة والمساواة وتكافؤ الفرص ويرعى أدق تفاصيل حقوق الانسان.

ثانياً: الأهمية القصوى للإسراع في وضع نظام انتخابي جديد يعزز الديمقراطية ويعكس الارادة الشعبية المغيبة منذ عشرين عاماً، واجراء انتخابات نيابية على أساسه. ويبقى تحويل

لبنان دائرة انتخابية واحدة وخفض سن الاقتراع إلى ثمانية عشر عاماً واعتماد النظام النسبي مرتكزاً اساسياً من أجل بلوغ حياة ديمقراطية معافاة وسليمة وقادرة على احتواء كل النزاعات وصنع غد لبناني أفضل.

٧ ـ رشيد القاضي

كنت أتمنى لو أن بحث منح الصلح، عالج موضوع الصراع الداخلي بتوسع أكثر، وليس بشكل عابر حصره في تنافس الطوائف على حصصها في الدولة. فتحديد طبيعة الصراع، وأسبابه الجذرية، يُسهم في فهم اتفاق الطائف وفي اصدار الحكم المنصف عليه.

إن الصراع الداخلي في جوهره، ومنذ قيام دولة لبنان الكبير في العام ١٩٢٠، هو صراع على الهوية، وقد توضّح ذلك في مؤتمرات الساحل. وفي الميثاق الوطني المعروف بميثاق ١٩٤٣ حيث ورد في بيان حكومة الاستقلال الأولى برئاسة رياض الصلح: لبنان عربي الوجه. ثم نص على اعتماد اللغة العربية لغة رسمية وحيدة للبلاد، ودعا إلى أفضل العلاقات مع الدول العربية، وإلى اصلاح المناهج التربوية بما يعزز الانتماء الوطني. وجميع هذه الفقرات، كما يبدو بوضوح، كانت تعالج موضوع الهوية.

إن الصراع القائم في لبنان، هو صراع بين هويتين، واحدة عربية يرفضها المسيحيون بسبب مضمونها الاسلامي، ولعجز المجتمعات العربية عن تقديم نظام سياسي يقوم على الحرية والديمقراطية والتسامح، ويمكّن الأقليات الدينية من تحقيق ذاتها السياسية، ويتيح لها الاشتراك الفعلي في القرار السياسي: والثانية مسيحية لا تستوعب المسلمينْ وتخشى طغيانهم، وقد تجلّى ذلك في مذكرة الجمعيات والهيئات المسيحية التي قُدمت إلى الوسيط الفرنسي كوف دي مورفيل في العام ١٩٧٦، والتي جاء فيها بالحرف: «دعونا نجعل من لبنان ملجأ لأبناء الكنائس الهاربين من جحيم آسيا».

ولفهم اتفاق الطائف أكثر، علينا العودة إلى ظروف ولادته، وعن هذا الموضوع كتبت في جريدة **السفير** بتاريخ ٢٠/١٠/١٩٨٩ كلمة جاء فيها:

«تبارت الألسن والاقلام في نقد وتجريح وثيقة الاصلاح العربية المطروحة للمناقشة على نواب لبنان في مدينة الطائف السعودية. وقد أجمع المنتقدون على ان الوثيقة لا تقيم وطناً». وقد سها عن بال المعترضين أننا جميعاً لم نصل بعد إلى إقرار مفهوم موحد للبنان ـ الوطن. لذا، فإن علينا الاكتفاء باعتبار الوثيقة انقاذاً للبنان الواحد، وايقاف النزف الصاعق، وليست تصوراً مثالياً للبنان المستقبل. فهذا اللبنان لا يمكن استيلاده على الفور، واجتراحه من خنادق القتال ومن وراء حواجز الحقد والضغينة والانفعال، ولا من خلال اللقاءات الطائفية ومؤسسات الحرب. كما لا يمكن أن يستولده لنا الآخرون، أشقاء كانوا أم حلفاء أم أصدقاء. فلبنان المستقبل، لبنان الحلم المرتجى، لبنان الجمهورية الفاضلة، مسؤوليتنا نحن بالدرجة الأولى وربما الأخيرة، إذ عندما نصبح بمستوى هذا اللبنان نفرضه على أنفسنا أولاً، وعلى الغير ثانياً، إذا ما وجدنا في هذا الغير رفضاً له، علماً أن الغير لن يرفضه ولن يعرقله. فلبنان الغد لن يكون لهذا الغير عدوّاً ولا متواطئاً عليه، ولا ناشزاً عنه، بل سيكون له سنداً وظهيراً ومثالاً وقدوة وعنصراً فعالاً في نهضته وتقدمه وتحرره.

لبنان الغد هو الذي يثبت لسوريا وسائر العرب، ان في حريته واستقلاله وسيادته قوة لهم ودعماً، لا خطراً عليهم، ولا نقيضاً لهم، ولا جرحاً مفتوحاً في خاصرتهم، ولا عيناً للغرب عليهم.

لبنان الغد هو الذي يدرك تمام الادراك أن لا عدو له في أرضه واستقلاله ودوره سوى اسرائيل. ربما كان في هذا الكلام بعض الجواب عمّا جاء في تعقيب جوزف ابو خليل حول مسوِّغ وجود لبنان.

لقد وقف اتفاق الطائف أمام حرب استمرارها انتحار، وانتصار أي فريق من فرقائها ربما كان أسوأ عاقبة على البلد من استمرار الحرب. كان عليه أن يوقف الحرب، ويمنع الانتصار، وان يوفّق بين ضرورة تكريس هوية لبنان العربية وحتميتها وبين مراعاة فريق الهاربين من العروبة. كان على العقل السياسي الذي صاغ الاتفاق أن يبتدع «لبنانية» تستوعب المسلم وتستقطب ولاءه، وعروبة يتقبّلها المسيحي ويطمئن إليها.

أمام الطائفية وقف صانعو الاتفاق وقفة المتهيِّب. فالطائفية علّة متأصلة في النفوس، ولا يمكن اجتثاثها بقرار. إنه لم يأخذ الثور من قرنيه، ولكن لم يتركه سادراً يحطم أدوات المنزل. لقد اعتمد مع الطائفية أسلوب الاستيعاب والترويض والحد من انتشارها ووقف استثمارها، وذلك عن طريق وضع الأسس لإلغائها، تاركاً لعنصر الزمن أن يفعل فعله.

من هنا أريد أن أخلص إلى مناقشة الدعوة إلى طائف لبناني، معلناً تحفُّظي عليها، لأنه ما أن أوانها بعد. فهل استكملنا مرحلة الطائف الاقليمي ـ الدولي حتى ندعو إلى طائف لبناني؟

لقد كلفنا اتفاق الطائف حرباً استمرت ١٥ عاماً و٢٠٠ ألف قتيل، ومليارات الدولارات خسائر في البنى والمنشآت. فهل من الحكمة تجاوزه إلى طائف لبنان، لا عناوينه محسومة، ولا أجهزته محددة، ولا قواعده متفق عليها، ولا اطاره مرسوم؟! سيما وأنه ليس بالإمكان عزل العوامل الاقليمية والخارجية عند أي وفاق لبناني ـ لبناني. فالعامل العربي والعامل الخارجي هما في صميم التكوين الداخلي اللبناني.

أما عن كون اتفاق الطائف أفضل من دولة الطائف، فهذا صحيح، والسبب أن هنالك قوى سياسية دخلت في دولة الطائف بنية هدمه وتقويضه. وكلمة توفيق هندي تقدم إلينا البرهان على ذلك، بقوله انهم مع تطبيق الطائف بالكامل؛ ثم ختم كلمته بالدعوة إلى الفدرالية التي هي نقيض الطائف المرتكز في الأساس على الوحدة ومركزية الدولة.

٨ ـ سليم الحص

أعتقد أن عنوان اللقاء «مستقبل لبنان» يغرينا بالحديث عن قضايا استراتيجية مستقبلية تتجاوز حدود اتفاق الطائف. لكن مع الاعتراف بهذا الواقع علينا أن ندرك أن هناك على الأقل نقطتين أساسيتين يكاد يُجمع عليهما كل المتحدثين. **الأولى** هي أن تطبيق الطائف واجب قبل أن نتحدث عن أي تغيير مستقبلي.

قلت هذا في كلمتي ثم قالها منح الصلح عندما تحدث عن «وفاق الطائف خير من دولة الطائف»، يعني وفاق الطائف لم يطبَّق كما يجب. ولو طبِّق لكانت دولة الطائف في مستوى وفاق الطائف. الواجب الأول هو تطبيق الطائف بحذافيره. فلبنان لا يحتمل خللاً باتفاق قد حصل بعد لأيٍ دام خمس عشرة سنة من القتال. أعتقد أن هناك ما يشبه الإجماع: قبل أن نتحدث عن قضايا مستقبلية مثل الفدرالية يجب أن نكمل تطبيق الطائف بحذافيره حتى آخر نقطة فيه.

النقطة الثانية هي الديمقراطية. الديمقراطية جزء لا يتجزأ لا بل هي أساس الطائف ومنطلقه. عندما نطرح قضايا مستقبلية مثل الفدرالية، هل نستبق الديمقراطية؟ هل نستبق رأي الشعب كما يُعبّر عنه بممارسة ديمقراطية صحيحة، أم نطبّق النظام الطائفي كما يجب أن يطبَّق؟

من خلال الممارسة الديمقراطية يستطيع أي فريق أن يطرح أي شيء يريده. أنا ضد طرح الفدرالية، ولكن لا أستطيع أن أقول «أنا مع الديمقراطية وضد طرح الفدرالية»، لأنه إذا قلت بممارسة ديمقراطية صحيحة عليك أن تنفتح على أي طرح حتى ولو كان ضد قناعتك. إذن، كل هذه الطروحات سيأتي وقتها ولكن بعد إتمام اتفاق الطائف. وبعد إحياء أو تفعيل العملية الديمقراطية. كما يجب، ومن خلال العملية الديمقراطية، أن نحتكم إلى الممارسة الديمقراطية. ومن خلال هذه الممارسة يجب أن نقبل بأي نتيجة حتى ولو كانت ضد قناعة هذا الفريق أو ذاك. فالديمقراطية هي الحَكَم.

٩ ـ سناء أبو شقرا

أتفق مع من سبقني إلى القول بأن العامل اللبناني كان الأضعف في المعادلة الدولية والاقليمية التي أرست اتفاق الطائف وتستمر في احتضانه، ولو رمزياً. وكذلك أتفق مع القائلين بأن اتفاق الطائف في مأزق. فهو يواجه، من جهة، خطر العودة إلى ما قبل الحرب (مع مخاطر تفجير جديد لها)، ومن جهة ثانية، خطر التفسخ كأمر واقع وبقاء سلطة مركزية شكلية عاجزة. سأناقش مسألة عملية تفرضها ضرورات المرحلة الراهنة وأخطارها: كيف ننهض بالعامل الوطني اللبناني ليفرض تنفيذ الطائف ومن ثم تطويره وتجاوزه. إن الظروف الموضوعية والذاتية الآن مهيأة تماماً لولادة تيار واسع يعمل في هذا الاتجاه. وهو تيار يضم حتماً أكثرية من اللبنانيين، وسيجدون فيه منفذاً من المأزق على قاعدة حوار ديمقراطي، منفتح يسمح بتعددية التعبير الحقيقية. إن النخب السياسية قادرة على ممارسة هذا الحوار، وهي تمارسه بأشكال متعددة، لكن لا بد أن يقترن ذلك، إذا ما توخينا بذل ضغط حقيقي يتجاوز فراغ الحكم والمعارضة معاً، ببلورة تيار شعبي يضمن بداية انصهار اجتماعي على مستوى القاعدة. وبتقديري أن هناك ثلاثة عناوين للمهمات التي قد يطرحها هذا التيار على نفسه:

أولاً: القضية الوطنية التي تشتمل على فكرة الدولة ودورها، بدءاً من موضوع الوحدة والسيادة (وهنا أهمية ازالة العامل الاسرائيلي كاحتلال عسكري وكفعل سياسي) وصولاً إلى مفهوم العروبة القائم على المصلحة العليا الحقيقية للبنان.

ثانياً: الديمقراطية: في مؤسسات السلطة (التمثيلية والادارية) وفي علاقات السلطة بالمجتمع المدني، وفي العلاقات الاجتماعية، وأبرزها مسألة الغاء الطائفية السياسية والعلمنة تالياً.

ثالثاً: القضايا الاجتماعية، بدءاً من علاج جراح الحرب (المهجرون والإعمار) إلى الدفاع عن الفئات الدنيا، إلى بناء توازن اجتماعي مستقر قائم على تكافؤ الفرص ومستوى أعلى من العدالة واحترام الكرامة الانسانية.

لا أعتقد بوجود علاقة بين المسوِّغ التاريخي لقيام لبنان وبين مبررات وجوده الراهنة. وليس ضرورياً أن يزول بلد ما بعد أن زال، لأسباب محددة، مسوِّغ وجوده الأول. لذلك لا داعي للبحث المصطنع عن رسالة كبرى يؤديها لبنان اليوم. الرسالة الحقيقية هي انجاز الانصهار الوطني

والاصلاح الضروريين لبناءٍ عصري متقدم. وقد أكد اللبنانيون على تمسكهم بالوحدة، وبالتالي بالوطن، من خلال ترحيبهم العفوي الحار بعودة السلم والشرعية. وهل من ضرورة بعد ذلك إلى ايراد مزيد من المبررات لوجود لبنان، كوطن، دونما دخول في صيغته وانتمائه ونظامه، مثل القول بالذاكرة الجماعية، ووحدة السوق، والدور المحدد في تقسيم العمل الدولي، والدور الاقليمي، وغير ذلك؟ أما صيغة الفدرالية المقترحة من قبل بعض القوى، فلن أناقشها في العمق الآن، بل اكتفي بسؤال مركّب:

في هذا العالم الذي يزداد صراع شماله وجنوبه احتداماً، وفي هذه المنطقة التي لم تعرف بعد أي استقرار حقيقي، هل يمكن أن تكون الفدرالية في لبنان صيغة نظام مستقر؟ أفلا يستدعي ثبات مثل هذه الصيغة شروطاً أرقى وأصعب، على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي، مما تستوجبه الصيغ الأخرى المركزة؟ هل يعني نجاح البلدان المتقدمة في ضمان استقرار فدرالياتها، رغم حالات العداء الكثيرة الكامنة، أن لبنان مؤهل للنجاح في بناء صيغة مماثلة؟

١٠ ـ طلال عتريسي

إذا كان ثمة خلاف حول لبنان هل هو أمة أم وطن، وحول معنى الانتماء إليه، بالنسبة إلى المسيحيين والمسلمين فيه، كما ورد في تعقيب جوزف ابو خليل، فإن مما لا شك فيه، وما لا يختلف عليه اثنان، ربما، أن لبنان ساحة صراعات اقليمية ودولية، تعكس مراحل الانفجار في تلك الصراعات وكذلك حالات التهدئة أو فض الاشتباك. وكل الاتفاقات التي نظّمت او حاولت تنظيم المعادلات السياسية العامة التي تتعلق ببنية النظام أو الدولة في لبنان كانت معادلات اقليمية دولية أساساً.

منذ ١٨٦٠، مروراً بإعلان استقلال لبنان عام ١٩٤٣، وصولاً إلى دخول المقاومة الفلسطينية واتفاق القاهرة عام ١٩٧٠، وانتهاء باندلاع الحرب الأهلية عام ١٩٧٥، والاتفاقات التي عقدت منذ ذلك الوقت، والقوات العربية وغير العربية التي أتت إلى لبنان لوقف الحرب والفصل بين المتقاتلين، حتى اتفاق الطائف الذي طرح وقفاً للحرب، وصيغة «جديدة» لإعادة بناء النظام اللبناني في ما أطلق عليه «جمهورية ثانية»، كل الاتفاقات، كانت تسويات تعكس دائماً طبيعة ميزان القوى في تلك المعادلة الاقليمية الدولية التي اشرنا إليها.

أما بالنسبة إلى اتفاق الطائف، في هذا الاطار، فإننا نود أن نسجل الملاحظات التالية:

١ ـ إن ولادة هذا الاتفاق تمّت في ظروف اقليمية ودولية محددة، تفسر الرغبة الأمريكية والعربية المشتركة في التوصل إليه، وفي وقف الحرب فعلياً في لبنان، أبرزها أزمة الخليج (احتلال العراق الكويت والاستعداد العسكري الأمريكي الغربي لضرب العراق...) واحتمالات ردود فعل ثأرية من المجموعات الاسلامية أو الفلسطينية، ضد المصالح الغربية التي لا يمكن أن تتحقق بشكلها الواسع أو المؤذي إلا في لبنان.

٢ ـ إن اتفاق الطائف لم يكن اتفاقاً شعبياً لبنانياً خلافاً للرغبة الجامحة في وقف الحرب عند جميع اللبنانيين، بما فيها التنظيمات المسلحة التي وصلت إلى طريق مسدود. فالهيئة البرلمانية الرسمية التي وقّعت الاتفاق لم تكن تمثل اي قوة شعبية حقيقية، بل كانت تمثل رموزاً سياسية

وطائفية فقدت دورها على امتداد سنوات الحرب، وكان لا بد لدستورية ذلك الاتفاق من إحياء تلك الرموز ودورها، وأبرز دليل على عدم شعبية «الطائف» ان القوى السياسية العسكرية كافة صاحبة «القرار على الأرض» أعربت عن معارضة «الاتفاق» في كل من شرق بيروت وغربها، إلا أن أيّاً من تلك القوى لم يتجرأ على تجاوز تلك المعارضة الخجولة نتيجة ضغوطات اقليمية ودولية مباشرة.

٣ ـ إن المعادلة التي فرضت اتفاق الطائف، رغم ثغراته التي يشير إليها جميع الأطراف، ستُبقي أمر تطبيق بنوده «المعلقة» رهناً بتلك المتغيرات الاقليمية الدولية التي تشهد الآن مساراً جديداً. والخلافات التي بدأت بين أهل الحكم حول المشاركة في «مؤتمر السلام» وحول الصلاحيات والقوانين، أو حول عودة المهجرين أو حول الانتخابات والانسحابات، والاستعانة أو الأستقواء بقوى اقليمية ودولية لحلها تؤكد ذلك الطابع الخارجي غير الشعبي الذي أشرنا إليه لـ «اتفاق الطائف».

٤ ـ إن تطبيق «الطائف» يجري الآن في ظل معادلات اقليمية ودولية مختلفة عن تلك التي كانت موجودة في فترة ولادته: من تفكك الاتحاد السوفياتي، والفراغ الايديولوجي والاستراتيجي الذي نتج منه، إلى الانهيار السياسي العربي بعد حرب الخليج ضد العراق، إلى الجموح الأمريكي لهيمنة أحادية على العالم، إلى المسار السلمي الذي يتّجه الشرق الأوسط نحوه في المفاوضات مع اسرائيل، إلى النهوض الاسلامي العربي الذي بدأ يقترب من الحكم.

إن تلك المتغيرات تثير على الصعيد المحلي اللبناني أسئلة كثيرة، في ما يتعلق بتطبيق الطائف وبنوده كافة، كما تثير أسئلة في ما يتعلق بما طرحه منح الصلح حول ضرورة طائف لبناني ـ لبناني لإكمال مسيرة الوفاق والحل، لأنه لا يمكن لما هو داخلي أن يتحقق بمنأى عن تلك المتغيرات التي ذكرناها. أما إذا قُيّض، جدلاً، لطائف داخلي أن ينجح فإننا نرى ضرورة ارتكازه على حوار اسلامي ـ مسيحي على مستوى المنطقة أولاً ثم على مستوى لبنان، حوار ليس في طبيعة الخطاب السياسي فقط، بل في الجوانب النفسية والسلوكية والعسكرية والثقافية التي تراكمت عبر القطيعة في سنوات الحرب الطويلة، وكذلك في ضرورة فهم وقبول الظاهرة الاسلامية في المنطقة، لأن ذلك لا يتوافق فقط مع الديمقراطية التي أشار إليها معظم الحاضرين، بل يسمح بحوار جدي عميق يقبل فيه المتحاورون بعضهم بعضاً.

١١ ـ عارف العبد

من خلال المداخلات التي تقدم بها الاخوة المشاركون يمكن القول إن هناك قواسم مشتركة عدة تقاطعت عليها الآراء. لكن أبرزها اثنان:

ـ **الأول**، اجماع غالبية المتكلمين على اعتبار أن ما قدمته تسوية الطائف ليس كافياً ليتلاءم مع طموحات اللبنانيين وتطلعاتهم نحو صيغة مثلى.

ـ **الثاني**، اعتبار الجميع أن أهم ما قدمه الطائف هو أنه أتاح فرصة للحوار لالتقاط الأنفاس من أجل التفكير في الماضي والحاضر والمستقبل. ودليل ذلك أنه قبل الطائف لم تكن لدينا الفرصة للجلوس إلى مائدة حوار كهذه مع توفيق هندي، مثلاً...

أخلص من هذا المدخل إلى الانطلاق في النقاش من جانب آخر يختلف عن الجوانب التي

طرحت. ونقطة انطلاقي البحث المتكامل الذي تقدم به منح الصلح بشأن الروافد الدولية والعربية والمحلية في المساعدة على الوصول إلى اتفاق الطائف.

سوف أبدأ حديثي بالرافد الدولي المتمثل بالولايات المتحدة الأمريكية التي شاركت في صياغة أفكار الاتفاق والأطر التي توجهه، ثم قامت بدعمه بعد اعلانه.

في فترة حكم الرئيس أمين الجميل أدت الدبلوماسية الأمريكية دوراً كبيراً في التحضير للصيغة التي ظهر على أساسها اتفاق الطائف. وقد تولت هذه المهمة السيدة أبريل غلاسبي، مسؤولة مكتب شؤون لبنان وسوريا والأردن في الخارجية الأمريكية، آنذاك، قبل أن تعيّن سفيرة لبلادها في العراق.

الجدير بالذكر، هنا، أن غلاسبي هي واحدة من أعضاء فريق الدبلوماسيين في الخارجية الأمريكية يعرف بـ «الأرابيست» كونهم يتحدثون العربية، ويتخصصون في متابعة شؤون المنطقة.

المهم أن غلاسبي عملت لفترة طويلة مع فريق امريكي في البحث عن صيغة بديلة للحكم في لبنان، ولهذا اجتمعت مع الأطراف المعنية للوقوف على آرائها وتصوراتها ومطالبها، إضافة إلى إجراء الاتصالات مع دمشق ومع جهات عربية أخرى كانت على صلة بالموضوع ومتابعة له.

ويمكن القول إن أبريل غلاسبي توصلت إلى صياغة عناوين سياسية ليست بعيدة عن الصيغة أو الإطار الذي يُعرف الآن باتفاق الطائف. بل إن جهود غلاسبي والنتائج التي أسفرت عنها، مهدت الطريق أمام صيغة الطائف.

لقد سألت أحد السياسيين في لبنان ـ وكان تابع الاتصالات والأبحاث التي أجرتها غلاسبي ـ سألته عن الخلفية التي انطلقت منها الدبلوماسية الأمريكية في موافقتها على اتفاق الطائف والإصلاحات الدستورية التي تضمّنها. أجابني أن السؤال الذي طرحته الدبلوماسية الأمريكية وحاولت الاجابة عنه هو: كيف يمكن الوصول إلى حالة أو صيغة في لبنان تخرج المسلمين من حالة التضامن الدائم مع القضايا القومية والوطنية. بمعنى أن المستشرقة الأمريكية اعتبرت أنه يجب تعطيل العوامل التي تدفع باستمرار جماهير المسلمين إلى الوقوف مع اللاجىء الفلسطيني ومناصرة القضايا القومية والوطنية.

المستشرقة الأمريكية وصلت إلى الجواب وهو أن شعور المسلم بأنه خارج السلطة الفعلية ومنافعها في لبنان يجعله دائماً في موقع المستعد للدخول في أي مشروع للمقاومة سواء ضد اسرائيل أو الجهات الأجنبية الأخرى.

لذلك، والكلام للسياسي المذكور، فإن الخلفية الأمريكية كانت ايجاد الصيغة السياسية الملائمة التي تعطل هذه الحالة الاسلامية المتضامنة على الدوام مع القضية الفلسطينية وباقي القضايا القومية والوطنية.

في المحصلة، إن الخلفية التي انطلقت منها المستشرقة الأمريكية لمعالجة مشكلة النظام في لبنان تواجهت مع الرؤية الاستشراقية الفرنسية التي ترى العكس، وتعتبر أن الادارة الأمريكية أطاحت مصالح الأقلية الحاكمة المارونية التي تشكل ركيزة السياسة الغربية في لبنان والمنطقة.

اللافت في هذا السياق أن الدبلوماسية الامريكية نظرت إلى التغيرات في لبنان انطلاقاً من

نظرتها إلى سياق التسوية في المنطقة، أي لوضع لبنان على سكة القبول بالتسوية التي تعدّ للمنطقة. علماً أن النظرة الأمريكية لحل أزمة الشرق الأوسط لا تبحث عن حلول جذرية بل عن مراحل انتقالية، بصيغة تسويات.

لذلك فإن النظرة الأمريكية للحل في لبنان، وهو ما يُعرف الآن باتفاق الطائف، هي خطوة انتقالية فرضتها ضرورات تأقلم الحالة في لبنان مع التسوية أو التسويات المرحلية المقترحة للصراع العربي ـ الاسرائيلي.

فبعد قيام الحكومتين اثر انتهاء عهد الرئيس أمين الجميل، سعت الدبلوماسية الأمريكية للضغط من أجل ابقاء الأوضاع على حالها. وهذا ما عرف بـ «الستاتيكو» بانتظار تبلور الأوضاع التي كانت تحضّر في المنطقة. لكن انفجار الأوضاع في لبنان (حرب «التحرير» ومن ثم حرب الالغاء) أعاد طرح الأمور على بساط البحث، وحرك الادارة الأمريكية وملفاتها التي كانت أعدّت من قبل غلاسبي والفريق الذي عاونها. وهذا ما قاد إلى اتفاق الطائف.

وعليه، فإن «الطائف» أنتج في رأيي، صيغة بل مرحلة انتقالية في لبنان، أرادتها الولايات المتحدة للانصراف إلى اعداد سائر مشاريعها في المنطقة.

أخلص من هذا الحديث إلى ما ذكره منح الصلح عن أن تسوية الطائف أفضل من دولة الطائف..! لذلك تراني أطرح سؤالاً: هل كان يمكن أن تنتج تسوية الطائف غير هذه الدولة؟... وهل هذه الدولة، دولة الطائف، غريبة عن هذه التسوية؟

إني لا أجد تضارباً بين تسوية الطائف والدولة الراهنة، إذ إن المعطيات الديمغرافية والسياسية والطائفية التي كانت سائدة أثناء الحرب ما كان يمكنها أن تنتج غير هذه الصيغة الراهنة للدولة.

وبما أن الرافد الدولي سعى إلى ايجاد صيغة تكفل الاستقرار مؤقتاً في لبنان بانتظار اكتمال مضمون التسوية المعدّة لمسألة الصراع العربي ـ الاسرائيلي والقضية الفلسطينية، فإن الصيغة الراهنة ليست صيغة نهائية بل هي انتقالية. أما الصيغة المستقبلية فتحددها موازين القوى التي ستنتج عن عملية التسوية في المنطقة.

في ضوء ذلك، فإن الشك ما زال يحيط بإمكانية تطبيق كامل بنود «الطائف»، خاصة البنود المتصلة بالجوانب والأطراف الاقليمية.

لا يبدو أن بنود الطائف المتصلة بالأوضاع الاقليمية في طريقها إلى التنفيذ قبل اتضاح صورة التسوية وموازين القوى التي ستنتج عنها (إذا تمّت).

من هنا، فإن السؤال المطروح الآن هو: أين دور النخبة اللبنانية في كل ما يجري؟ بمعنى آخر، إن المساحة بل الفرصة التي يوفّرها اتفاق الطائف هي في اتاحته المجال أمام النخبة اللبنانية لكي تعاود التفكير في مصيرها وفي مستقبل البلاد.

حتى الآن، ومع الأسف، لا يبدو أن النخبة اللبنانية تستفيد من ظروف السلم النسبي التي يوفرها «الطائف». فالمواقع ما زالت كما هي في السابق.

إن غياب دور النخبة في صياغة رؤية جديدة تبدو ظاهرة، كأننا لم نستفد من تجارب

الحرب. فحين تقرّر الأطراف الخارجية الصراع في لبنان، ترانا نسارع كي نصبح وقوداً لها أو أدوات.

والمؤلم أن هذه التجربة إتتكرر في لبنان منذ القرن الماضي. لقد دامت الحرب بين أطراف الصراع في لبنان خلال القرن الماضي سنوات عدة. فمنذ ١٨٤٠ إلى ١٨٦٠ كان الكرّ والفرّ بين الدروز والموارنة على أشدّه، وكانت القوى الخارجية تستعمل القوى المحلية وفقاً لأغراضها. وحين قررت هذه القوى ايقاف الحرب كان لها ذلك بعدما استنفدت أغراضها عشية بلورة صيغة (المتصرفية). ومن ثم عادت القوى الخارجية لتحدد صيغة الحكم بتطويره من لبنان الصغير إلى لبنان الكبير دون أن يكون للقوى الداخلية دور مؤثر.

واليوم، ترانا في المأزق، ذاته... ماذا سنفعل إذا قررت القوة الفاعلة، الاقليمية والدولية، اعادة صياغة حدود لبنان مثلاً؟!

هل سنعود إلى الحرب في ما بيننا؟ وما هو الدور المحلي الداخلي في كل ما يمكن أن يجري؟

أطرح هذه الأسئلة لأذكّر بالرافد العربي الذي تحدث عنه منح الصلح. وإذا سئلت «ما هو الحل؟» فإني لا أملك الجواب بل أملك القول إن علينا الاستفادة من فسحة الهدوء التي يؤمّنها اتفاق الطائف في الوقت الحاضر كي نفكر ـ بالتعاون مع من هم في مثل وضعنا ويحملون هموماً مماثلة لهمومنا ـ في الماضي والمستقبل، وفي الوسائل الكفيلة بصياغة أسس لوجودنا واستقرارنا في هذا العالم المتغير.

١٢ ـ عبد الرحيم مراد

لديّ مجموعة ملاحظات بشأن اتفاق الطائف ومستقبل لبنان:

الملاحظة الأولى

الشرعية الشعبية المطلوبة للحكم والحكومة والطائف بشكل عام، هي حالياً نسبية ومؤقتة. المطلوب الوصول إلى ثقة المواطن بالدولة الجديدة. ذلك لن يتم إلا بتوجه المواطن اللبناني بسرعة إلى صناديق الاقتراع ليختار ممثليه للمجلس النيابي بحرية تامة، وبموجب قانون انتخاب عادل وسليم، لأن المجلس الحالي لا يمثل حقيقة الواقع اللبناني باتجاهاته كافة. فالوضع يختلف تماماً عما كان عليه عام ١٩٧٢، والنواب المجدَّد لهم والمعيّنون حديثاً لا يعبّرون تعبيراً كافياً عن الراي العام اللبناني.

الملاحظة الثانية

لا يكفي الترحيب بانتهاء حالة الحرب وبدء مرحلة السلام. كذلك لا يجوز أن تنتهي المعاناة الأمنية لتبدأ المعاناة المعيشية.

المطلوب ـ ونحن ندرك امكانات الدولة اللبنانية الاقتصادية المتواضعة ـ أن نتجه إلى ترشيد الانفاق العام ومراعاة الأولويات بالنسبة إلى حاجات المواطن، وأن تعطى الأولوية للمجالات الاستثمارية لا الاستهلاكية، ولا يجوز أن يستمر الخلل في بنود الموازنات لجهة التركيز على الإنفاق غير المجدي.

الملاحظة الثالثة

كسب الثقة الشعبية يتطلب أيضاً تحسين الأداء الحكومي لجهة وقف الهدر والرشاوى. وهذا ينقلنا إلى نقطة هامة تتعلق بالمعايير التي ستتمشى عليها الحكومة في أثناء اختيار الأشخاص لوظائف الفئة الأولى.

الملاحظة الرابعة

في حال توفر الامكانات الاقتصادية، لا بد من التذكير بما جاء في اتفاق الطائف بشأن الانماء المتوازن في المناطق كافة، ولا يجوز أن يستمر غياب الدولة عن الأرياف. كذلك لا يجوز استمرار هذه الفروقات الهائلة بين المدينة والأرياف.

الملاحظة الخامسة

تتعلق بموضوع الجنسية وضرورة منحها لمستحقيها بموجب قانون جديد، لأن هناك عدداً كبيراً من المقيمين على الساحة اللبنانية منذ عشرات السنين ويحملون بطاقة «قيد الدرس» التي لا تؤهلهم للعمل أو للتملك أو لتعليم الأبناء في المدارس. ولا يجوز أن تستمر عملية منح الجنسية وفق مزاجية هذا الرئيس أو ذاك.

الملاحظة السادسة

أذكّر بدراسة اجتماعية اقتصادية قدّمها الأب لوبريه، رئيس بعثة «إيرفد» الفرنسية إلى الرئيس فؤاد شهاب في أوائل الستينيات. وقد تحدّث فيها عن أهمية الواردات غير المنظورة التي تغذّي الخزينة اللبنانية، وعن أن معظم التحويلات تأتي من المغتربين اللبنانيين المنتشرين في العالم. وأعتقد أن التحويلات تضاعفت بعد هذه السنوات الطويلة.

إننا على أبواب مرحلة الانماء والإعمار، وذلك يتطلب منا الاهتمام بهذا الجانب اهتماماً شديداً.

١٣ ـ عصام خليفة

انطلاقاً من مداخلة الرئيس سليم الحص ومحاضرة منح الصلح وتعليق جوزف أبو خليل، أود أن أتوقف عند بعض الملاحظات:

أولاً: نحن من الموافقين على أن الحسنة الأساسية لاتفاق الطائف هي ايقاف الحرب على رقعة واسعة من الأراضي اللبنانية. مع العلم أن أجزاء عزيزة من الوطن خاصة في الجنوب لا تزال تعاني من الحرب بكل أشكالها التدميرية والتهجيرية.

ثانياً: نحن نعتقد أن اتفاق الطائف هو نتاج نهر أمريكي وروافد اقليمية وينابيع لبنانية. وبالتالي فالأسئلة المطروحة علينا في هذه المرحلة هي:

أ ـ هل تريد السياسة الأمريكية الحفاظ على لبنان بكامل ترابه الوطني، وبكامل شعبه، وبكامل ثرواته وبخاصة المائية منها؟ وكلنا يعرف أن المنطقة تمر بمفصل تاريخي شبيه بمرحلة ١٩١٨ ـ ١٩٢٠ تعاد فيه صياغة الجغرافية السياسية للمنطقة.

ب ـ أليس من حقنا كلبنانيين أن نتخوّف من تغييب ذكر القرار ٤٢٥ في خطاب الرئيس الأمريكي بوش؟ وكذلك، أليس من حقنا أن نتخوف من نتائج مؤتمر للتفاوض يضع أساساً له القرار ٢٤٢ فقط، لا سيما أن اسرائيل تفسّر الحدود الآمنة شرعةً لسيطرتها على الأراضي العربية في الضفة الغربية والجولان وجنوب لبنان؟ خاصة أن جواب اسرائيل على وسيط الأمم المتحدة غونار يارينغ عام ١٩٦٩ كان قد رفض خطوط الهدنة كحدود، وربط تكريس الحدود بتأمين مصالح اسرائيل الحيوية وفي طليعتها مياهنا في الجنوب؟

ج ـ أليس من حقنا كلبنانيين أن نتخوف من المادة ١٦ من الضمانات الأمريكية لاسرائيل، التي تؤكد لها حدوداً آمنة في الشمال؟ ثم لماذا لا ينشر المسؤولون اللبنانيون ورقة «الضمانات» الأمريكية للبنان؟

د ـ أليس من حق اللبنانيين أن يتخوفوا من أن السياسات التي وضعت نظام الخطوط الحمر Red Lines System عام ١٩٧٦، ووزعت الدولة اللبنانية مناطق نفوذ على نحو يتناقض مع المصالح العليا للدولة اللبنانية (بوحدتها وسيادتها ومصالحها التاريخية)، وعلى نحو يتناقض مع القانون الدولي خاصة، لا تزال تعمل لتحقيق أمرين:

ـ توطين الفلسطينيين في اطار حل للصراع العربي ـ الاسرائيلي.

ـ تأمين تسوية اقليمية على حساب أرضنا ومياهنا في الجنوب، وربما في غير الجنوب، وإجبار المسؤولين الذين أوجدهم اتفاق الطائف على التوقيع على شرعنة الغاء الدولة أو على الأقل شرعنة سرقة مياهنا وجزء عزيز من أرضنا، لا سمح الله.

ثالثاً: حول قضية الديمقراطية والحريات، إن لبنان في ظل اتفاق الطائف دخل ازدواجية السلطات الشكلية الظاهرة، والسلطات غير المنظورة. اللائحة طويلة في هذا السياق، تبدأ بمنع أساتذة الجامعة من الكتابة دون إذن وزير الوصاية، وتنتهي في منع التنظيم النقابي لموظفي القطاع العام ومعاقبة موظفي التليفزيون الذين يطالبون بمطالبهم المحقة.

هذا لا يعني أن النقد الذي نوجهه هو من موقع قوى نظام الحرب التي لم تلغِ الحريات فحسب، بل ألغت الحياة والعمران وعملت لإلغاء الدولة والوطن والمجتمع.

رابعاً: في ما يتعلّق بكيفية الخروج من المأزق، فإن الطريق واضح:

أ ـ الاستمرار في الدفاع عن الوحدة والسلام والديمقراطية والعدالة والاستقلال في اطار التحالف مع البيئة العربية (تحالف الأنداد في صناعة التاريخ وليس تحالف التبعية والامتثال).

ب ـ مواجهة الخطر الصهيوني الداهم المتمثل بالانفجار الديمغرافي الاستيطاني القادم، بتأكيد حق الشعب اللبناني وكل الشعوب العربية بمقاومة كل حل يكون على حساب مصالحها التاريخية في الانماء والاستقلال والحرية، لا سيما أن النظام الدولي الجديد يسعى إلى نهب ثروات شعوبنا وإذلالنا وابقائنا خارج عصر العلم والعقل والحداثة.

ج ـ تخطي مصطلحات الحرب التي تحاول أن تتكلم أو تصادر مجموعات مناطقية أو طائفية، واسقاط آرائها على التاريخ الماضي والحاضر، وربما على المستقبل أيضاً.

د ـ محاولة الإمساك بالسلبيات التي ذكرتها بذكاء لامع ورقة منح الصلح، العميق الجذور

في فهم جوهر العلاقة بين اللبننة والعروبة. أقول ضرورة الإمساك بهذه السلبيات وفي طليعتها مسألة المهجرين، كل المهجرين، لمعالجتها بروح وطنية جامعة وفي اطار فهم تاريخي عميق للنسيج الاجتماعي المتكامل والمتعاون، وليس الانطلاق منها لتفجير الصراعات من جديد للوصول إلى صيغ تفتيتية تصبّ في ما يخططه المعادون لوحدة الدولة والمجتمع والثقافة، وكذلك لمصالح شعوبنا العربية.

هـ ـ بلورة تحالف وطني واسع تندرج ضمنه قوى عريضة وتمأسس هذا التحالف على كل الصُّعُد ولو بالحدود الدنيا، واطلاق تيار وفاقي قاعدي شعبي يدحر ديمقراطياً قوى نظام الحرب والقوى التي أوصلتنا إلى الحرب ضمن نفس تاريخي. والاندحار لا يتم فقط على المستوى السياسي، وإنما على المستوى الثقافي وعلى مستوى بلورة الذاكرة التاريخية لشعبنا.

وبذلك يكون لبنان قد لعب دوره الحقيقي في خدمة مصالحه وفي خدمة قضية شعوبنا العربية المغلوبة على أمرها، التي تعاني من التخلف والاستغلال والتجويع والإذلال من قوى الهيمنة الخارجية، وربما أيضاً من قوى الهيمنة الداخلية.

١٤ ـ عصام نعمان

لديّ ثلاث ملاحظات:

الملاحظة الأولى: قال جوزف أبو خليل «من اجل المسيحيين تأسس لبنان الحديث».

هل صحيح انه من أجلهم تمّ ذلك؟ ومن تراه أسس لبنان الحديث؟

المؤسس، في رأي أبو خليل، هو فرنسا. فقد كانت للمسيحيين لدى فرنسا مكانة أعلى من المسلمين. لكن يبقى أن دافع فرنسا إلى تأسيس لبنان لم يكن حبها المسيحيين. فالدول ـ خاصة الاستعمارية ـ لا تعمل بدافع الحب بل بمعيار المصلحة. ومصلحة فرنسا، في أعقاب الحرب العالمية الأولى، كانت في تقسيم سوريا. وبالفعل فقد قسّمتها إلى دول: دمشق وحلب وجبل العلويين وجبل الدروز، بالإضافة طبعاً إلى دولة لبنان الكبير.

ألم يكن في وسع أهل دمشق أو حلب أو جبل العلويين أو جبل الدروز ممن تعامل مع سلطات الانتداب الفرنسي القول إن كلاً من هذه «الدول» جرى تأسيسه من أجل مصلحة أهل السنّة في حلب أو دمشق، أو العلويين والدروز في جبالهم؟

لو فعلوا لما صدّقهم أحد، فلماذا يصدق بعض المسيحيين أن فرنسا أسست لبنان لمصلحتهم وليس لمصلحتها؟

صحيح أن بعض المسيحيين أفاد من تأسيس دولة لبنان الكبير على أيدي الفرنسيين في العام ١٩٢٠، لكن ذلك لا ينفي الحقيقة الساطعة وهي أن قيام فرنسا بتقسيم سوريا وإنشاء دولة لبنان الكبير إنما تم في سياق مصلحتها الذاتية بالدرجة الأولى.

يقول منح الصلح وجوزف أبو خليل إن اتفاق الطائف، بملابساته وشكله ومضمونه، أشعر المسيحيين بالغربة، تماماً مثلما شعر المسلمون بالغربة بعد انشاء دولة لبنان الكبير. كلتا الغربتين مشكلة تستوجب المعالجة، فكيف تراها تكون؟

لا أحسب، بعد كل ما عرفناه من التجربة اللبنانية منذ ١٩٢٠ إلى الوقت الحاضر، أن حل مشكلة الغربة يكمن في أن تقوم دولة لبنان على نحو خاص تكون فيه الغلبة إما للمسيحيين او للمسلمين في اطار اتحاد كونفدرالي أو فدرالي بين الطوائف المختلفة.

أرى أن التحدي الذي يواجهنا قبل اتفاق الطائف وبعده، هو كيف نقيم دولة ديمقراطية للمواطنين، لا للطوائف، ترعى مصالح الناس بالعدل والمساواة أمام القانون.

الملاحظة الثانية: يتحدث معظمنا عن ضرورة اقامة دولة ديمقراطية. هذا صحيح وضروري، لكن المطلوب هو أكثر من ذلك. المطلوب تطوير حياتنا المشتركة إلى تجربة للعيش متوائمين في وطن. المطلوب تطوير الدولة الديمقراطية إلى وطن، تماماً مثلما حدث في الولايات المتحدة وكندا واستراليا والهند. فالدولة في كل من هذه البلدان سابقة للوطن. ارادة العيش المشترك وممارسة العيش المشترك، طورت الدولة في كل من هذه البلدان، إلى وطن.

لا أغالي إذا قلت إنه محكوم علينا في لبنان أن نقيم دولة ديمقراطية ووطناً لأن موازين القوى الاقليمية في المشرق العربي لا تسمح ـ كما تشير جميع الدلائل والتطورات ـ بترتيب آخر لعلاقات القوى، بعبارة أخرى، من غير المسموح اقتسام لبنان بإلحاق بعضه باسرائيل ودمج بعضه الآخر بسوريا، أو بإقامة دويلات مذهبية أقرب ما تكون إلى جمهوريات موز قميئة تصبح بؤراً لمشروعات حروب طائفية مقبلة.

إذا كان الأمر كذلك، لماذا لا نأخذ مسألة اقامة الدولة والوطن اللبنانيين مأخذ الجد، فنجعلهما مشروعاً حضارياً لا مجرد نظام انتقالي بين حربين اهليتين او حروب يخوضها الآخرون على أرضنا؟

الملاحظة الثالثة: إن اعادة تأسيس الدولة اللبنانية كمشروع ديمقراطي حضاري لا تعني البتة، ولا يجوز أن تعني، إقامة نظام سياسي انعزالي معادٍ للهوية العربية ولانتماء لبنان إلى محيطه القومي والحضاري، أو منفصل عن التيار التوحيدي العربي والمسار التاريخي الدولي النازع إلى تجاوز الكيانات الصغرى بأخرى كبرى على أساس اقليمي أو قاري. ذلك لأن تحديات العصر تستوجب اقامة تجمعات اقليمية كبرى (عربية الهوية في منطقتنا) تستطيع التكافؤ مع التكتلات السياسية والاقتصادية الكبرى التي تميّز عصرنا، لانتزاع فرص افضل في المبادلات التجارية الدولية، وحصة أكبر من ثورة التقانة وثروتها على السواء، وتوفير ظروف مساعدة لإنجاز ثورة انمائية انسانية شاملة، ولمواجهة اسرائيل التوسعية.

أجل، بات من المستحيل ولوج القرن الواحد والعشرين لمجموعة اقتصادية تضمّ أقل من ١٥٠ مليوناً من السكان. فأين نحن في لبنان وسائر انحاء الوطن العربي من هذا التوجه الغالب في عصرنا؟

١٥ ـ غسان الخازن

١ ـ خلفية اتفاق الطائف التاريخية

لم يكن لاتفاق الطائف، في سماته، من اصلاحات اساسية، وفي آليته من جدولة لسلّم الأولويات خيارات واسعة. فتوازن القوى المحلي والأوضاع الاقليمية والدولية كانت تفرض على

واضعيه شعاباً ضيقة لا بد من سلوكها لايقاف الهبوط المأساوي الذي بلغته الحال في لبنان منذ شغور مركز رئاسة الجمهورية في ايلول/ سبتمبر ١٩٨٨، وما تلاه من أحداث.

كان هناك تيار قوى الأمر الواقع (أي الميليشيات) على مختلف انتماءاتها الطائفية ومشاربها والمتشبّث تشبّث المستميت بالوضع الراهن (Status quo) على ما كان عليه من مناطق مغلقة على نفسها وحكمها لها، وتغييب شبه كامل للدولة فيها.

وكان هناك تيار مثالي أو متجلبب بالمثالية، يطرح قضية انسحابات الجيوش الأجنبية في رأس سلّم أولوياته قبل الشروع بأي حوار داخلي بين الأطراف المحلية لبلوغ الوفاق الوطني، ومن ثم تشييد الدولة على أساسه. وحجته أن أي حوار داخلي في ظل هذا الوجود الخارجي سيأتي مشوهاً ولا يعكس بصدق نيات مختلف الأطراف ورغباتها. ومن المفارقات أن هذا التيار كان يفضي بنتائجه العملية إلى نتائج التيار الأول نفسها. ذلك أنه في غياب أي قدرة داخلية أو إرادة دولية على فرض الانسحابات، أصبح الوضع معلقاً بانتظار هذه الفرضية النظرية.

بين هذين التيارين شكّلت آلية الطائف حلاً وسطاً يلبي المنطق ويكسر الدوامة الجهنمية، وهي بقاء الأمر الواقع. فعوضاً عن ثلاثية التيار السابق التي تقول بالانسحابات، أولاً، ثم الحوار الوطني، فالوفاق، ثم تشييد الدولة على أساسه، جاء الطائف ليقول بالحوار والوفاق أولاً، ثم اعادة بناء الدولة، ثم الانسحابات، وهي ثلاثية ما كان باستطاعة الوضع اللبناني ان يَحْبَل بغيرها في ظل أوضاعه المحلية والاقليمية. وهي حالة بدأت تبرز منذ عام ١٩٨٤، ولكنها ظلت طي الاحتمال طوال ست سنوات لأسباب عديدة من ضمنها أنانية بعض المسؤولين، وضيق أفقهم. وقد مهّد لسلم هذه الثلاثية عاملان: **الأول**، ضرب بنية منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان سنة ١٩٨٢. **والثاني** سقوط مشروع تحويل لبنان إلى قلعة أطلسية في سنة ١٩٨٢ وأوائل سنة ١٩٨٤. فالسلاح الفلسطيني شكّل طوال عهد الرئيس الياس سركيس حائلاً دون المسّ بسلاح الميليشيات المسيحية نتيجة المعادلة القائلة بأن هذا السلاح هو بموازاة سلاح المخيمات، وسلاح الميليشيات المسيحية يبرر بدوره بقاء السلاح بيد الميليشيات الاسلامية. فلما ضربت منظمة التحرير في لبنان سنة ١٩٨٢، بلغت الحرب اللبنانية غايتها الأساسية، ودخلت الأزمة اللبنانية طورها الثاني الا وهو معالجة الافرازات والنعرات والخلافات التي أجّجتها الحرب في المجتمع اللبناني، والتي ادّت إلى تقليص حجم الدولة إن لم نقل غيابها شبه الكامل. أما سقوط مشروع تحويل لبنان إلى قلعة أطلسية ورحيل القوات المتعددة الجنسية عنه، فقد قضيا على الوهم الذي كان موجوداً لدى قسم ذي شأن من القوى المارونية الفاعلة بأن يعيد مع الأمريكيين في أواخر القرن العشرين ما فعله أجداده مع الفرنسيين في أوائل هذا القرن لدى إعلان دولة لبنان الكبير. ومنذ ذلك الحين، بدأت تتفاعل لدى أوساط مارونية فاعلة الفكرة القائلة بضرورة التفاهم مع سوريا على حدود التناقضات، إن لم يكن على قواعد الصداقة.

ظل «طائف ما» يختمر طوال ست سنوات دون أن يرى النور، تردعه انتفاضات من هنا وانتفاضات مضادة من هناك وأنانيات من هنالك، إلى أن أسرع في انجازه عاملان: الفراغ الدستوري وما تبعه من انشطار مؤسسات الدولة، وغياب الرمز القانوني للدولة اللبنانية الواحدة، مما أشعر جهات عربية ودولية بأن الأزمة اللبنانية بلغت درجة من الخطورة لم يعد جائزاً تركها لعامل الزمن، إذا كان مراد هذه الجهات الحفاظ على دولة لبنانية واحدة موحدة. والعامل الثاني سياسة العماد ميشال عون التي حوّلت الأزمة اللبنانية من أزمة خاضعة لضوابط، إلى أزمة خارج

الضوابط مما دفع بالولايات المتحدة الأمريكية إلى الإسراع في لجم هذا الوضع ووضعه تحت الضوابط مع تجميله وتحسينه ريثما تتضح صورة المنطقة ومعالم السلام العربي ـ الاسرائيلي الذي تسعى إليه.

٢ ـ معالم الطائف الإيجابية والسلبية

انطلاقاً من هذه الخلفية التاريخية التي أملت على اتفاق الطائف واقعيته، تبرز لنا ايجابية الاتفاق ومحدوديته في آن. فهو ثلاثة اتفاقات في اتفاق واحد:

ـ **الأول** يعيد تشييد الدولة اللبنانية على حيّز جغرافي ليس بلبنان الكبير ولا هو تماماً بلبنان الصغير، وبموجب صيغة حل وسط بين المطالب الاسلامية والمسيحية في توزيع السلطات بين الطوائف.

ـ **والثاني** يراعي ما تراه سوريا، ومعها قسم كبير من اللبنانيين، بالنسبة إلى مصالحها الأمنية والسياسية في لبنان.

ـ **والثالث** لا يصطدم بما تراه اسرائيل بالنسبة إلى مصالحها الأمنية في الجنوب اللبناني.

وإذا برزت للعيان في المراحل الأولى محاسن هذا الاتفاق نسبة إلى الوضع المأساوي السابق من بعث مؤسسات الدولة اللبنانية الواحدة، وتوحيد الجيش، والغاء المعابر، وفتح المناطق بعضها على بعض، وجمع سلاح الميليشيات، فقد بدأ يتبدّى للعيان في المراحل التالية محدودية هذا الاتفاق من حيث أنه لا يشكّل سوى فصل جزئي لأزمة لبنان عن أزمة المنطقة، وانه لا يلغي غرفة الانتظار بالنسبة إلى الشعب اللبناني في ما يختص بأزمة المنطقة بل يكتفي بتحسينها وتجميلها، ويفاقم هذا الوضع كون الدولة العتيدة تُبنى على القواعد التالية:

أولاً: الطقم السياسي ذاته الذي كان في سدة الجمهورية الأولى والادارة ذاتها. وتزكم روائح كريهة من الصفقات والرشاوى والفساد (يجري تداول أخبارها بحق أو بغير حق) أنوف الشعب اللبناني مع كل اشراقة شمس. وهو مناخ أقل ما يقال فيه إنه ليس المناخ المؤاتي لولادة حقبة جديدة في التاريخ اللبناني.

ثانياً: غياب بارز لموازنة جبل لبنان في معظم تياراتهم الفاعلة عن السلطة، وهم الفئة التي حضنت ولادة الدولة اللبنانية وكانت محورها طوال السنوات التي خلت. فيتراءى من جرائها للعيان أن الدولة الحالية تقف على قوائم اصطناعية لا طبيعية، وهي ظاهرة إذا ظلت على ما هي عليه، تنبىء بخطر كبير على استمرار الديمقراطية البرلمانية في المستقبل المنظور.

ثالثاً: نصوص تسووية في الاتفاق حول بعض النقاط الدستورية العالقة والمزمنة تؤدي إلى تسعير الصراع ضمن أركان السلطة بدل الوصول إلى التناغم المرجو. وهذا التناحر المستمر والمدمّر بين أركان الحكم بدأ يطرح لدى كثير من المراقبين شكوكاً حول قدرة هذه السلطة غير المتماسكة على الطلب إلى سوريا تنفيذ البنود المتعلقة بجيشها حول اعادة انتشاره والملحوظة في اتفاق الطائف.

رابعاً: تغيّر كبير في ميزان القوى الداخلي بين الفترة التي تم فيها ابرام اتفاق الطائف والفترة التي تمّ فيها تنفيذه. فالحرب المارونية ـ المارونية التي تلت اتفاق الطائف والتي لم تكن في

حسبان واضعيه ادّت إلى انهيار السد الماروني، مما أفسح في المجال لاتساع رقعة نفوذ سوريا على الساحة اللبنانية أكثر بكثير مما كان يلحظه اتفاق الطائف. وهذا الواقع ضيّق بقدر كبير القاعدة التي يمكن أن يبنى عليها قرار لبناني وطني مستقل. فإذا كان اضعاف الموارنة مطلوباً لإعادة بناء دولة لبنانية موحّدة وجامعة، فإن انهيارهم يلغي أي امكانية لبروز هذا القرار المستقل.

خامساً: جمود اقتصادي كبير ونقص هائل في توفير الخدمات الأساسية للمواطنين، مما حدا ببعضهم إلى الترحّم على عهد الدويلات.

هذه العوامل جميعها تولّد الشعور بأننا نعيش فترة انتظار و «تقطيع وقت» ريثما تتبلور نتائج مؤتمر السلام في الشرق الأوسط.

وإذا كان العلم الدستوري قد ابتدع في الماضي مفهوم حكومة تصريف الأعمال، فإننا نشهد الآن ابتداع مفهوم جديد وهو دولة تصريف الأعمال. ويزيد من هذا الانطباع بالانتظار وتقطيع الوقت ان الدولة اللبنانية لا تجرؤ أو لا يُسمح لها بتناول أي ملف يمكنه أن يعطي لبنان صورة لا رجوع عنها في المستقبل، لا سيما الفرز السكاني الطائفي الذي آل إليه الوضع وقضية المهجّرين، وكأنه لا يجوز للبنان أن يعطي ملامح لنفسه لا رجعة عنها قبل تبلور ملامح السلام في الشرق الأوسط.

يخشى من هذا الوضع، إذا طال، أن يكون مدمّراً على غير صعيد. ولا ينقذنا منه سوى تماسك وطني داخلي متين. غير أن حلمنا هذا يبدو يوماً بعد يوم اضغاث أحلام!

١٦ ـ السيد محمد حسن الأمين

بسم الله. تتجلى أهمية بحث منح الصلح في الإحاطة الدقيقة والشاملة بالمعطيات الدولية والعربية والمحلية التي شكّلت روافد لهذا الاتفاق. وبالقراءة الواقعية والدقيقة للايجابيات والسلبيات المترتبة على ولادة الاتفاق. من هذه الروافد المتعددة يخرج قارىء هذا البحث بقناعة أكثر رسوخاً مفادها أن الأزمة في لبنان ـ كما الحل هما ـ إلى حد بعيد، ثمرة وفاق ـ أو نزاع ـ دوليين وعربيين، وأن فرصة لبنان لكي ينتزع حقه في الأمن والسلام والاستقرار تتوقف على إدراك مسؤول من قبل قيادته السياسية، بالدرجة الأولى، لإيقاع هذه «المعطيات» وتوظيف عناصرها الايجابية لصالح هذا الهدف.

إن الخطر الأهم على اتفاق الطائف ومنه، في الآن نفسه، كونه يستند بصورة أساسية إلى العامل الخارجي (الدولي والعربي) أكثر من استناده إلى العوامل الداخلية. اي أن ضرورات الوفاق الوطني اللبناني لم يكن لها وزنها المطلوب في إقرار صيغة الطائف. ويظهر ضعف حضور الوفاق اللبناني في صيغة الطائف عبر العديد من النواقص التي تطرّق البحث إلى بعضها، ولكن أهمها في نظري يتمحور حول الأساس الذي يتمثل بالملامسة السطحية للهيكلية الطائفية للنظام، ولانحصار التعديلات في بعض الصلاحيات للرئاسات الثلاث، وأشكال الأداء الحكومي، الأمر الذي يؤكد الحقيقة التي أوردها الرئيس الحص في ملاحظاته على اتفاق الطائف وهي أن الأهمية الأساسية لهذا الاتفاق أنه اتفاق، وأن دوره العملي هو في نقل لبنان من الصراع المسلح إلى السلام والشرعية، وتأكيد وحدته. فهو، إذن، مرحلة انتقالية.

الوجه الآخر لهذه الحقيقة هو أن اتفاق الطائف، في الوقت الذي وضعت فيه امكانية التحوّل

والانتقال، وضعت فيه ـ في الوقت نفسه ـ امكانية التواصل والاستمرار مع الأمر الواقع أي النظام الطائفي. وما التأكيد المتكرر على الجانب الأمني والدعوة إلى الحرص على تثبيته كأولوية مطلقة واعتبار هذا الجانب الانجاز الأساسي إلا شكلاً من أشكال محاولة الالتفاف على العنصري الانتقالي من هذا الاتفاق بحجة أن إنجاز السلام يتطلب تأجيل البحث في الاصلاحات الجذرية. فهل تكون حصيلة اللبنانيين من هذا الاتفاق أنه جلب السلام إليهم، ولكنه تجاهل أن حربهم في مصدرها الأساسي كانت نتيجة الخلل في نظامهم؟!

إن الروافد الخارجية، الدولية والعربية، هي العامل الوازن في توليد اتفاق الطائف. وحبذا لو كانت العوامل الوطنية الداخلية أكثر وزناً في هذا الاتفاق، إذن، لكانت المخاطر المحيطة بهذا الاتفاق اقل، ولما كانت المتغيرات الدولية والعربية مؤهلة لأن تنعكس عليه بالدرجة نفسها. ولكن، ألا يدعونا هذا الواقع إلى المسارعة إلى ترسيخ العوامل الداخلية، مستفيدين من الظروف الخارجية المؤاتية؟ من هنا أهمية قول منح الصلح بـ «الحاجة إلى طائف لبناني ـ لبناني»، بما يعني أن «الطائف» الذي ولّد الاتفاق العتيد كان اتفاق قوى خارجية يجد مغزاه وأهميته في المبادرة إلى اتفاق وطني داخلي وبسرعة قد لا تسمح المتغيرات الخارجية في استبعادها كعنصر حاسم في استثمار الفرصة المتاحة أمام اللبنانيين لإصلاح نظامهم.

والبدء بالطائف اللبناني ـ اللبناني لا يعني سوى البدء بالحوار الجدي والعميق بين اللبنانيين حول مسائل الوجود والهوية وما يتصل بهذه المسائل، وهي عناوين كثيرة بعضها محل وفاق بين اللبنانيين وبعضها الآخر محل خلاف وربما تناقض. ولكن لا سبيل إلى حسم القول فيها إلا بالحوار الوطني.

من هذه الزاوية أوافق جوزف أبو خليل على قوله «لن يصبح لبنان وطناً حتى يتفق اللبنانيون حول الغاية من وجود لبنان المستقل السيد». وأرى أن الوسيلة لذلك هي في التمهيد السريع للبدء في موجبات الطائف اللبناني ـ اللبناني، أي في الجزء المكمّل لاتفاق الطائف، الذي من دونه قد يصبح اتفاق الطائف فرصة ضائعة.

يبقى السؤال الصعب هنا هو: هل تركيبة الحكم، بصيغتها ورموزها الراهنة ومستوى أدائها السياسي، مؤهلة لأن تقود هذه المرحلة الانتقالية؟!

على أن هذا السؤال يتوقف على سؤال آخر يسبقه: هل هي تريد ذلك؟

١٧ ـ معن بشور

أنا من الذين يعتقدون أن اتفاق الطائف اليوم في مأزق، وأن كل المراهنات على قدرته على اخراج البلد من الحال ـ حال الحرب والتفتيت ـ يتراجع يوماً بعد يوم. فهناك شعور كبير بالخوف على مستقبل لبنان عاد يدق القلوب والعقول معاً. وإذا كان لهذا المأزق أسباب كثيرة، اقليمية ودولية ـ ربما ـ فإنني أعتقد أن له أسباباً محلية أيضاً أو داخلية. فأتوقف عندها قليلاً كي أساهم في معالجة هذه الأسباب، وتخفيف أضرار الاختلافات الاقليمية والدولية وانعكاسها على البلد.

السبب الأول لهذا المأزق، أن «الطائف» كان اتفاق سلام واتفاقاً لتطوير النظام. والمكلف بتنفيذ اتفاق الطائف، منذ سنة حتى اليوم، حكومة هي عبارة عن ائتلاف بين قوى نظام الحرب

التي جاء الطائف ليوقفها وقوى نظام ما قبل الحرب التي جاء الطائف ليطورها ويعدّلها. فكيف يمكن اتفاقاً يستهدف تحقيق السلام والوحدة والتغيير أن يتحقق على يد قوى متضررة بالعمق، إما من السلام أو من الوحدة أو من التغيير؟ هذا، في نظري، سبب رئيسي، ولذلك نرى ما نراه من تآكل للطائف ولمفاعيله.

السبب الثاني، في نظري أن قوى السلام والوحدة التي أشارت ورقة منح الصلح إلى دورها في المساهمة إلى خلق الرافد اللبناني ـ اللبناني لعملية الطائف، والتي أطلقت في زمن الحرب مبادرات وحدوية رائعة، شعبية وثقافية وغيرها، لم تستأنف مهمتها بالزخم نفسه وبالدور نفسه الذي كانت عليه عشية الطائف. هنا أعتقد أن قسماً كبيراً من الموجودين معني بهذا السؤال: لماذا تخلفت هذه القوى عن الدور المطلوب، ولماذا تراجع الزخم في ادائها رغم أن ما جرى كان يفترض أن يشكل انتصاراً لمنطقها ودعماً لمسارها؟ هل لأنها، مثلاً، لم تستطع أن تخرج نفسها من النظرة التقليدية الجامدة التي ترى الاتفاق على شكل إما مع وإما ضد كما قال انطوان مسرّة في مداخلته، فنجدها إما غرقت في معارضة دون التوقف عند ايجابيات الطائف، أو غرقت في مبايعة أو تأييد لم تتوقف معه أمام ما في الطائف من سلبيات. وهنا تحضرني طرفة لمنح الصلح يقول فيها: «مررنا بفترة كان لا بد من افتتاح أي اجتماع بتلاوة «سورة الطائف»، كأنه صار جزءاً من الفعل الايماني!».

الحقيقة أن هذه القوى تعاملت مع الاتفاق من خارجه، بدلاً من الانخراط في الصراع اليومي لتطويره أو تنقيته. هذه القوى غائبة اليوم عن كثير من هموم المواطنين ومشاغلهم الوطنية والحياتية، في وقت كان يمكن هذه القوى، من خلال الإمساك بهذه القضية الوطنية أو الحياتية أو الاجتماعية أو تلك، أن تبني أدوات لبنانية وحدوية تناضل وتحرر وتقود وتخترق الحواجز الطائفية والنفسية، وتوجد التضامن الوطني المفقود والمطلوب الذي نفتش عنه. لقد اعتقد جوزف أبو خليل أن مبادرات بسيطة حصلت، كدعم التعليم الرسمي الذي هو قضية وطنية لبنانية، وجمع لبنانيين من كل المناطق والطوائف، ويمكن أن يتحرك مثل هذا اللقاء إلى أداة وصيغة لتجمع قوى لبنانية عديدة توجد في ما بينها قواسم مشتركة من مختلف الطوائف. وإني أعتقد أن الحماس والاجماع اللبنانيين للبنان الوطن اليوم هو أكثر منه في أي وقت مضى. أقول هذا الكلام وأنا قومي وحدوي عربي، وأعتز بذلك. لكن قوميتي العربية، ووحدتي العربية تجعلني الآن أعترف بحقيقة هذه الحماسة للبنان بين اللبنانيين التي لم تتجلَّ من قبل، والتي لا يدرك الكثيرون سرها، إنما يدركون أنهم يتمسكون بلبنان! وأعتقد أنه يمكن أن تبنى على هذا الاجماع روح وطنية لبنانية عميقة جداً، تبدأ بتحقيق اجماع حول مواجهة اسرائيل وإخراجها من الجنوب، وتنتهي بالنفاذ إلى معالجة قضايا صغيرة وكبيرة في الحياة اللبنانية.

١٨ ـ محمد قباني

سأنطلق من فقرة في ورقة منح الصلح يقول فيها: **أولاً**: إن وفاق الطائف يبقى أفضل من دولة الطائف، **وثانياً**: إن المطلوب طائف لبناني ـ لبناني، لأوافقه على الرأي الأول، وأختلف معه على الثاني.

فبالنسبة إلى وفاق الطائف الذي يرى أكثرية اللبنانيين أنه الحصيلة الأنجح لاتفاق الطائف، تشكل آلية الوصول إلى اجتماعات الطائف أبرز عناصر نجاحه في تحقيق الوفاق. والآلية، التي تم

اختيارها واعتمادها، ربما كانت الوحيدة المؤهلة للنجاح. وليُسمح لي بالإشارة إلى أنها كانت من بنات أفكار الرئيس سليم الحص إلى جانب المضمون السياسي للاتفاق الذي أعده بالاشتراك مع الرئيس حسين الحسيني، والذي أشار إليه منح الصلح في ورقته. وقد تم تسويق فكرة هذه الآلية عربياً، وكنت ممن ساهموا في جهود التسويق هذه خليجياً بتكليف من الرئيس الحص بالاشتراك مع الياس سابا. وقد استندت هذه الآلية إلى كون المجلس النيابي المؤسسة الموحدة الوحيدة الباقية في النظام اللبناني، يتمسك أصحابها، بحكم واقعهم، بوحدة لبنان ولم يشاركوا بمعظمهم في القتال التقسيمي. وكانت فكرة اجتماعهم خارج لبنان من أجل إبعادهم عن الضغوط الداخلية الميليشيوية.

ولكن، هل كان بوسع هؤلاء النواب الذين حققوا الوفاق، وهم ممثلو الطوائف، أن ينتجوا غير نظام طائفي، يعاد فيه توزيع الحصص بشكل يؤمن ما يمكن تسميته «عدالة طائفية»؟ بل إمعان في الطائفية؟ فالمنطق الطائفي، بالتأكيد، لا يمكن أن يفرز نقيضه.

فدولة الطائف التي أنتجها الاتفاق أكثر طائفية مما سبقها، وفيها الكثير من النزاعات ومن البدع الناتجة من التمسك بالحصص الطائفية. ومثال بارز على ذلك، بدعة ترويكا الحكم، التي لا تفسير لها سوى مشاركة ممثلي الطوائف الكبرى الثلاث في القرار السياسي، بغضّ النظر عن مبدأ الفصل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية. واليوم، يتم اشراك نائب رئيس مجلس الوزراء، أحياناً، في بعض اللقاءات، وذلك كتعبير عن إشراك الطائفة الأرثوذكسية في القرار. فهل كانت تتم هذه البدعة لو كان النظام غير طائفي ولم يكن كل موقع مخصصاً لطائفة معينة؟

أما بالنسبة إلى المطالبة بطائف لبناني ـ لبناني، فإنني لا أوافق عليها لأنها استمرار للمنطق الطائفي القاضي بلقاء فريقين مسيحي وإسلامي. المطلوب لقاء شعبي لبناني بين مواطنين لبنانيين، على طاولة مستديرة، لا تمثيل فيها لطوائف أو مذاهب. المطلوب لغة جديدة بأدوات جديدة تنتج نظاماً جديداً.

من الضروري اليوم التوصل إلى لغة وطنية لبنانية واحدة، لعل هذا اللقاء اليوم يسهم في تحقيقها، تؤدي إلى قيام تيار وطني ديمقراطي عريض، يفرض تغييراً حقيقاً في النظام السياسي، خاصة أن هذا التيار يمكن أن يشمل أكثرية الشعب اللبناني.

وفرصة تعبير هذا التيار عن نفسه، وتحقيق بداية عملية التغيير، تكون في الانتخابات النيابية المقبلة، التي ستكون أول فرصة للممارسة الديمقراطية منذ عشرين عاماً.

أما بالنسبة إلى ما ذكره جوزف أبو خليل في تعقيبه على الورقة المطروحة من أن لبنان لم يصبح وطناً، فهذا الأمر صحيح، لأن الدولة اللبنانية لم تتصرف على أساس أن لبنان وطن لمجموعة من المواطنين، بل دولة لمجموعة من الطوائف. وهي بالتالي لم تبنِ المواطن اللبناني، ولم تقم معه العلاقة المطلوبة بين الدولة والمواطن. لقد اكتفت بالتعامل معه من خلال طائفته، وعلمته أن الانتماء إلى لبنان يكون عبر الانتماء إلى إحدى طوائفه المعترف بها.

أما بالنسبة إلى ما ذكره جوزف أبو خليل عن دور لبنان وماذا بقي منه مستقبلاً، إذا كان قد بقي له دور، فقناعتي أن للبنان دوراً بالتأكيد. هذا الدور يجب أن يكون في إطار دور عربي شامل، خاصة مع النظام العالمي الجديد، الذي لا دور فيه إلا للكتل الكبيرة. وهو دور رائد في العالم

العربي ومن ضمنه. ومن أبرز مضامين هذا الدور تقديم نموذج ديمقراطي حضاري للعرب وللعالم.

أما بالنسبة إلى اقتراح الدولة الفدرالية كحل ديمقراطي لبناني، فرغم قناعتي من حيث المبدأ بوجوب مناقشة جميع الاقتراحات، إلا أن الخشية أن تصبح، حسب المنطق السائد، فدرالية طوائف. وهذا سيكون بالتأكيد مشروع حرب مستقبلية بين هذه الطوائف، بعد أن تكون قد تسلحت بالحدود الفدرالية والمنطق الفدرالي. والمهم أن نعالج الأمور بمنطق مختلف عن الماضي، أي التعامل مع اللبنانيين كمواطنين وكشعب، وليس كمجموعة طوائف. هذا مع فهمنا وإقرارنا بوجود الطوائف، لكن مع تمسكنا بأن هذا الفهم هو مقدمة لتغيير الواقع السياسي الطائفي لا لتنظيمه.

١٩ ـ منح الصلح

لا يسعني إلا أن أعرب عن الاعتزاز بأن أكون مشاركاً في هذه الجلسة التي كانت قيّمة بتمثيلها نخبة متنورين، وأفكاراً مختلفة إلى موضوع الوفاق في لبنان. والمساهمات التي قدمها غيري كمساهمتي تمثل أفكاراً موجودة في لبنان، لكنني أود أن أقول كلمة وهي أن هناك من يقول بوجود تمييع لاتفاق الطائف. وأميع شيء هو تمييع الوفاقية نفسها. يعني ان يقال إن الانتخابات آتية وستحل المشكلة، أو اصبروا، بعد مدة سيحدث شيء. الموضوع الوفاقي موضوع حيّ وموجود ويجب أن يعالج من أجل الديمقراطية.

مستحيل أن تكون هناك ديمقراطية من دون وفاق، لأن الديمقراطية التي تأتي من غير جو وفاقي لن تكون ديمقراطية إذ سيكون فيها غالب ومغلوب، وسيكون لها مشاكل. لذلك، فالحديث عن الوفاقية والوفاق وما عبّرت عنه ـ صواباً أو خطأ ـ بكلمة «طائف لبناني» ـ هذا الوفاق عبارة عن حاجة موضوعية، موجودة في المجتمع اللبناني، وحاجة إلى وسائل متعددة لمعالجاتها. إنها تحتاج إلى روح معينة غير موجودة حالياً.

هذا الجو الوفاقي، إما أن يعالَج بمؤتمر، أو بحكومة، أو بحوار اسلامي ـ مسيحي أو بمبادرة لحل موضوع المهجرين أو غيرها. المهم أن الشيء الأساسي هو الاعتراف العميق الصادر من القلوب بضرورة أن تتصف الحياة السياسية اللبنانية بروح وفاقية غير متوفرة فيها الآن بالحد الأدنى اللازم. وهذه الروح الوفاقية، هذه المعادلة الوفاقية، هذه الأفكار والمبادرات والمشاريع التي يمكن أن تكون غير ظاهرة الآن ومعقود عليها الأمل هي التي تجعل من يوم الانتخاب الديمقراطي يوم عيد. أما إذا مورست الديمقراطية في ظل أوضاع غير وفاقية، في ظل فكرة غلبة لمصلحة عند هذا الفريق أو ذاك، فهذه لن تكون ديمقراطية.

لذلك، فإن موضوع بحث اتفاق الطائف بكل موضوعية هو أمر مهم جداً وخطوة رائعة.

ومع ذلك، فهي خطوة فقط من مجموعة خطى. ويبقى الشيء المطلوب والأمر الضروري هو الوفاق نفسه.

٢٠ ـ موريس أبو ناضر

أودّ أن أسجل بعض الملاحظات حول ما جاء في كلام جوزف أبو خليل عن المسيحيين.

الملاحظ أنه، عندما يتحدث عن المسيحيين، لا يفرّق بين مسيحيين ومسيحيين، وإنما يعتبر

المسيحيين كتلة واحدة تمثلها الكتائب و «القوات». وقياساً على ذلك عنون كتابه «قصة الموارنة في الحرب»؛ وهي في الواقع ليست قصة الموارنة بشكل عام، وإنما قصة موارنة الكتائب.

مع هذا، فالكتائب تمثّل، و «القوات» تمثّل فئة من المسيحيين. وتمثيل الكتائب و «القوات» يعبّر عن تلك الفئة من المسيحيين التي رفعت شعار الخوف، تعبيراً عن معاناتها التاريخية في ظل أنظمة الحكم الاسلامية الاستبدادية.

أما الفئة الأخرى من المسيحيين التي أنتمي إليها فهي لا تمتّ إلى «القوات» أو الكتائب بصلة، وكانت غائبة عن الساحة السياسية لأن توجهها العروبي كان مصادراً، ولأن تطلّعاتها القومية التي تتجاوز الكيانية اللبنانية كانت مغيّبة.

إن هذه الفئة من المسيحيين هي التي تُمثل تاريخياً البعد المسيحي العربي، بُعد رجال النهضة المسيحيين.

ملاحظة أخرى أود أن أسجّلها، حول الخطاب السياسي العربي السائد، هذا الخطاب الذي يشدّد على وحدانية الدين والدولة والمجتمع، والذي يحاول أن يستبعد الآخر ويكفّره.

إن صراع الأقلية مع الأكثرية، بوجهيها العربي المسلم والعربي غير المسلم، يدخل في نطاق صراع التعددية مع الوحدانية، تعدّدية تسمح بالتنوّع من خلال الوحدة، تسمح للآخر بحق الاختلاف، وتنجّيه من عدم التكفير والتسفيه، ويقبل بحقه المتساوي في تعدّدية الدين، وتعدّدية الدولة، وتعددية المجتمع.

بكلمة أخيرة، إن الخروج من الوحدانية إلى التعددية، هو الخروج من الاستبداد إلى الديمقراطية، ومن التكفير إلى القبول بحق الآخر في الاختلاف، دينياً وحزبياً. إنه تكريس لحق الآخر في الوجود، والمعارضة، والمشاركة.

٢١ ـ نصري خوري

اسمحوا لي، وفي اطار ما سمعناه من طروحات حول اتفاق الطائف ودولة الطائف، أن أطرح التساؤل التالي: هل الأزمة بالفعل أزمة أداء حكومي؟ وبالتالي هل الأزمة الفعلية هي في دولة الطائف، أم أن الأزمة الحقيقية تكمن في ما تضعه بعض القوى، التي قبلت شكلاً بالطائف، من عراقيل في وجه مسيرة الطائف بهدف حرفها عن تحقيق أهدافها الفعلية؟ قبل الإجابة عن هذا التساؤل أريد أن أؤكد أننا قبلنا بالطائف رغم تحفظاتنا الكثيرة على مضمونه الاصلاحي، واعتبرناه جسر عبور مقبولاً ومعقولاً من حالة الحرب التدميرية إلى حالة من الهدنة ومن ثم إلى حالة السلم، لأنه برأينا قد تمكّن من معالجة ثلاث نقاط أساسية:

ـ **النقطة الأولى هي** تلك التي تتعلق بانتماء لبنان إلى محيطه القومي وارتباطه المصيري بهذا المحيط. فلبنان القديم، لبنان الذي أوجده الاستعمار الفرنسي، إنما وجد ليكون جسر عبور للفكر الغربي والمفاهيم الغربية ونمط الحياة الغربي إلى محيط لبنان القومي، لا بل وجد ليدور خارج محوره الطبيعي، وليكون مرتبطاً بمحاور دولية واقليمية معادية للمحيط القومي. وجاء اتفاق الطائف، في رأينا، ليعيد لبنان إلى محوره القومي الطبيعي وإلى الارتباط المصيري بهذا المحيط. وهذا ما عُبّر عنه بمعاهدة الأخوّة والتعاون والتنسيق مع دمشق. مثل هذا الأمر يرفضه بعض الأطراف التي أعلنت شكلاً انها مع الطائف بينما هي تراهن عملياً وضمناً على متغيرات اقليمية

للانتفاض عليه. ولأنها تراهن على مثل هذه المراهنات، فهي تعمد إلى وضع العصي في دواليب مسيرة السلام وفي استخدام كل ما تملكه من وسائل اعلامية وغير اعلامية للتشكيك بهذه المسيرة.

ـ اما **النقطة الثانية** التي حسمها اتفاق الطائف فتتعلّق بما أسمّيه «الصيغة». فلقد أخذ الطائف بخيار الدولة المركزية الواحدة العاملة على إسقاط الحواجز بين مختلف المناطق والفئات، وعلى فتح قنوات التفاعل باتجاه الوصول إلى ازالة الحواجز بين مختلف الطوائف وايجاد الهيئة الاجتماعية الواحدة التي تعيش في اطار دولة المواطنية الواحدة. وتكريس فكرة الدولة المركزية الواحدة أمر يتعارض كلياً مع أصحاب نظرية «التعددية»، الذين لا يؤمنون بأن شعب لبنان إنما هو شعب واحد، ومؤهل للانتقال من حالة التفسخ إلى حالة الاندماج المجتمعي. بل هم، على عكس ذلك، يعملون لأن تكون لكل «مجموعة»، وفق تعبيرهم، من المجموعات اللبنانية «دولتها» وذلك في اطار كونفدرالية أو فدرالية تكرّس الدوائر المغلقة، سياسياً واجتماعياً واقتصادياً. أصحاب هذه المدرسة لم يتراجعوا عن مشروعهم هذا وما زالوا يتحينون الفرص، لا بل ما زالوا يراهنون على متغيرات اقليمية تسمح لهم بفرض وجهة نظرهم هذه، وذلك على الرغم من اعلان ايمانهم اللفظي بالطائف، ومطالبتهم اللفظية بتطبيق كل بنوده. وهم هنا لا يتورعون عن استخدام كل الأساليب التي تساهم في عرقلة المسيرة، أو في تهشيم وتهميش كل ما يتحقق من انجازات.

ـ **النقطة الثالثة** التي تناولها اتفاق الطائف هي مضمون الدولة الاصلاحي. وهنا نقول إن اعتراضاتنا على المضمون الاصلاحي للطائف أكثر من أن تحصى. فهو لا يمثل أبداً طموحاتنا كحزب تغييري يدعو إلى فصل الدين عن الدولة فصلاً نهائياً وتاماً. اما لماذا تعاطينا ايجابياً مع هذا المضمون، فهذا السؤال لا تمكن الاجابة عنه إلّا بالعودة إلى تلخيص فهمنا للحرب التي تفجرت على أرض لبنان منذ اواسط السبعينيات. فنحن نعتبر أن الحرب التي اندلعت على أرض لبنان إنما خططت لها الدوائر الصهيونية العليا في اطار خطتها الهادفة إلى تفتيت مجتمعنا وتدمير مقومات وجوده عبر ما أسميناه حرب المجتمع على ذاته، مستفيدة من الثغرات والأمراض التي يعانيها هذا المجتمع والتي لم تتمكن صيغة ١٩٤٣ من القضاء عليها، وبالتالي من اسقاط كل الحواجز التي كانت تقف حائلاً دون القيام بدورة تفاعلية تامة تؤدي إلى صهر اللبنانيين في بوتقة واحدة وإلى قيام دولة المواطنية على حساب دولة الطوائف.

وفي رأينا نجحت الخطة الاسرائيلية في تفجير تلك الحرب الضروس ومن فرض عقيدة لها، بل ومن اقامة نظام خاص لها تحكّم بحياة اللبنانيين وفرض مفاهيمه وسلوكه عليهم طيلة فترة الحرب. وفي اطار هذا النظام، تحوّل اللبنانيون إلى مجموعة من الدوائر المغلقة الخائفة بعضها من بعض، لا بل العاملة على الغاء بعضها البعض. كما نجحت أيضاً في غرس الكثير من المفاهيم المشوّهة وبعض هذه المفاهيم يمكن تلخيصها على الشكل التالي:

ـ أول هذه المفاهيم المشوّهة يقول بأن الخندق الطائفي شرعي، وأسياده اكتسبوا هذه الشرعية بالحديد والنار وبإغلاق المناطق وتفريغها من أبناء الطوائف الأخرى، وحتى من أبناء طوائفهم الذين لا يسلكون مسلكهم ولا يقولون قولهم.

ـ ثاني هذه المفاهيم هو أن الخندق الطائفي ليس مجرد شرعية عابرة بل هو شرعية يجب أن تتمتع بالاستمرارية والديمومة، أي يجب أن تبقى حتى بعد أن تسكت المدافع وتصمت البنادق، بحيث تصبح نمطاً مألوفاً من أنماط السلطة والحكم والأمر الواقع، وبحيث يتمكّن أرباب هذه الخنادق من الاستمرار في فرض شرعيتهم هذه على الناس.

– ولا تقف الأمور عند هذا الحد، بل هي تندرج إلى حد المطالبة بضرورة اعتبارهم الممثلين الحصريين للشرعية في مناطق سيطرتهم، واصحاب حق مكتسب في ادارة حياة الناس، وفي إنشاء المؤسسات التي تساعدهم على ذلك، وإلى اعتبار كل ما يحدّ من هذه الصلاحيات تدخلاً في شؤونهم وشؤون رعيتهم.

هذه المفاهيم الخاطئة التي كادت أن تنجح حرب التدمير في تكريسها وتحويلها إلى عقيدة ثابتة تدار بموجبها حياة اللبنانيين، ادت في ما ادت إليه إلى تدمير مؤسسات الدولة وتفكيك أجهزتها، وإلى هيمنة أصحاب الخنادق الطائفية على المقدرات، وإلى اقتطاع مناطق كاملة لنفوذهم وسلطانهم، بحيث كادت المؤامرة أن تنجح في تكريس دويلات الأمر الواقع كمقدمة لتكريس التقسيم النهائي للبنان.

مثل هذا الأمر وضعنا نحن، كقوى قومية ووطنية توحيدية لا طائفية أمام خيارين: فإما أن نكون مع قيام الدولة الواحدة المركزية بمؤسساتها الجامعة الموحدة، وإما أن نقبل باستمرار تلك المفاهيم تفعل فعلها، وتفرض نفسها، بحيث يترك أمر لبنان وأمر أجياله الحاضرة والمستقبلية في قبضة هذه المفاهيم الطائفية والمذهبية، وبحيث يقام على أرض لبنان نموذج كانتوني مغلق لا يمتّ إلى جذورنا الحضارية بصلة، بل على العكس يكون النموذج الذي من أجله عملت اسرائيل وما زالت تعمل.

وكان خيارنا قيام الدولة وكان انحيازنا إلى فكرة الدولة الواحدة الجامعة التي تشكل المرجعية الوحيدة للمواطن. أجل هذا كان خيارنا المصيري، وقد ناضلنا كثيراً من أجل تثبيت هذا الخيار، لا بل من أجل أن يقوم نظام العدالة والمساواة والمواطنية الواحدة، أي من أجل قيام الدولة الديمقراطية العلمانية العاملة على فصل الدين عن الدولة، وعلى تكريس العدالة الحقوقية والاجتماعية بين صفوف المواطنين. ولكن موازين القوى لم تمكّنا من أن نفرض رؤيتنا لمضمون الدولة. وكان اتفاق الطائف، وانطلاقاً من خيارنا المذكور أعلاه ومن قناعتنا بضرورة قيام الدولة القادرة على صيانة وحدة الهيئة الاجتماعية في لبنان وعلى صيانة وحدة شعبنا، كان لا مفر من القبول بالطائف كجسر عبور متاح للانتقال من حال الحرب إلى حال من الهدنة فالسلام، وذلك على الرغم من انه لا يمثل طموحاتنا ولا رؤيتنا للنظام الجديد المنشود.

ويبقى السؤال المطروح: هل تمكّن لبنان فعلاً من اجتياز مرحلة الخطر؟ وهل سقطت بالفعل تلك المفاهيم؟ وهل يأخذ الطائف دوره الحقيقي ويقوم بالمهمة التي على أساسها سلّمنا به؟

لا بد، أولاً، من القول بأن بعض الخطوات الأساسية والضرورية قد تحققت حتى الآن، ولا سيما في اطار اسقاط الحواجز ما بين المناطق، واعادة دورة الحياة إلى طبيعتها، واعادة احياء فكرة مؤسسات الدولة، وتوحيد الجيش. ولكن هل هذه الخطوات الضرورية هي بالأمر الكافي لترسيخ مسيرة السلام؟

في رأينا، أن المسيرة ما زالت طرية العود، وما زالت تعاني الكثير من الخطوات والثغرات، لا بل المخاطر القاتلة.

فالمرجعيات السياسية الطائفية لم ترمِ سلاحها بعد، بل على العكس هي في حالة هجوم. وعادت لتخطو خطوات عديدة باتجاه اعادة فرض نفسها كشرعية مستمرة ووحيدة وعلى اعادة احياء مؤسساتها على حساب مؤسسات الدولة. فعوضاً عن أن تكون الدولة في موقع الهجوم نراها

هي اليوم في موقع التراجع. وهذا أمر خطير وخطير جداً. وكل هذا حصل ويحصل، بسبب سوء اداء الدولة، لا بل بسبب افتقارها إلى خطة واضحة تؤدي إلى قيام المؤسسات التي من شأنها أن تمهد لانتقال لبنان من جمهورية الطوائف إلى الجمهورية اللاطائفية والديمقراطية.

فالعقلية الطائفية والمذهبية عادت عملياً لتتحكم بمسيرة الطائف، لا بل نحن أمام هجمة من ارباب المدرسة الطائفية لإعادة بناء المؤسسات ولبنان على قاعدة أسوأ بكثير من السابق. وبداية الغيث كان ذلك التفسير الذي أعطي لمقتضيات الوفاق الوطني، والذي جاء ليعيد عقارب الساعة إلى الوراء، وكأن النص على الغاء الطائفية الوظائفية لم يرد أبداً. ومع هذا التفسير كرّت مسبحة الحمّى المذهبية وعادت لتعصف بكل مؤسسات الدولة من دون استثناء، بحيث أخذ اتفاق الطائف يترنح حتى يكاد يهوي على رؤوس أصحابه. إن المحاولات الحاصلة لحرف الطائف عن مهمته الحقيقية التي من أجلها تم القبول به، الا وهي اعداد الأرضية الصالحة للانتقال من الجمهورية الثانية إلى الجمهورية الثالثة، إن هذه المحاولات يجب أن تواجَه وان لا يسمح لها بالنجاح. من هنا المطلوب قيام أوسع تيار توحيدي علماني وطني وقومي الاتجاه لصيانة المسيرة ودفعها باتجاه أن تأخذ دورها الحقيقي الذي من أجله كان الطائف. ومن أجل تكوين مرجعية لهذا التيار العربي ندعو إلى قيام حوار بين القوى والشخصيات والفعاليات الثقافية والعلمية والنقابية وغيرها المؤمنة الإيمان نفسه انطلاقاً من النقاط التالية:

اولاً: إلغاء الطائفية الوظيفية الغاء فورياً، ووضع خطة مرحلية للوصول إلى فصل الدين عن الدولة وإلغاء الحواجز بين مختلف الطوائف.

ثانياً: صياغة عقيدة قتالية للجيش، محورها مواجهة العدو الاسرائيلي، والتكامل مع المقاومة الوطنية لتحرير الجنوب، بالاضافة إلى التكامل الدفاعي والأمني مع المحيط القومي.

ثالثاً: السعي إلى اجراء انتخابات نيابية على اساس قانون انتخابي جديد يأخذ بمبدأ النسبية، وعلى أساس تقليص عدد المحافظات وتوسيع نطاق كل محافظة كمقدمة للوصول إلى لبنان دائرة انتخابية واحدة.

رابعاً: مشروع قانون لتوحيد القضاء.

خامساً: مشروع قانون اختياري للزواج المدني.

سادساً: خطة شاملة لحل مشكلة المهجرين بحيث لا يبقى أي مهجّر خارج بيته أو أرضه.

سابعاً: حماية الحريات العامة وصيانة حقوق المواطنين.

ثامناً: تصعيد المقاومة في وجه الاحتلال الاسرائيلي، واعطاء هذه المقاومة الطابع الوطني العام وبدعم من الدولة.

تاسعاً: صيانة حقوق العمال والفلاحين والموظفين وتنظيم الاقتصاد على أساس الانتاج.

عاشراً: توحيد المناهج التربوية.

احد عشر: تطهير أجهزة الدولة تطهيراً شاملاً ومحاربة الرشوة والفساد.

إن هذه النقاط هي على سبيل المثال لا الحصر، إذ المهم أن تصان المسيرة وأن تتسارع

الخطوات بحيث نقطع المسافة الفاصلة ما بين الجمهورية الثانية والجمهورية الثالثة بسرعة، وبحيث يؤسس اتفاق الطائف لقيام السلام الحقيقي على أرض لبنان لا أن يؤسس لتفجيرات وحروب داخلية جديدة. والخوف كل الخوف، إذا لم يقم مثل هذا التيار، وإذا لم تقم مثل هذه المرجعية الشعبية الوطنية التوحيدية، أن تأخذ عملية الانحراف ابعادها وتعود بنا إلى الوراء اي إلى صيغة أسوأ من صيغة ١٩٤٣: وبالتالي أن تؤسس لحرب جديدة عوضاً من أن تساهم في انهاء افرازات حرب التدمير بشكل كلي، وأن تؤسس للمجتمع المتماسك مجتمع السلم الوطني والقومي.

٢٢ ـ هاشم قاسم

قدّمت ورقة منح الصلح عرضاً تحليلياً لمراحل الحرب اللبنانية في وجوهها المحلية والعربية والدولية، وصولاً إلى «اتفاق الطائف». أما العناوين فعريضة وشاملة. وببعض التعابير الموجزة والدالة رسم منح الصلح طبيعة المعادلات والنتائج الاقليمية والدولية والداخلية. وهي نتائج أثرت تأثيراً بالغاً في صيغة «الطائف» وبنوده ومفاهيمه.

والإضافة الممكنة هنا على مستويين:

أولاً: مستوى الارادة العربية والدولية التي ضغطت ودفعت الأمور في اتجاه انجاز «اتفاق الطائف».

ثانياً: مستوى القوى السياسية اللبنانية التي شاركت في صوغ الطائف من دون أن تكون على درجة معقولة من المساهمة الفعلية والحقيقية في وضعه وصناعته. لهذا كان التردد، ولهذا بقيت قوى محلية مهمة تقوم بالشيء وبنقيضه، كما بقيت قوى سياسية لبنانية خارج عملية المشاركة في وضعه. وبهذا المعنى لم يكن اتفاق الطائف خياراً متفقاً عليه عميقاً من قِبل القوى السياسية الطائفية وغير الطائفية، مما رجّح الاتفاق ووضعه في سياق الارادات الاقليمية والدولية. وهكذا قبلت قوى لبنانية كثيرة «اتفاق الطائف» من دون أن تملك القدرة على رفضه.

فاتفاق الطائف ولد على انقاض مشاريع استمرار الحرب اللبنانية، وبعد أن فقدت قوى الحرب شرعية تمثيلها الفئات اللبنانية. كما جاء الاتفاق بعد عملية تفريغ محكمة لعناصر القوة في مشاريع القوى السياسية الطائفية وبُناها البشرية والسياسية والانسانية. فسقوط الشعارات والعناوين الكبيرة، وكذلك الممارسات جعل من اتفاق الطائف الحل المرحلي المطلوب لإيقاف الحرب ومحاولة جمع هذا الشتات من القوى السياسية والطائفية المنهكة، التي لم تسقط إلا بعد أن أسقطت لبنان ودوره.

هذا يعني أن اتفاق الطائف بُني على قوة عربية ودولية، وعلى ضعف وانهيار لبناني عام. وما قبول قوى الحرب بهذا الاتفاق إلّا لإنقاذ ما تبقّى منها. وبمعنى آخر: إن قاعدة الضعف كانت أقوى من قاعدة الاختيار.

«اتفاق الطائف» كان بديلاً من الصراع الطائفي والسياسي المدمِّر الذي لم تستطع قوى الحرب نفسها أن تجد له الحلول المناسبة. وإذا أردنا الاشارة إلى بعض الايجابيات التي سادت التركيبة الطائفية دون الوقوف عند السلبيات الكثيرة، فإن المنافسة في ما بين الطوائف كقوى اجتماعية كانت تتسم بالايجابية خصوصاً في اطار العمل لتحسين شروط الحياة والمواقع والمراكز،

وفي التعلّم وتحسين الأداء الاجتماعي والتربوي والثقافي... هذه الصورة انقلبت كلياً. فمن المنافسة إلى الاقتتال، ومن الثقافة والتثقف والجامعات إلى الخنادق، ومن العقلانية إلى التعصب، ومن الانفتاح إلى الانغلاق... كأن هذه الحرب جعلها أربابها تستمر لتصل إلى هذه النتائج، وكأن أربابها أرادوا أيضاً أن يصبح لبنان نموذجاً من النماذج المثالية لحروب المسألة الشرقية التي ظهرت هنا وهناك في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

بالنسبة إلى التحكيم العربي تم مراراً لوقف الحرب، والنزف اللبناني ـ الفلسطيني، واللبناني ـ اللبناني، من خلال اللجان والقمم العربية ـ فقد بدأ مع قمة الرياض ودخول قوات الردع العربية لوقف الاقتتال والحفاظ على الوحدة اللبنانية المهددة. هذا التحكيم كان محكوماً في أحيان كثيرة بالانفراط بسبب تعدد المحاور العربية. وإذا كان هذا التحكيم مطلوباً، فإن أدواته وأشكال مبادراته وخطواته كانت دون المستوى الذي كانت تتطلبه حرارة الأحداث وخطورتها. فالحرب اللبنانية استمرت رغم خطوات تحكيمية عربية متعددة، وهي لم تتوقف إلا بعد مرور ١٦ سنة عليها، وبعد حرب الخليج الأولى، والتحاق حرب الخليج الثانية، وعناصرها بها. وعنيت هنا حرب قوات التحالف الغربي ضد العراق بعد أن اجتاح الكويت.

هذا التحكيم بدأ مرات عدة مترافقاً مع جو من التفاوض، ومن امكانية ايجاد تسوية للنزاع العربي ـ الاسرائيلي خصوصاً في ضوء تراجع واضح في الموقف العربي العام، إن لم نقل قبولاً عربياً كان متعذراً في ما مضى.

إن «اتفاق الطائف» كان وليد الظروف والأحداث المذكورة. ولهذا فهو حلقة دولية وعربية لضبط الوضع اللبناني المتفجر في سياق مناخ من التسوية لأوضاع المنطقة العربية، ووقف الصراع العربي ـ الاسرائيلي. وما حصل في لبنان وخارجه بعد «الطائف» كان يعني أن الأمور تسير في اتجاه التسوية العامة في المنطقة. كان يخشى إذا تعثّرت المفاوضات أمام التعنّت الاسرائيلي، وعدم قيام الولايات المتحدة بالدور الذي وعدت به، وقامت سياسة أو سياسات عربية تتمسك بمطالب مشروعة ـ يخشى أن يتعثّر استكمال الطائف نفسه وترجمة بنوده استقراراً وإعادة إعمار. وإذا أضفنا بعض العوامل كانكفاء بعض القوى الداخلية اللبنانية عن القبول باتفاق الطائف واعتباره لا يتناسب ومصالحها أو تطلعاتها، وتردي الوضع الاجتماعي والاقتصادي، ووقوع السلطة السياسية اللبنانية وغرقها في حسابات الربح والخسارة الفردية والطائفية، وتصاعد التجاذب الاقليمي والدولي، من أن يفقد لبنان أهم ايجابيات «الطائف» وهي استكمال عمليات الوفاق اللبناني ـ اللبناني.

هناك نخب لبنانية تعتقد أن اتفاق الطائف هو اتفاق مؤقت سيتغيّر مع تغيّر موازين القوى. وإذا راقبنا النتائج التطبيقية لاتفاق الطائف من حيث مشاركة قوى الحرب في الحكومة، وإبعاد المجتمع المدني اللبناني عن المشاركة في الحياة السياسية، اضافة إلى سياسة الانطلاق من ثوابت ومقدسات، وتفاقم عملية التناحر السياسي بين أطراف آلة الحكم، وعدم بدء الاعمار... إذا رصدنا هذه العوامل وغيرها، فإن الصورة السياسية والاقتصادية للبنان تبدو محاطة بأسئلة سلبية كثيرة.

ورغم أن اللبنانيين بذلوا وأعطوا لتحديد هويتهم في اطار حروب وصراعات في ما بين قواهم وفئاتهم، فإن الهوية العربية التي نصّ عليها الدستور اللبناني بعد تعديله في ضوء اتفاق الطائف، لم تستقم في الواقع النفسي والثقافي والسياسي عند فئات من اللبنانيين خيارات نهائية. فالعروبة في الدستور اللبناني اليوم صدرت عن معادلات سياسية اقليمية ودولية، ولم تكن نتاجاً وخياراً وقناعة

لدى بعض فئات من اللبنانيين. فالنصوص الرسمية مهمة، لكن عروبة الحياة والتطلع هي الأهم. والجهود المطلوبة في هذا السياق داخلياً وعربياً كبيرة جداً، وهي مرتبطة أساساً بالمناخ العربي السائد اليوم، وبواقع السياسة العربية.

إن العروبة في لبنان، في هذا المختبر، متعافية وسليمة حينما يكون العرب في وضع متعاف وسليم. ولا عروبة في لبنان من دون عرب أصحاء وأقوياء يحملون مشروعاً نهضوياً شاملاً مقوماته الأولى: الحرية والديمقراطية والتقدم.

إن توحيد لبنان واطلاق مؤسسات الدولة في حركة طبيعية منتجة تتناسب مع حجم الخراب ونتائج الحرب رهن بإطلاق المجتمع المدني اللبناني من أسره وانكفائه، واخراجه من حالة التردّد والشلل، ومن حالة الاضراب المعلن وغير المعلن في وجه آلة الحكم، بهدف استقامة العملية السياسية وانتظام قوى المجتمع المدني وفاعليتها في إعادة بناء لبنان.

إن الانفصام الحاد الذي يقوم بين الحكم والقوى الاجتماعية المدنية يجعل المسافة كبيرة وشاسعة بين «أهل الطائف» وبين اللبنانيين، مما يجعل خطوات الحكم كأنها صادرة عن «مجلس ملّي» لا عن مجلس وزراء. بالإضافة إلى ما ورد في ورقة منح الصلح، وبما يتعلق بالصلاحيات والأدوار وتضارب الأهواء والمصالح وانعكاس ذلك كله على أداء الحكم وفعاليته ودوره في مرحلة ما بعد الطائف، ومرحلة تطبيقه.

إن طائفية ومذهبية «أهل الطائف» خنقت أو تكاد حركة المجتمع المدني اللبناني وحدّت من انطلاقتها، كما حوّلت آلة الحكم، إلى «مجلس ملّي» أو فدرالية طوائف. وهذا يعني أن دولة الطائف هي شراكة بين قوى الحرب وقوى التقليد لا دولة المواطن اللبناني، والمجتمع المدني اللبناني.

الوفاق الداخلي اللبناني ـ اللبناني هو القاعدة، ونقطة البداية السليمة. هذا الوفاق لم يتم بعد. وإذا كان هناك من انفتاح في ما بين اللبنانيين فالفضل يعود إلى اللبنانيين أنفسهم على مستوى القاعدة.

إن الحديث عن انتخابات محتملة في لبنان امر يساعد في الانطلاق وعملية الإعمار. لكن استكمال الوفاق الداخلي اللبناني ـ اللبناني يأتي في الدرجة الأولى. فحين يستكمل هذا الوفاق يمكن أن تجري الانتخابات النيابية، وإلا فإن عملية الانتخاب من دون استكمال الوفاق قد تتسبب في انفجارات سياسية واجتماعية لا يستطيع لبنان تحمّلها في الظروف الحاضرة.

٢٣ ـ إلهام كلّاب البساط

من يأتي في الأخير يجب أن يقنع بما بقي له وقتاً وفكراً. وللأسف استهلك من أتى قبلي الاثنين.

كل ما ورد في الكلمات التي قيلت كان يرد ايجاباً ومن اتجاهات مختلفة على اقتراح الطائف اللبناني ـ اللبناني الذي دعا إليه منح الصلح. وهنا أريد أن أدافع عن اسم الطائف اللبناني ـ اللبناني الذي اعتقد أنه يعني الاتفاق الداخلي المتين الديمقراطي، لا الصورة المصغرة المحلية عن اتفاق الطائف. لقد انطلق كل من الباحث والمعقب من استنتاجين أو تساؤلين مختلفين، لا نسجل بينهما اختلافاً قدر ما نسجل الغنى الفكري. أظهر منح الصلح الخلل في الآلية بينما أظهر جوزف أبو خليل الخلل في المفهوم. ولكن حبذا لو حدّد الإطار النظري والمفهوم والهوية. هنا أتوقف عند ما

ورد من كلام قبلي بأن الخلاف على الهوية ليس بالتبسيط الذي ورد حول اللبنانية المسيحية والعروبة الاسلامية. ولو حلّت الدولة كل مشاكلها الدستورية التي تغرق فيها الآن، وكأنها الشرط الوحيد لبناء لبنان، لما خرجنا من مأزق دولة الطائف الحالي. لقد تكلموا قبلي وبحق، ولن أعيد، عن الديمقراطية وبناء الدولة وتمتين الداخل، وسأتوقف عند فكرة صغيرة ومتواضعة. أود أن أقف في موقع المواطن العادي في كل المناطق، كي لا يكون اللقاء مغلقاً على تفكيرنا فقط وعن الشارع الذي هو بقربنا. المواطن العادي الذي رأى المقاتلين يتقاتلون بينما كان الناس يدعون إلى السلام، ولم يتوقفوا. ثم اتفق المتقاتلون، فتوقفت الحرب، ولم يكن ذلك بسبب دعوات المسالمين.

من موقع المواطن العادي المتواضع الذي كان يهمه ايقاف المدفع قبل نقاش الهوية، وتوزيع حصص المساعدات قبل توزيع حصص الطوائف، اعتبر أن الاهتمام بالهم اليومي الذي يعيشه الناس والعمل على حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية هو حنين رابط للبنانيين ببعضهم وبدولتهم وبوطنهم. ولو انصرفت دولة الطائف عن الصراع على الأطر التي تجعل من السياسي ممثلاً لطائفته، لا لكل الوطن، لاستقطبت كل اللبنانيين ومحت كل تحفظاتهم وانستهم المساعدات الطائفية والمليشيوية، وحققت توقهم إلى الارتباط بدولة مركزية قوية تخرج الطائف من طائفيته. بهذا يجري تمتين الداخل والانتقال طبيعياً إلى الجمهورية الثانية التي تسمح بالديمقراطية، وببناء الدولة المتحررة، وبدور أهل السلام، وبديناميه تسمح ببناء الدولة المتحررة القادرة على ضبط الطوائف.

٢٤ ـ انطوان سيف

لقد استقطبت ورقة منح الصلح شبه اجماع من المداخلات التي القيت في هذه الندوة، حول نقاط ثلاث رئيسة وهي:

١ ـ إن اتفاقية الطائف هي محصلة ثلاثة روافد متداخلة في ما بينها: اللبناني الداخلي، والعربي، والدولي. وان الرافد اللبناني الداخلي كان الأضعف بازاء الرافدين العربي والدولي.

٢ ـ وإن وفاق الطائف هو أفضل من «دولة الطائف».

٣ ـ وخلص إلى أن لبنان، بعد أكثر من سنتين على وضع هذا الاتفاق، لا يزال بحاجة إلى طائف لبناني ـ لبناني من أجل أن ينطلق انطلاقة واثقة.

وهذه الورقة هي بحث متماسك يقدم قراءة تاريخية مكثفة للوقائع المحيطة بهذا الاتفاق، التي شكّلت مقدّماته ونتائجه السياسية القريبة. وهذه القراءة تتمتع بأمانة كبيرة في تعاملها مع الأحداث وتسلسلها، ومع المواقف المعبّر عنها بالتصريحات. هذه المنهجية الوضعية تتحاشى الوقوع في الخطاب الايديولوجي، شكلاً وعلناً على الأقل، وتتحاشى أيضاً التمادي في تأويل التصريحات والوقائع لسبر ما وراءها من بواعث ودلالات أعمق، غالباً ما تبقى في الظل، بمنأى عن التداول الظاهر، وبمنأى أيضاً عن فاعليها أنفسهم. ومما عزّز هذه القراءة كون المفكر الصلح ليس مفكراً سياسياً فحسب، بل هو مفكر وسياسي كما تم التعريف به في صدر الورقة المقدّمة.

إن الدقائق القليلة المتبقية لي بعد هذا العدد من المداخلات التي اضاءت جوانب مختلفة، ومواقف ومواقع مختلفة، بازاء هذا الموضوع الواسع، تفرض عليّ الاختصار من جهة، والاقتصار على بعض الملاحظات التي أسوقها بصيغة تساؤلات، أو اشكالات، من جهة أخرى:

١ ـ إن الذين أتوا بهذه الوثيقة الوفاقية من الطائف، تركوا هناك، في الطائف، القسم الأهم من الوثيقة، أي السجل الحافل بنقاط الخلاف في ما بينهم. وهذه الفجوة القائمة على اخفاء هذا السجل، وعدم اظهاره، هي واحدة من أهم السلبيات التي لم تجيء بعد «الطائف»، بل رافقته منذ ولادته. إن التشديد على ابراز هذه السلبية ليس صادراً عن اهتمامات تأريخية تبغي استكمال ملف الاتفاق فحسب، ولا يغفل البتة المخاوف ـ الذرائع من إفشاء هذه الخلافات درءاً لإفساد أجواء الوفاق الوطني الضرورية، إنما يبغي فرز «الوفاق» الاضطراري عن الوفاق الاختياري؛ أو فرز الوفاق القائم على مصالحة تاريخية مع الذات الوطنية (وليس فقط مع الآخر) عن «الوفاق» القائم على خدع متبادلة محكومة بظرفية المرحلة العابرة وبمصالح فئوية غير ثابتة، وعلى التربُّص الدائم لاقتناص ظروف مستقبلية ملائمة! إن وفاقاً بحجم وطني حقيقي لا يمكن أن يخفي خلفيات قواعد بنائه، ويبقيها حكراً على فئة قليلة، ومحظورة، مكتفياً بإبراز السطوح! إن هذا الواقع هو من أهم العوائق أمام الفكر السياسي اللبناني، وأمام اسهامه في معالجة قضيتنا الوطنية. إن اتفاق الطائف يطرح من الأسئلة أكثر بكثير مما يقدّم من اجابات عن أسئلة.

٢ ـ إن قول سماحة السيد محمد حسن الأمين إن اتفاق الطائف جاءت به الصدفة «الدولية» أكثر مما جاءت به الإرادة اللبنانية هو قول صحيح بقدر ما هو مقلق أيضاً. وهو القول نفسه الذي عبَّر عنه منح الصلح بقوله إن الرافد اللبناني في هذا الاتفاق كان الأضعف بازاء الرافدَيْن الدولي والعربي، والذي يبدو أن أغلب المداخلات في هذه الندوة التقت عليه. وهذه الحقيقة استوجبت القول بالحاجة إلى طائف لبناني ـ لبناني الذي، هو أيضاً، يحظى هنا بشبه اجماع. ولكن هذا الاتفاق الشامل الذي يدين لهذه «الصدفة» بكامل وجوده، هو أيضاً مرتَهَن لها. ومن المعروف أن «الصدف»، عندما تكون خصوصاً متعددة العناصر المتباعدة في العادة، هي نادرة الحدوث من جهة، وهي لا تقع تحت الارادة الذاتية من جهة أخرى. وإن الحاجة إلى احداث تعديلات ضرورية في هذا الاتفاق الذي هو قيد التجربة والاختبار، أي «الحاجة إلى طائف لبناني ـ لبناني»، سيكون تحقيقها أصعب بكثير مما يعتقده أو يستسهله البعض! وقول الرئيس الحص بأنه لا يجوز تعديل الاتفاق قبل تنفيذه، لا يمنع القلق من أن تكون فترة «الشروع بالتنفيذ» هي فترة طويلة جداً، قياساً على معطيات وضع معقّد كوضعنا! واعيد بالذاكرة هنا مضمون المادة ٩٥ من دستور ١٩٤٣ الذي اعتبر الطائفية السياسية والادارية الرسمية، «مؤقتة»؛ واستمرت بهذه الصفة «المؤقتة» حوالى نصف القرن حتى تبرز بحلّة جديدة في الممارسة الحالية. وثمة كثيرون يعتبرونها من الأسباب الرئيسة للحرب اللبنانية!

إن الحاجة إلى طائف لبناني ـ لبناني هي حاجة دائمة لا نهاية لها، ولا بديل عنها.

٣ ـ ينتج من هذه الملاحظات، أو هذه السلبيات، جملة أسئلة هامة وخطيرة: هل صحيح أن «المسألة اللبنانية» نوقشت بكل عناصرها وأبعادها في الطائف؟ هل «الطائف» هو الإجابة الحقيقية والكافية عن هذه المسألة؟ هل ان الأطراف «اللبنانية» المشاركة في إصدار هذا الاعلان (وهي هنا ما تبقّى من المجلس النيابي المنتخب عام ١٩٧٢ بجملته، أو كأفرقاء، أفراداً وكتلاً نيابية) هي الأطراف الحقيقية والفاعلة في النزاع اللبناني، العسكري خصوصاً، الذي دام خمس عشرة سنة؟ هل كل الأطراف المتنازعة الفاعلة، غير النيابية، كان لها حضورها في هذا الاتفاق، وموافقتها عليه؟ هل كان المجلس النيابي يؤدي دوره قبل الطائف، بعدما قدَّم في الطائف عام ١٩٩٠ ما لم يقدِّمه على مدى عقود طويلة قبل ذلك، وخصوصاً قبل ١٩٧٥ عندما كانت الدولة «موجودة»؟

في الواقع، ان الوفاق الوطني كان موجوداً قبل «الطائف». ففي خضم الحرب بالذات، عبَّر علناً عن نفسه في تظاهرات كبرى، وفي دلالات شعبية لا حصر لها. والحقيقة أن ليس اتفاق الطائف هو الذي أنهى الحرب في لبنان، بل إن قرار إنهاء الحرب في لبنان هو الذي أتى باتفاق الطائف. وهذا القرار، كما هو معروف، هو قرار خارجي، أمريكي خصوصاً، ومن أجل غايات خارجية دولية، وليس داخلية وطنية، أو حتى انسانية!

٤ ـ لم يعرف المجلس النيابي،قبل الحرب، واثناء الحرب، اي أزمة نيابية حول الأمور التي اتفق عليها في الطائف! فلم يكن لدى الدولة اللبنانية «أزمة» عروبة، على الرغم من خلو دستورنا من العبارة حرفياً، هذا الدستور غير الممارس كلياً! ولم ينقسم المجلس النيابي مرة قسمة طائفية: المسلمون من جهة والمسيحيون من جهة اخرى، لا على عروبة لبنان، وعلى على أي أمر آخر!

وإذا تجاوزنا تصريحات بعض المسيحيين، وبعض المسلمين على حد سواء، التي لا تميّز تمييزاً منهجياً وسياسياً بين العروبة والإسلام (ولغايات مختلفة، ولكن متكاملة في ارساء فنويتها)، فإن مواقف الدولة اللبنانية التي شارك فيها هذا البعض، كانت الأكثر عروبة من غالبية الدول العربية الأخرى! ولن أتكلم على إسهام المسيحيين اللبنانيين الكبير في الثقافة العربية التي هي المقياس الأجدى للالتزام الحقيقي بـ «العروبة»، وبالقضايا العربية الكبرى، قضايا الانماء والنهضة والابتعاد عن محاور الخلافات العربية. فلا معنى عملياً لتأكيد عروبة لبنان في اتفاق الطائف. ولا معنى أيضاً لتأكيد أن «لبنان وطن نهائي!» لقد بدا هذا الأمر وكأنه مقايضة بالتصريح على أمور لها طابع ايديولوجي! فاتفاق الطائف يزعم بأنه أتى بحلّ معضلة تاريخية لبنانية في اجتماع مغلق بعيد عن الأرض اللبنانية، وعلى يد نفر قليل من الناس! إن هذه المقايضة الشكلية تحاول اختزال الحروب اللبنانية المعقدة والمزمنة التي يتداخل ويتواطأ فيها الداخل بالخارج، على صورة نزاع ديني وأوحد بين المسيحيين وبين المسلمين! وهي صورة ساذجة ومزوّرة. فعلى مدى خمس عشرة سنة، لم تجر في لبنان حرب واحدة ووحيدة، بل جرت حروب كثيرة بين كل الأطراف من غير استثناء. وهذه الحروب لم تستمر جميعاً على مدى السنوات الخمس عشرة. فبعض القوى انسحب منذ زمن بعيد، والبعض دخل فيها في أواخرها. ومن هذه الحروب كانت ثمة أيضاً حروب مستقلة، وحروب متسقّة، وحروب داخل الطائفة... والذين اجتمعوا في الطائف لم يكونوا من أمراء هذه الحروب التي لم تكن حروبهم! وكان لقليل منهم فيها، ربما، دور هامشي... إن الحروب اللبنانية (أقولها بصيغة الجمع) تواطأت بغالبيتها مع مواقع طائفية؛ إلاّ أنها كلها كانت تفتقر إلى الشرعية الشعبية الديمقراطية. وفترة السلم الحالية، على كل علاّتها، تؤكد ذلك. فالوفاق الوطني كان موجوداً دائماً، ولكن «الطائف» لم يكن موجوداً. وهذا يعني أن «الطائف» ليس بالضرورة الصيغة الوحيدة للوفاق الذي يمكن أن يكون له صيغ أخرى ممكنة وبتفاصيل مختلفة، لها كلها ممر شرعي وحيد، هو الديمقراطية البرلمانية اللبنانية الناجمة عن اقتراع شعبي حرّ.

٥ ـ إن الحوار الاسلامي ـ المسيحي في لبنان بلغ قبل الحرب ابعاداً ليس لها مثيل في العالم. ولم ينقطع كلياً خلال الحرب، وعلى الرغم من الحرب. وان الذين يرون في مرحلة السلام الحالية فرصاً طيبة للتلاقي والحوار، ينبغي عليهم، في الآن ذاته، ألا يغفلوا عن الإرث الكبير والعميق الذي تركه لنا عدد من مفكرينا في هذا المجال.

٦ ـ وبغية وضع الحقائق التاريخية في نصابها، نذكّر بأن المسيحيين اللبنانيين، مفكرين وسياسيين، لم يطرحوا مرة مشروع تقسيم لبنان تحت أية صيغة كانت، لا بل، على العكس من

ذلك، اتهموا بأنهم يناصرون وحدة الدولة اللبنانية المركزية وسيادتها غير المنقوصة على كامل التراب اللبناني، مناصرة اتخذت الطابع الشوفيني أحياناً كثيرة. أما طرح بعض من المسيحيين صيغاً سياسية للبنان، والترويج لها على أنها كانت على الدوام ولا تزال مطلب كل المسيحيين، فهذا اسقاط جزئي حاضر على وقائع تاريخية مخالفة في الماضي وفي الحاضر. وما الانتشار الواسع لمفاهيم العلمانية والديمقراطية والمساواة والحداثة والتعايش عند المسيحيين العرب عموماً، واللبنانيين منهم على وجه الخصوص، سوى دحض لادّعاء هذا الإسقاط.

٧ ـ إن خيار اللبنانيين، على مختلف نزعاتهم ومذاهبهم، للسلام والوفاق والحوار، خصوصاً بعد سنوات الحرب القاسية، هو خيار واضح وثابت لا يقبل الشك. إلا أن هذه الارادة العامة، على أهميتها، ليست كافية لتثبيت السلام على أسس عاصية على التصدُّع. فالصحيح أن كل الاتفاقات هي مسودات، وصفقات، صادرة عن أطراف غير ثابتين، والأهم أن هذه الاتفاقات، بالممارسة والتجربة ومع الزمن، تكشف عن نواقصها وعوراتها ومحدوديتها وجزئيتها، ويُفرض عليها لاحقاً ودائماً التكيّف مع المتطلبات المستجدة. ولكن ارتهان «الطائف» لـ «الصدفة» التاريخية النادرة التكرار أكثر من ارتهانه للوفاق اللبناني الداخلي، يجعل أي تعديل، أو تطوير، في هذا «الاتفاق» يصطدم بصعوبتين كبيرتين:

ـ **الأولى**: إن الذين لهم مصلحة في التعديل، وهم اللبنانيون أولاً وأخراً، سيواجهون واقع أن هذا الاتفاق ليس ملكهم وحدهم، ولا يحق لهم التصرّف به من غير مراجعة، ولا بد من موافقة أطراف عديدة لا بد لها، هي أيضاً، من أن تكون متوافقة في ما بينها. وهذا، كما هو معروف، ليس ثابت الحدوث، وليس ثابتاً بالأطراف الفاعلة التي ساهمت فيه.

ـ **الثانية**: هي أن ما سمّاه منح الصلح «فوضى دستورية» في الممارسة الحالية لهذا الاتفاق، هي أكثر من اجراء دستوري شكلي لأنها تمسّ في الصميم صلاحيات الرئاسات الثلاث، التي هي رئاسات خاصة بطوائف كبرى. وهذه الصلاحيات هي جوهر اتفاق الطائف. هذه الاشكالية ليست دستورية إلّا من حيث الشكل، اما عمقها فهو طائفي ولا يمكن الرؤساء أنفسهم المسّ به من غير موافقة طائفتهم من جهة، ووفاق وطني عام من جهة أخرى. وهذا واحد من أهم مأزق النظام السياسي الطائفي في لبنان، وهو مأزق لا يمكن تجاوزه من غير التعالي عن الدائرة الضيّقة لمفهوم الطائفة ودورها. وهذا ما يجعل الحاجة إلى «طائف لبناني ـ لبناني»، مع كل الصعوبات التي سيواجهها، حاجة ملحّة لا غنى عنها.

لقد أتى السلام مع «الطائف»، ولم يأتِ بسبب «الطائف». والذين وجدوا في هذا الاتفاق «معجزات» و «حسنات» يقارنونها مع ما كان أثناء الحرب، وليس مع ما كان قبلها في ظل نظام آخر، فللطائف حسنة أنه جعل الناس يتحاورون بلا بنادق ولا مدافع كما قال البعض، ولكن الأمر قبل الطائف وقبل الحرب كان كذلك. و «الطائف» ثبّت وحدة لبنان، ولكن لبنان كان موحداً قبل الحرب. و «الطائف» أرسى السلام، ولكن لبنان كان ينعم بسلام لا مثيل له. وهذه الوقائع تدلُّ على أن التغيير الوطني بواسطة الصدمات العسكرية لا يمكن أن يؤدي سوى إلى تدمير وطني، ويبدو أن هذه «الصدمات العسكرية» لم تستطع أن تحدث في بنيتنا «قطيعة» تاريخية كبرى، لا بل ان «الصدمات» الديمقراطية تكون أكثر عمقاً وأكثر تحويلاً. والسلام هو الإطار الضروري لهذا التغيير الديمقراطي، ولكن للسلام قواعده، وللسلام ثمن باهظ. وحتى تكون القواعد ثابتة ودائمة، لا بد من أن يوزع هذا الثمن على الجميع بالتكافؤ والتكافل والتضامن، فالعدل والمساواة هما قاعدة في

المكاسب والخسائر على حد سواء، وهذه احدى ركائز الوفاق الوطني التي تنعكس تلقاء على وحدة الدولة، وفعاليتها: ومنها خصوصاً عودة المهجرين، ومواجهة الأزمة الاقتصادية ـ الاجتماعية، والاحتلال، والسلام الأوسع المطروح للمنطقة، واعادة الاعمار، وتوفير الظروف الأمنية لإجراء انتخابات ديمقراطية حرّة تنبثق عنها شرعية دستورية وشعبية هي وحدها مؤهلة لتلبية الحاجة الملحة إلى «الطائف اللبناني ـ اللبناني» المطلوب ·□

السادة المشاركون في الحلقة الدراسية:

الهام كلاّب البساط
استاذة بالجامعة اللبنانية.

انطوان سيف
استاذ بالجامعة اللبنانية.

انطوان نصري مسرّة
استاذ بالجامعة اللبنانية.

بشارة مرهج
مدير عام دار الندوة.

توفيق هندي
سياسي لبناني.

جهاد الزين
صحافي ـ جريدة «السفير».

جوزف ابو خليل
صحافي وسياسي لبناني.

حسين شنّاوي
محام، وكاتب لبناني.

رشيد الجمالي
رئيس الرابطة الثقافية ـ طرابلس.

رشيد القاضي
كاتب لبناني.

سليم الحص
رئيس مجلس الوزراء سابقاً.

سناء ابو شقرا
رئيس تحرير مجلة «الطريق».

طلال عتريسي
استاذ بالجامعة اللبنانية.

عارف العبد
صحافي ـ جريدة «السفير».

عبد الرحيم مراد
نائب في البرلمان اللبناني.

عصام خليفة
استاذ بالجامعة اللبنانية.

عصام نعمان
محام، وكاتب لبناني.

غسان الخازن
محام بالاستئناف.

السيد محمد حسن الأمين
قاضي صيدا الجعفري
رجل دين وقاضٍ

محمد قباني
رئيس النادي الثقافي العربي.

معن بشور
رئيس تحرير مجلة «المنابر».

منح الصلح
سياسي لبناني.

موريس ابو ناضر
استاذ بالجامعة اللبنانية.

نصري خوري
سياسي لبناني.

هاشم قاسم
صحافي ـ مجلة «الشمس».

مقابلة مع عبد الكريم غلاّب(*)

عـن:

سياسة تعريب التعليم بالمغرب: التطوّر، الواقع، الآفاق

حـاوره:
نور الديـن الطاهـري

خلال الفترة الممتدة من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٥ إلى سنة ١٩٦٠، ترأس مبارك البكاي حكومتين منذ السابع من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٥. كما ترأس أحمد بلافريج الحكومة الثالثة. وفي كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٨، كُلِّفَ عبد الله ابراهيم برئاسة الحكومة. أما حقيبة وزارة التربية الوطنية، فقد سُلِّمَتْ إلى كل من محمد الفاسي، وعمر بن عبد الجليل، الذي خلفه عبد الكريم بن جلون.

خلال هذه المرحلة، شهدت الساحة السياسية صراعاً حاداً، وانقسم الصف الوطني، واستحال الاجماع حول قضايا جوهرية أدت إلى تهميش المسألة الثقافية في بلادنا لمدة ليست بالقصيرة. هذه القضايا التي هيمنت على ما سواها هي:

١ ـ الخلاف حول جمعية تأسيسية منتخبة يُعهد إليها بوضع الدستور، أم تشكيل لجنة يُعيَّنُ أعضاؤها.

٢ ـ الخلاف حول اختصاصات المجالس القروية والبلدية.

٣ ـ الخلاف حول التعامل مع قضية الوحدة المغاربية، والموقف من الاتفاقات التي أُبرمت مع كل من فرنسا واسبانيا.

ألاَ ترون أن هذا «التشرذم» في الصف الوطني أدى إلى إهمال المسألة الثقافية إهمالاً تاماً، مما كان له انعكاس سلبي على قضية التعريب بِبُعْدَيْها الاجتماعي والحضاري، التي هُمِّشت واحتلت آخر مرتبة في جدول الأعمال؟

غلاب: إن مرحلة بداية الاستقلال، في أي بلد من البلدان التي خضعت للاستعمار، تعرف

(*) كاتب مغربي. عضو قيادي في اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال. وعضو أكاديمية المملكة المغربية. ومدير جريدة **العلم**. له ما يزيد على ٣٣ كتاباً في مجال الدراسات الفكرية والسياسية والأدبية.

دائماً خلافات، أحياناً تكون جوهرية، وأحياناً تكون شكلية وعارضة. وإذا كنت أبدي بعض التحفّظ على كلمة «التشرذم» التي عبّرت عنها في سؤالك أثناء الحديث عن الخلافات التي وقعت حول القضايا الثلاث، والتي سأعود إليها وأفصّلها، فإني لا أملك إلا أن أقول: إن خلافاً كان موجوداً، سواء داخل العائلة الوطنية الكبيرة أو داخل العائلة الاستقلالية الخاصة. الخلاف كان موجوداً في قضايا أساسية كثيرة جداً، ومنها ما ذَكَرْتَ في السؤال. وحتى لا يبقى تحفظي على كلمة «تشرذم» معلقاً في فراغ، أرى من الضروري تسجيل بعض الملاحظات، وسأعبّر عن مضامينها حسب الترتيب، كما وردت في سؤالك:

أولاً: لنأخذ مسألة الخلاف حول جمعية تأسيسية منتخَبة يُعهد إليها بوضع الدستور، أم تشكيل لجنة يُعَيَّن أعضاؤها، سواء أكانت جمعية تأسيسية أو غير تأسيسية. الخلاف حول هذه المسألة كان سياسياً أكثر منه جوهرياً. فالذين كانوا يقولون بالجمعية التأسيسية كانوا يستهدفون إحراج الحكم، ولهم الحق في ذلك، لأن الموقف كان يتطلب ـ وقتئذ ـ بعض الإحراجات للوصول إلى النتائج. والذين كانوا يقولون بتشكيل لجنة يُعْهَد إليها بوضع الدستور، كانوا يستهدفون الغاية: أي وضع الدستور، وكان يمكن أن يتم ذلك بواسطة جمعية تأسيسية أو جمعية غير منتخبة، ففي تلك المرحلة بالذات ـ وفي نظري ـ هما سواء، لأن الجمعية التأسيسية المنتخبة، كان يمكن أن تأتي بالأشخاص أنفسهم الذين كان يمكن أن يعيّنوا لوضع الدستور. ثم إن هدف الذين لم يتشبثوا بجمعية تأسيسية هو وضع الدستور، وكانوا يخشون أن تكون المرحلة التي تمر عن طريق جمعية تأسيسية مرحلة طويلة من حيث المسطرة، وطبيعة العملية الانتخابية التي ستدخل فيها اعتبارات عدة، والتي يمكن أن تؤجل وضع الدستور، وهذا ما كان يخشاه كثيرون من الذين رأوا أن المهم هو وضع الدستور كخطوة أولى، وبعد ذلك يمكن تغييره أو تعديله، أو العمل بوسيلة أو بأخرى لتصحيح ما يمكن أن يعتري الدستور من انحرافات: فالتصحيح ـ إذاً ربما ـ كان أسهل في نظر هؤلاء من الوضع نفسه. ومن هنا، كان الخلاف حول هذه المسألة ليس جوهرياً بمقدار ما هو حول طريقة الوصول إلى وضع الدستور. وأعتقد أن القضية وصلت في النهاية إلى تراض بوضع هيئة معينة لوضع الدستور، ولكن، استغلالاً لهذا الخلاف الذي كان موجوداً داخل العائلة الوطنية، أجهضت هذه الهيئة، ولم يحصل المغرب حتى على دستور موضوع من هذه اللجنة المعينة، وأجهضت هذه الهيئة بأساليب معروفة يمرنها التاريخ. نفّذها بعض الأشخاص. وجمعوا على ألّا يكون رئيسها منتخباً، وحينما انتُخب علاّل الفاسي لرئاستها، انسحبوا منها، ولم تجتمع هذه اللجنة بعد ذلك مطلقاً. وهذا الانسحاب في حقيقته مسرحية وُضعت للعدول حتى عن الهيئة المعينة، ولم يوضع الدستور في تلك الفترة، وإنما تأجل بعض سنوات، وتحديداً إلى آخر سنة ١٩٦٢.

ثانياً: في ما يتعلق بالخلاف حول اختصاصات المجالس البلدية والقروية، كان ثمة خلاف بين الحكم من جهة، والعائلة الوطنية مجتمعة من جهة ثانية، وبذلك اكتسى طابعاً جوهرياً ما يزال قائماً إلى حد الآن. فهو خلاف بين الذين يقولون بالصورة الشكلية للمجالس البلدية والقروية، وبين الذين يقولون بالصورة التقريرية (بمعنى اتخاذ القرار). وهذا الخلاف يجد حله غير الطبيعي في الوصاية التي أُسندت إلى وزارة الداخلية على المجالس البلدية والقروية، فهذه الوصاية تفرغ المجالس من مضمونها، وقد تم تبنّي هذا في قانون انتخاب المجالس البلدية والقروية التي وضع في سنة ١٩٦٠، وتقررت هذه الوصاية في كل التعديلات التي تمّت في مضامين هذا القانون. ومن هنا، كان الخلاف جوهرياً أكثر مما هو عليه في مسألة الجمعية التأسيسية المنتخبة أو غير المنتخبة لوضع الدستور.

ثالثاً: (في ما يخص مسألة الخلاف حول التعامل مع القضية الوطنية، توسّع عبد الكريم غلّاب في تحليل ملف القضية الوطنية، مشيراً إلى المنهجية السياسية التي اعتمدها حزب الاستقلال وزعيمه الراحل علال الفاسي الذي كان قد أصدر صحيفة أسبوعية **صحراء المغرب** باللغة العربية، وأخرى بالفرنسية **آفاق صحراوية** قدّم من خلال صفحات هاتين الأسبوعيتين مجموعة من الأدلة التاريخية والجغرافية ومجموعة كبيرة من الوثائق حول حدود المغرب التاريخية. وكان حديث عبد الكريم غلّاب شاملاً مختلف التطورات التي عرفها ملف قضية الوحدة الترابية، بَدْءاً وسيراً ونهايةً باسترجاع الصحراء الغربية المغربية. وحتى لا تضيع إشكالية تعريب التعليم في المغرب في اشكالية الوحدة الترابية في القطر المغربي، سنعمل مستقبلاً على نشر هذا الجزء من حوارنا مع عبد الكريم غلاب بشكل مستقل).

وأعود، بعد هذه الملاحظات إلى سؤالك: هل هذا «التشرذم» ـ وقد تحفظتُ قبلاً على هذه الكلمة ـ في الصف الوطني أدى إلى إهمال المسألة الثقافية، مما كان له انعكاس سلبي على قضية التعريب؟ يقيناً أن المسألة الثقافية قد أُهملت، ولكن، لم تُهمل بسبب الخلافات السابقة التي ذكرتها، وإنما بفعل الظروف التي أحاطت بالمغرب أثناء استرجاع استقلاله. لقد وجد المغرب نفسه أمام مشاكل معقدة لا حصر لها، مشاكل ذات طابع مالي واقتصادي واجتماعي. مشاكل العمل، والتعليم، والصحة، والسكن، ومشاكل بناء هياكل الدولة. كل الأصناف كانت حاضرة، ووضعت على عاتق دولة مستقلة حديثاً، كان شعبها مهمشاً أثناء الحقبة الاستعمارية. كل هذه المشاكل وقعت على عاتق الحكومة المغربية. وبطبيعة الحال، فالجهاز الحكومي غير قادر على حلها دفعة واحدة، وفي مقدمتها المشكلة الثقافية التي في طليعتها المسألة التعليمية. فالثقافة تأتي بعد التعليم بطبيعة الحال، وقد وجدت الحكومة نفسها أمام إشكالية كبيرة: فالتعليم في المغرب كما اسسته الحماية كان تعليماً مفرنساً، والعربية لا تمثل فيه إلّا جانباً ضئيلاً؛ فاللغة العربية كانت تدرَّس كحصة ثانوية غير إجبارية نتيجة نخبوية التعليم الاستعماري الذي استفادت منه نخبة قليلة من أبناء المغاربة. وباختصار، ان المشكلة الأساسية في التعلم هي لغة التدريس، فلو تبنّت الدولة، مثلاً، في بداية الاستقلال كل أجهزة التعليم التي كانت موجودة للأجانب في المغرب، تبنتها للمغاربة ـ كما هي ـ لكان الأمر سهلاً، ولكانت المسيرة عادية، ولكن، المعضلة تكمن في الكيفية التي يمكن من خلالها نقل التعليم في وضعه أثناء الحقبة الاستعمارية، والذي وضعت أسسه في خدمة الجالية الأجنبية في المغرب، كيف يمكن نقل هذا الوضع التعليمي الاستعماري إلى وضع وطني جديد يخدم أبناء المغاربة الذين هم في تزايد مستمر ومكثف، وهم ـ عند مرحلة بداية الاستقلال ـ من الكثرة بحيث يستحيل تعليمهم اجمعين، لم يكونوا يستفيدون من الدراسة، وليس مطلوباً تعليمهم، فجاء الاستقلال وفرض تعليمهم، فرض كتلة بشرية هامة جداً على وزارة التعليم، وطلب منها أن تُدبّر أمر تعليمها. ليس هذا وحسب، ولكن أمر مغربة التعليم، وتعريبه، اضافة إلى تعميمه، تلك هي المشكلة الحقيقية.

ـ في مقال له بجريدة **العلم** في ٦ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٥٦، تحت عنوان: «أساس بناء الوطن»، يعيد الزعيم علّال الفاسي فشل انطلاق السياسة التعليمية إلى ضعف الاعتمادات المخصصة للتعليم، وعدم إعطاء هذا الميدان الأولوية باعتباره أساس البناء الوطني. ومن المعلوم أن أول وزير للتربية الوطنية في المغرب المستقل، كان محمد الفاسي، وهو قريب الزعيم الاستقلالي علّال الفاسي. وكان محمد الفاسي من الوجوه الثقافية البارزة ـ وقتئذ ـ في المغرب، وعضواً قيادياً في حزب الاستقلال، قرَّر مع الدخول المدرسي لسنة ١٩٥٧ (الشروع في تعريب القسم التحضيري من المرحلة الابتدائية ضمن مخططه الخماسي ١٩٥٦ ـ ١٩٦٠). وبعد فترة قصيرة، تفشل تجربة

محمد الفاسي التعريبية، مما سيكون لـه انعكاسـات على التطـور الطبيعي لسياسـة تعريب التعليم بالمغرب. ما هي في نظرك أسباب فشل انطلاق السياسة التعليمية عامة، وفي مجال التعريب خاصة، خلال السنوات الأولى من الاستقلال؟

غلاّب: الجواب عن هذا السؤال، ربما كانت ملامحه في الجواب عن سؤالك السابق. ففشـل السياسة التعليمية عامة، والتعريبية خاصـة، يكمن في ضخامـة المشاكـل التي وُضعت على عـاتق حكومة الاستقلال الأولى. لقد تحمّلت وزارة التعليم في بداية الاستقـلال المسؤوليات الثـلاث، وهي قضايا أساسية (= التعريب ـ التعميم ـ المَغْربة). كان عليها أن تعرّب، وليس عندها لا الـوسائـل، ولا الكتب، ولا المعلمون والأساتذة القادرون عـلى التدريس بـاللغة العـربية بـالمفهوم الثـاني لهذه المبادىء الثلاثة، وهو التعميم. ولو كان الأمر مقتصراً على المدارس المغربية التي أنشأتها الحمـاية لكان الأمر سهـلاً، ولكن المطلوب كـان ـ وقتئذ ـ تعميم التعليم عـلى جميع التـلاميذ البـالغين سن التمدرس. وهذا أمر صعب جداً. لم يكن من السهل تحقيقه، فـالمباني غـير موجـودة، والأطر غـير كافية، والكتب وغيرها من الوسائل «البيداغوجية» منعدمة. ومما عقّد تحقيق مبدأ التعميم، صعوبة الوصول إلى المناطق المعزولة التي تركها الاستعمار مهمّشة (المناطق النائية، القرى الهامشية)، ولم يكن هناك ـ آنذاك ـ من وسائل المواصلات للوصول إليهـا غير السـير على القـدمين، أو استخـدام الدواب للانتقال من تجمُّع سكني إلى آخـر. وهذه الأهـداف كان من الصعب ـ واقعيـاً ـ تحقيقها حتى لو استعان المغرب بالأطر من بلاد عربية شقيقة بالمشرق. وكان موضوع المغربـة مطروحـاً في الوقت نفسه، بمعنى أن تحلّ مكان الأطر التعليمية الفرنسية أطر مغربية. وأنت تعرف أن المعلمين الفرنسيين نزحوا وفرّوا من المغرب المستقل، وتركوا لنا فراغاً كبيـراً جداً، فلـو استطعنا أن نحقق هدفاً من هذه الأهداف، لما أمكن أن نحقق الهدف الثـاني، وكلها أهـداف مرتبط بعضهـا ببعض. يضـاف إلى ذلك عـامل أسـاسي جداً، وهـو أن وزارة التربيـة الوطنيـة ـ آنـذاك ـ لم يكن لـديهـا الاعتمادات المالية الكافية لتحقيق أي هدف من تلك الأهداف الثلاثة عـلى أرض الواقـع. وهذا مـا أشار إليه الرئيس علال الفـاسي في المقال الـذي ذكرتـه، والذي كتبـه ونشره يوم ٦ تشرين الأول/ اكتـوبر ١٩٥٦، تحت عنـوان: «أساس بنـاء الوطن». فـوزارة التربيـة لم يكن لها ميـزانية كـافية لتجسيد مشاريعها، وهذا عكس ما كانت عليه ادارة التربية في عهد الحماية والاستعمار. لقد كانت تتوفر على ميزانية من المغرب أولاً، ومن فرنسا ثانياً، إذا اقتضت الضرورة ذلك. ولم تكن مكلّفة ولا مطـوّقة بتعميم التعليم عـلى المغاربـة أجمعين، وإنمـا كانت مسؤولـة عن تعميم التعليم على أبنـاء الجالية الفرنسية، وحينما كانت تعوزها المادة، كانت الحكومة الفرنسية على استعداد لكي توفر لها هذه المخصّصات، وتوفر لها الأطر والوسائـل «البيداغـوجية»، والكتب المـدرسية، وتبني المـدارس لذلك؛ فكما تُشيّد بناية مدرسية بمدينة أو قرية فرنسية، فـإنهم عند الضرورة يبنـونها في المغـرب، وطبعاً تتكفّل ميزانية المغرب بذلك إن وسعت، وإن لم يسعها ذلك فمن ميزانيـة فرنسـا. لقد وجـد المغرب نفسه مع استقلال المغرب أمام فـراغ مهول، وهـذا الفراغ هـو المسؤول عن فشل سيـاسة تعميم التعليم في تلك الحقبة، وفشل التعريب تبعاً لفشل المبدأ الأول.

ـ لقد وضع حزب الاستقلال مـذكرتـين، أولاهما خـاصة بقضيـة التعريب قـدِّمت إلى الملك ووزير التربية في حزيران/ يونيو ١٩٦٦، وقد وضع الحزب فيهـا تخطيطاً لتعـريب التعليم في مدى ثماني سنوات معتمداً على الواقع المغـربي بتخطيطه الثـلاثي، وميزانيـة التعليم آنذاك، ومُمكنـات تخريج تلامذة الثانويات، وممكنات تكوين المعلمين وعدم اللجوء إلى استعارة الأساتذة من الخارج. والمذكرة الثـانية كـانت جواباً عن الاستشارة التي قـام بها الـديوان الملكي للهيئـات السياسيـة والاجتماعية والثقـافية، ولعـدة شخصيات لهـا صلة بشؤون التعليم والتعـريب. وقد قـدّم الحزب

مذكرته في أب/ اغسطس ١٩٦٦، وضمّنها خطته العامة لإصلاح التعليم. ما مصير مضامين هاتين المذكرتين على مستوى التطبيق الحكومي وسياسة الاصلاحات التي شهدها النظام التربوي وقتئذ؟

غلاّب: لاستقراء مصير المذكرتين المشار إليهما في السؤال، لا بد من الرجوع إلى الأحداث كما جرت على أرض الواقع بعد تقديم هاتين المذكرتين، والحدة التي مورست بها نضالات حزب الاستقلال ـ آنذاك ـ في سبيل تعريب التعليم وتعميمه. لقد كانت الحكومة غير قادرة، أو غير راغبة في تنفيذ خطة التعريب والتعميم، ومن المؤكد أن المذكرتين كانتا مقنعتين، فلم تتركا للحكومة اي مجال لتقديم أية حجة ضد الأفكار التي نادى بها حزب الاستقلال من أجل تعريب التعليم، ولذلك سمعنا وزير التربية الوطنية ـ وقتذاك ـ يؤكد لنا أن ما ورد في المذكرتين، وما أعقب تقديمهما من نضال من أجل تنفيذهما هو عين الصواب، وهو الذي يستجيب إلى حاجات المغرب. ولكن كان يقول بنوع من الاستسلام مبطّناً بنوع من السخرية: «إني لست الوزير الذي ينفّذ برنامجكم، فإذا كنتم على صواب، فلتأتوا أنتم لتنفيذه، اما انا، فلا انفّذ إلاّ برنامجي». وكما يعرف الجميع، فإن برنامج الوزير يختزل في موضوعة «الازدواجية» وسيادة اللغة الفرنسية. يقيناً أن الاصلاحات المقترحة من حزب الاستقلال لم تكتب كأدبيات أو مذكرات تقدَّم إلى الجهات المسؤولة، ثم توضع على الرّف، فحسب، ولكن الحزب أعقبها بنضال عملي ترك بصماته على مسيرة تجربة التعريب بالمغرب. لقد كان وزير التربية الوطنية يتجوّل في مختلف الأقاليم لإقناع أو محاولة إقناع المواطنين عن طريق مندوبيات وزارة التربية في الأقاليم، ويجمع حوله الأطر التعليمية لإقناعهم بمخططه، ولم يلجأ الوزير بنهيمة إلى هذه العملية ـ التي لم يلجأ إليها قبله ولا بعده اي وزير للتربية ـ إلاّ لأنه عرف أن نضال حزب الاستقلال في سبيل التعريب كان نضالاً قوياً، وكان مستقطباً أفكار كل الذين يفكرون في قضية التعريب ومصيره وجهودهم، بل ومصير البلاد من خلال لغة التعليم. وكان الحزب يتعقّب الوزير إلى كل مكان يحلّ فيه، فيعقد بالمقابل عدة اجتماعات للتبشير بنظرته حول التعريب. وكثيراً ما كان يصطدم انصار حزب الاستقلال بالذين كانوا يسيرون في ركاب الوزير في صراع ـ لا أقول «دموي» ـ وإنما «يدوي»، ولذلك فقد تم تقديم كثير من المناضلين إلى المحاكمات لأنهم قاموا بأعمال اعتبرت ـ آنذاك ـ مساساً بالنظام العام. ولا بد من الاشارة إلى أن أفكار حزب الاستقلال ـ رغم أنها لم تنفَّذ وقتذاك ـ لم تَمُتْ، وإنما ظلت حية في ضمير الشعب، وقام الحزب بنشرها في جميع أنحاء المغرب، وفي مختلف أدبياته، وفي مختلف المناسبات التي كان يعقدها، سواء في مؤتمراته العامة، أو في اجتماعات المجلس الوطني واللجنة المركزية، أو من خلال المذكرات التي يقدمها ـ أو يقترحها أو يعلنها ـ بمناسبة الدخول المدرسي، أو في المقالات والدراسات التي ينشرها في صحفه. لقد ظلّت هذه الأفكار حول تعريب التعليم سارية المفعول حتى استطاع الحزب في الحكومة التي شارك فيها سنة ١٩٧٧، أن يؤثر في مصير التعليم بتبنّي الجهاز الحكومي، ووزير التربية ـ الذي كان استقلالياً، خطة تعريب التعليم وهي الخطة التي أشرف على تنفيذها ـ كما تعرف ـ عز الدين العراقي.

ـ نشرت جريدة **العلم** ـ سنة ١٩٦٦ ـ مجموعة من المقالات حلّلت فيها قانوناً جديداً صدر لتسيير الحي الجامعي، كما حللت سياسة الارتداد في مشروع بنهيمة عما تقرر من قبل من تعريب التعليم وتعميمه. ومن المقالات التي ما زالت عالقة بذهني، هناك مقالان: الأول تحت عنوان: «سياسة التحدي»، والثاني بعنوان: «الردة». لقد كنت ـ وقتئذ ـ مديراً لجريدة **العَلَم**، وبسبب ما تضمنه المقالان، تم تقديمك إلى المحاكمة. نريد منكم استحضار الأجواء التي أحاطت بهذه المحاكمة وخلفياتها ونتائجها؟

غلاّب: كما سبق القول، فإن نضال حزب الاستقلال في سبيل تعريب التعليم وتعميمه

ومغربة أطره، لم يكن نضالاً توجيهياً أو تنظيرياً فحسب، ولكن كان إلى جانب ذلك نضالاً عملياً. فلقد كان الحزب بزعامة المغفور له، رئيسه، علال الفاسي، ينظّم المواطنين لخوض معركة كان يعتبرها مصيرية لاستقلال المغرب. فالاستقلال في نظر الحزب لا ينحصر في الجانب السياسي، فهناك جوانب أخرى منها الجانب الفكري والثقافي، وسبيل الاستقلال الثقافي هو العودة بالمغرب إلى أصوله الأساسية، وفي مقدمتها اللغة. ولذلك كان تعريب التعليم بخاصة مجال صراع بين وجهتي نظر، اولاهما نعتبرها جزءاً من التفكير الاستعماري الذي حاول أن يسلب المغرب أصوله الأساسية، وذاتيته الممثلة في اللغة، وهذا أمر لمسناه، منذ بداية الحماية. والتفكير الاستعماري يرى أن المغرب لا يمكن الاطمئنان إلى بقائه تحت سلطة الاستعمار إلّا إذا استلب من مقوماته الأساسية وفي مقدمتها اللغة العربية، تجد هذا في مختلف الدراسات، والكتابات التي أنجزها الفرنسيون خلال عصر الحماية الذي دام أكثر من أربعين سنة، وقبل الحماية كذلك. ولم تكنّ اللغة الفرنسية وسيلة للتعليم والثقافة بل كانت وسيلة عملية لتحقيق مجموعة من الأهداف تصبّ في اتجاه مسخ الشخصية المغربية. فهي - **أولاً** - وسيلة للغزو الفكري، بحيث يدور الفكر العربي بالمغرب في فلك فرنسا. وسبيل ذلك هي المادة التي تلقّن في المدرسة، عن طريق دراسة تاريخ فرنسا وجغرافيتها واقتصادها وأدبها وتاريخ علمائها. ومن ثم تصبح فرنسا قطب العالم في فكر المتعلم المغربي، إذا اجتاز - وقليل من اجتازوا - مرحلة التعليم الابتدائي او الاعدادي. إن الغزو الفكري كان يستهدف تكوين المواطن الغربي على مثال المواطن الفرنسي، لا جعله مواطناً فرنسياً، وكانت اللغة التي لا ترقى به إلى مستوى التعليم العالي أو التقني هي السبيل الأولي إلى محو هذه الشخصية. **هذا أولاً؛ ثانياً**: لتكوين المساعدين الثانويين لخدمة الادارة الفرنسية في المناصب التافهة (بائع طوابع البريد، أو موزعه، ترجمان في مكتب بقرية يفترض في سكانها ألا يتحدثوا بالفرنسية، مساعد محصّل الضرائب على الانتاج الفلاحي، مثلاً...)، **ثالثاً**: لربط الاقتصاد المغربي بالاقتصاد الفرنسي، بامتلاك الأرض والموارد المغربية واستغلالها في التصدير والاستيراد. كانت هذه هي الأهداف الأساسية. ومن تلك ندرك أن اللغة الأجنبية في المغرب لم تكن في عهد الاستعمار وسيلة تثقيف أو تنمية للمعرفة، بل كانت وسيلة لمحو الشخصية المغربية. وقد كان المنظّرون الاستعماريون يؤكدون أن الاسلام واللغة العربية هما ركيزتا هذه الشخصية. ولقد ردّ حزب الاستقلال على النظرة المعتمدة على التفكير الاستعماري. ولم يكتفِ بالعمل التنظيري - كما سبقت الاشارة - بل لجأ إلى ما هو عملي من خلال استرجاع التعليم أصالته عن طريق تعريب التعليم. إن الذين يشرفون على التعليم في كثير من الوزارات في عهد الاستقلال - مع كل الأسف - كانوا يحتجون بأن اللغة العربية غير قادرة على مسايرة التعليم العصري، وخاصة في مجال العلوم والتقنيات، وهي (= اللغة العربية) عاجزة عن مواكبة الحياة العامة في حركيتها وتجددها، فالمتعلم تعليماً معرّباً لا يمكنه أن يصبح حتى موظفاً بسيطاً في إدارة البريد، أو في مصرف من المصارف، وبالتالي لا يمكن أن يكون موظفاً بالدوائر الحكومية. لقد عارض الحزب هذه النظرية، واعتبرها نتاج عقدة زرعها الاستعمار في انفسنا، وعلينا أن نتخلص منها، ولا يمكن ذلك إلا بتعريب التعليم واستعمال اللغة العربية في الحياة العامة. ولقد خاض الحزب هذه المعركة المصيرية بكل أدواته «المعاركية» - إذا صح التعبير - من خلال مؤتمراته، ومذكراته، واجتماعات أجهزته، وصحفه، وكان في مقدمة الصحف التي أدار من خلالها المعركة، جريدة **العلم** التي كنت وما أزال أتشرف بإدارتها. هذه الجريدة نشرت عدة مقالات وأبحاث مهمة جداً حول قضية التعريب، ومنها المقالات التي أشرت إليها في سؤالك. وكل ما كُتب ونشر - وقتئذ - كان يهدف إلى تحسيس الرأي العام بأن القضية ليست قضية تنظير وافكار، وإنما هي قضية صراع ومعركة، وبطبيعة الحال كان الصراع

قوياً بين أنصار الحكومة بموضوعتهم المختزلة في «الازدواجية» وسيادة اللغة الفرنسية، وبين أنصار حزب الاستقلال بموضوعة الأصالة وضرورة تعريب التعليم. وبالطبع كانت المقالات من الحدة، ولهجتها في تصاعد مستمر في مواجهة الخصم. وهذه الحدة قوبلت بحدة من الجانب الآخر ورغبته في قمع الرأي الاستقلالي. وفي أجواء الصراع «الحاد» هذا، كان لا بد أن تختفي جريدة العلم باختفاء الأقلام التي تكتب فيها. ومن الأقلام التي كان يجب أن تختفي، قلم مدير جريدة العلم. ويذكر أني كتبت مقال «الردة» في العمود الذي أشرف عليه يومياً، فاعتبرت كلمة «الردة» - وهذه قضية مضحكة - طعناً في إسلام وزير التربية الوطنية - وقتذاك -، ونتيجة ذلك قُدّمت إلى المحاكمة. ومن هنا، بدأت المعركة تأخذ أبعاداً جديدة، وتقتحم ساحات أوسع، لأننا لم نكن نترك مجالاً للصراع إلا ونثير فيه القضية، ولذلك كتبت مجموعة مقالات، عند عودتي إلى المغرب، وأظن أن العنوان كان: «كنت أريد أن أقول للمحكمة... ولكني لم أكن هناك»... (مثل عبد الكريم غلاّب للمحاكمة، وقد اتفق أن كان متغيباً عن المغرب وقت إعلان المحاكمة، وطلب محاميه تأجيل القضية إلى أن يعود، ولكن المحكمة قررت التأجيل أسبوعاً واحداً، فحوكم وهو غائب. وقبل النطق بالحكم الذي تأجل أسبوعين كتب هذه السلسلة من المقالات تحت العنوان المشار إليه قبلاً). وهذه المقالات هي استعادة لكل الأفكار التي دافعنا عنها في قضية التعريب، والتي أصبح الدفاع عنها أمام المحكمة، وليس أمام الرأي العام فقط، فهي استعادة، بأسلوب المحامين - إذا شئت القول - للمعركة نفسها، يقيناً من أن هذه أجواء معركة مصيرية آتت أكُلها رغم الضحايا. فهناك مَنْ ضُرِبَ، وهناك من سُجِنَ، والجريدة تعرّضت عدة مرات للمحاكمة، كما تعرضت للحجز وللتوقيف. ومع ذلك، استمرت المعركة حتى أصبحت معركة المواطنين جميعاً.

- لقد نظّمت جريدة العلم خلال النصف الأول من سنة ١٩٧٣ حملةً اعلامية في صيغة عرائض يبعث بها المواطنون من مختلف أنحاء المغرب إلى الوزير الأول، يطالبون فيها بالتعريب. ونُشِرَت هذه العرائض تحت عناوين مختلفة، منها:

- استعمال اللغة الأجنبية يُعتبر مساساً باللغة الوطنية ولغة القرآن (العلم، ٢٥ أيار/ مايو ١٩٧٣).

- سيادة اللغة الأجنبية احتقار للغة العربية (العلم، ٢١ أيار/ مايو ١٩٧٣).

- اللغة العربية يجب أن تحل محل اللغة التي فرضت علينا في عهد الاستعمار (العلم، ٢٣ أيار/ مايو ١٩٧٣).

- استعمال اللغة الأجنبية يذكّرنا بفترة سوداء من تاريخنا (العلم، ٩ حزيران/ يونيو ١٩٧٣).

- يجب رفع الاضطهاد عن لغة البلاد وتحقيق الاستقلال الفكري (العلم، ١٧ حزيران/ يونيو ١٩٧٣).

وللسؤال الذي يخطر في ذهننا، ونحن نستعرض هذه العناوين شقان: **أولاً**، هل أعطت هذه الحملة نتائج على أرض الواقع؟ **ثانياً**، لماذا غاب هذا الأسلوب عن سياسة الحزب الاعلامية، في وقت تعيش فيه الجامعة المغربية وضعاً مأساوياً مع خضوع الأفواج الأولى من الطلبة العلميين المعربين لعملية «الفَرْنسة»، وذلك بالتغيير المفاجىء للغة التدريس؟

غلاّب: في ما يتعلق بالشق الأول من السؤال: هل أعطت هذه الحملة الاعلامية نتائج على أرض الواقع؟ الجواب سيكون بالإيجاب. لقد كانت مرحلة تمهيد ضرورية لقطع المراحل التي

شهدتها فيما بعد تجربة التعريب عندنا. فإلى جانب اقناع الرأي العام ـ ولا أقصد إقناع ـ وإنما تثبيت الإقناع لديه بضرورة استعمال اللغة العربية في التعليم، و «زحزحة» خصوم تعريب التعليم عن أفكارهم، وضمان استمرارية المعركة التعريبية باعتبارها تقتضي طول النَفَس ـ إلى جانب كل ذلك، فقد أعطت هذه الحملة الاعلامية نتائج طيبة وجيدة حينما تسلّم حزب الاستقلال حقيبة وزارة التربية الوطنية سنة ١٩٧٧، أي بعد مرور أربع سنوات على هذه الحملة. بدأ تعريب التعليم قبل ذلك، باعتماد اللغة العربية لتدريس الفلسفة والاجتماعيات (التاريخ والجغرافيا)، ولكن العلوم الدقيقة كانت ـ وقتئذ ـ تدرَّس باللغة الفرنسية. ومن هنا، بدأت مهمة الوزير الاستقلالي الذي تبنّى مشروع اعتماد اللغة العربية كلغة واحدة ووحيدة لتدريس مختلف المواد في المرحلة الابتدائية، ثم الإعدادية، فالثانوية. وباختصار، فالنتائج الواقعية والعملية لهذه الحملة الاعلامية يمكن اختزالها في النقاط التالية: تثبيت الاقناع لدى الرأي العام بضرورة تعريب التعليم، وتحسيسه بطبيعة المعركة كونها طويلة النَفَس، «زحزحة» مناهضي مشروع التعريب عن أفكارهم، تعريب العلوم الاجتماعية والفلسفة، ثم أخيراً، اعتماد اللغة العربية لغةً لتدريس جميع المواد بما فيها العلوم الدقيقة من رياضيات وفيزياء وكيمياء... وذلك باعتماد منهجية التعريب «الأفقي» أي، سنةً بعد أخرى، ابتداءً من فترة ١٩٧٧ ـ ١٩٧٨. يقيناً أن هذه النتائج ما كان لها أن تتحقق بسهولة، وإنما كانت نتيجة صراع داخل الحكومة نفسه. فكثير من الوزراء ومن المؤثرين في اتخاذ القرار كانوا ضد الفكرة، ولكن وزير التربية الوطنية كان يحاورهم في اجتماعات ـ لا أقول إنها سرية ـ وإنما «داخلية» بالنسبة إلى الجهاز الحكومي، أو في اجتماعات على هامش الحكومة، وهي مجالس خاصة، الهدف منها الاقناع والاقتناع: مَنْ مِنَ الطرفين يستطيع أن يقنع الآخر بموضوعته؟ هل دعاة التعريب وفي مقدمتهم وزير التربية الوطنية، أم دعاة التغريب من وزراء وغير وزراء من الذين لهم دور في صنع القرار؟ وبالطبع، كان وزير التعليم منتصراً في هذا الميدان نتيجة كفاءته وإيمانه بقضية التعريب، وقوة حججه. فلم يكن يعتمد على العاطفة والشعارات الوطنية والقومية والدينية في حواره مع أصحاب الأطروحة النقيضة لأطروحته، وإنما اعتمد الأسلوب العلمي، وبذلك نجح في مهمته.

أما في ما يخصّ الشق الثاني من السؤال: لماذا غاب هذا الأسلوب (أسلوب العرائض والحملات) عن سياسة الحزب الاعلامية الحالية... الواقع أن القضية انتكست بعض الشيء حينما وصل تعريب العلوم في التعليم العام إلى المرحلة النهائية من الثانوي، ولم يغب النضال الحزبي الاعلامي، فلقد سجل حضوره، ولكن ليس بالحدة نفسها التي كان موجوداً بها قبلاً. لقد بدأت حجج خصوم تعريب التعليم العالي العلمي والتقني تقوى، لأن الأساتذة غير مؤهلين لأداء مهمتهم التعليمية في الجامعة باللغة العربية، وسلطة القرار لم تكن كافية للشروع في تعريب هذه المرحلة التعليمية العليا، وأنت تعرف أن وزير التعليم تغيّر، ولم يعد هو الوزير الذي خاض معركة تعريب التعليم، وجاء بعده وزراء لا يؤمنون بقضية التعليم، وبخاصة في الكليات العلمية والمدارس العليا التقنية. ومع كل ذلك، أقول: إنها معركة تقتضي طول النَفَس، وإذا لم تكن بهذه الحدّة اليوم، ربما تحتد غداً، والعامل الذي سيجعل هذه المعركة تحتد، مستقبلاً، وتبرز بقوة، مرة أخرى، هو الفشل الذي مُنِيَ به مخطط الحكومة والمتمثل في التغيير المفاجىء للغة التدريس من العربية إلى الفرنسية في المدرجات العلمية والتقنية العليا.

إن كل الاجراءات التي اتخذت «لفرْنَسة» الطلبة العلميين المعربين، من دروس للتقوية في اللغة الفرنسية، ومن مطبوعات للمصطلحات باللغتين لم يُكتب لها النجاح. على كل حال، هذه خطة لا بد لها من معركة أخرى، ولا اذيع سراً إذا قلت إن معركة الصحراء والديمقراطية، صرفتنا ـ لم

تصرفنا ـ ولكن أخذت الأولوية في معـاركنا جميعهـا، فمعركـة الصحراء، ومعـركة الـديمقراطيـة، معركتان أساسيتان أعتبرهما مدخلاً إلى حـل كل المشـاكل، فلـو حلّت مشكلة الـديمقراطيـة لحلّت قضية التعريب بسهولة. ولهذا أصبحنا ندرك أن معركتنا يجب أن تتوجه إلى الأساسيات حالياً، في هذه المرحلة بالذات وليس في كل المراحل، فقضية الصحراء ستنتهي قريباً، ومسألة الديمقراطيـة، نرجو أن تنتهي ـ كذلك ـ قريباً.

ـ لقـد أسفرت الانتخـابات التشريعيـة لشهر حـزيران/ يـونيو ١٩٧٧ عن احتـلال حـزب الاستقلال المرتبـة الثانيـة، ٥١ مقعداً في البـرلمان من مجمـوع ٢٦٤ مقعداً. وامـا المرتبـة الأولى، فكانت من نصيب حزب التجمع الوطني للأحرار الذي يرأسه أحمد عصمان، ومن هنا، دخل حزب الاستقـلال في الائتلاف الحكـومي يوم ١٠ تشرين الأول/ اكتـوبر من السنـة نفسهـا. والجـديـر بالاشارة في هذا الصدد، أن الوزارات الرئيسية المعنية بـالتعريب أسنـدت حقائبهـا إلى أعضاء في حزب الاستقلال، إضافة إلى وزارة الدولة المكلفة بالشؤون الخارجية والتعـاون التي تبوأهـا الأمين العام لحزب الاستقلال السيد امحمد بوستة. لقد شاركت، يا سيدي، في هذه الحكـومة الائتـلافية خلال المرحلة الثانية بصفة وزير، فهل كان لحزب الاستقلال ـ وقتئذ ـ برنامج عملي دقيق للتعريب الشامل؟

غلاّب: في المرحلة التي شارك فيها حزب الاستقلال في الحكومة، بعد إبعـاده عن الاسهام في كل الحكومات التي عرفها المغرب ابتـداءً من كانون الثاني/ يناير ١٩٦٣، اي خـلال فترة امتـدت حوالى ١٤ سنة، اعتبرنا أن مساهمتنا ستكون اساسية في أمرين اثنين، فرغم الحقائب المهمة التي منحت لحـزب الاستقلال، منها: **الخارجية، والتعليم**، والأشغال العمـوميـة، والسكنى والتعمـير، وغيرها من الحقائب الوزارية، رغم كل هذه المناصب، فـإننا اعتبـرنا إسهـام الحزب في الخـارجية والتعليم اساسياً جداً. في وزارة **الخارجية**، نظراً إلى حـدّة قضية الصحـراء، وإلى طبيعة المعـركة الضارية التي خاضها المغرب من أجل دعم استرجاعه حقه في الصحراء الذي تحقق عملياً في سنة ١٩٧٥ بـالمسيرة الخضراء، وعن طـريق اتفاقيـة مدريـد، ولكن من الناحيـة الدوليـة، كان لـوزارة الخارجية التي ترأسها امحمد بوستـة، دور كبير جـداً في اقناع الـرأي العام الافـريقي والأوروبي بخـاصة، فالأمم، بمغربيـة الصحراء، نظـراً للهجمـة الشرسـة التي شُنّت ضـد حق المغـرب في صحرائه. فتمشيا مع مفهومنا للاستقلال في شمـوليته وفي أبعـاده اتجاهـاً وعمقاً، كنـا نرى بقـاء الأجنبي في الصحراء أمراً خطيراً جداً بالنسبة إلى بـلادنا، وبـالفعل استطـاع امحمد بـوستة أن يحول الرأي العام الدولي ـ وفي بعض الفترات الافريقي ـ لصالح قضيـة مغربيـة الصحراء، وهي قضية خطيرة جداً كان المغرب سيضرب فيها ضربة أخرى قـاضية بـالنسبة إلى مصـير استقلالـه ووحدة ترابه. ولكن رغم أن القضية لم تحل ـ إلى حد الآن ـ بصفة نهائية، فإن المعـركة الـداخلية التي تديرها القوات المسلحة، والمعركة الدولية عن طريق وزارة الخارجية، أوصلتا قضية الصحـراء إلى طريق السلام. القضية الثانية المهمة كانت ـ في تصورنـا ـ **التعليم**، فالحزب قبل هـذه الوزارة بشرط أن ينفّذ فيها برنامجه، وكما سبقت الاشارة، فإن مهمة تنفيذ برنامجنا واجهت عدة عـراقيل وصـعوبات، وبدأ عز الدين العراقي بمرحلة الإقنـاع، ثم بمخطط مهيّأ مـدروس لحزب الاستقـلال لتعريب التعليم تدريجياً، اعتماداً عـلى منهجية «التعـريب الأفقي»، سنة بعـد سنة، ومـرحلة بعـد أخرى: من الابتدائي، مروراً بالاعـدادي والثانـوي، ووصولاً إلى الجـامعي. وقد نفّـذ البرنـامج في أغلب مراحله وأخطرها، وحينما وصل الأمر إلى التعليم العالي وشعبه العلمية والتقنية، كان الـوزير قد غادر وزارة التربية الوطنية ليصبح وزيراً أول، ولم يبق له نفوذ لمواصلة مسـيرة تعريب التعليم إلى محطتها الجامعية.

ـ لقد جاءت تحفظات من طرف الحركة الشعبية في الحكومة الائتلافية حول قضية التعريب، ومن المعلوم أن الحركة الشعبية تمكّنت خلال الانتخابات التشريعية لشهر حزيران/ يونيو ١٩٧٧ من احتلال المرتبة الثالثة بحصوله على ٤٥ مقعداً في البرلمان من مجموع ٢٦٤ مقعداً.

إن الحركة الشعبية أعلنت غير مرة عن مواقفها لصالح اللغة الأمازيغية والازدواجية اللغوية، كما جاء في تدخُّل البرلماني «الحركي»: محمد معتصم سنة ١٩٧٧ «... إننا نتشبث بالتعريب ـ يقول معتصم ـ وندافع عن اللغة العربية باعتبارها لغة الاسلام والوحدة الوطنية، ولكن يجب كذلك انشاء معهد اللغة البربرية للحفاظ على هذه اللغة من الانقراض... اضافة إلى ذلك، فإننا نعتقد أن الازدواجية اللغوية (فرنسية/ عربية) ضرورية في هذه الحقبة التي نعيشها... فإذا فقد المغرب أبعاده الثقافية العمودية مع أوروبا وافريقيا (والكلام دائماً للسيد محمد معتصم)، واحتفظ بالبعد الأفقي وحده والمتمثل في اللغة العربية... انه لمِنْ شأن هذا الوضع أن يعمل على قبر عبقريتنا الثقافية الوطنية، التي يجب أن تبقى عربية، افريقية، ومتوسطية».
ألا ترى، أستاذي أن اختلاف الطروحات فيما يخص سياسة تعريب التعليم داخل الجهاز التنفيذي، وداخل الأغلبية في مجلس النواب، كان له الأثر السلبي على الجهود الذي بُذلت في مجال سياسة تعريب التعليم بالمغرب، والتي كان بإمكانها، لولا هذه الاختلافات، أن تتّسم بالعمق والجذرية؟ ثم كيف واجهتم كوزراء «استقلاليين» داخل حكومة الائتلاف موقف الحركة الشعبية في ما يخص قضية التعريب؟ وما هو تصوّر التجمع الوطني للأحرار ـ وقتذاك ـ حول هذه القضية؟

غلاّب: في الواقع أن كل حكومة ائتلافية في وضع كالوضع الذي يعيش فيه المغرب، لا تجد أمامها الطريق سهلاً لتنفيذ برنامجها. إن لم نقل إنه من المستحيل أن يكون لها برنامج موحد. فالحكومة الائتلافية تكون دائماً بين شد وجذب، وخاصة إذا كانت مؤلّفة من أحزاب ممثلة في البرلمان أو الحكومة بالتساوي أو بأعداد متقاربة. وفي الواقع، فإن حكومة الائتلاف ليست في صالح بلاد مثل بلادنا. ولذلك، كانت هنالك صعوبات في ما يخص المشاركة في الحكومة حول التعامل مع قضية تعريب التعليم. كان فريق من الوزراء يناقش ويعارض سياسة وزير التربية الوطنية، ولكنهم حينما يتبنّى جلالة الملك رأي وزير من الوزراء، يستنكفون ويتوقفون عن المعارضة الحادة، وتظل معارضتهم أو كلامهم في البرلمان. ولا أخفي سراً إذا قلت لك إن الائتلاف الحكومي سنة ١٩٧٧ كان مصطنعاً، وأن الانتخابات في برلمان هذه السنة كانت انتخابات مزيفة، وإلاّ لما كانت التركيبتان (البرلمانية والحكومية) على النحو الذي شرحته في سؤالك؛ لذلك، فإن نتائج هذه التركيبة الوزارية كانت سيئة في العديد من الممارسات الحكومية. إن الحزب الذي كان له ـ وقتذاك ـ الأغلبية، وهو التجمّع الوطني للأحرار، لم يكن له رأي في قضية التعريب؛ أو ـ في الحقيقة ـ كان يخفي رأيه في هذا الموضوع لأنه حزب مصطنع، ولم يكن في استطاعته أن يتبنّى بصفة معلنة وجهاراً، مواقف معارضة لحزب الاستقلال في ما يخص تعريب التعليم. يقيناً منه أن حزب التجمع الوطني للأحرار كانت له مواقف في «الكواليس» أو في ما وراء الستار، ولكن مع ذلك كان يساير الوضع حينما لا يجد معارضة من جلالة الملك. أما حزب الحركة الشعبية، فله طروحاته الأمازيغية ـ ونحن نعرف ذلك ـ فهو يعتبر الأمازيغية لغة وطنية يجب أن يكون لها دور في التعليم والتربية، ويدخل هذا المنطق من نافذتين: **الأولى**، أن هذه اللغة هي الأصلية بالنسبة إلى سكان المغرب الأوائل قبل الاسلام، وقبل أن يتعرّب المغرب، ومن ثم يجب إحياؤها عن طريق اعتمادها لغة أساسية في التعليم. ولكن معظم الذين يقولون بهذه الأطروحة مدينون في تفكيرهم هذا للأجانب الذين يقولون بهذه النظرية. ومن هنا، فهم ليسوا ضد اللغة العربية ولصالح اللغة الأمازيغية. ولو كان هذا هو اتجاههم لكان موضوعاً لتفكيرنا جميعاً، لأننا مغاربة، ونبحث عن المصلحة العامة

لوطننا، فنحن لسنا متعصبين ضد اللغة الأمازيغية، بل إنها لغة وطنية، ويجب أن يكون لها مكانها، ولكن ينبغي أن تكون لغة التدريس في التعليم موحدة. هذه هي نظرتنا نحن: فالبربرية ليست قادرة على مسايرة التعليم، وعاجزة عن مجابهة التحديات التي تأتينا من الخارج، وليس لها من التراث ما هو للغة العربية حتى تستطيع مسايرة الثقافة العربية الاسلامية منذ أكثر من ١٢ قرناً، من بداياتها إلى الآن. ولهذا، فإن التعليم يجب أن يكون بلغة واحدة لمواجهة التحدي الذي يأتينا من اللغة الأخرى: اللغة الفرنسية.

أما النافذة **الثانية** التي يدخلون منها لدعم أطروحتهم هي أن نعتمد على الازدواجية اللغوية (فرنسية/ عربية)، وهذا خطأ وخطر يقعون فيهما من حيث لا يشعرون. فبدلاً من أن يدافعوا عن اللغة البربرية لتكون القطب الثاني في الازدواجية اللغوية إلى جانب العربية ـ وهم عاجزون عن الدفاع عن هذه النظرية ـ يتبنّون الأطروحة المعارضة الوطنية المغربية، وهي ازدواجية اللغة العربية مع اللغة الفرنسية، وهذا شيء لا نقبله ولا يقبله أي مغربي سواء أكان من أصل بربري أم من أصل عربي، وليس هناك مغربي يستطيع أن يحدّد بالضبط أصله من بين الأصْلَيْن؛ هذا الأمر أصبح مستحيلاً. ولذا، بدل أن يواجهوا نظرية تعريب التعليم بما يريدون من حقيقة، يواجهونها بأطروحة مرفوضة بدءاً وتماماً، وهي ازدواجية العربية مع الفرنسية. ومهما يكن، فتأثير هذه الازدواجية اللغوية أصبح منعدماً سواء في عهد حكومة ١٩٧٧، أو الحكومة الحالية، أو غيرها؛ فالازدواجية أصبح مقضياً عليها، ولم تعد إلا تطبيقية في المدرجات العلمية والتقنية بالتعليم العالي، ولكن هذه وضعية نعتقد أنها ستنتهي.

– أريد أن اذكّرك بتصريح عز الدين العراقي الذي أُعطيت له حقيبة وزارة التعليم ضمن الفريق الاستقلالي في حكومة الائتلاف. ففي حوار أجرته معه مجلة **جون افريك** (Jeune Afrique)، يقول وزير التعليم: «إننا نُعَرِّب لانه محكوم علينا بالتعريب: فإن انخفاض مستوى الفرنسية بلغ درجة من التدهور في مدارسنا، إلى حد اصبحت فيه من المستحيل مواصلة التدريس بهذه اللغة المواد الأساسية مثل الفيزياء والكيمياء، أو الرياضيات». وفي ما يخص آفاق التعريب، أكد الوزير أنه «لا ينوي سوى تعريب الابتدائي والثانوي، حيث المفاهيم العلمية الضرورية تبقى أولية. ففي هذا المستوى التعليمي، فإن اللغة العربية لا تطرح أية مشكلة...». أما فيما يتعلق بالتعليم العالي العلمي والتقني، فإن المسألة بالنسبة إلى الوزير العراقي «غير واردة تماماً، ما دُمنا لم نقم بتكوين الأطر الخاصة لذلك»... ألا ترون أن حزب الاستقلال ـ كما جاء على لسان أحد قياديه، وزير التعليم الاستقلالي آنذاك ـ مسؤول عن عدم ادراج موضوع تعريب التعليم العالي العلمي والتقني ضمن استراتيجيته التعريبية، ومن هنا، يتحمّل حزبك جزءاً من الأخطاء التي شكّلت الوضع المأساوي للجامعة المغربية حالياً، والمتمثل في التغيير المفاجىء للغة التدريس من العربية إلى الفرنسية، لأفواج الطلبة المعربين في الشعب العلمية والتقنية؟

غلاّب: المخطط «الاستقلالي» في قضية تعريب التعليم كان مخططاً شاملاً وعاماً، ولكنه كان في الوقت نفسه يعتمد منهجية **التعريب الأفقي، والتدريج** مرحلة بعد اخرى، بدءاً بالابتدائي، ومروراً بالاعدادي والثانوي، ونهاية بالعالي. ومبدأ «التدريج» هذا، كان بموازاة عملية تكوين الأطر، فالتعريب لا يمكن أن ينفّذ في اية مرحلة من المراحل التعليمية، دون أطر قادرة على اعتماد اللغة العربية لغة لتدريس مختلف المواد. وانت تعرف أن الوزارة أوجدت مجموعة من مراكز تكوين المعلمين والمراكز التربوية الجهوية لأساتذة السلك الأول، والمدارس العليا لأطر السلك الثاني من الثانوي، وهذه المراكز والمدارس انتشرت في مختلف أنحاء المغرب، وأعطت أكُلها في مَغْرَبَة التعليم وتعريبه. إلى جانب ذلك، تمّت عملية إعادة تكوين الأطر «المُفَرْنَسَة» قصد تعريبها، وبخاصة في المواد العلمية كالرياضيات، والطبيعيات، والفيزياء، والكيمياء... وهذه الخطة كانت

ستشمل التعليم العالي، ولكن حتى يُعرَّب العالي لا بد من تعريب أطره، ولذلك كان يُنتظر الوصول إلى المرحلة النهائية في الثانوي للشروع في تعريب الأطر الجامعية. بطبيعة الحال، في بداية تطبيق المشروع التعريبي، لم يكن تعريب الشعب العلمية والتقنية في العالي، لأنه لا يمكن أن نبدأ بقمة الهرم قبل بناء القاعدة، وهي الابتدائي والاعدادي والثانوي صعوداً إلى العالي. فوزير التربية كان منطقياً مع نفسه حينما قال إن تعريب التعليم العالي، وبخاصة الشعب العلمية والتقنية منه، مسألة غير واردة تماماً «الآن» ما دمنا لم نقم بتكوين الأطر الضرورية لذلك، ولا يمكن التفكير في تكوين هذه الأطر إلا عند الوصول إلى المرحلة المطلوب تعريبها. ولهذا، فالبرنامج «الاستقلالي» في التعريب كان شاملاً التعليم العالي، ولكنه اعتمد منهج التدريج بموازاة عملية تكوين الأطر.

ـ انعقدت الأيام الدراسية حول «الرفع من مستوى تعليم اللغة العربية واللغات الأجنبية» بالرباط، أيام ٤ و٥ و٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٩، بحضور ما يفوق ستمئة مشارك، منهم: رؤساء الجامعات والعمداء ومديرو مدارس المهندسين ورؤساء الشعب العلمية، وعدد من الأساتذة الجامعيين، ومديرو الأكاديميات والمفتشون العامون ونواب الوزارة ومديرو مراكز تكوين الأساتذة والمعلمين ومجموعة من المفتشين والمديرين والأساتذة والمعلمين.

وقد حدّد الخطاب الافتتاحي الذي ألقاه وزير التربية الوطنية الطيب الشكيلي، الهدف من هذه الأيام الدراسية في وضع برنامج شامل لرفع مستوى تعليم اللغة العربية واتقان اللغات الأجنبية «حتى يتمكّن المتخرجون من أسلاك التعليم، مستقبلاً، من اتقان إحدى تلك اللغات الأجنبية إلى جانب اتقانهم لغة البلاد». ويلاحظ المرء من خلال تحليل خطاب وزير التربية مع افتتاح الأيام الدراسية عبارات وفقرات تَنِمُّ عن أن الهدف من هذه الأيام هو الحفاظ على اللغة الفرنسية كلغة للتدريس في التعليم العالي العلمي والتقني، والواقع الحالي للجامعة أكد هذا الهدف غير المعلن... كيف تنظرون إلى ظاهرة «الفَرْنَسَة» التي تشهدها المدرجات العلمية والتقنية بالتعليم العالي، مع أن العلم أن الطلاب الجدد بهذه الكليات والمعاهد، هم طلبة علميون مُعرَبون؟ وهل لحزب الاستقلال ـ كحزب وطني رفع عالياً راية التعريب ـ برنامج عملي وتخطيط محدّد لتعريب التعليم العالي العلمي والتقني ببلادنا، علماً بأن الجارة الجزائر أقدمت السنة الماضية (١٩٩١) على هذه الخطوة، مستعينة ـ كما أكّد لي احمد الأخضر غزال ـ بالخبرة المغربية في تعريب المصطلحات في معهد الدراسات والأبحاث التعريب بالرباط؟

غلاّب: ظاهرة «الفَرْنَسَة» في الجامعة المغربية ناتجة من توقف تكوين الأطر في التعليم العالي وتأهيلها لتدريس المواد باللغة العربية، فأصبح الأساتذة ـ في هذا المستوى التعليمي ـ عاجزين عن تلقين العلوم باللغة العربية. لقد لجأت وزارة التربية إلى أيسر السبل وأقربها، رغم أنها الأخطر من حيث النتائج: أقرب السبل هي أن «تُفَرْنِسَ» الطلبة العلميين المعربين بدل أن «تُعَرِّبَ» الأساتذة. وهذا أمر خطير، وفي الوقت نفسه مكلف جداً، ومربك للطلبة، وللخطة التعليمية عن طريق التغيير المفاجىء للغة التدريس من العربية إلى الفرنسية. وهذه الوضعية كان من الممكن تجنبها عن طريق تكوين أو إعادة تكوين الأساتذة مدة سنة أو سنتين، فيصبحون قادرين على تلقين المادة العلمية بالعربية في مدرجات التعليم العالي العلمي والتقني. فالمصطلحات ـ الآن ـ متوفرة ومعمول بها، وإن كان هؤلاء يزعمون أن المراجع المستعملة من طرف الأستاذ أو تلك الخاصة بالطالب، هي مراجع باللغة الأجنبية ـ هذا هو الخطر **الأول**؛ الخطر **الثاني** يكمن في مستوى هؤلاء الطلبة المعرّبين، وضعفهم البَيِّن في امتلاك ناصية اللغة الفرنسية، وهذا ليس راجعاً إلى تعريب التعليم بمقدار ما هو راجع إلى تدهور المستوى التعليمي عموماً، فنحن منذ البداية كنا نقول: لا بد من رفع مستوى التعليم وتقويته حتى في اللغات الحية، لأننا لسنا ضد اللغة الأجنبية

(الفرنسية، والانكليزية، والاسبانية، والالمانية... الخ)، بل كنا دائماً مع تدريس اللغات الحية كلغات حتى يصبح التلاميذ قادرين على الاستفادة منها حينما يلجأون إلى المصادر الأجنبية، سواء أكانت علمية أم اجتماعية أم أدبية. بل أكثر من ذلك، وبشهادة الملاحظين، فإن الأساتذة أنفسهم لا يتقنون اللغة الفرنسية، وأصبحنا نسمع اليوم ـ في فرنسا ذاتها ـ عن انخفاض مستوى التلاميذ الفرنسيين في ملكة اللغة الفرنسية خلال الثمانينيات والتسعينيات مقارنة مع أندادهم في الأربعينيات والخمسينيات، وهذا الوضع المعقد والمتشابك أوجد ـ عندنا في المغرب ـ مشكلة أساسية هي غياب التواصل اللغوي، وبالتالي المعرفي بين الأساتذة وجماعات الطلبة في مدرجات الكليات العلمية، والمدارس العليا التقنية. وأمام هذه المشكلة المعقدة ـ وكما سبقت الاشارة ـ لجأت وزارة التربية الوطنية إلى الحل الأسهل وهو «فَرْنَسَة» الآلاف من الطلبة عوض تعريب العشرات أو المئات من الأساتذة، وهذا هو الحل الذي ارتأته، وهو حل خاطىء تماماً، لاننا سنواجه هذه المشكلة سنة بعد أخرى، ونحن سجناء حلقة مفرغة: وقد أحدث هذا ويحدث ارتباكاً في سير العملية التعليمية داخل الجامعة. ومن مظاهر هذا الارتباك، فرار التلاميذ الحاصلين على الباكالوريا العلمية من المدارس التقنية ومن الكليات العلمية، واللجوء إلى الشُعب القانونية والاقتصادية والأدبية والاسلامية، حتى لا يضطروا إلى تغيير لغة التدريس المفاجىء: من العربية إلى الفرنسية. ومعنى ذلك، أن بعض الكليات ستشهد عجزاً، بينما ستعرف كليات أخرى تضخماً. هذه الوضعية، كان من الممكن جداً تلافيها، لو استمرت وزارة التربية الوطنية في تكوين أطر التعليم العالي، وتأهيلها للتدريس باللغة العربية بدلاً من اللجوء إلى الطريقة السهلة، طريق «فَرْنَسَة» الطلبة المُعرَبين. وهذا الاختيار جزافي، بحيث لم يعرض على البرلمان لمناقشته، ولكن الوزارة رأت فيه الحل الأسهل، وتبنّته. وحزب الاستقلال، بالطبع، له رأيه الذي يؤخذ من موقفه المبدئي، وهو الاستمرار في تعريب التعليم ليشمل كل المراحل الدراسية بما فيها التعليم العالي. ولكن موازاة مع تعريب الأطر، فأن تكوِّن أستاذاً مُعْرَباً أسهل وأصلح من أن «تُفَرْنِس» مئات من الطلبة في مادة علمية. والمسؤول عن الارتباك الحاصل الآن في الجامعة هو: وزارة التربية الوطنية الحالية (وزارة الطيب الشكيلي).

ـ هناك ملاحظة نرى من الضروري تسجيلها أمام عبد الكريم غلاب، ونحن نتحاور حول قضايا التعريب، وتتمثل هذه الملاحظة في الحضور الرمزي لوزير الأشغال العمومية والتكوين المهني وتكوين الأطر، محمد القباج، في الجلسة الختامية للأيام الدراسية حول «الرفع من مستوى تعليم اللغة العربية واللغات الأجنبية»، الذي ألقى كلمة شدَّد فيها على ضرورة الحفاظ على اللغة الفرنسية كلغة للتدريس في مؤسسات التكوين المهني باعتبارها الوسيلة الناجعة للتفتح على العالم الأوروبي والافريقي، مؤكداً «ان هدفنا من التكوين المهني وتكوين الأطر هو ان يجد الشاب المتخرج سوقاً للشغل ليس فقط في الداخل؛ ولكن كذلك في الخارج، وفي جميع الدول التي تربطنا بها علاقات جد مهمة»، هذه عبارات الوزير كما ارتجلها، ومن خلالها يستنتج المرء أن «الفَرْنَسَة» هي قدر التلميذ المُعرَب في حالة الرسوب والالتحاق بمؤسسات التكوين المهني. كيف تقيمون هذا الوجه الثاني لعملية «فَرْنَسَة» التلميذ المعرب؟

غلاّب: المشكلة التي تواجه المسؤولين الذين تلقّوا تعليماً بالفرنسية ولم «يُسَيَّسُوا» ـ بمعنى أن لا سابقة لهم في التفكير السياسي لصالح المغرب، ولم يكن لهم وجود في الحركة الوطنية، ولا تفكير في مستقبل المغرب من منطلق وطني ـ مشكلتهم الأساسية هي الاستلاب. فهم مستَلَبون بلغة أجنبية، وتحديداً: اللغة الفرنسية. وهذا الوضع يجعلهم يغمضون أعينهم عن كل تطور إلاّ في إطار اللغة الفرنسية، ويؤكدون لأنفسهم بعقلية مستَلَبة أن اللغة الفرنسية ـ وحدها ـ هي التي ستمكّن

خريج التكوين المهني من العمل، ومن الإسهام بالتالي في المجال التقني أو المهني المتطور، وهذا خطأ كبير جداً.

إن اللغة ـ وبخاصة في مجال التقنيات ـ ليست إلاّ وسيلة، فأن تسمي أداة من الأدوات باسم عربي أو فرنسي لا يختلف في شيء مطلقاً. ثم إن المعلومة التي تُؤدى باللغة الفرنسية ممكن جداً تأديتها باللغة العربية، وبذلك سيساهم خرّيج التكوين المهني مساهمة فعالة في تعريب الحياة العامة.

نحن، الآن، في المغرب نواجه مشكلة خطيرة يلاحظها الأجانب، فالمتعلمون المتوسطون ـ عندنا ـ يستعملون مصطلحات فرنسية للتعبير عن أشياء بسيطة في مجالات مهنية كالبريد أو البنك، أو عند الكهربائي، أو الرَّصّاص، أو النجّار... والسؤال الذي يطرح نفسه بتلقائية أمام هذه الظاهرة هو: هل هذا يُعتبر تقدماً وتطوراً تقنياً كون المرء يُعبر عن مِنْقَلَة بـ (Brovette)، ومِصْفاة بـ (Passoire)، وقُفْل بـ (Serrure)؟! هل هذا تطور؟!... الحقيقة أنهم مستَلَبون لهذه اللغة!!

وفي ما يخص مسألة سوق العمل في الخارج التي تمّ الاشارة إليها كتبرير لـ «فَرْنَسة» التكوين المهني، فإن الخارج ليس محتاجاً إلى المكوَّنين تكويناً مهنياً، فهؤلاء موجودون في الخارج بالملايين، والسوق الخارجية محتاجة ـ أساساً ـ إلى اليد العاملة البسيطة التي ستستعمل قوّتها «الخام»، والتي تتحمّل الصعاب والعمل الشاق. ومهما يكن من أمر، فإننا عندما نكوِّن التلاميذ في مؤسسات التكوين المهني، يجب أن نكوّنهم للمغرب أولاً، لا أن نفكر في الخارج قبل التفكير في الداخل. ومن هنا، لا بد أن تكون لغة التدريس في المواد المهنية باللغة الوطنية: اللغة العربية، وبعد ذلك لا نمانع مطلقاً في تعليمهم اللغة الأجنبية كلغة، وليس هناك مانع مطلقاً في أن نلقنهم بعض المصطلحات باللغة الأجنبية، ونحن نتخذ في المواد كلها اللغة العربية لغة للتدريس. وبذلك سنتيح المجال للمتخرجين، إذا لم يجدوا العمل في البلدان «الفرنكوفونية»، سيجدونه في غيرها من البلدان «الانكلوسكسونية»، أو الاسبانية... الخ. فليس من أجل سَوَاد عيون الفرنسيين، لا بد أن نمسخ هويتنا نحن، ونترك خريج التكوين المهني يعرف متطلبات المهنة باللغة الفرنسية، ولا يعرف مقابلها بالعربية. انه لمنطق غريب ذاك الذي يطلب من الشاب الخريج أن يمسخ هويته من أجل أن يكون مؤهلاً لأن تستوعبه سوق العمل الخارجية. هذا خطأ في التفكير آت من الاستلاب عند الذين لم يساهموا في الحركة الوطنية ولم «يتسيَّسوا» وهذا خطر نجده عندنا وفي بلدان أخرى ـ ليس في المغرب فحسب، ولكن في البلدان جميعاً □

Bichara Khader

L'Europe et le Monde Arabe: Cousins, voisins

(Paris: Bruxelles; Louvain: Publisud - Quorum - Cermac, 1992), 254 p.

واقع ومستقبل العلاقات العربية ـ الأوروبية

Bichara Khader

Le Grand Maghreb et l'Europe: Enjeux et perspectives

(Paris: Bruxelles: Louvain: Publisud - Quorum - Cermac, 1992), 246 p.

المغرب الكبير وأوروبا

انطوان نصري مسرة

أستاذ في الجامعة اللبنانية.

إن كتابَي د. بشارة خضر حول **واقع ومستقبل العلاقات العربية ـ الأوروبية**، و **المغرب الكبير وأوروبا**، غنيان بالمعطيات التاريخية والوقائع والاحصاءات والمعلومات المستقاة من مصادر أولية وبتحليلهما الشمولي وبالعمق للمسار التاريخي وللأوضاع المستجدة. الكتابان صادران عن مركز الدراسات والأبحاث حول العالم العربي المعاصر في بلجيكا، التابع لجامعة لوفان، الذي يتولّى ادارته المؤلف الذي يعدّ من كبار الاخصائيين في العلاقات العربية ـ الأوروبية، وفي الحوار العربي ـ الأوروبي.

الميزة البارزة لهذين الكتابين المتكاملين أنهما يتوجهان إلى جمهور واسع من الاختصاصيين في العالم وفي مختلف المجالات وإلى صانعي القرار وإلى المواطنين الأوروبيين والعرب المهتمين بالتبادل الاقتصادي والتفاعل الحضاري بين أوروبا والوطن العربي.

ينطلق المؤلف من ضرورة ارساء وتمتين العلاقات العربية ـ الأوروبية في اطار استراتيجيا مشتركة تشمل مختلف بلدان البحر المتوسط. أصبح البحر المتوسط مركزاً استراتيجياً هاماً، لأنه ـ بالإضافة إلى ميزاته البحرية العامة ـ يتصف بكونه على مفترق ثلاث قارات: آسيا وافريقيا وأوروبا، وعلى تقاطع الشرق والغرب والشمال والجنوب. وهو همزة وصل بين المحيطين الأطلسي والهندي، ومهد ثلاثة أديان توحيدية. ينقل البحر المتوسط $\frac{1}{6}$ الشحن البحري العالمي و $\frac{1}{3}$ النفط العالمي. يقول المؤلف: «اقتصاد وأمن بلدان البحر المتوسط مرتبطان بهذا الممر». لكن البحر المتوسط بصفته نصف مقفل، حسب تعبير فرنان برودیل، «شبكة بحار» فيها الجزر وشبه الجزر والتضاريس ويشرح المؤلف كيف أن حياة المتوسط مرتبطة بالأرض وتاريخه، وهو لا ينفصل عن المجال الأرضي. إنه بحر تحتويه المساحات الأرضية. يحتفظ هذا البحر بصورته التقليدية ولكن الأراضي تتباعد في الديمغرافيا والديمقراطية والانماء».

أولاً: من التناقضات إلى التكامل؟

هل تنتقل تالياً بلدان البحر المتوسط من

التناقضات إلى التكامل؟ يكتب بشارة خضر في **كتابه الأول**: «ينحو هذا البحر الأبيض، كما يحب العرب تسميته، إلى أن يصبح مركز تجميع كل التناقضات: الشرق والغرب، الشمال والجنوب، العالم الاسلامي والعالم المسيحي، اوروبا والعالم العربي. منطقة البحر المتوسط هي مكمن لنزاعات خطيرة لأنها تحوي أضخم كثافة من القدرات العسكرية وتتميز بشبكة واسعة من القواعد العسكرية لبلدان خارج المتوسط ولأنها مسرح لنزاعات ذات مصدر داخلي. لكن الأسباب التي تساهم في اضطراب الأمن في المتوسط تعود إلى الوضعين الاقتصادي والديمغرافي».

التباين في درجة التنظيم بين المجموعة الأوروبية والوطن العربي شاسعة يظهرها المؤلف بالأرقام والوقائع. من جهة تشمل المجموعة الأوروبية ١٢ دولة و٣٤٥ مليون نسمة و٩ لغات وأكثر من ١٥٠٠٠ موظف في بروكسل وستراسبور واللوكسمبور و٥٠٠ مترجم. من جهة ثانية تضم جامعة الدول العربية ٢٢ دولة، بينها أمة باحثة عن دولة (فلسطين) و٢٢٥ مليون نسمة و٣٠٠ موظف في مقر الجامعة في القاهرة، ولغة رسمية واحدة، وتالياً دون أي مترجم.

يتساءل المؤلف: «ذهبت الوحدة الأوروبية شوطاً بعيداً، منذ توقيع معاهدة روما سنة ١٩٥٨، وظل مسار الوحدة العربية على حاله. أنشئت الجامعة العربية سنة ١٩٤٥. لم يعرف النظام العربي منذ ١٩٤٥ ان يترجم واقعه العربي إلى مشروع توحيدي».

مرّ النظام العربي بسبع مراحل، يذكرها المؤلف: ١ ـ إنشاء جامعة الدول العربية سنة ١٩٤٥، ٢ ـ العروبة القيادية، خاصة في عهد الرئيس عبد الناصر (١٩٥٢ ـ ١٩٦١)، ٣ ـ الخروقات داخل الحركة العروبية بين ١٩٦١ و١٩٦٧ (انشطار الوحدة السورية ـ المصرية سنة ١٩٦١، والحرب العربية ـ العربية في اليمن في ١٩٦٢ ـ ١٩٦٧)، ٤ ـ انحطاط بنى الدول (١٩٦٧ ـ ١٩٧٣)، ٥ ـ الأزمة النفطية واتفاقات كامب ديفيد (١٩٧٤ ـ ١٩٧٨)، ٦ ـ لبننة النظام العربي (١٩٧٩ ـ ١٩٨٩)، ٧ ـ تفاقم المخاطر (١٩٨٩ ـ ١٩٩٢).

ثانياً: مجالات الحوار العربي ـ الأوروبي

يطالع القارىء الأقسام المتعلقة بالحوار العربي ـ الأوروبي بشغف وفائدة. ينسب تعبير الحوار الأوروبي ـ العربي إلى ميشال جوبير، وإلى الرئيس بومبيدو الذي طرح الموضوع في تموز/ يوليو ١٩٧٣، وإلى الرئيس الحبيب بورقيبة سنة ١٩٦٩. كتب الفيلسوف اللبناني رينه حبشي: «أيها الشرق أين غربك؟» عقدت الاجتماعات التالية: في ١٠ ـ ١٩٧٥/٦/١٤ في القاهرة، اجتماع اللجنة المركزية في ١٨ ـ ١٩٧٦/٥/٢٠ في لوكسمبور، الاجتماع الثاني في ١٠ ـ ١٩٧٧/٢/١١ في تونس، الاجتماع الثالث في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٧ في بروكسل، الاجتماع الرابع في ٩ ـ ١٩٧٨/١٢/١١ في دمشق. تتصف مرحلة ١٩٨١ ـ ١٩٨٨ بالمأزق والبطء في التحرك. ثم عادت الحركة إلى الحوار العربي ـ الأوروبي بين تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٩، وتموز/ يوليو ١٩٩٠. عقد المؤتمر الأوروبي ـ العربي في ١٩٨٩/١٢/٢٢ في باريس. واقترح الرئيس ميتران أمام البرلمان الأوروبي في ١٩٨٩/١٠/٢٥ «إحياء حوار مكثف بين ١٢ دولة أوروبية و٢٢ دولة عربية».

يخصّص المؤلف فصلاً عن «المخيلة الجماعية الغربية حول الشرق». تلعب وسائل الاعلام في بناء هذه المخيلة الدور الأسوأ وينتقد المؤلف الأطر الذهنية حول صورة العرب ويقول: «هل ينسى الغرب الليبرالي والمسالم اليوم كل العنف المؤسسي الذي وطد به عصرنته؟». وينفض المؤلف الغبار عن البنى الذهنية التي جعلت من أوروبا، والعرب عالمين متنافرين: «إن ارتباط أوروبا في قضايا العالم العربي هو كثيف لدرجة انه داخل كل عربي تفاعل مع الغرب».

هل تظل المخيلات الجماعية في تصادم؟

يرى بشارة خضر أن «البحر المتوسط يمكن أن يكون مصدر تفاعل ثقافات والتقائها في اطار احترام الخصوصيات، لأن المتوسط بسبب ضيقه لا يفصل، وبسبب اتساعه لا يدمج. بفضل الجوار الجغرافي وكثافة التبادل بين أوروبا ودول المغرب فإن استقرار وازدهار هذه البلدان لهما أهمية بالغة للمجموعة الأوروبية. يطرح في أوروبا، وبجدة موضوع الغيرية العربية والاسلامية. يخشى تراجع المحورية الأوروبية وتحويل البحر المتوسط إلى محجر صحي يفصل أوروبا المتحضرة عن برابرة جدد. تعود البنى الذهنية الراسخة في المخيلات الجماعية العربية والأوروبية إلى المسألة الشرقية التي يصفها المؤلف، استناداً إلى كتابات العديد من المؤرخين والمحللين، بأنها «امتداد لصراعات القوى العظمى الأوروبية».

ثالثاً: التقهقر والأجوبة العربية

لماذا نحن في تقهقر؟ يطرح بشارة خضر السؤال ويصنف الأجوبة العربية المعاصرة. الجواب العربي المبسط هو التالي: «لأننا منقسمون». يقتضي تالياً «العمل على توحيد العالم العربي الذي قسّمه الغرب». يعطي المثقفون العرب، حسب بشارة خضر، ستة أجوبة:

١ ـ لأننا انجرفنا عن أصولنا (التيار الاصلاحي)،

٢ ـ لأن الحريات مهانة (الليبرالية)،

٣ ـ لأن الملكية في أيدي أقلية (الاشتراكية)،

٤ ـ لأننا منقسمون (العروبة)،

٥ ـ لأننا لم نوظف كفاية في اقتصادنا (الانمائية)،

٦ ـ لأننا انحرفنا عن الاسلام (الأصولية الاسلامية).

وظائف الأصولية الاسلامية، حسب المؤلف، ثلاث: ملجأ لهوية المجتمعات التي زعزعتها العصرنة، وسيلة تعبير للقوى التي لا تتوفر لها قنوات التأثير خارج الشرعية الدينية، ارتقاء إلى السلطة.

يحلّل المؤلف الوضع الاقليمي العربي استناداً إلى أربعة معطيات:

١ ـ جدلية الداخل والخارج،

٢ ـ الصراع بين منطق الدولة ومنطق الأمة،

٣ ـ الصراع على الزعامة الاقليمية،

٤ ـ الانتقال من رؤية رومانسية للوحدة العربية إلى رؤية براغماتية تعطي الأولوية لحدود كل دولة وللتجمعات الاقليمية، كأمثلة على هذه التجمعات: اتحاد المغرب العربي سنة ١٩٨٩، ومجلس التعاون العربي سنة ١٩٨٩ ـ ١٩٩٠. ويقول المؤلف: «في هذا الإطار مشروع الوحدة الكاملة لم يدفن ولم يؤجل إلى ما لا نهاية بل يعتبر ثمرة طبيعية وتدريجية لدينامية التبادل الاقليمي وللموجبات المستقبلية المشتركة».

رابعاً: التبادل الاقتصادي والتدفق السكاني

الكتاب الثاني بعنوان: **المغرب الكبير وأوروبا**، هو جردة للعلاقات بين المجموعة الأوروبية والمغرب العربي من ناحيتين: الناحية الاقتصادية وناحية التدفق السكاني.

هل البحر المتوسط جسر يربط أم هوّة فاصلة؟ هذا هو السؤال الذي يسعى بشارة خضر هنا أيضاً إلى الإجابة عنه. عدة عناصر تثبت نظرية الهوة: الفروقات المنظورة على ضفتي المتوسط في الديمغرافيا والانماء والديمقراطية. بعد زوال الخطر الأحمر هل يسعى الغرب إلى خلق عداء جديد على الضفاف الجنوبية للمتوسط؟ جواب المؤلف هو بالنفي، لكن الضفاف الجنوبية للمتوسط

محفوفة بالمخاطر. يقترح بشارة خضر: «عقد جديد وواقعي للإنماء المتوازن على ضفتي المتوسط يمكن أن يضع حداً للتوجهات الحالية السلبية من نواحي الأمن القومي والانماء الاقتصادي والاجتماعي».

المسألة الأبرز في العلاقات بين المجموعة الأوروبية والمغرب العربي تتعلق بالهجرة. يخشى أن تأخذ الهجرة الخفية في المتوسط أحجاماً ضخمة لأسباب تعود إلى البلدان المضيفة وإلى البلدان المصدرة بلدان أوروبا الجنوبية، كايطاليا واسبانيا والبرتغال، التي كانت تقليداً بلاد هجرة تتحوّل بفعل الانماء إلى بلدان تستقبل مهاجرين عرباً. يذكر المؤلف قول الفرد سوفي (Alfred Sauvy): «إن الثراء لا يذهب إلى حيث هم البشر فإن البشر يتوجهون حيث يوجد الثراء».

خلال السنوات الأخيرة تحولت الهجرة المغربية إلى أوروبا من هجرة للعمل إلى هجرة دائمة. والهجرة التي كانت محصورة بالذكور أصبحت هجرة عائلية.

يحلل المؤلف ميزات الهجرة المغربية إلى أوروبا وسياسة البلاد المضيفة وما تثيره هذه الهجرة من ارتباك في قضايا الانصهار والدمج والمواطنة ومخاوف حول «فقدان الهوية الوطنية، والعرق الأصولي والانفجار السكاني». يذكر المؤلف بعض الأقوال في المجتمعات الأوروبية: «المهاجر يأكل خبزنا ويفرغ صناديق الضمان الاجتماعي ويزرع الرعب في الأحياء».

إن البيانات الاحصائية التي يوردها بشارة خضر حول حجم التبادل الاقتصادي بين المجموعة الأوروبية ودول المغرب ودول البحر المتوسط هي المدخل للبحث في مجالات الانماء المتوازن. أوروبا هي أول مصدّر إلى البلدان العربية بما يوازي ٧٥ ـ ٩٠ مليار وحدة نقدية أوروبية. والوطن العربي هو أول مصدّر إلى أوروبا للنفط والغاز. تبلغ كثافة التبادل التجاري العربي مع المجموعة الأوروبية ٦٠ بالمئة. يقول المؤلف: «النفط يوفر مداخيل ولكنه لا ينتج الثروة. من أصل مليون عربي ما هو عدد الذين يملكون النفط وما هو عدد المستفيدين منه؟».

ما هي أطر سياسة أوروبية متجددة نحو البلدان العربية من الناحية الاقتصادية؟ يقترح المؤلف إنشاء مؤسسة مالية متعددة الجنسيات للإنماء في البحر المتوسط استناداً إلى «عقد انمائي» وتوجيه الدعم الاقتصادي بشكل يشمل قطاعاً أوسع من السكان وتكييف هذا الدعم حسب البلدان والقطاعات وتكثيف مجالات الحوار والتنسيق في الشؤون الاجتماعية والسياسية والثقافية.

تطرح أبحاث بشارة خضر تساؤلات جوهرية في حالة من الانحطاط على المستوى الاقليمي العربي وحالة من الهيمنة على المستوى الدولي. لكن عهود الانحطاط هي أيضاً عهود الخلق والتغيير.

ما هو وضع الدول العربية في نظام القطب الواحد؟ وما هي التغيرات المرتقبة في الوضعين الدولي والاقليمي؟ من الخطأ أن نسقط مخلفات الاتحاد السوفياتي من حساباتنا. الاتحاد السوفياتي القديم هو نافذة مهمة على أوروبا التي ستسعى إلى حمايتها. من مصلحة العديد من الأقطار العربية الحفاظ على علاقة قوية مع أوروبا من منطق التواصل العربي ـ الأوروبي بشكل عام ولأن أوروبا تريد تسوية الصراعات في البحر المتوسط وتسعى إلى تحقيق نوع من النمو المتكامل لإيقاف الهجرة المتوسطية إلى أوروبا.

ربما نحن متجهون نحو عالم من ثلاثة أقطاب: أمريكا وأوروبا واليابان. لم يستقر العالم على قوة واحدة. لدينا مثال أسبرطة ومثال الامبراطورية الرومانية. أما الوحدة العربية فإنها تتجدد على طريقة أوروبا. وفي كل الأحوال يتميز الوضع الحالي بالقطب الواحد، ولكن مع تعددية قطبية على الصعيد

الاقتصادي. الولايات المتحدة الأمريكية غير قادرة اقتصادياً على ادارة العالم، وأوروبا ستكون غير ما هي عليه اليوم، وكذلك اليابان ومنظمة الأمم المتحدة.

فائدة كتابي بشارة خضر أنهما يبرزان، بالمعطيات والأرقام والوقائع، الأهمية الاستراتيجية للعلاقات العربية ـ الأوروبية ومجالات التكامل العربي ـ الأوروبي في عالم متحوّل، وفي اطار وحدة عربية تعيد النظر في مرتكزاتها الرومانسية الماضية □

صدر حديثاً

يعالج هذا الكتاب مسألة محورية في الفكر التنموي، عبر اعتماده نظرية الاعتماد على النفس كاستراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية العربية.

وقد حدّد المؤلف جملة اشتراطات، لا بد من توافرها، لنجاح نقلة المجتمع العربي من حاله العاثر، إلى الاعتماد الجماعي على النفس كعلاج مضاد للتبعية، هي:

حاجة المجتمع العربي إلى تحرير نفسه من فلسفة ومضمون النموذج النيوكلاسيكي الاقتصادي، وكذلك السوسيولوجي للتنمية، والإدراك السليم والمتوازن للتبعية، والحاجة إلى تطوير مفاهيم ومواقف ومسارات عمل ملائمة لظروف أوضاع الوطن العربي، وفهم القرارات العربية الذاتية بمعناها الحركي المتطور، والحاجة إلى تبني منظور عربي قومي في الرؤية المفهومية للتنمية وفي تصميمها والسعي إليها، وأيضاً المشاركة الشعبية في العملية الاقتصادية والسياسية، ودفع العدالة الاجتماعية إلى مرتبة مُرْضية.

٣١٧ صفحة

الثمن: ٨ دولارات او ما يعادلها

محمد عبد العزيز ربيع

المعونات الأمريكية لإسرائيل

(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠)، ٢٧٩ ص.

أحمد مفلح

سكرتير التحرير في مركز دراسات الوحدة العربية.

مقدمة

عندما حصلت امريكا على استقلالها، اجتمع مجلسها التأسيسي (The Constitutional Convention) عام ١٧٨٩. وتطرّق المجتمعون إلى البحث عن وضع اليهود في بلادهم، فقام **بنيامين فرنكلين**، بطل التحرير الأمريكي، وأبرز أعضاء المؤتمر، فألقى كلمة تحذيرية في المجتمعين قال فيها: «ايها السادة، لا تظنوا ان امريكا نجت من الأخطار بمجرد أن نالت استقلالها. فهي ما زالت مهددة بخطر جسيم، لا يقلّ خطورة عن الاستعمار، وهذا الخطر سوف يأتينا من جراء تكاثر عدد اليهود في بلادنا، وسيصيبنا ما أصاب البلاد الأوروبية التي تساهلت مع اليهود وتركتهم يستوطنون في ارضها، إذ إن اليهود بمجرد تمركزهم في تلك البلاد عمدوا إلى القضاء على تقاليد ومعتقدات أهلها، وقتلوا معنويات شبابها بفضل سموم الإباحية واللاأخلاقية التي نفثوها فيهم، ثم افقدوهم الجرأة على العمل، وجعلوهم ينزعون إلى التقاعس والكسل بما استنبطوه من الحيل لمنافستهم في كسب لقمة عيشهم، وبالتالي سيطروا على اقتصاديات البلاد، وهيمنوا على مقدراتهم المالية، فأذلوا أهلها، وأخضعوهم لمشيئتهم، ومن ثم أصبحوا سادة عليهم مع أنهم يرفضون الاختلاط بالشعوب التي يعايشونها، حتى بعد أن يكتموا أنفاسهم، فهم يدخلون كل بلد بصفة دخلاء مساكين، وما يلبثون أن يمسكوا بزمام مقدراتها، ومن ثم يتعالون على أهلها، وينعمون بخيراتها، دون أن يجرأ احد على صدّهم عنها... وللأسباب التي أوضحتها لمجلسكم الموقر أتوسل إليكم أيها السادة أن تسارعوا باتخاذ هذا القرار، وتطردوا هذه الطغمة الفاجرة من البلاد قبل فوات الأوان، ضناً بمصلحة الأمة وأجيالها القادمة. وإلاّ سترون بعد قرن واحد انهم أخطر مما تفكرون، وستجدونهم وقد سيطروا على الدولة والأمة ودمروا ما بنيناه بدمائنا وسلبوا حريتنا، وعضوا على مجتمعنا، ونقول بأنهم لن يرحموا أحفادنا، بل سيجعلونهم عبيداً في خدمتهم، بينما هم يقبعون خلف مكاتبهم يتندرون بسرور بالغ بغبائنا، ويسخرون من جهلنا وغرورنا. أيها السادة أرجو أن لا يجنح مجلسكم الموقر إلى تأجيل هذا القرار... الخ».

لكن المجلس التأسيسي ردّ هذا المشروع ولم يقرّه ليس لعدم قناعته بوجاهة ما قاله فرنكلين، بل لعدم اتفاق أعضائه على هذا الاجراء، لأن بعضهم كان من الماسون، والبعض الآخر كان قد ارتشى مسبقاً، فرفض هؤلاء الموافقة على القرار المقترح[1].

(١) س. ناجي، **المفسدون في الأرض**، ط ٢ (دمشق: العربي للإعلان والنشر والطباعة، ١٩٧٣)، ص ٣٢٤.

وفعلاً مرّ القرن وتحققت تطلعات فرنكلين، وسيطر اليهود على الدولة ورئاستها، وعلى مجلس شيوخها. ويكفينا أن نعرف أن أكثر من ٩٥ بالمئة من المؤسسات الاعلامية والسينمائية يملكها اليهود، لندرك مدى خطورتهم وتأثيرهم في السياسة الأمريكية.

وكمثل على هذا التأثير والتواصل الصهيوني - الأمريكي، نقدم عرضاً لكتاب **المعونات الأمريكية لاسرائيل** حيث يظهر لنا مؤلفه مدى خطورة هذا التواصل بالإضافة إلى حجم هذه المساعدات وأهميتها على بقاء الكيان الاسرائيلي.

أولاً: عرض الكتاب

يتألف الكتاب من أحد عشر فصلاً تندرج تحت ثلاثة أقسام معنونة على الشكل التالي: (١) برنامج المعونات الخارجية: الأهداف والبرامج الرئيسية؛ (٢) المعونات الأمريكية لإسرائيل؛ (٣) المعونات الخارجية ومستقبل اسرائيل.

أما في الفصل الأول: فيتحدث المؤلف عن أهداف برنامج المعونات الأمريكية الخارجية، ويلخص هذه الأهداف بما يلي (ص ١٧):

- تقوية أمن أمريكا القومي وتنمية دورها الدولي وتأكيد مكانتها كقوة عظمى.

- مساعدة أمريكا على الوصول إلى أسواق العالم الرئيسية ومصادر الطاقة والمعادن الاستراتيجية.

- مواجهة التحديات السوفياتية وإضعاف النظم الشيوعية اقتصادياً وسياسياً.

- مساعدة اسرائيل على الحفاظ على تفوّقها العسكري على البلدان العربية.

ولهذا يعتبر برنامج المعونات الخارجية الأمريكية اداة من أدوات سياستها الخارجية، ووسيلة من وسائل تأمين مصالحها وترسيخ نفوذها في مختلف بقاع العالم. وتنقسم برامج هذه المعونات الخارجية إلى قسمين رئيسيين: معونات التنمية، ومعونات الأمن.

وحسب مقولة **روبرت بوليترو**، سفير الولايات المتحدة في تونس، يمكن تحديد أهداف هذه المعونات في «الشرق الأوسط» بما يلي:

- دعم الاستقرار في تلك المنطقة الاستراتيجية المهمة.

- حماية أمن اسرائيل وتأمين رفاهها.

- مساعدة الدول الصديقة في المنطقة على توفير متطلباتها الأمنية.

- دعم الجهود الرامية إلى حل الصراعات بالطرق السلمية، بخاصة الصراع العربي - الاسرائيلي.

- ضمان وصول «العالم الحر» إلى مصادر النفط الحيوية في منطقة الخليج.

ويربط المؤلف بين سياسة الولايات المتحدة في منطقة «الشرق الأوسط»، وبين التفوق الاسرائيلي، فيرى «ان سياسة أمريكا تجاه منطقة الشرق الأوسط هي سياسة تقوم في الواقع على عدم الاخلال بموازين القوى القائمة وذلك من خلال الحيلولة دون تراجع قوة اسرائيل عسكرياً، او اقتصادياً، ومنع تقدم العرب بسرعة كافية لردم الفجوة التقانية التي تفصلهم عن اسرائيل، بخاصة الجزء العسكري منها» (ص ٢٢).

والأكثر من ذلك، أنه على الرغم من ممارسات اسرائيل التي أدت إلى احراج السياسة الأمريكية وإضعاف مصداقيتها والإضرار بمصالحها بعيدة المدى في المنطقة، فإن طلبات المعونة الاسرائيلية حظيت دائماً بدعم وزارة الخارجية والبيت الأبيض والكونغرس. وذلك نابع، كما يقول المؤلف: «من رغبة الكونغرس في الحصول على أصوات اليهود ومساهماتهم المالية في تمويل الحملات الانتخابية» (ص ٢٣).

وفي **الفصل الثاني**، البرامج الرئيسية، يقدم لنا تعريفاً بأهم برامج المعونات الخارجية، وكذلك شرحاً موجزاً لأهدافها وكيفية عملها والجهات المستفيدة منها. ويطلعنا المؤلف على حصّة كل من اسرائيل ومصر من ميزانية برنامج المعونات الأمنية، على اعتبار أن اسرائيل ومصر، هما اكثر دولتان تستفيدان من هذه المعونات. فحصلت اسرائيل على ١,٨ مليار دولار، أي ما يعادل ٣٦,٢ بالمئة من ميزانية هذه البرامج، أما مصر فحصلت على ١,٣ مليار دولار، أي ما يعادل ٢٦,٢ بالمئة من الميزانية. أما بالنسبة إلى برامج الدعم الاقتصادي، فإن اسرائيل، صاحبة الحصة الأكبر من ميزانية هذه البرامج، تعد الدولة الوحيدة بين جميع الدول المستفيدة التي تحصل على مخصصاتها مقدماً وتنفقها كما تشاء دون رقابة من **وكالة التنمية الدولية** أو محاسبة من الحكومة الأمريكية. وفي المقابل تحصل مصر على حصتها من خلال وكالة التنمية الدولية، حيث تقوم الأخيرة ليس بمراقبة المشاريع المستفيدة فقط بل بالموافقة عليها، وأحياناً بإدارتها (ص ٤٠).

ويختم المؤلف فصله هذا بقوله: «إن التجارب التاريخية أثبتت فشل المعونات الأمريكية في تحقيق اهدافها الرئيسية في تلك المنطقة... إن المعونة العسكرية التي لا تساهم في نشر الديمقراطية وحماية حقوق الأفراد المدنية هي بالنتيجة أداة كبت واضطهاد وعامل من عوامل عدم الاستقرار وعدم الاحساس بالأمن. كما ان المعونة الاقتصادية التي لا تساهم في دفع عملية التنمية إلى الأمام وتنشر العدالة الاجتماعية، هي بالنتيجة أداة سياسية لنشر الفساد وتبديد الموارد المتاحة وعامل من عوامل الاحساس بالإحباط وخيبة الأمل» (ص ٥٧).

ولكن متى كانت المعونة العسكرية تساهم في نشر الديمقراطية؟ وأية ديمقراطية تلك التي تُستورد من الخارج من خلال المدفع أو الدبابة؟ وهل تهتم الولايات المتحدة كثيراً بتحقيق الديمقراطية في مجتمعات العالم الثالث؟

وبالنسبة إلى نشأة المعونات الخارجية، يرى المؤلف، في **الفصل الثالث**، أنها بدأت مع **مشروع مارشال**، بعد الحرب العالمية الثانية، وكان بمثابة أول محاولة لاستخدام المعونات الخارجية كأداة من أدوات السياسة الخارجية. وفي العام ١٩٥٠ كان العمل ببرنامج المعونات العسكرية. وفي العام ١٩٥٤ ببرنامج **الغذاء من أجل السلام**، إذ أقرّ الكونغرس في تلك السنة «قانون مساعدة وتنمية التجارة بالمنتوجات الزراعية. والحقيقة أن هذا البرنامج كان في الواقع برنامجاً لمساعدة مزارعي أمريكا على حساب مزارعي الدول المستفيدة»(ص ٦٢) لأنه ساعد حكومات الدول المستفيدة على:

- تأجيل الاصلاحات الزراعية الملحّة.
- إهمال ضرورة توجيه الأولوية للاستثمارات الزراعية.
- إبقاء مستويات الأسعار منخفضة وغير كافية لتشجيع المزارعين الوطنيين على زيادة الانتاج.

هذا بالإضافة إلى مساعدة الادارة الأمريكية على التخلص من الكميات الكبيرة من الأغذية التي كانت مصدر احراج وتذمر من قبل المزارعين، فضلاً عن مساعدة الأسطول التجاري الأمريكي.

أما المعونات الأمريكية لإسرائيل، فقد أفرد لها المؤلف **القسم الثاني** من الكتاب، حيث حدّد بداية المرحلة التاريخية لهذه المعونات «بعد ايام قليلة من صدور الاعتراف الامريكي (بإسرائيل) قامت ادارة ترومان بتقديم قرض إلى اسرائيل قيمته ١٠٠ مليون دولار...» (ص ٨٨). ومع مجيء **جونسون** إلى الحكم، اتجهت ادارته إلى الدعم المطلق وعدم الاعتراض على قيامها باحتلال المزيد من الأراضي العربية، بعدما كانت المعونات الأمريكية لاسرائيل في حدود الالتزام ببقاء اسرائيل ضمن حدود سنة ١٩٤٨. وبلغ حجم هذه المعونات (١٩٤٩ ـ ١٩٨٩): ٤٦٠٦٧,٩ مليون دولار،

منها ١٤٧٧١,٧ مليون دولار قروض و٣١٢٩٥,٢ منح. ويربط المؤلف بين الاعتداءات الاسرائيلية على الأقطار العربية وبين الزيادة في المعونات، لكنه لا يعطينا مبرراً لهذا العمل الأمريكي. أما عن الدور الذي تقوم به هذه المساعدات فيمكن ايجازه بما يلي:

- تمكين الكيان الصهيوني من التغلب على المشاكل المالية الطارئة مع استمرار رفع مستويات معيشة اليهود في فلسطين...

- مساعدة اسرائيل على مواجهة الالتزامات المالية الخارجية.

- تمكين اسرائيل من الحفاظ على دخل متواصل ومضمون من العملات الصعبة...

- السماح لإسرائيل بتوفير جزء مساوٍ من دخلها من العملات الصعبة.

ويكشف لنا **الفصل السابع**، أن المعونات الأمريكية لا تقتصر على ما يقره الكونغرس والحكومة الأمريكية، بل هناك المعونات التي تقدمها «الجالية» اليهودية من خلال منظماتها، وتصل هذه المساعدة إلى حوالى ٢٠ مليار دولار سنوياً. والجدير بالذكر أن نسبة اليهود في أمريكا لا تزيد على (٢,٥ بالمئة) من السكان، بينما نسبتهم في المجالات الحيوية تتجاوز نسبتهم العددية.

ويُظهر لنا المؤلف أن هناك معونات مهمة أخرى في صور وأشكال شتى تقدّر قيمتها بمليارات الدولارات في السنة، وتشمل المعارف العلمية والتقانية، والاعفاءات الجمركية، ومساعدة اسرائيل في غزو الأسواق. ولأهمية هذا الموضوع يفرد له المؤلف **الفصل الثامن**.

وبالانتقال إلى **القسم الثالث**، يقدّم إلينا المؤلف موضوعاً جديداً، هو الاقتصاد الاسرائيلي، بادئاً بمقدمة تاريخية تدريجية عن حالة اسرائيل الاقتصادية منذ العام ١٩٤٨ حتى العام ١٩٨٧، فيرى أنه بدا اقتصاداً جيداً حتى العام ١٩٧٣، ثم بدا بالانخفاض تدريجياً حتى وصل إلى حالة من الركود والانكماش عام ١٩٨٧. ويذكر: «إن حصول اسرائيل على المعونات الأمريكية والالمانية ابتداء من عام ١٩٥٣ واستمرار حصولها على معونات متزايدة... أدى إلى انتشال الاقتصاد الاسرائيلي... وبالتالي ساهم في دفعه بقوة نحو الأمام...» (ص ٢١٨).

وترجع الأسباب الحقيقية للأزمة الاقتصادية إلى:

١ - بناء قوة عسكرية ضاربة.

٢ - بناء مجتمع رفاه يتمتع بمستويات معيشية مرتفعة (ص ٢٣٦).

ويخلص المؤلف أخيراً إلى أن مشاكل اسرائيل الاقتصادية هي مشاكل هيكلية عميقة وذات علاقة وثيقة بعقيدتها السياسية و «ان اختصار مشاكل اسرائيل الاقتصادية والمالية لتصبح في حجم يمكن السيطرة عليه يتطلب خفض الميزانية بنسبة ٧٥ بالمئة على الأقل أو زيادة الناتج القومي ليصبح ٤ أمثال ما هو عليه اليوم دون زيادة الميزانية. ودون تنازل الكيان الصهيوني عن عقيدته السياسية، يبدو من المستحيل تحقيق أي من الهدفين خلال ٢٠ أو ٣٠ أو حتى ٥٠ سنة» (ص ٢٣٩).

ثانياً: بعض الملاحظات

رغم أهمية الكتاب وضرورته في مكتبتنا العربية، إلاّ أنه حمل إلى جانب معلوماته الدقيقة والمفيدة، بعض الثغرات. منها:

١ - الأسلوب السردي التجميعي

فقد طغى على الكتاب الأسلوب السردي للمعلومات والاحصاءات، دون أي تحليل أو أي ابداء للرأي في بعض المعلومات التي نُقلت، فعلى سبيل المثال، يستشهد المؤلف بقول لـ **جورج شولتز**، وزير خارجية الولايات المتحدة السابق، عن أهداف برنامج

المساعدات الأمريكية الخارجية، بأنها «دعم لعملية السلام في الشرق الأوسط» (ص ١٨ ـ ٢١). وهنا يمر الكاتب عليها دون تعليق أو توضيح حول ماهية السلام، أو دون تساؤل حتى عن مفهوم السلام الأمريكي هذا الذي تعنيه السياسة الأمريكية في المنطقة، فهل هو اقامة اسرائيل وتسلطها على المنطقة على حساب تشريد الفلسطينيين؟ أم إنه تكريس الأمر الواقع في تجزيء الوطن العربي إلى دويلات تعيش كل واحدة ضمن حدود رسمت لها خارجياً؟ فهل هو سلام أم استسلام؟؟ خصوصاً أن الولايات المتحدة تكافىء اسرائيل على كل عدوان تقوم به على الأقطار العربية.

وكذلك يستشهد الكاتب بمقولة أخرى لـ **شولتز**، بأن أهداف المعونات الخارجية هي: «لدعم القوى الديمقراطية وبرامج الاصلاح الاقتصادي...» (ص ١٨). أيضاً أية ديمقراطية هذه التي تقصدها الولايات المتحدة؟ وهل هي مهتمة كثيراً بتطبيق الديمقراطية في الوطن العربي؟ خصوصاً بعد كل هذا الدعم للأنظمة الرجعية في المنطقة. وهل الديمقراطية ذاتها مطبقة في الولايات المتحدة نفسها؟ وإلاّ ماذا تعني معارضة ٥٥ بالمئة من الأمريكيين تقديم المساعدات إلى اسرائيل[٢].

وأيضاً، لم يعطنا الكتاب جواباً وافياً عن دوافع هذا الدعم الأمريكي المطلق لإسرائيل، رغم أنه أعاد هذه المساعدات إلى تأثير اليهود في عملية الانتخابات الأمريكية، لكن الحقيقة أن هناك أكثر من دافع وراء هذه المساعدات:

ـ دور الفئة الدينية البروتستانتية، التي تشكل الغالبية العظمى من الشعب الأمريكي، وكلنا يعرف العلاقة المتداخلة بين اليهودية والبروتستانتية[٣].

ـ معرفة الولايات المتحدة الأكيدة بأن وجود اسرائيل يخدم المصلحة الأمريكية في تفتيت العرب ومنعهم من الوحدة والقدرة على السيطرة على مواردهم الاقتصادية[٤]. لكن **هنري كيسنجر** نفى هذا السبب، ولو أنه اعترف «أن الوحدة العربية تتعارض مع المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، لذلك يجب محاربتها بالتعاون مع حليف قوي هو اسرائيل»[٥].

ـ أما عن دور اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة، فقد أعطاه المؤلف أهمية عظمى في تحديد توجهات السياسة الأمريكية في الوطن العربي، لكن **علي الدين هلال** ينفي هذه الأهمية بقوله: «يشار هنا موقع جماعات الضغط الصهيوني ودورها في التأثير في عملية صنع السياسة الأمريكية تجاه المنطقة. ولا شك في أن اللوبي الصهيوني يمثل دوراً مؤثراً في هذا المجال، ولكن لا يمكن أن يتخذ ذلك تفسيراً وحيداً للعلاقات الخاصة بين البلدين... لذلك، فإن النفوذ الصهيوني في السياسة الأمريكية ينبغي أن ينظر إليه في اطار المصالح الأمريكية في المنطقة والدور الذي تلعبه اسرائيل في تأييد تلك المصالح»[٦].

ـ أما عن دور اسرائيل في مقاومة الشيوعية واحتواء النفوذ السوفياتي، والاعتماد الأمريكي عليها في هذا المجال، يقول الكاتب: «وهكذا أصبحت اسرائيل أهم أدوات أمريكا الموجهة ضد الاتحاد السوفياتي وضد الطموحات العربية...» (ص ٧٠). فالحقيقة أن الخطر الشيوعي والحد من النفوذ

---

(٢) مجلة الفرسان (باريس) (٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩١)، ص ٤٢.

(٣) توفيق يوسف حصو، «الصهيونية الأمريكية وفلسطين حتى الحرب العالمية الأولى،» **المستقبل العربي**، السنة ١٠، العدد ١٠٤ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧)، ص ١٤٣.

(٤) انظر: حسن نافعة، **العلاقات الأمريكية الاسرائيلية في الأبعاد الاقليمية والدولية للقضية الفلسطينية في الوقت الراهن** (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٢)، ص ٦٢.

(٥) محمد الأطرش، **السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي، ١٩٧٣ ـ ١٩٧٥**، سلسلة الثقافة القومية؛ ١١ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ١٤.

(٦) علي الدين هلال، **امريكا والوحدة العربية، ١٩٤٥ ـ ١٩٨٢، مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية**؛ ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩)، ص ٥١.

السوفياتي، فيه الكثير من التضخيم من قبل الساسة الأمريكيين حتى تحوّل أنظار العرب عن التأييد الأمريكي لإسرائيل، فبعد أن زرعت الشرخ بين الشيوعية والعرب، وزرعت شرخاً عميقاً بين العرب والحركات التحررية عن طريق إعلامها المتلاعب بعواطف الآهلين، أخذت تظهر تأييدها لاسرائيل بأنه ليس موجهاً ضد العرب وإنما ضد الاتحاد السوفياتي والشيوعية الملحدة. لكن هل اسرائيل تحتل هذه المكانة الاستراتيجية في محاربة الشيوعية، خاصة في ظل التغيرات الأخيرة في أوروبا الشرقية؟ ولماذا هذا الدعم الأمريكي لا يكون لتركيا التي تقع بين المد السوفياتي والوطن العربي؟

أما قوله بأن «الأموال التي تستثمر في قطاع الدفاع هي أموال كان من الممكن أن تستثمر في قطاع التنمية فإن وجود اسرائيل وتعنتها ساهم في تكريس واقع التخلف وانخفاض مستويات المعيشة وسيطرة الجيش على الحكم في العديد من البلدان العربية» (ص ١٠٩)، فيه الكثير من الصحة لكن هل هذه الأسلحة استوردت حقاً من أجل محاربة اسرائيل؟؟ أم من أجل اخماد الحركات التحررية والمحافظة على عروش الأنظمة العربية؟ أم أنها من أجل تنشيط شركات الأسلحة الغربية؟ فكل شيء وارد إلا مقاتلة اسرائيل، أو حتى الدفاع من خطرها، فها هي سماء الوطن العربي مفتوحة لها، فأين قطاع الدفاع واسلحته؟

٢ ـ بداية العلاقة الأمريكية ـ الاسرائيلية

يقول الكاتب: «يبدو من الواضح ان قرار الرئيس ترومان، الذي ادى إلى اعتراف امريكا بإسرائيل، جاء لاعتبارات سياسة داخلية ولم يكن حصيلة دراسة واعية لمصالح امريكا الاستراتيجية» (ص ٨٨). يفهم من هذا الكلام أن العلاقة الأمريكية ـ الصهيونية هي حديثة العهد بدأت مع اعتراف الرئيس الأمريكي بإسرائيل، لكن الحقيقة أن هذه العلاقات تعود إلى أواخر القرن الثامن عشر نظراً إلى النفوذ البروتستانتي الناشط، حيث طالبت أمريكا بالوطن القومي لليهود في فلسطين. وإذا تركنا هذا التاريخ وعدنا إلى القرن العشرين نرى أن مجلس الشيوخ ومجلس النواب الأمريكيان تبنّيا منذ العام ١٩٢٢ قراراً بالإجماع إلى «إنشاء وطن قومي في فلسطين للشعب اليهودي على ان يكون مفهوماً بجلاء أنه يجب الامتناع عن اتخاذ اي اجراء من شأنه أن يمس بالضرر، الحقوق المدنية والدينية للمسيحيين وغيرهم من الجاليات الفلسطينية غير اليهودية...» وهو شبيه بوعد بلفور. (محاضر جلسات الكونغرس، ٣٠ حزيران/ يونيو ١٩٢٢)(٧). وإن دل هذا التاريخ على شيء فهو يدل على بداية الاهتمام الأمريكي الفعلي باحتياط النفط في المنطقة العربية، فكانت توقعات النفط في فلسطين قد استرعت اهتمام الولايات المتحدة في هذه الفترة.

٣ ـ التكرار والتناقض

هناك الكثير من التكرارات يمكن ملاحظتها من خلال الصفحات (١٢٢، ١٢٩، ١٥٧، ٢٤٧) ووصلت هذه التكرارات إلى درجة التناقض في بعض الأحيان، كما ورد في الصفحة (١٠٧) حين يقول: «بلغت المعونات العسكرية لاسرائيل حوالى ٢٨ مليار دولار منذ عام ١٩٦٢...». وفي الصفحة (١٢١ ـ ١٢٢) يقول: «بلغ حجم المعونات العسكرية التي حصلت عليها اسرائيل منذ عام ١٩٤٨ وحتى عام ١٩٨٩ حوالى ٢٨ مليار دولار». وفي مجال آخر يذكر المؤلف «ان الكونغرس أصبح مطية اسرائيل وادائها للحصول على ما تريد من الحكومة الأمريكية...» (ص ١٣٦)، لكنه يعيد الكلام بلهجة أخرى (ص ١٤٣) يفهم منه أن أمريكا هي الراغبة في مساعدة

(٧) مايكل س. هدسون، «الكونغرس وجماعات النفوذ والسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط»، محاضرة القيت في الندوة الدبلوماسية التي نظّمتها وزارة خارجية دولة الامارات العربية المتحدة في ابو ظبي لعام ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤.

اسرائيل، فيقول: «حيث اصبح بقاء الكيان الصهيوني واستمرار تفوقه العسكري رهناً بقدرة امريكا ورغبتها...».

بالإضافة إلى ما ذكر، هناك بعض الأخطاء الواردة في الكتاب (صفحة ٩١)، ففي الجدول رقم (٤ ـ ١) الذي يحمل عنوان المعونات الأمريكية الرسمية لاسرائيل ١٩٤٩ ـ ١٩٨٨، نجد أن الاحصاء يمتد إلى العام ١٩٨٩ وليس ١٩٨٨. وكذلك عند جمع القروض والمنح المقدمة إلى اسرائيل بين عامي ١٩٤٩ ـ ١٩٥٩ نجده ٥٥٢,٩ مليون دولار، والحقيقة هي ٦٥٢,٩ مليون دولار، لأن القروض هي ٣٣٩,٣ + المنح ٣١٣,٦ = ٦٥٢,٩ وليس ٥٥٢,٩. وعند حساب المجموع الكلي منذ العام ١٩٤٩ حتى ١٩٨٩ نجده صحيحاً كما ورد في الجدول، لهذا يمكن ارجاع هذا الخطأ، ربما، إلى خطأ مطبعي، خصوصاً انه في الصفحة (١٢٣) ورد خطأ مطبعي واضح في الجدول رقم (٥ ـ ١).

خاتمة

لنا أن نسأل أخيراً ما هي الأرباح التي تجنيها الولايات المتحدة من عمليات الدعم اللامحدود لاسرائيل؟ فهل أصبحت الولايات المتحدة فعلاً مطيّة لاسرائيل؟ فإذا عرفنا أن عجز الميزانية الفدرالية بلغ ٢٢٠ مليار دولار عام ١٩٨٦، في الوقت الذي حصلت اسرائيل على ١,٨ مليار دولار كمعونات عسكرية و١,٢ مليار دولار كمعونات اقتصادية و٧٥٠ مليون دولار كمعونة اضافية طارئة، اضافة إلى معونات أخرى بقيمة ٢٥٠ مليون دولار. فهل هذا ثمن الحفاظ على المصالح الأمريكية في المنطقة؟ الجواب لا، لأن الولايات المتحدة هي التي تحافظ على مصالحها، وحرب الخليج الأخيرة كانت خير برهان. أم أنها لصدّ المد السوفياتي؟ أيضاً لا، لأن الموقع الاسرائيلي ليس هو المكان الاستراتيجي لهذا الصد، ويبقى الاحتمال الأخير، وهو ضرب الوحدة العربية وحركات التحرر العربية، فمن خلال موقعها، بين الشطر الأسيوي والافريقي، تستطيع اسرائيل شطر الوطن العربي إلى جزئين، ومن خلال تفوّقها تستطيع ضرب الحركات التحررية في اي قطر كانت. وهذا هو ثمن المعونات الأساس □

صدر حديثاً

يمثل هذا الكتاب حصيلة الوقائع الكاملة لبحوث وتعقيبات ومناقشات الندوة التي عقدها مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت خلال الفترة ٢٠ ـ ٢٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢ لهذا الغرض، والتي شارك فيها حوالى المئة من الباحثين والمفكرين العرب من أنحاء الوطن العربي، وممن يمثلون اتجاهات مختلفة، وأجيالاً ثلاثة.

٨٧٨ صفحة

الثمن: ٢٢ دولاراً أو ما يعادله

تقرير عن ندوة(*):

«أربعون عاماً على ثورة يوليو: نظرة إلى المستقبل»

القاهرة، ٢٦ تموز/ يوليو ١٩٩٢

محمد صفي الدين خربوش

مدير مركز دراسات الوحدة العربية، بالقاهرة

مقدمة

عُقدت في القاهرة ندوة بعنوان **أربعون عاماً على ثورة يوليو: نظرة إلى المستقبل**، وقام بتنظيم الندوة مركز البحوث والدراسات السياسية، بجامعة القاهرة.

وقد استهلت ورقة العمل التي أعدّها د. أحمد يوسف أحمد - منسّق الندوة - بسؤال مركزي: «ماذا بقي لحاضر مصر ومستقبلها من ثورة تموز/ يوليو ١٩٥٢ بعد أربعين عاماً على قيامها؟» وأردفت «إن أقصى ظلم لثورة تموز/ يوليو هو أن يُجاب عن هذا التساؤل السابق بإحدى اجابتين نقيضتين: أن يقال إنه لم يبقَ لحاضر مصر ومستقبلها من ثورة يوليو سوى بقايا الخراب والدمار الذي أحدثته، أو أن يقال إن التجربة بحذافيرها ما زالت قابلة لتكرار التطبيق ذاته الذي عرفته سنواتها الأولى. ثم قررت «لقد مثّلت ثورة يوليو استجابة سليمة للظروف التي أحاطت بقيامها وتطورها. ولما كانت هذه الظروف قد تغيّرت الآن على نحو جذري فإن التساؤل عمّا تعنيه المبادىء الأساسية لثورة يوليو في السياق الراهن يبدو مشروعاً علمياً وسياسياً.

واختارت ورقة العمل أربعة موضوعات مركزية - أو مبادىء أساسية - للإجابة عن التساؤل المركزي بقدر من التفصيل، وهي الديمقراطية، والعدالة الاجتماعية، والاستقلال الوطني، والدور الاقليمي. وخصّصت لكل من هذه القضايا الأربع جلسة عمل تحدّث فيها باحثان، وأعقب حديثهما نقاش عام.

وقد تحدّث في الجلسة الأولى: أ. صلاح الدين حافظ، والمستشار طارق البشري. وتحدّث في الجلسة الثانية: د. مصطفى كامل السيد، ود. أسامة الغزالي حرب، وفي الجلسة الثالثة: أ. لطفي الخولي، ومحمد صفي الدين خربوش. وفي الجلسة الأخيرة: د. أحمد يوسف أحمد، ود. محمد السيد سليم.

(*) ندوة نظّمها مركز البحوث والدراسات السياسية في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

أولاً: الديمقراطية

كانت ورقة العمل قد أشارت إلى أن ثمة قضية أساسية لم تُحسم بعد: هل يتعيّن علينا حقاً لكي نكون ديمقراطيين أن نلتزم بالنموذج الليبرالي كما طُبّق في التجارب الرأسمالية بكل تفصيلاتها منهجاً وسلوكاً؟ أم أنه يتعيّن علينا أن نحاول الاجتهاد لإيجاد صيغة تجسّد الفكرة الديمقراطية دون أن تحوّلها إلى مسخ مشوّه يفتّت قوى المجتمع ويواصل حجب بعضها عن المشاركة الفعلية في تقرير مصيره.

وقد أشير في هذه الجلسة إلى أن ثورة تموز/ يوليو، قد مضت سريعاً في تحقيق معظم مبادئها الستة. لكنها على وجه اليقين تردّدت وتعثّرت في واحد من أهم هذه المبادىء، وهو تحقيق الديمقراطية السليمة. وأشير أيضاً إلى وجود قدر كبير من المغالاة في موقف خصوم ثورة تموز/ يوليو وأنصارها من هذه القضية. إذ بينما رأى الأولون أن غياب الديمقراطية هو السبب الرئيسي في حدوث السلبيات والهزائم، اعتبر الأخيرون أن ثورة تموز/ يوليو قد أقامت ديمقراطية اجتماعية من طراز جديد، حيث استبدلت بالنموذج الليبرالي الغربي نموذجاً جديداً قوامه الاصلاح الاقتصادي الاجتماعي والعدالة الاجتماعية، بصرف النظر عن الحرية السياسية.

وذُكر أن التطورات الداخلية والخارجية قد أدّت إلى تحول الثورة بسرعة ملحوظة نحو حكم الفرد في ظل عوامل عديدة مثل «كاريزما» الزعيم، وتضخم دور الدولة المركزية بكل أجهزتها البيروقراطية، وخاصة الأمنية. ومداهنة المثقفين، ووصولية المفكرين، ومنافقة البيروقراطيين والتكنوقراط، وصولاً لتهاوي دور منظمات المجتمع المدني بكل أنواعها وأشكالها.

وأرجعت حالة القطيعة والخصومة بين ثورة تموز/ يوليو والديمقراطية بأنماطها الغربية المتداولة إلى عدد من العوامل الأساسية: **أولها** تدهور المناخ الليبرالي الذي كان سائداً في مصر قبيل قيام ثورة تموز/ يوليو، الأمر الذي أدى إلى اجهاض تقدم الممارسة الديمقراطية وولّد انتقاداً شعبياً شديداً لمجمل الصيغة الديمقراطية التي كانت سائدة، وصلت إلى حد الإدانة والكراهية. أما **العامل الثاني** فيعود إلى تراجع تأثير قادة التنوير والتحديث والتبشير الديمقراطي، حيث انخرط بعضهم في الصراع السياسي قصير الأمد على حساب الأفق الفكري الفلسفي الأوسع، بينما آثر بعضهم الانزواء والانسحاب. وتمثّل العامل **الثالث** في الروافد الفكرية والخلفيات الثقافية والسياسية لقادة الثورة، حيث لعبت دوراً رئيساً في إيقاع الخصومة بين هذه الثورة والديمقراطية عربية النموذج. وجاء العامل **الرابع** مرتبطاً بضعف وانهيار الفكر الليبرالي والممارسة الديمقراطية بسرعة. وكان الدليل الواضح على ذلك استسلام الأحزاب السياسية لقرار الثورة بحلها ومصادرة أموالها وصحفها دون أدنى مقاومة، ربما إدراكاً منها بفقدها شعبيتها وصدقيتها في الشارع. وتمثّل العامل **الخامس** والأخير في المناخ الدولي في الخمسينيات، الذي شجّع على صعود الفلسفة الثورية.

وتمّ التركيز على أن الواقع الراهن بعد أربعين عاماً من ثورة تموز/ يوليو يوضح أنه لا يمكن استدعاء الماضي والعيش في أسره: وعلى أن نجاح التحوّل الديمقراطي السليم يتوقف على مجموعة من العوامل المتداخلة والمتكاملة مثل القدرة على إدارة الصراع الاجتماعي الراهن وحل أزمته المتفاقمة، والقدرة على فكّ مأزق التناقض بين الأقوال والأفعال، لا سيما في ما يتعلق برفع شعارات الديمقراطية قولاً والتمسّك بأفكار وممارسات الشمولية عملاً.

وأشير إلى أن الميل إلى اختيار «التعددية» كآلية نشطة من آليات التحوّل الديمقراطي لا ينفي أن التعددية تحتاج إلى شروط عديدة: أبرزها مراعاة البعد الاجتماعي، لا سيما وقد توارى المعنى القديم والكلاسيكي لليبرالية، حتى في أعرق الديمقراطيات والدول الراسمالية الغربية، وحلّ محلّه توجه جديد أقرب إلى الديمقراطية الاجتماعية.

واعتبرت المزاوجة بين التحوّل الديمقراطي السليم والأمن وبين العدل الاجتماعي محاولة لتحقيق ثلاثة أهداف: هي إصلاح سلبيات ثورة تموز/ يوليو، خاصة تجاه قضية الديمقراطية، والاعتماد على انجازاتها، خاصة في جهود العدل الاجتماعي وتشجيع التطلع نحو مستقبل ديمقراطي وعادل أفضل لهذا الوطن.

ثانياً: العدالة الاجتماعية

أشارت ورقة العمل إلى أن سجل الثورة في هذه القضية كان سجلاً حافلاً، بالرغم من أنها تمثّل مصدراً أساسياً لنقد ممارساتها من النخبة المتميزة اقتصادياً التي أُضيرت من هذه الممارسات. ونبّهت إلى خطورة أن يُنظر إلى التطورات الدولية الأخيرة باعتبارها تشير إلى سقوط فكرة العدالة الاجتماعية، إذ لا يوجد في الفكر الرأسمالي الغربي ما يشير إلى هذا المعنى بل العكس، حيث يتضمّن مفهوم دولة الرفاهية عدداً من الحقوق الاجتماعية والاقتصادية.

وقد وجدت في الجلسة وجهتا نظر

وبينما رأت **وجهة النظر الأولى** أن الاجراءات التي اتخذتها ثورة تموز/ يوليو في مجال تحقيق العدالة الاجتماعية كانت دون المستوى المرجوّ، رأت **وجهة النظر الأخرى** أن هذه الاجراءات كانت استفزازية ومثبّطة للمبادرة الفردية وغير رشيدة اقتصادياً.

وارتكزت **وجهة النظر الأولى** على أن مساحة الأراضي الزراعية التي تمّ توزيعها على الفلاحين المعدمين كانت جد ضئيلة مقارنةً بالمساحة الكلية للأراضي الزراعية في مصر. كما أن كثيراً من الأسر الفلاحية المصرية ظلت دون ملكية زراعية. يضاف إلى ذلك زيادة نسبة متوسطي ملّاك الأراضي على حساب أصحاب الملكيات الواسعة، وحدوث حالات تحايل من قبل كبار الملّاك عن طريق توزيع الأراضي على عدد من افراد الأسرة.

ولم تكن مكاسب العمال أيضاً على المستوى المنتظر، حيث استفاد من الإجراءات الاشتراكية عدد من المدراء والفنيين الذين يطلق عليهم «التكنوقراط» بدرجة أكبر مما استفاد العمال، وقد تضخمت ثروات هؤلاء وأصبحوا فيما بعد عماد القطاع الخاص العائد بقوة منذ منتصف السبعينيات في ظل سياسات الانفتاح الاقتصادي.

أما **وجهة النظر الأخرى** فقد استندت إلى أن اجراءات الثورة قضت على القطاع المنتج، وجادلت بأن الثورة لم تقدّم إلى القطاع الخاص في الخمسينيات أي حوافز لتشجيعه، وبأن اجراءات التأميم كانت متسرّعة وعديمة الجدوى الاقتصادية، ولم تحكمها خطة واضحة، وأدت إلى تضخّم في الجهاز الاداري شكّل عبئاً ثقيلاً لا يتّسق مع الرشادة الاقتصادية. وأشارت أيضاً إلى أن التزام الدولة بتعيين الخريجين والمساواة بين العاملين - بغضّ النظر عن مستوى أدائهم - أسهم في ضعف الأداء، وأحدث عجزاً غير مبرَّر في الموازنة العامة. كما ركّزت وجهة النظر هذه على أن تحقيق العدالة ممكن في ظل نظام الاقتصاد الحر، وأنها ليست مرتبطة بالضرورة بنظام التخطيط المركزي الذي لم يكن نظاماً ملائماً لتحقيق التنمية.

أكثر من هذا، اعتبرت وجهة النظر هذه أن معظم اجراءات ثورة تموز/ يوليو لتحقيق العدالة الاجتماعية كانت عبارة عن «رشاوى» للجيل المعاصر للثورة، ولم تتسق مع المبادىء

الاقتصادية، الأمر الذي جعل آثارها السلبية تظهر بعد مرور عدد من السنوات ليتحمل مغارمها الجيل اللاحق.

ثالثاً: الاستقلال الوطني

أشارت ورقة العمل إلى أن الاستقلال الوطني كان المبدأ الحاكم في ممارسات ثورة تموز/ يوليو، ويشهد بذلك رفض الثورة الارتباط بسياسة الأحلاف الغربية وكسر احتكار السلاح وتأميم شركة قناة السويس ورفض مشروع ايزنهاور، والخلاف مع الاتحاد السوفياتي إبّان الوحدة المصرية - السورية، وامتداد نضال الثورة إلى تأييد حركات التحرّر العربي والافريقي، وممارسة سياسة عدم الانحياز على المستوى الدولي.

وتساءلت ورقة العمل: إذا كانت الثورة قد استفادت في معاركها من أجل الاستقلال الوطني من طبيعة النظام الدولي آنذاك، فكيف يمكن أن ينطبق هذا المبدأ اليوم في عالم يتميّز بهيمنة - ولو مؤقتة - لقطب واحد؟ وهل تقتضي متطلبات الاستقلال الوطني ضرورة وحتمية الصدام مع هذا القطب؟

وقد أشير لى أن سجل ثورة تموز/ يوليو في ما يتعلق بتأكيد الاستقلال الوطني كان سجلاً متميّزاً بكل المقاييس على صعيد كل من تأكيد الاستقلالين السياسي والاقتصادي ومقاومة الأحلاف والقضاء على الاحتكار الغربي لتصدير الأسلحة، وتأسيس حركة عدم الانحياز، ودعم حركات التحرر الوطني.

وتم التركيز في الإجابة عن تساؤل: **ماذا بقي من ثورة يوليو؟** على أن نهج ثورة تموز/ يوليو في موضوع الاستقلال الوطني لم يكن مدفوعاً سوى بتأكيد هذا الاستقلال والحفاظ عليه.

فمن ناحية، كانت معظم الموضوعات سالفة الذكر أهدافاً وطنية دافعت عن تحقيقها الحركة الوطنية المصرية منذ أحمد عرابي، وهي مبادىء تظل ثابتة وحاكمة لسياسات مصر بغضّ النظر عن طبيعة النظام القائم.

ومن ناحية أخرى، لم يكن نهج الثورة قائماً على أساس العداء للغرب أو على أساس أنه كتلة صمّاء، بل استفادت الثورة من التناقضات بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة للتوصل إلى اتفاقية الجلاء، كما استفادت من الخلافات بين المصالح الأمريكية من ناحية والمصالح البريطانية والفرنسية من الناحية الأخرى لمواجهة العدوان الثلاثي.

ومن ناحية ثالثة، لم يكن هدف الاستقلال الوطني يقبل المساومة. ومن ثم، فقد حدثت خلافات مع الاتحاد السوفياتي - الدولة العظمى الصديقة - حين تعارضت مصالحه مع المصالح المصرية والعربية، لا سيما خلال فترة الوحدة مع سوريا التي اعتبرها الاتحاد السوفياتي اجهاضاً للتقدم الشيوعي نحو السلطة في دمشق.

ومن ناحية رابعة، بالرغم من تأثير طبيعة النظام الدولي السائد في مدى حرية الحركة المتاح للدول المتوسطة والصغيرة، فإن الإستقلال الوطني يظل مبدأ حاكماً. ويؤيد التاريخ المصري الحديث قبل تموز/ يوليو ١٩٥٢ ذلك، حيث قاوم جيش عرابي القوات البريطانية دون قوة عظمى مناوئة، واستمر النضال ضد الاحتلال البريطاني مع مصطفى كامل ومحمد فريد وثورة ١٩١٩ قبل أن توجد كتلة شرقية.

ومن ناحية خامسة، ومع عدم التقليل من أهمية الاتحاد السوفياتي وتأييده العرب منذ الخمسينيات وحتى منتصف الثمانينيات، فإن مصر قد لقيت أقسى هزائمها العسكرية خلال صداقتها له وفي مرحلة الحرب الباردة بين العملاقين، تماماً كما اضطر محمد علي إلى الانسحاب من الشام بسبب التحدّي الأوروبي دون أن تشفع له صداقته لفرنسا.

رابعاً: الدور الاقليمي

أشارت ورقة العمل إلى أن فكرة الدور الاقليمي لمصر قد مثّلت محوراً حاكماً في كتابات الثورة منذ صدور **فلسفة الثورة** في سنواتها الأولى. وفي هذا الإطار حقّقت الثورة بممارساتها في الوطن العربي وافريقيا على أقل تقدير دوراً قيادياً لمصر أعطاها مكانة دولية تتجاوز قدراتها المادية، ومثّل لها في الوقت نفسه مصدراً للتهديد، نظراً إلى خطورة هذا الدور على مصالح دولية حساسة. وذكرت أن التسليم بالأهمية المحورية لاستمرار دور مصر الاقليمي يوجب من جانب آخر مناقشة كيفية «إدارة» هذا الدور في سياق اقليمي ودولي متغيّر.

وقد أشير إلى أن مصر قد سعت، ونجحت في مسعاها إلى حد كبير، إلى الاضطلاع بأدوار متعددة في محيطها العربي. وكانت أهم الأدوار هي دور المعادي للاستعمار، ودور قائد التنمية. وقد اختلف تركيز مصر على أحد هذه الأدوار دون غيره باختلاف الظروف القطرية والاقليمية والدولية ولا سيما العلاقات المصرية ـ العربية.

واقترح أن تركّز مصر في المستقبل على تقديم نموذج يمكن أن يحتذى، باعتبارها قائداً للتنمية وللتكامل، كما اقترح التركيز على علاقات متميزة مع كل من ليبيا والسودان.

وأشير إلى أن التجارب الماضية تثبت معارضة العرب لمصر بخصوص بعض القضايا لا تستمر طويلاً، بل تبدأ الأقطار العربية في تبنّي السياسات المصرية، التي سبق أن عارضتها بشدة، بعد فترة من الزمن تطول أو تقصر. وبعد انخراط الأطراف العربية في محادثات السلام مع اسرائيل مثالاً بارزاً على ذلك، بالرغم من المعارضة العربية لاتفاقات السلام المصرية ـ الاسرائيلية التي وصلت إلى حد تجميد عضوية مصر في جامعة الدول العربية قرابة عقد من الزمان.

خاتمة

أوضحت هذه الندوة أن عدداً لا يستهان به من أنصار وخصوم ثورة تموز/ يوليو ١٩٥٢ ليس على استعداد للتنازل عن اقتناعه بعد أربعين عاماً من قيام الثورة.

فمن ناحية، ما زال من أنصار تموز/ يوليو من يدافع عن الديمقراطية الاجتماعية التي طُبّقت في ظل الثورة، ويعتبرها صيغة لتحقيق الديمقراطية السليمة، أو يبرّر تطبيقها ـ على الأقل ـ بطبيعة الظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة آنذاك بينما يوجد في الطرف الآخر من يعتبر نظام تموز/ يوليو نظاماً دكتاتورياً فردياً مستبداً.. الخ، ويبذل جهده لتضخيم حجم الممارسات غير الديمقراطية، ولا يرى غيرها.

ومن ناحية ثانية، ما زال انصار تموز/ يوليو يفاخرون بقوانين الاصلاح الزراعي، وبقرارات التأميم، وبحقوق العمال باعتبارها سياسات سعت إلى تحقيق العدالة الاجتماعية التي طال انتظارها، بينما يرى خصوم الثورة في هذه السياسات نفسها كارثة اقتصادية واجتماعية، يقع على الأجيال الحالية والمقبلة تحمُّل آثارها.

ومن ناحية ثالثة، ما زال أنصار تموز/ يوليو أيضاً يرون أن سياسات الثورة في مجال الاستقلال الوطني كانت محققة للمصلحة المصرية القطرية المتناغمة مع المصلحة العربية ومصالح دول العالم الثالث، ولا سيما على المدى الطويل: بينما ينظر إليها خصوم ثورة تموز/ يوليو باعتبارها سياسة مكلفة وغير رشيدة، وأنها كانت على حساب المصلحة الوطنية المصرية، إلى حد أن أحدهم قارن بين مصر فاروق ومصر عبد الناصر، واعتبر الأولى أفضل من الأخيرة، لأنها كانت أكبر حجماً، إذ كانت تضم السودان وغزة وسيناء!

ومن ناحية رابعة، بينما اعتبر أنصار تموز/ يوليو سياسة الثورة العربية احد

افضل انجازاتها، إن لم يكن أفضلها على الإطلاق، لا سيما في سوريا ولبنان واليمن والجزائر، رأى الآخرون أنها سياسة غير رشيدة تسبَّبت في استعداء الغرب والنظم العربية «المحافظة»، ولم تحقِّق الحد الأدنى المطلوب من التضامن العربي.

وبالرغم من ذلك، كشفت هذه الندوة أن حجم التيارين المتطرفين في التأييد والعداء يقل لصالح تيار أوسع يلتزم التقويم الموضوعي البعيد عن الأهواء، ويرى أن الثناء على انجازات تموز/ يوليو يجب أن يقترن بانتقاد أخطائها سعياً إلى تجاوزها وتحقيق الهدف الرئيسي من الندوة، وهو الإجابة عن التساؤل: ماذا بقي لحاضر مصر ومستقبلها من ثورة تموز/ يوليو ١٩٥٢ بعد أربعين عاماً من قيامها؟

ثمة ملاحظة أخيرة تتعلق بأن أقسى نقد وجِّه إلى ثورة تموز/ يوليو قد أتى ممّن كانوا من أشد مؤيدي الثورة وقراراتها الشجاعة والثورية التي أصبحت في نظرهم اليوم قرارات متسرّعة وغير رشيدة. وقد يحاول البعض تبرير هذا التحوّل من منطلق الاعتراف بالخطأ بعد أن اتضحت الصورة أو كما ذكر أحدهم أن الناصرية تشبه «مرحلة المراهقة» في حياة الفرد، وهي مرحلة ضرورية، لكنها مؤقتة. ومن ثم، فقد بلغ خصوم تموز/ يوليو، أنصارها بالأمس، سن الرشد، وتجاوزوا «مرحلة المراهقة»، بينما ما زال أنصارها قابعين في هذه المرحلة.

ومن الصعوبة بمكان الاقتناع بهذا التبرير، لأن الوصول إلى مرحلة النضج، إن صدق قولهم، لا يعني هذه «الاستماتة» غير المبررة في الهجوم على الثورة، إلّا إذا كان الهجوم عليها هو دليل النضج. وإذا كان من الثابت أن ثوب ثورة تموز/ يوليو لم يكن ناصع البياض، وهذا أمر طبيعي، فأي نضج إذن لدى من يرون هذا الثوب قاتم السواد؟! □

صدر حديثاً

يقترح الكتاب طريقة مراجعة المفاهيم والتصورات التي تشكّل قوام فكرنا الراهن بهدف اعادة بنائه بالصورة التي تجعله يتعامل مع الواقع القائم كما هو، وليس كما تصوره أو تريده هذه المرجعية او تلك

الثمن: ٦ دولارات او ما يعادلها.

تقرير حول ندوة[*]:

«تحليل الانتخابات الاسرائيلية ١٩٩٢»

القاهرة، ٢٩ تموز/ يوليو ١٩٩٢

عبد العزيز شادي

المعيد بقسم العلوم السياسية، جامعة القاهرة

نظّم مركز الدراسات والبحوث السياسية في جامعة القاهرة ندوة **تحليل نتائج انتخابات الكنيست الثالث عشر ١٩٩٢** في ٢٩ تموز/ يوليو عام ١٩٩٢. وتأتي هذه الندوة لتعبّر عن اهتمام مستمر لدى المركز بهذه القضية. فلقد أقام في عام ١٩٨٨ ندوة مماثلة صدرت في كتاب تحت عنوان **تحليل نتائج انتخابات الكنيست الثاني عشر ١٩٨٨**. وتحتل الانتخابات الاسرائيلية أهمية بالغة لدى صانع القرار العربي ولدى الباحثين المهتمين بمجريات الأمور داخل ذلك الكيان الذي يشكّل تحدياً حضارياً للأمة العربية ـ الاسلامية. فمن خلال تحليل نتائج الانتخابات نستطيع التعرّف إلى عدة أمور تتمثّل في:

١ ـ اتجاه التفاعلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية داخل اسرائيل. فمما لا شك فيه أن القوى السياسية التي تدخل هذه الانتخابات لديها جذور اجتماعية، كما أن هذه القوى تسعى خلال الانتخابات إلى الدفاع عن مصالح قوى اجتماعية معينة وإلى كسب مزيد من الأصوات.

٢ ـ الموقف الاسرائيلي من قضية التسوية. فخلال الانتخابات تطرح القوى السياسية المختلفة اتجاهاتها نحو التسوية السياسية التي تجري الآن على ساحة المفاوضات بين أطراف الصراع العربي ـ الاسرائيلي.

لذلك، تعدّ هذه الندوة من الأهمية بمكان، خصوصاً أنها تتم في وقت يحتاج فيه القارىء العربي إلى مزيد من المعلومات عن الطرف الاسرائيلي، ويحتاج إلى معرفة عناصر القوة والضعف، وعناصر الاستمرار والتغير داخل ذلك الكيان الذي نتفاوض معه الآن بعد أن حاربناه مدة تزيد على الخمسين عاماً [إذا وضعنا في الاعتبار ثورة عام ١٩٣٦ العربية في فلسطين]. وسوف يناقش

(*) نظم هذه الندوة مركز البحوث والدراسات السياسية في جامعة القاهرة.

هذا التقرير ما جرى في الندوة من خلال ثلاث قضـايا تعبّـر عن الجلسات الثـلاث التي تضمّنتها، الندوة وتتمثّل في:

أولاً: نتائج الانتخابات، التغير في النظام الحزبي.
ثانياً: الانتخابات، عملية السلام.
ثالثاً: التسوية، أفاق المستقبل.
رابعاً: رؤية نقدية للندوة.

أولاً: تحليل نتائج الكنيست «١٣»، مستقبل النظام الحزبي الاسرائيلي

كانت ورقة وحيد عبد المجيد هي محور المناقشة التي تمّت في هذا الإطار، ولقد انقسمت هذه الورقة إلى اربعة اجزاء تمثّلت في:

١ ـ جزء خاص بالقوى المتنافسة، القوائم والبرامج

صنّف كاتب هذه الورقة القوى المتنافسة إلى خمس قوى رئيسية ولم يدرج القوى الهامشية ضمن هذه التصنيفات، وتمثّلت هذه القوى في:

أ ـ معسكر اليمين التقليدي، ويضم الليكود والليبرالي الجّديد.

ب ـ معسكر الوسط واليسار الصهيوني، ويضم العمل وميريتز وهاتكفاه.

ج ـ معسكر اليمين المتطرف، ويضم تسوميت ومولیدت وهتحیاه والتوراة والأرض.

د ـ المعسكر الديني، ويضم شاس والمفدال، واتحاد التوراة وجيولات اسرائيل.

هـ ـ المعسكر العربي: ويضم حداش والتقدمية للسلام والعربي الديمقراطي.

ثم ناقش الكاتب موقف برامج هذه المعسكرات الانتخابية من أربع قضـايا هي: التسـوية، والقضية الاقتصادية، وقضية الدين والدولة، وقضية الاصلاح الانتخابي.

٢ ـ قضايا الحملة الانتخابية

أوضح الكاتب أن هناك نوعين من هذه القضايا: القضايا الموضوعيـة، والبعد الشخصي. في ما يتعلق بالقضايا الموضوعية، استنتج الكاتب نجاح العمل في الربط بين التسويـة وبين الانعـاش الاقتصادي ومسيرة العلاقات مع الولايات المتحدة، بينما فشل الليكود في إقناع النـاخبين بفكـرته عن الربط بين التسوية والأمن. أما عن البعد الشخصي، فلقد كانت المنافسة بـين شخصيتَي رابين وشامير، واستخدمت فيها كل الأساليب الموضوعية وغير الموضوعية، المحترمـة والبدائيـة، ونجحت استراتيجيا العمل في جعل المنافسة تدور بين رابين وشامير، في حين فشل الليكود في جعل المنافسة بين نخبة العمل ونخبة الليكود، الأمر الذي لو تم كان سيغيّر النتيجة لصالـح نخبة الليكـود الأكثر تشدّداً وتديناً من نخبة العمل.

٣ ـ نتائج الانتخابات، حدود التغيير

استنتج الباحث أنه لم يحدث أي تغيير بنائي أو انقلابي في اتجاهات التصويت، فالتغيير الذي حدث محدود، كما أوضح أن فوز العمل وهزيمة الليكود جاءت نتيجة تصويت نسبة كبيرة من المهاجرين الجدد، والشباب والمهاجرين الشرقيين لصالح العمل، وشاس، بعد أن فشل الليكود في جذب أصواتهم رغم أنه صاحب الفضل في مجيء المهاجرين الروس إلى اسرائيل، إلا أنه لم يحسن إدارة علاقاته بهم أثناء وجوده في السلطة، كما أن أحوال الشرقيين قد تدهورت في عهد الليكود. واستنتج الباحث كذلك أن تسوميت تمثّل ظاهرة، إذ حصلت على الأصوات التي كانت تصوّت لـ هتحياه، كما أنها حصلت على جزء من أصوات الليكود، ويرجع ذلك إلى برنامجها الشامل ونظافة قيادتها.

أضاف الباحث أن المعسكر المؤيد لحزب العمل حصل على ٦١ صوتاً، بينما حصل المعسكر المؤيد لليكود على ٥٩ مقعداً، هذا الوضع أتاح فرصة أكبر لحزب العمل كي يشكّل حكومة بقيادته لا سيما مع وجود عناصر من معسكر الليكود لديها استعداد للائتلاف مع حزب العمل، في حين أن ذلك غير موجود لدى العناصر المؤيدة لحزب العمل التي ترفض الائتلاف مع الليكود.

٤ ـ الانتخابات والنظام الحزبي الاسرائيلي

خرج الباحث باستنتاجين رئيسيين:

أ ـ **الأول**: أن نتائج هذه الانتخابات لم تغيّر النظام الحزبي الاسرائيلي ولم يحدث ما توقّع البعض من عودة النظام إلى نظام الحزب المهيمن الذي كان سائداً قبل عام ١٩٧٧، فما زال هناك نظام الحزبين الرئيسيين الذي تبلور فقط عام ١٩٧٧ وإن اختلف موقع الحزبين الرئيسيين فأصبح العمل هو الحزب الأقوى نسبياً عن الليكود.

وأوضح الباحث أن مستقبل الليكود محكوم بعدة اعتبارات، أهمها مدى قدرة الجيل الجديد على تكتيل صفوفه وتجاوز خلافاته، وعقد صفقة بينه وبين جناح ليفي، وتنبأ بأنه في حالة نجاح هذا الجيل في التغلّب على تلك المشكلات سوف يعود الليكود إلى قوته، خصوصاً إذا فشل العمل في تحقيق ما وعد به، لكنه إذا فشل في ذلك فسوف ينهار، وقد يحدث تغيّر في النظام الحزبي وقتذاك.

ب ـ **الثاني**: حدث تغيّر في الوزن النسبي للأحزاب الصغيرة، فلقد تغيّرت طبيعة القوى المساندة للحزب الذي يقوم بتكوين الائتلاف. فبعد أن لعبت الأحزاب الدينية دوراً هاماً في هذا الإطار أصبحت الأحزاب العلمانية [ميريتز ـ وتسوميت] هي المؤهلة للقيام بهذا الدور.

ولقد أثارت الورقة مناقشات هامة تبلورت حول القضايا الآتية:

١ ـ القضية الأولى: مدى ديمقراطية اسرائيل

انقسم المناقشون إلى تيارين: **الأول** رأى أن اسرائيل لديها ديمقراطية حقيقية، لديها أحزاب تتنافس في ظل انتخابات حرة، كما أن نظامها الانتخابي أكثر حساسية للتغير في الوزن النسبي لأي من القوى السياسية. **التيار الثاني**، يؤكد على عنصرية اسرائيل، فكيف نصف دولة يضطهد الانسان العربي، وتميّز اليهود الغربيين على الشرقيين بأنها ديمقراطية، لماذا الانبهار بالنموذج الاسرائيلي؟

٢ ـ القضية الثانية: تقويم التغيير الذي حدث

انقسم المناقشون هنا إلى فريقين، **أحدهما** أيّد الورقة، ونادى بأن التغيير الذي حدث لا يمثل سوى أهمية محدودة، فشامير مثل رابين. على **الجانب الآخر** اختلف الفريق الثاني مع الورقة موضحاً أن هناك تغييراً هاماً حدث. فالليكود الذي هُزم كان يحكم اسرائيل بطريقة صمّاء لا تستجيب للتغيّر في النظام الدولي، في حين أن العمل لديه الرغبة في الاستفادة من النظام الدولي، لذلك سيسعى إلى التكيّف معه. وتساءل البعض عن عوامل التغيير، وهي القضية الثالثة.

٣ ـ القضية الثالثة: أسباب التغيير

ركّز جانب كبير من المناقشين على دور العوامل الخارجية في التأثير على الناخب الاسرائيلي، وأوضح هؤلاء أن الانتفاضة الفلسطينية والتحرّك الدبلوماسي الفلسطيني والدور المصري والضغط الأمريكي كلها عوامل دعمت قوى السلام في الداخل، كما دعا البعض إلى ضرورة التعرّف إلى مدى عمق التغير الذي حدث في توجهات جيل السابرا نحو الصراع ونحو الأحزاب السياسية في الداخل، وأضاف البعض دور اليهود الشرقيين والأزمة الاقتصادية في هزيمة الليكود وفوز العمل.

كما اهتم البعض بالصوت العربي، وأوضحوا أن الصوت العربي لم يحقّق ما توقّعه البعض، فلقد تشرذم بين الأحزاب الصهيونية، ولقد تباينت التفسيرات التي تفسر ذلك، فالبعض رأى أن الانقسامات حدثت نتيجة بروز دور الدين، أي الانقسام بين حماس والتنظيمات الأخرى، بينما ركّز البعض على وجود مصالح لدى العرب مع مختلف التيارات السياسية.

كما أوضح البعض المشابهة بين ما حدث عام ١٩٩٢ وما حدث عام ١٩٧٧ من حيث غلبة البعد الاقتصادي وربطه التسوية في الحالتين، وضعف الحزب المسيطر في الحالتين [العمل عام ١٩٧٧، الليكود عام ١٩٩٢]، ودور البعد الشخصي في الحالتين [رابين/ شامير عام ١٩٩٢، بيغن/ بيريز عام ١٩٧٧].

٤ ـ القضية الرابعة: دلالات التغير في ما يتعلق بالسلام

انقسم المناقشون إلى فريقين، **أحدهما** يرى أن ذلك لن يؤثر على عملية السلام، **والآخر** يرى أهمية ذلك بالنسبة إلى المفاوضات. انصار الفريق الأول يرون أن كلاً من شامير ورابين وجهان لعملة واحدة، وأن فوز أحدهما لن يؤثر على مسيرة المفاوضات في ظل الضعف العربي والتأييد الأمريكي لاسرائيل، أنصار الفريق الثاني يؤكدون على أن رابين سيسعى إلى الحصول على الضمانات، وسيقدم تنازلات، وعلى العرب أن يوحدوا صفوفهم ويلجأوا إلى فن الممكن، ويهتم هؤلاء بالعمل داخل الساحة الاسرائيلية لجذب مزيد من المؤيدين لعملية السلام.

ثانياً: آثار الانتخابات في عملية التسوية

قدّم **محجوب عمر** ورقة أوضح فيها رؤية متفائلة لمستقبل عملية المفاوضات الجارية بناءً على مجموعة من المقدمات التي ناقش خلالها عدة مفاهيم أهمها:

١ ـ مفهوم توازن القوى

أكّد الباحث ضرورة إدخال البعد الحضاري عند حساب توازنات القوى الخاصة الحاكمة للصراع، وهنا أكّد تناقص أهمية الدور الذي تلعبه اسرائيل في الاستراتيجيا الدولية، كما أكد تراجع قوة المؤسسة الاسرائيلية وانحسارها، وأن مصير وجودها في المنطقة سيكون الذوبان في الإطار الحضاري المحيط بها.

٢ ـ أهمية المفاوضات

أكّد الباحث أن التفاوض ليس عاراً، وأن التفاوض قد أرجع أراضي عربية [طابا] لذلك لا بد من الاستفادة من الأجواء القائمة والعمل خلف خطوط العدو. وبناءً على هذه المقدمات، بدأ الكاتب يوصّف المفاوضات الجارية، فاعتبرها حلقة من حلقات الصراع، وأكد أنها لا تجري من منطلق القناعات التاريخية لأطرافها، وفسّر مواقف الأطراف المختلفة كالآتي:

١ ـ الموقف الأمريكي

أعطى الكاتب التفسيرات الآتية لرغبة الولايات المتحدة لعقد مفاوضات بين أطراف الصراع:

أ ـ وجدت نفسها بعد حرب الخليج مضطرة وراغبة إلى حد ما في الإسراع إلى تسوية النزاع في الشرق الأوسط خشية تنامي الغضب الجماهيري الذي ولّدته تلك الحرب ضدها.

ب ـ استغلال هذه الفترة التي تبدو فيها الأطراف العربية في إطار موازين القوى التقليدية ضعيفة وهشّة.

٢ ـ الموقف الاسرائيلي

فسّر الكاتب الموقف الاسرائيلي الذي حضر المفاوضات كالآتي:

أ ـ تغيّر المكانة الاستراتيجية لاسرائيل في خطة المواجهة الاستراتيجية العالمية للولايات المتحدة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وبعد السيطرة الأمريكية الكاملة على الخليج ـ ولو مؤقتاً ـ هذا الوضع جعل اسرائيل تخضع للضغط الأمريكي في اتجاه حضور المفاوضات.

ب ـ الأزمات الداخلية التي يعانيها الكيان الاسرائيلي والتي دفعته إلى التأثر بالضغط الأمريكي، فإسرائيل تحتاج إلى الدعم الأمريكي لمواجهة الأزمة الاقتصادية والطائفية.

ج ـ تقدير القيادات الاسرائيلية العسكرية والدبلوماسية أن اسرائيل الآن هي في اقوى حالاتها في مواجهة العرب والدول الاسلامية، وأنها قد حققت تفوقاً عسكرياً غير مسبوق على جيرانها، وأن ذلك يدفعها إلى الإلحاح على تقديم تنازلات في عملية السلام، وإلا قد يختل هذا التوازن في المستقبل، مما قد يغيّر من عملية التسوية إذا تمّت في وقت لاحق.

٣ ـ الموقف العربي

يرى الباحث أن الموقف العربي قد يبدو للبعض انه ضعيف، إلّا أنه قد أثّر في الرأي العام الاسرائيلي وأدى إلى تطور قوى سلامية اسرائيلة ملّت الحرب.

٤ ـ الموقف الفلسطيني

أكد الباحث على أن الهوية الفلسطينية قد حصلت على شرعية كبيرة خلال المفاوضات، كما أنه في حين يقرّ بالانقسام الذي حدث في هذه الهوية [فلسطينيو ١٩٤٨، فلسطينيو ١٩٦٧، فلسطينيو الشتات] إلاّ أنه متفائل حول هجوم السلام الفلسطيني الذي يتبع استراتيجيا الحشد على نقطة واحدة واختراق وانتشار وراء خطوط المواجهة، ولقد أعطت الانتفاضة لهذه الاستراتيجيا دفعة قوية.

يؤكد الباحث أن التفاوض بين أطراف الصراع ليس بدعة، بل له جذوره التاريخية الممتدة، لذلك فالتفاوض ليس عاراً لأنه أحد أساليب المواجهة، ويختلف عن الاستسلام، ويتنبأ بأن المفاوضات ستستمر، بل أن الأطراف الأخرى حريصة أكثر من العرب على استمرار هذه المفاوضات.

ويخلص الكاتب من تحليله للانتخابات الاسرائيلية إلى الآتي:

١ ـ إن هزيمة الليكود كانت نتيجة انقسامات داخلية بين الشرقيين والغربيين، ونتج منها تنازل بعض قادة الليكود عن فكرة اسرائيل الكبرى.

٢ ـ وجود انشقاق داخل المعسكر اليساري يتمثّل في:

أ ـ انشقاق بين جناح رابين وجناح بيريز داخل حزب العمل.

ب ـ اختلاف بين بيريتز الداعية إلى قيام دولة فلسطينية وبين العمل الذي يريد فقط حكماً ذاتياً [وفقاً للتفسير الاسرائيلي].

٣ ـ القوى الدينية لديها استعداد لإصدار فتاوى تبرر شرعية تصرّف أي من المعسكرين.

٤ ـ يشكّل المستوطنون جماعة ضغط سوف تعرقل جهود رابين.

٥ ـ إن مجرد الاعلان عن تجميد المستوطنات ـ رغم أهمية الاستيطان للمشروع الصهيوني تاريخياً ـ يعدّ تراجعاً، كما أن نجاح الضغط الأمريكي في التأثير على الناخب الاسرائيلي يكشف مدى اعتماد اسرائيل على الخارج.

٦ ـ اهم سمات خطة رابين في المرحلة القادمة تتمثّل في:

أ ـ الإسراع في تحقيق حكم ذاتي بتفسير امريكي ـ اسرائيلي في الأراضي المحتلة وسيتقدّم بصياغات ترضي الأمريكيين كي يمارسوا ضغطاً على العرب ومن ثم على الفلسطينيين كي يقبلوا بها وكي يجهض الانتفاضة.

ب ـ الاستمرار في تجزئة الصراع العربي ـ الاسرائيلي كيلا يواجَه بموقف عربي منسّق.

ج ـ سيتحدث بلسان مزدوج حمائمي في الخارج، متشدّد في الداخل مع التركيز في الخارج على فكرة تحقيق السلام. أما في الداخل فسيسعى إلى تقديم الأولويات الحياتية والاقتصادية في العمل الحكومي لجذب المزيد من أصوات الشارع.

د ـ اتباع خطة الون القديمة وتجديدها بل والاستمرار في تنفيذها بمبررات قد لا يبدو للاستيطان علاقة بها، والتمييز بين الاستيطان الأمني والسياسي.

هـ ـ الرهان على إضعاف الطرف الآخر بشق صفوفه، ولن يقتصر ذلك على الفصل بين الوفد الفلسطيني والوفود العربية الأخرى، بل ويمتد إلى الإيقاع بينها [الفلسطينيون والأردنيون ـ الفلسطينيون والسوريون]، بل وبين الفصائل الفلسطينية نفسها.

لذلك أوضح الكاتب أن على الأطراف العربية بشكل عام والطرف الفلسطيني بشكل خاص، أن يتخذ من منطق الهجوم والمبادرة أسلوباً، موضحاً أن هذا الأسلوب قد أفرز نجاحات عديدة مثل إسقاط شامير ووصول قوة سياسية تنادي بدولة فلسطينية إلى الحكم. بعد ذلك تناول الكاتب أهم الثغرات الموجودة في عملية التفاوض التي سوف يستغلّها رابين وحددها كالآتي:

١ ـ عدم وجود موقف عربي موحد من أولويات التفاوض مع العدو والاقتصار على الاتصالات الثنائية دون اتفاق استراتيجي مفاهيمي عام.

٢ ـ توجد ثغرة في آلية التفاوض ذاتها إذ تختلف قواعد مؤتمر مدريد التي أشار إليها رابين عند التعامل مع كل طرف عربي، فبينما تضمنت رسالة الدعوة إلى الوفد الفلسطيني تحديداً زمنياً للتوصّل إلى اتفاق حول الحكم الذاتي الانتقالي ينتهي في ١٩٩٢/١٠/٣٠، لم تتضمن الدعوات الموجهة إلى سوريا أو لبنان اي تحديد زمني يمكن أن تقاس به درجة التقدم في المفاوضات. وهنا بحث الكاتب الموقف الأمريكي موضحاً أنه قد يتغيّر نتيجة الانتخابات الأمريكية التي قد تؤدي إلى وجود ادارة أمريكية جديدة. وقد تساءل الكاتب عن جدوى التوصّل إلى اتفاق حول الحكم الذاتي خلال الشهور الأربعة القادمة بينما هناك مشاريع أمريكية واسرائيلية، ولا توجد مشاريع عربية فلسطينية جاهزة. وعندما أقرّ الكاتب بأن مصر عمدت إلى عدم التقدّم بمشروع كامل للحكم الذاتي فسّر ذلك بعدم رغبة مصر في التقليل من دور الفلسطينيين في المفاوضة عن حقوقهم.

ولقد نبّه الكاتب إلى أنه في حالة التقدم بمشروع أمريكي خلال فترة الأربعة شهور القادمة، فإن ضمانات قوة واستمرار هذا المشروع ستكون ضعيفة، فالانتخابات قد تغيّر الإدارة، كما أن حكومة رابين تقوم على أغلبية ضعيفة، أضف إلى ذلك المعارضة العربية لمشروع أمريكي لحل جزئي. لكن ذلك لم يمنع الكاتب من التنبؤ باحتمال أن تقدم أمريكا على الضغط على الأطراف المتفاوضة خصوصاً [الإسرائيليين والفلسطينيين] لكي يوقعوا على «بيان نوايا» يمكّن الإعلام الأمريكي من تسجيل نصر لإدارة بوش على المستوى الخارجي، ولقد أوضح الكاتب أن الادارة الأمريكية تمتلك أوراق الضغط على الأطراف كافة:

١ ـ بالنسبة إلى اسرائيل: هناك ضمانات القروض.

٢ ـ سوريا: يمكن التفاهم معها حول مستقبل لبنان لتقليل مخاوفها.

٣ ـ الأردن: إعطاؤه مزيداً من الاعتمادات المالية والاقتصادية ودوراً ما في المفاوضات.

٤ ـ لبنان: هناك العديد من أوراق الضغط لدى الأمريكيين.

٥ ـ الفلسطينيون: هناك نوعان من الضغوط:

أ ـ **الأول**: يتمثّل في الضغوط العربية المعتدلة، والاغتيالات والتخريب، والقمع في الأراضي المحتلة.

ب ـ **الثاني**: بدء الحوار الفلسطيني وتشجيع الحملات الاعلامية لتحسين الصورة الفلسطينية وتشجيع الجمعيات والهيئات، التي تقدم المعونة على نقل الأموال.

وأخيراً يقدم الكاتب توصياته إلى صانع القرار العربي بشكل عام والفلسطيني بشكل خاص، في صورة مجموعة اقتراحات:

١ ـ سيكون على الوفد الفلسطيني أن يتعامل مع لغة خطاب سياسي جديد وأن يعمل دائماً على كشف المراوغة أو التضليل فيها باقتراحات مقابلة واقتراحات بإجراءات عملية.

٢ ـ على المفاوض الفلسطيني استغلال كافة الظروف والمتغيرات لتثبيت الهوية الفلسطينية المستقلة رسمياً وعملياً.

٣ ـ على الوفد الفلسطيني أن يميّز باستمرار بين ما يمكن الحصول عليه في مفاوضات تجرى حول الحكم الذاتي وبين ما يجب انتزاعه من سلطة الاحتلال في ظل المواثيق الدولية لهذا الاحتلال.

٤ ـ تأمين الحد الأدنى من الاتفاق العربي بما يعنيه ذلك من تفهُّم عربي لمدى حساسية وضرورة حل القضية الفلسطينية، وما يفيد أيضاً من تفهُّم فلسطيني لأهمية الدعم العربي.

لقد تناولت المناقشات عدة قضايا وردت في ورقة محجوب، **ولقد كانت نظرة العقل العربي، واقترابه من المفاوضات أول القضايا الهامة وفي هذا الإطار تباينت المواقف ويمكن تصنيفها** إلى:

أ ـ موقف نقدي

يرى أن العقل العربي ما زال عاجزاً عن فهم الواقع والتعامل معه، حيث ما زال يعيش على أوهام الماضي التي تريد إلقاء اسرائيل في البحر. هذا العقل لم يتقدّم نحو المستقبل، لم يفهم أن السياسة هي فن الممكن، وأن فهم فن الممكن لا يعني الاستسلام بل يعني استثمار فرص الحركة الممكنة والتعظيم من استغلال الموارد والتغلّب قدر الإمكان على قيود الحركة.

لم يفعل العقل العربي ذلك في الماضي فلقد اهتم بالكم ولم يهتم بالكيف، فعندما قامت اسرائيل عام ١٩٤٨ كان عدد الجيوش العربية أكبر من العصابات الصهيونية، رغم ذلك استطاع الصهاينة أن يجسدوا وهمهم وما زال العرب يعيشون في أوهامهم. كذلك عندما قامت الثورة اهتمت بالكم وقامت بتجنيد أكبر عدد ممكن دون الاهتمام بالكيف وأعلن العقل العربي شعاراته واللاءات الثلاثة، فلو كنا قد تفاوضنا في الماضي لكان الموقف مختلفاً. وهنا برز رأي يدافع عن الدور الذي قامت به الثورة في الصراع العربي ـ الاسرائيلي موضحاً أن الصمود العربي خلال تلك الفترة منع العدو من الحصول على مزيد من المكاسب، وكبد العدو مزيداً من الخسائر. صحيح أن الثورة فشلت في إدارة الصراع وذلك يعود إلى طبيعة موقف القوى الاستعمارية وخصوصاً الولايات المتحدة.

أضاف البعض إلى ذلك البعد الحضاري في الصراع ضد العرب، فالعرب مقارنة بإسرائيل أكثر تخلفاً، ولن يقبل البعض أن يعيش في ظل حضارة اسلامية، وفي مقابل ذلك برز رأي يدافع عن اهمية البعد الحضاري، فالتاريخ ينبىء عن انقراض الظواهر الاستيطانية.

ب ـ موقف تبريري

يرى أن العقل العربي قد يكون عاجزاً الآن لكنه أبدع في الماضي ونتيجة المواجهة مع

القوى الاستعمارية حدث تراجع، فالمسؤول عن ضعف العرب ليس العرب فقط بل الدور الذي قام به الاستعمار على المستوى الخارجي، وكان اللوم كله ملقى على عاتق أمريكا.

القضية الثانية، كانت نظرة العرب إلى اسرائيل ودورها في الاستراتيجيا الأمريكية. وهنا برز اتجاهان:

الأول، يدعو إلى ضرورة فهم الواقع الاسرائيلي ومحاولة اللعب داخل الملعب الاسرائيلي لجذب رأي عام مساند للتسوية، وهنا كانت الإشارة إلى دور مصر في دعم الاتجاهات السلامية داخل الدولة الاسرائيلية. ويرى أيضاً هذا الرأي أن قوة اسرائيل نابعة من ضعف العرب وعدم قدرتهم على فهم الواقع الخاص لهذه الدولة، فالحكومة الاسرائيلية لا تتحرك إلّا باتفاق وطني يضعه الآن رابين، وسيحمي رابين المستوطنات الحالية، ووافق على المشروعات التي ستقام في القدس، ودعم المستوطنات الاستراتيجية، لذلك يجب على العرب الاستمرار في المفاوضات لتجميد بناء المستوطنات المذهبية السياسية.

أنصار هذا الاتجاه يرون أن اسرائيل نجحت في تطويع العقل العربي وأنها ستقبل المعيشة بين الدول لكنها تقبل الذوبان بشرط أن يكون لها الغلبة ثقافياً، بل يحاول أنصار هذا الراي تأكيد تفوّق اسرائيل على العرب حضارياً، وأن اسرائيل ستظل العصا الأمريكية في مواجهة التطرف العربي، ولن تقلّ أهميتها.

الثاني، يرى أن الظاهرة الاسرائيلية في تراجع وانحسار بل هي تتجه نحو الانفجار الداخلي، وهناك دلائل واضحة على ذلك مثل الانقسام بين الشرقيين والغربيين، واعتماد اسرائيل على الخارج والعنصرية ضد العرب دليل على عدم ديمقراطيتها ودورها في الاستراتيجيا الأمريكية تراجع وانحسر حيث لم يسبق لإدارة أمريكية أن ضغطت على اسرائيل.

القضية الثالثة هي: الدور الأمريكي، وتبلور في هذه القضية موقفان:

الأول، يرى أن الدور الأمريكي لن يكون لصالح العرب فالتاريخ يعلمنا ذلك ودورها في تحطيم المشروع القومي العربي في عهد عبد الناصر معروف، كما أن المشروع الحالي الذي عرضه بيكر ذا النقاط الست فيه ثغرات قاتلة مثل قضية القدس، وفلسطينيو الشتات وحق العودة، وسوف تضطر أمريكا فيما بعد إلى إعادة النظر فيه سواء تحت ضغط متغيرات مستقبلية أو تحت ضغط عربي.

الاتجاه الثاني، يرى أن الدور الأمريكي حيوي وضروري فلأول مرة تستطيع إدارة أمريكية أن تجمع بين قضايا ذات اهتمام مشترك لأطراف الصراع وهذه هي مهارة «بيكر» فالولايات المتحدة التي قادت التحالف الدولي ضد العراق ترغب في حل للصراع العربي ـ الاسرائيلي، والمحاولة الآن من أجل خلق أرضية مشتركة بين أطراف الصراع.

ولقد أجمع الاتجاهان على أن الدور الأمريكي، [سواء كان لصالح العرب أو ضدهم] هو دور هام يجب التعامل معه بذكاء وحذر، ويجب التعرّف إلى أوراق الضغط العربية لاستخدامها في التأثير في الرأي العام الأمريكي وعلى صانع القرار هناك.

القضية الرابعة: تتعلق بالموقف العربي.

كان هناك شبه اجماع على ضعف الموقف العربي، ولهذا الضعف مؤشرات مثل الاختلاف

حول أولويات التفاوض. فسوريا تريد الجولان، لبنان يريد الجنوب، والفلسطينيون يريدون استغلال الأجواء والحصول على الحكم الذاتي، أضف إلى ذلك أن توازن القوى لصالح الطرف الاسرائيلي، ولكن برز خلاف حول حجم هامش الحركة المتاح أمام العرب، فبينما لم يجد المتشائمون أي هامش للمناورة أمام العرب، وجد المتفائلون الذين يرون أن هناك أملاً إذا استطاع العرب أن يقرأوا الواقع بشكل جيد وأن يستغلوا أوراق الضغط التي لديهم، كل ذلك بعد أن يصلوا إلى الحد الأدنى من الاتفاق خصوصاً بين الفلسطينيين والسوريين، وبين الفلسطينيين والأردنيين، وعلى مصر دور هام في رأب الصدع.

القضية الخامسة: عملية التسوية.

تبلور هنا اتجاهان، **الأول** يرى أن فن الممكن مطلوب، والتسوية المبنية على الإرادات الناقصة في هذه المرحلة شيء منطقي، وأن العرب مهما حدث في هذه المفاوضات سوف يحصلون على شيء، وعليهم أن يتفاوضوا بشكل سليم وواقعي حتى يعظموا ما سوف يحصلون عليه، واستبشر هذا الاتجاه خيراً نتيجة أن التاريخ دائماً إلى جانب صاحب الحق الواعي قدراته والمتغيرات الدولية.

الثاني، يرى أن الظروف غير مؤاتية لتحقيق المصلحة العربية لاختلال توازن القوى ونتيجة الخلافات العربية، لذلك على العرب أولاً إعادة ترتيب البيت من الداخل ثم البدء في التفاوض.

ثالثاً: التسوية و آفاق المستقبل

تحدّث في هذه الجلسة كل من اللواء **زكريا حسين** و**نبيل شعث** و**كامل زهيري**، ولم تكن هناك أوراق مكتوبة. وتناول المتحدثون بالشرح والتحليل رؤيتهم لمستقبل التسوية، وتركزت أحاديثهم حول عدة قضايا كانت موضعاً للجدل والمناقشة من الحاضرين، وتتمثل هذه القضايا أولاً، في الموقف الاسرائيلي وحدود الاستمرارية والتغيّر التي يتحرّك في إطارها، وثانياً، العلاقات الأمريكية ـ الاسرائيلية، وثالثاً، الموقف العربي.

١ ـ الموقف الاسرائيلي

طرح اللواء **زكريا حسين** رؤيته في صورة حقائق، أوضح فيها رؤيته للتغيّر والاستمرارية في هذا الموقف، وتمثّلت هذه الحقائق في:

أ ـ عدم تأثر السياسات والاستراتيجيات الاسرائيلية بتغير الأشخاص المسؤولين عن رئاسة مجلس الوزراء، فنخبة صنع القرار الاسرائيلية تتّسم بالتماسك والتضامن في مواجهة الأزمات، فلديها وحدة في الهدف وتكمل بعضها بعضاً، كما أن معظمهم من المثقفين المتفقين على الحد الأدنى للأمن القومي، ويستخدمون مبدأ توزيع الأدوار في سياستهم الخارجية يشجعهم على ذلك قدرة الشخصية اليهودية على التلون، وتعدّد مراكز اتخاذ القرار، وتعدّد مستويات صنع القرار.

أضف إلى ذلك ان هناك حداً أدنى وحداً أقصى للأمن القومي، فالنخبة الاسرائيلية تعرف صلاحيات وحدود الحكم الذاتي، فهي تدرك أنها ستتنازل عن بعض الأراضي العربية غير الاستراتيجية، كما أنها ستسعى إلى تأمين الموارد الاستراتيجية، وهي ترتكز على قوة مسلحة قوية متطورة مكتفية ذاتياً، ونتيجة ذلك، أصبحت مفاهيم الأمن الاسرائيلي راسخة في المؤسسة العسكرية.

ب - في ما يتعلق بشخصية اسحاق رابين، فلقد سرد **زكريا حسين** تاريخ حياته مؤكداً أن رابين هو الذي كان يقوم بقمع الانتفاضة، وأنه وإن قام بتجميد الاستيطان لمدة عام إلاّ أنه سوف يبقي على المستوطنات الأمنية ويحافظ على مستوطنيها.

ج - ترى اسرائيل أن تتفاوض بشكل ثنائي مع كل طرف على حدة، فبالنسبة إلى الفلسطينيين ترى اسرائيل عدم جواز الانسحاب إلى حدود ما قبل حزيران/ يونيو ١٩٦٧، وأن القدس والضفة جزء من اسرائيل وترفض مبدأ الدولة وترفض الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية. وفي ما يتعلق بسوريا، تريد اسرائيل تأمين مصادر المياه واستمرار المستوطنات الموجودة، وايجاد عمق استراتيجي يحقق عنصر الإنذار المبكر ونزع السلاح في الجولان، وفي ما يتعلق بلبنان تريد اسرائيل مساحة قدرها حوالى ٤٠ كيلومتراً منزوعة السلاح.

أما **كامل زهيري**، فلقد أوضح رؤيته للموقف الاسرائيلي من خلال تحليل رؤية «رابين»، فالأستاذ زهيري يرى أن رابين قد جاء بعد أن أزاح المعراخ بيريز الذي تميّز بضعف الشخصية، وحتى يستطيع رابين أن يواجه شامير، كما أن رابين مخلص لخطة آلون ومخلص لفكرة المستوطنات الأمنية، ويؤمن بفكرة الأرض مقابل السلام، لكن قليل من الأرض مقابل كثير من السلام، لذلك اسرع رابين في تكوين حكومة صغيرة سوف يسعى في المستقبل إلى توسيعها حتى يضمن تأييداً أكبر لمشروعه.

في رأي **نبيل شعث**، أن ما حدث هو هزيمة الليكود وليس فوز المعراخ، ولقد انتهى الوجه المتطرف من الحكم، انتهى الليكود، خرجت هتحياه وموشي لينفجر. لكن ظهر يمين جديد وهو تسوميت بقيادة رفائيل إيتان القريب من أمريكا، وفي رأي شعث أن رابين قد أتى لتصفية اسرائيل الكبرى، لكنه في الوقت نفسه يريد إعطاء اقل ما يمكن كي يحصل على القروض، ثم يفرض بعد ذلك الشروط الاسرائيلية.

هذا، ولقد تبلور في المناقشات تياران في ما يتعلق بالموقف الاسرائيلي:

التيار الأول: يرى أن تغيّر رابين لن يؤثر على جوهر الموقف الاسرائيلي من قضية المفاوضات في المستقبل، فرابين هو مهندس قمع الانتفاضة كما أنه هو الذي احتل هذه الأراضي، في حين أن أول اتفاقية سلام تمّت مع العرب كانت في ظل حكم الليكود، ويؤكد أنصار هذا الرأي أن التغير هو في التكتيك وليس في الاستراتيجيا.

التيار الثاني: يرى أن التغيّر الذي حدث هو تغيّر هام، فهناك فارق بين رابين السياسي الاستراتيجي الذي نشأ داخل المؤسسة العسكرية الرسمية وبين شامير الارهابي، فالأول سيتعامل مع حقائق الجيوبوليتيكية، والثاني تعامل مع الصراع من وجهة نظر ايديولوجية. والمهم هو أن نستثمر ذلك حتى نجعل من رابين ديغول القضية الفلسطينية.

٢ - العلاقات الأمريكية - الاسرائيلية

لقد خلص كل من اللواء زكريا حسين وكامل زهيري إلى أن الدور الأمريكي غالباً هو في صالح اسرائيل، في حين أن نبيل شعث أوضح تناقض القيمة الاسرائيلية في الحسابات الأمريكية. وسوف نستعرض الرؤى الثلاث بالتتابع:

أوضح **زكريا حسين** أن لليهود دوراً في الانتخابات الأمريكية وهم يحرصون على حماية مصالح اسرائيل، لذلك سوف تظل الولايات المتحدة حليفاً مدعماً لإسرائيل.

أكّد **كامل زهيري** أن الولايات المتحدة ستظل تلتزم بالتفوّق الاسرائيلي الكمّي والنوعي على الدول العربية مجتمعة، وذكر العديد من الوثائق المنشورة التي تؤكد هذه المقولة، منها خطابات مرسلة من الإدارة الأمريكية إلى قادة اسرائيل وقادة اللوبي الصهيوني في أمريكا وخطاب الضمانات الأمريكية للوفد الاسرائيلي. ومضمون هذه الخطابات هو عدم الاعتراف بالمنظمة، وعدم السعي إلى إقامة دولة فلسطينية، وحق اسرائيل في حدود آمنة سواء في الشمال أو الجنوب، وضمان امن اسرائيل في الجولان، وعدم فرض أي حل على اسرائيل. كما أكد زهيري أن أمريكا سعت منذ عام ١٩٧٧ إلى احتكار صنع السلام في المنطقة وتهميش الأمم المتحدة وتشجيع فكرة المفاوضات المباشرة بين مختلف الأطراف.

تساءل **نبيل شعث** عن طبيعة العلاقة بين اسرائيل وأمريكا، من الرأس ومن الذنب؟ البعض يرى أن الصهيونية هي التي تؤثر في السياسة الأمريكية. هذا الرأي موغل في التبسيطية وهو محاولة لإرضاء الذات من جانب المثقفين وحسني النية ومن جانب الحاكم، لكن العكس هو الصحيح، الصهيونية في اسرائيل هي الذنب، اخترعت الولايات المتحدة قوة اللوبي الصهيوني وقدرته على التأثير في الرأي العام الداخلي لتفسير المصلحة الأمريكية. فمصلحة الولايات المتحدة الأمريكية تقتضي وجود اسرائيل القوية، لكن أهمية اسرائيل تحدّدها اعتبارات براغماتية، وهذه الاعتبارات تقول إن أهمية اسرائيل تقلصت لكنها لم تنتهِ فالولايات المتحدة راغبة وقادرة على إحداث ضغط على اسرائيل لتحقيق الاستقرار في المنطقة، والدليل على ذلك هو حجب ضمانات القروض الأمريكية.

تبلور في المناقشات تياران، احدهما أيّد وجهة النظر الأولى التي طرحها كل من زكريا حسين وزهيري، والآخر أيّد وجهة نظر شعث.

التيار الأول: يرى أن الولايات المتحدة لن تسعى إلى الضغط على اسرائيل، بل إن الولايات المتحدة هي التي خلقت بيئة التفاوض الحالية التي تخدم المصالح الاسرائيلية، فلقد حطمت القدرة العسكرية العراقية وتسعى الآن إلى استكمال تحطيمها، وتحاول تقليم أظافر ليبيا، بل أشار البعض إلى أن الإدارة الحالية تدعم اسرائيل، فسحب جيمس بيكر من منصب وزير الخارجية هذه الفترة يعني ترك الفرصة أمام الحكومة الاسرائيلية كي تقمع الانتفاضة وتقيم المستوطنات، وإذا نجح كلينتون كان معنى ذلك إعطاء إسرائيل القروض دون أي شروط.

التيار الثاني: يرى أن التزام الولايات المتحدة بتفوق اسرائيل ليس أبدياً، فالمصالح الأمريكية في المدى البعيد قد تعاني هذا الالتزام، فسعر الطائرة F: 16 يتزايد، كما أن استخدام الولايات المتحدة سلاح المعونة الاقتصادية للضغط على اسرائيل ليس جديداً. فلقد حدث ذلك من قبل، لكن الجديد أن ذلك يتم علناً وهذا لصالح العرب، وهذا يعطي مؤشراً على تناقص الأهمية الاستراتيجية لاسرائيل لدى أمريكا، وهو أمر مهم على المدى البعيد في تحديد مستقبل اسرائيل.

٣ ـ الموقف العربي

أجمع المتحدثون الثلاثة على ضعف الموقف العربي وإن اختلفوا حول مدى الحركة المتاحة أمامه، ففي حين أكد اللواء زكريا حسين ضرورة رأب الصدع العربي وتوحيد الصف، لم يعرب

كامل زهيري عن إمكانية ذلك لا سيما بعد حرب الخليج، الأمر الذي أيّده فيه شعث الذي أوضح أن حرب الخليج قد خلطت الأوراق على صانع القرار الفلسطيني، فمن الصعب الآن حساب عدد الحلفاء وعدد الأعداء.

على الجانب الآخر، كان شعث متفائلاً بمدى الحركة المتاح، وكانت الانتفاضة سبب تفاؤله، فلقد أوضح أنها البؤرة المشتعلة الوحيدة ضد العدو الاسرائيلي، كما أنها قد مثّلت ـ إلى جانب الاتجاهات السلامية الفلسطينية والموقف المصري ـ دوراً هاماً في التأثير في نتائج الانتخابات الاسرائيلية، وسهلت الطريق أمام صانع القرار الأمريكي لوقف ضمانات القروض، وقلصت من الهجرة الروسية إلى اسرائيل.

لذلك دعا شعث إلى ضرورة دعم النضال الفلسطيني [بشقيه الانتفاضي والسلامي] على المستويين العربي والدولي حتى يمكن تضييق الخناق على رابين «المراوغ»، ودفعه إلى تقديم الكثير حتى يحصل على ضمانات القروض، بدلاً من أن يحصل على هذه الضمانات من دون مقابل.

وفي المناقشات تبلورت ثلاثة مواقف، الأول متفائل، والثاني متشائم، والثالث مقترح.

الموقف المتفائل، يدعو إلى اتخاذ موقف عربي موحد ويؤمن بإمكانية تحقيق ذلك لأن التاريخ يوضح أن ذلك ممكن وأن صاحب الحق العربي دائماً ينتصر إذا ما وحّد موقفه وعبّأ موارده وحدّد هدفه.

الموقف المتشائم، يرى أن الطرف العربي ممزّق وضعيف، فهناك الخلافات الأردنية/ الفلسطينية/ السورية، أضف إلى ذلك ما ترتب على حرب الخليج من ضعف القدرات العراقية، وغياب استراتيجيا عربية موحدة لمواجهة الاستراتيجيا الاسرائيلية المعدّة منذ زمن بعيد.

الموقف المقترح، يرى هذا الموقف ضرورة اتخاذ الخطوات الآتية لمواجهة المرحلة القادمة:

أ ـ المطالبة بعرض النصوص الدينية الاسلامية التي تتناول الشخصية اليهودية وتعميقها في الناشئة العرب.

ب ـ المطالبة بضمانات دولية لحماية العرب والفلسطينيين من الاسرائيليين على غرار الضمانات الدولية لإسرائيل.

ج ـ التركيز على أن العرب لن يدخلوا في سباق تسلّح ضد اسرائيل والمطالبة بالمثل بالنسبة إلى اسرائيل.

د ـ إبراز الخبرة التاريخية التي تعطي وجود اليهود داخل الحضارة الاسلامية شرعية كأقلية تتمتع بالحقوق كافة.

هـ ـ معالجة التناقضات الموجودة واحتواؤها، خصوصاً تلك الموجودة بين الفلسطينيين والسوريين، وبين الفلسطينيين والأردنيين.

و ـ علينا أن نغرق تل أبيب بمبادرات ذات أهداف متباينة مثل إحراج القيادة الاسرائيلية، وكسب رأي عام داخل اسرائيل وخارجها، وكسب مزيد من الوقت.

ز ـ تحديد وتوضيح دور مصر في هذه المفاوضات مع وعي القيود المفروضة على صانع القرار المصري.

ح ـ استغلال بيئة المفاوضات وتشجيع صانع القرار الاسرائيلي على تقديم تنازلات بالضغط العربي أو الدولي.

رابعاً: رؤية نقدية للندوة

تعبِّر هذه الندوة عن قضية هامة جداً، فهي تجسيد لعلاقة قضية البحث العلمي بمفهوم وقضايا الأمة، ففي الوقت الذي تتعالى فيه الأصوات تنقد الباحثين وتتهمهم بأنهم يعيشون في وادٍ والأمة في وادٍ أخر، يأتي مركز الدراسات والبحوث السياسية في جامعة القاهرة لينفي هذا الاتهام، ويؤكد أن الباحثين العرب مهتمون بقضايا أمتهم، بل وبأخطر هذه القضايا وهي قضية الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وهو موقف محمود ندعو له بالاستمرار وبالشمول والتطرّق إلى قضايا أخرى.

أضف إلى ذلك أن تلك الندوة قد جمعت بين من لهم احتكاك مباشر بالكيان الاسرائيلي [عبد الستار الطويلة الذي حضر الانتخابات في اسرائيل، اللواء زكريا حسين الذي زار اسرائيل وتفاوض معها]، ومن لهم مصلحة مباشرة في نتائج هذه الانتخابات [نبيل شعث المسؤول الرسمي في منظمة التحرير]، أي أنها ندوة جمعت بين الأكاديمية والعملية بالنسبة إلى تناول الظاهرة محل الدراسة.

ومن باب الحرص على تطوير أداء الندوة مستقبلاً نقترح الآتي:

١ ـ أن تشمل الندوة أوراقاً مكتوبة عن رؤية القوى الاجتماعية المختلفة [اليهود الشرقيين ـ المهاجرين الجدد] للعملية السياسية داخل اسرائيل ولمستقبلها في المنطقة، خصوصاً أن الانتخابات المقبلة ستتم في ظل مرور فترة أطول على المهاجرين الروس مما قد يعدل من رؤيتهم.

٢ ـ السماح لمسؤولين من دول عربية تشارك في المفاوضات الآن بالحديث عن نتائج هذه الانتخابات مما يعطي شمولاً في ما يتعلق بالرؤية العربية.

٣ ـ السماح للقوى السياسية المختلفة داخل الوطن العربي بشكل عام، وفي مصر بشكل خاص، كي تعبّر عن رؤيتها نتائج هذه الانتخابات في أوراق مكتوبة.

٤ ـ إيجاد فريق يتابع بالتفصيل الفترات السابقة واللاحقة على الانتخابات داخل الكيان الاسرائيلي، على أن يتم تدريب هذا الفريق تدريباً جيداً على اللغة العبرية.

٥ ـ لماذا لا نسعى إلى إصدار تقرير سنوي عن اسرائيل من الداخل؟ ولماذا لا نسعى إلى الاستفادة من الجو السائد للوصول إلى أقصى درجة من التعرّف إلى الكيان الاسرائيلي؟

أضف إلى ذلك أن البناء القانوني المؤسسي لإسرائيل يحتاج إلى مزيد من البحث، فهذا البناء مهم للتعرّف إلى علاقة السلطات بعضها ببعض، ومعرفة آليات التأثير.

يشير التقرير إلى أهمية التفاعل الحضاري مع الكيان الاسرائيلي في ظل مرحلة المفاوضات، وأول عناصر هذا التفاعل يتمثّل في معرفة العدو، وهذه المعرفة سلاحنا في المستقبل كي نواجه عدونا بفاعلية أكثر. ويرى التقرير أن الندوة تمثّل بداية الطريق، فهل سيستمر هذا الاتجاه؟ □

موجز يوميات الوحدة العربية(*)
أيلول (سبتمبر) ١٩٩٢

اعداد: قسم التوثيق
في مركز دراسات الوحدة العربية

١ ـ العمل العربي المشترك

ـ اكد التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٩٢ ان مجموع الخسائر المادية المباشرة التي لحقت بالاقتصاد العربي نتيجة ازمة الخليج بلغ ٦٢٠ مليار دولار. ووصف التقرير الصادر في ابو ظبي امس الأول هذا المبلغ بأنه اكثر دقة من التقديرات السابقة للاضرار الناجمة عن الأزمة إبان العامين ١٩٩٠ و١٩٩١ (**الحياة**، لندن، ١٩٩٢/٩/٧).

ـ قدمت مصر اقتراحاً يدعو إلى إنشاء قيادة عسكرية مشتركة (مجلس لرؤساء الأركان) وقوة انتشار سريع تضم وحدات من جيوش البلدان الموقعة على «اعلان دمشق» (بلدان مجلس التعاون الخليجي وسوريا ومصر) وذلك لدراسته خلال اجتماع وزراء خارجية بلدان الاعلان في الدوحة (**الخليج**، الشارقة، ١٩٩٢/٩/٨). لكن عبد الله بشارة، الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي، اكد ان اجتماع الدوحة «غير مخصص للبحث في الاقتراح المصري» (**الخليج**، الشارقة، ١٩٩٢/٩/٩).

ـ عقد وزراء خارجية بلدان مجلس التعاون الخليجي (العربية السعودية، الكويت، سلطنة عُمان، الامارات العربية المتحدة، البحرين وقطر) سلسلة اجتماعات في جدة، اصدروا في ختامها بياناً اكدوا فيه تضامنهم مع الامارات في كل الاجراءات التي تتخذها لإثبات حقها بالسيادة على جزر «ابو موسى» و «طنب الكبرى» و «طنب الصغرى». ودان الوزراء الاجراءات التي اتخذتها ايران مؤخراً في جزيرة «ابو موسى» والتي تتعارض مع مبادىء تطوير العلاقات بين بلدان المجلس وطهران. وقد بحث الوزراء في مسألة اعلان الحظر على الطيران العراقي في جنوب العراق، فأكدوا حرصهم على وحدة العراق وسلامته الاقليمية، لكنهم اعتبروا «ان اعلان الحظر يأتي وفقاً للقرارات الدولية وفي اطار حرص المجتمع الدولي على وقف ممارسات السلطات العراقية» (**الخليج**، الشارقة، ١٩٩٢/٩/١٠).

ـ عقد وزراء خارجية بلدان «اعلان دمشق» (بلدان مجلس التعاون الخليجي وسوريا ومصر) اجتماعاً في الدوحة، اصدروا في ختامه بياناً اكدوا فيه دعمهم للامارات العربية المتحدة في كل ما تتخذه من اجراءات لتأكيد سيادتها على جزيرة «أبو موسى»، كما اكدوا

(*) حرصاً من مركز دراسات الوحدة العربية على أن تشكل هذه اليوميات مشروعاً توثيقياً شاملاً يعتمده الباحث العربي كمرجع اساسي، فقد تم توسيع اطارها ليضم ستة ابواب رئيسية هي: **العمل العربي المشترك**، **الصراع العربي ـ الاسرائيلي**، **العلاقات العربية ـ الدولية**، **العلاقات العربية ـ العربية**، **المجتمع المدني العربي** (الاتحادات العربية والمنظمات الشعبية والمؤتمرات القومية) و **شؤون قطرية** (التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الاقطار العربية وفق تسلسلها الزمني ومكان الحدث).

رفضهم استمرار «الاحتلال الايراني» لجزيرة «طنب الكبرى» و «طنب الصغرى». كذلك اكد الوزراء ان السلام الشامل في الشرق الأوسط لا يتحقق إلا بالانسحاب الاسرائيلي من كل الأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس والجولان وتمكين الشعب الفلسطيني من تقرير مصيره. وقد أوصى الوزراء بإنشاء لجنة مالية تقدم توصياتها لحكومات بلدان «اعلان دمشق» بهدف تحقيق التعاون الاقتصادي الأمثل بين بلدان الاعلان، في حين تجنبوا البحث في الاقتراح المصري الداعي إلى انشاء قوة أمنية ومجلس لرؤساء الأركان في بلدان اعلان دمشق، بعدما أعلنت ذلك الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي. كذلك تجنّب وزراء الاعلان البحث في منطقة الحظر الجوي التي اقامتها الولايات المتحدة والدول الغربية في جنوب العراق، لكنهم جدّدوا حرصهم على وحدة الأراضي العراقية وحمّلوا «السلطات العراقية مسؤولية المعاناة التي يتعرّض لها الشعب العراقي» (الخليج، الشارقة، ١١/٩/١٩٩٢).

- اختتم مجلس جامعة الدول العربية الذي انعقد أمس الأول على مستوى وزراء الخارجية أعمال دورته العادية الـ ٩٨ بإصدار بيان ختامي اكد فيه دعم الوزراء العرب لموقف الامارات العربية المتحدة في خلافها مع ايران على جزر «أبو موسى» و «طنب الكبرى» و «طنب الصغرى» وقرر رفع الانتهاكات الايرانية إلى الأمم المتحدة. وندّد المجلس بمواصلة اسرائيل تكثيف الاستيطان في الأراضي المحتلة، مؤكداً ان التسوية الشاملة في الشرق الأوسط لا يمكن تحقيقها من دون الالتزام بالقرارات الدولية. وقد قرر المجلس تشكيل لجنة وزارية للتحرّك مجدّداً لدى مجلس الأمن للتأكيد على عروبة القدس والتحذير من استبعادها من مفاوضات السلام. كما اكد المجلس عدم شرعية ضم الجولان السورية ودان استمرار الاحتلال الاسرائيلي لأجزاء من الجنوب اللبناني، مطالباً بتنفيذ القرار ٤٢٥ القاضي بالانسحاب الاسرائيلي الفوري وغير المشروط. وبحث المجلس في اقتراح مصري يدعو إلى ازالة أسلحة الدمار الشامل في المنطقة، فأكد ان ذلك ممكن بعد ان تستجيب اسرائيل للمطالب الدولية بالانضمام إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية وتضع منشآتها النووية تحت نظام الرقابة الدولية. وأعلن المجلس تضامنه مع الشعب الليبي في مواجهة التهديدات الغربية، داعياً مجلس الأمن إلى رفع الحصار المفروض على ليبيا. وتناول المجلس تطورات الأوضاع في العراق، فدعا بغداد إلى الالتزام بالقرارات الدولية المتعلقة بأزمة الخليج ووافق على ارسال مبعوث للأمين العام للجامعة العربية إلى كل من العراق والكويت لإيجاد حل سريع لمشكلة المحتجزين الكويتيين. وتجنب المجلس البحث في منطقة الحظر في جنوب العراق التي اقامتها الولايات المتحدة والدول الغربية، لكنه اكد في بيان صدر عن الأمين العام للجامعة عند بدء الاجتماعات رفضه التدخّل في شؤون العراق الداخلية وحرصه على وحدة العراق وسلامة اراضيه الاقليمية. وناشد المجلس الأطراف المتنازعة في الصومال وقف الحرب، داعياً إلى الإسراع في تقديم معونات الاغاثة الفورية للشعب الصومالي. وقد اكد المجلس ضرورة تنشيط الحوار العربي - الأوروبي والاهتمام بالأمن القومي العربي والتمسك بالحقوق العربية في الأنهار الدولية وخصوصاً حقوق سوريا والعراق في مياه دجلة والفرات والتمسك بالحقوق العربية في المياه في الأراضي المحتلة والأردن والجولان وجنوب لبنان (**النهار**، بيروت، ١٥/٩/١٩٩٢).

- دعا المؤتمر السادس عشر لقادة الشرطة العرب الذي انعقد في تونس أمس الأول إلى التنسيق والتعاون بين الأجهزة الأمنية العربية من أجل مكافحة ما وصفه المؤتمر بالتخريب وأعمال التطرف الديني (**القدس العربي**، لندن، ١٦/٩/١٩٩٢).

- دعا المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي في اجتماع عقده في تونس لمناقشة الاصلاحات الاقتصادية في البلدان العربية، الحكومات العربية إلى تحرير اقتصادات بلدانها والعمل على اتخاذ الاجراءات الهادفة إلى استقرار العملات الوطنية وتحرير القطاع الخاص لتشجيع الاستثمارات. واعتبر المجلس ان العقبات امام نشاطات القطاع الخاص في بعض البلدان العربية هي السبب في عدم تنفيذ اتفاقات التعاون بين البلدان العربية (**النهار**، بيروت، ١٧/٩/١٩٩٢).

- دعا وزراء الاعلام العرب في ختام أعمال دورتهم العادية الخامسة والعشرين في القاهرة إلى وضع خطة اعلامية لدعم الانتفاضة الفلسطينية ومكافحة هجرة اليهود إلى الأراضي المحتلة. ووافق الوزراء على خطة لمتابعة حملة نصرة الجنوب اللبناني تبلغ تكاليفها مليوناً و٩٥٠ الف دولار. وأصدر الوزراء بياناً ختامياً اكّدوا فيه دعمهم لموقف الامارات العربية المتحدة وحقها في السيادة على جزر «أبو موسى» و «طنب الكبرى» و «طنب الصغرى»، كما اكدوا دعمهم لموقف ليبيا وضرورة رفع الحصار عن الشعب الليبي. وأوصى الوزراء بإزالة المعوقات امام التبادل الاعلامي بين البلدان العربية وخفض تعريفة استخدام قنوات القمر الصناعي العربي لتسهيل زيادة استخدامها. ودعا

الوزراء إلى تقديم مساعدات عاجلة للصومال، وقرروا تشكيل لجنة لإنشاء مجلس وزاري متخصص للعمل الاعلامي العربي، كما قرروا تشكيل لجنة من خبراء الاعلام للبحث في ظاهرة العنف والتطرف الديني (الأهرام، القاهرة، ١٩٩٢/٩/٢١).

– أجرى وفد من المنظمة العربية للتنمية الزراعية محادثات مع المسؤولين في المجلس الثقافي للبنان الجنوبي حول الوضع الزراعي في الجنوب اللبناني. وصرح سعد عبادي، رئيس وفد المنظمة، بأن زيارته للجنوب تهدف إلى جمع المعلومات والقيام بدراسة ميدانية للأوضاع الزراعية تمهيداً لإعداد مشروع تنموي زراعي تشرف على تنفيذه المنظمة العربية (السفير، بيروت، ١٩٩٢/٩/٣٠).

٢ ـ الصراع العربي ـ الاسرائيلي

– وجهت سلطات الاحتلال الاسرائيلية اتهامات إلى الطالبة عبير الوحيدي في جامعة بيرزيت بالانتماء إلى حركة «فتح» في رام الله في الضفة الغربية المحتلة وتزعّم العديد من العمليات العسكرية على مدى سنتين ضد القوات الاسرائيلية (السفير، بيروت، ١٩٩٢/٩/٥).

– أفادت التقارير الواردة من القدس المحتلة أن مشروع الميزانية الاسرائيلية للسنة المالية ١٩٩٣ يخصص أكثر من مليار دولار للبناء في الأراضي المحتلة. وسيستخدم هذا المبلغ في استكمال بناء ١١ الف مسكن للمستوطنين اليهود في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين (القدس العربي، لندن، ١٩٩٢/٩/٧).

– أكد حافظ الأسد، الرئيس السوري، خلال استقباله في دمشق وفداً من أهالي مرتفعات الجولان المحتلة تقدمه الشيخ سلمان طاهر أبو صالح «أن الجولان لن يكون إلاّ سورياً عربياً وأن سوريا تريد سلام الشجعان الضامن لمصالح الجميع ولن يستطيع أحد إخراجها من مواقفها الوطنية والقومية إذا كانت هناك مطبات وكمائن» (السفير، بيروت، ١٩٩٢/٩/٩).

– شهدت الأراضي المحتلة اضراباً عاماً مع دخول الانتفاضة الفلسطينية شهرها الـ ٥٨. وقد استشهد شاب فلسطيني وأصيب ٧ آخرون بجروح في اشتباكات مع قوات الاحتلال شمال الضفة الغربية (القدس العربي، لندن، ١٩٩٢/٩/١٠). وذكرت الأنباء أن مواطنين فلسطينيين القوا زجاجات حارقة على سيارات اسرائيلية في طولكرم والخليل اسفرت عن اصابة أحد أفراد قوات الاحتلال واضرام النار في سيارة مستوطن يهودي (الأهرام، القاهرة، ١٩٩٢/٩/١٠).

– أكد بيل كلينتون، مرشح الحزب الديمقراطي للرئاسة الأمريكية، في اطار حملته الانتخابية تأييده المطلق لدعم اسرائيل، معتبراً أن المطلوب من العرب اتخاذ مبادرات ايجابية ووقف المقاطعة الاقتصادية لاسرائيل. ورأى أن «اسرائيل لا تزال تواجه مخاطر هجوم صواريخ سكود العراقية وتواجه الآن مخاطر صواريخ سكود جديدة من سوريا» (الحياة، لندن، ١٩٩٢/٩/١٠).

– عقدت «لجنة مراقبة التسلح في الشرق الأوسط» المنبثقة عن المفاوضات المتعددة الأطراف، اجتماعاً لها في موسكو بحضور ممثلين عن البلدان العربية باستثناء سوريا ولبنان اللتين جددتا اشتراطهما حضور المفاوضات المتعددة الأطراف بعد تحقيق تقدم في المفاوضات الثنائية. كذلك عقدت «لجنة مصادر المياه في الشرق الأوسط» اجتماعاً لها في واشنطن في اطار المفاوضات المتعددة الأطراف بغياب سوريا ولبنان أيضاً. وذكرت الأنباء أن الوفد المصري طالب لجنة مراقبة التسلح بفتح ملف الأسلحة النووية والكيميائية في المنطقة، لكن الجانب الاسرائيلي رفض هذا الاقتراح. وفيما يتعلق بلجنة المياه، فقد قدم الجانب الفلسطيني وثيقة اتهم فيها السلطات الاسرائيلية بمصادرة ٨٠ بالمئة من المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين، وطالب بوقف هذه الممارسات. ولم يصدر أي بيان حول أعمال اللجان، لكن الأنباء أكدت ان اللجان المنبثقة عن المفاوضات المتعددة الأطراف وخاصة لجنة اللاجئين واللجنة الاقتصادية ستعقد أعمالها في باريس واوتاوا خلال الشهرين المقبلين (النهار، بيروت، ١٩٩٢/٩/١٨).

– اختتم تشيان تشي شنغ، وزير الخارجية الصيني، محادثات أجراها مع اسحق رابين، رئيس الوزراء الاسرائيلي، في تل ابيب. وقال بيان اسرائيلي إن الوزير الصيني «استجاب لطلب اسرائيلي يدعو الصين إلى عدم بيع أسلحة لأي دولة في الشرق الأوسط» (النهار، بيروت، ١٩٩٢/٩/١٨).

– اختتمت الوفود العربية والاسرائيلية الجولة السادسة من المفاوضات الثنائية التي تواصلت على مدى شهر في واشنطن من دون احراز أي تقدم جوهري وفقاً لما أعلنه رؤساء الوفود على الرغم «من اعتبار الجولة السادسة ايجابية ومشجعة لمواصلة عملية السلام». وقد تميّزت هذه الجولة بتركيز اسرائيلي على سوريا، تمثل باقتراح اسرائيلي يدعو إلى

انسحاب اسرائيلي جزئي من الجولان مقابل معاهدة سلام شاملة مع سوريا بغض النظر عن مسار المفاوضات مع الأطراف المعنية الأخرى بالمفاوضات (لبنان، فلسطين والأردن). وأثار هذا الاقتراح ايتامار رابينوفيتش، رئيس الوفد الاسرائيلي المفاوض مع سوريا، وسط دعوات اسرائيلية لعقد لقاءات بين المسؤولين السوريين والاسرائيليين على مستوى عال. ورفض موفق العلاف، رئيس الوفد السوري، هذا الاقتراح، مؤكداً أن السلام الشامل يقضي بتطبيق القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ والانسحاب الكامل من الجولان وكل الأراضي العربية المحتلة. وعلى صعيد المفاوضات الاسرائيلية مع الجانب الفلسطيني، واصل الياكيم روبنشتاين، رئيس الوفد الاسرائيلي المفاوض مع الفلسطينيين، طرح اقامة «حكم ذاتي» ينبثق عنه مجلس اداري، معتبراً أن البحث في القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ مع الفلسطينيين يأتي في المرحلة النهائية من المفاوضات. وقابل الوفد الفلسطيني برئاسة حيدر عبد الشافي هذا الموقف الاسرائيلي بالتركيز على البحث في القرارات الدولية واقامة حكم ذاتي ينبثق عنه مجلس تمثيلي يتمتع بصلاحيات اشتراعية، الأمر الذي رفضه الوفد الاسرائيلي. كذلك اعلن عبد السلام المجالي، رئيس الوفد الأردني، أن المفاوضات مع الجانب الاسرائيلي في شأن قضية اللاجئين وحق العودة والشؤون الأمنية والأراضي المحتلة ما زالت مخيبة للآمال. اما على صعيد المفاوضات اللبنانية - الاسرائيلية، فقد واصل الوفد الاسرائيلي دعواته لإقامة معاهدة سلام شاملة مع لبنان، فيما شدّد الوفد اللبناني برئاسة سهيل شماس على تطبيق القرار ٤٢٥ قبل البحث في تطبيع العلاقات، الأمر الذي رفضه الجانب الاسرائيلي. وعلى الرغم من هذه المواقف، اعتبرت الجولة السادسة من المفاوضات في واشنطن «ايجابية»، واعلنت وزارة الخارجية الأمريكية أن الجولة السابعة من المفاوضات الثنائية ستعقد في واشنطن ابتداء من ٢١ تشرين الأول/ اكتوبر إلى ١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر المقبلين (**النهار**، بيروت، ١٩٩٢/٩/٢٥).

- أعلن مارلن فيتزووتر، الناطق باسم البيت الأبيض، أن واشنطن ستسلم اسرائيل طائرات هليكوبتر من طراز «اباتشي» و «بلاك هوك» كما ستخزن الولايات المتحدة معدات عسكرية في اسرائيل حفاظاً على تفوق تل أبيب العسكري النوعي على جيرانها في الشرق الأوسط كما سبق ان تعهدت ادارة جورج بوش، الرئيس الأمريكي (**النهار**، بيروت، ١٩٩٢/٩/٢٨).

- صرح ياسر عبد ربه، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، في حديث لصحيفة **النهار** بأن الاقتراح الاسرائيلي لإقامة كونفدرالية ثلاثية بين الأردن والأراضي المحتلة واسرائيل يهدف إلى مد الهيمنة الاسرائيلية إلى الأردن وإلى تحويل الحل المرحلي (فترة الحكم الذاتي) إلى حل نهائي. وشدّد على ان منظمة التحرير ترفض مثل هذه الاقتراحات كما ترفض فكرة أي حكم ذاتي لا يتمتع بصلاحيات اشتراعية (**النهار**، بيروت، ١٩٩٢/٩/٢٨).

- شهد الجنوب اللبناني مواجهات عنيفة بين رجال «المقاومة الاسلامية» وقوات الاحتلال الاسرائيلي وميليشيات لحد التابعة لقوات الاحتلال، أسفرت عن سقوط اثنين من المقاومين ومقتل اثنين من الميليشيات وجرح اثنين آخرين، اضافة إلى مقتل مواطنين واصابة ١٣ آخرين بجروح بسبب القصف الاسرائيلي الذي طاول قرى النبطية ومدينة صور للمرة الأولى منذ العام ١٩٨٥. وقد بدأت المواجهات اثر عملية نفذها رجال المقاومة في بلدة «رشاف» الواقعة في القطاع الغربي من الشريط الحدودي المحتل استهدفت ١٢ موقعاً لقوات الاحتلال والميليشيات التابعة لها. وقد استطاع رجال المقاومة السيطرة على مواقع الميليشيات لفترة زمنية محدودة وسط تبادل للقصف المدفعي بين مواقع المقاومة ومواقع الاسرائيليين والميليشيات، وتخلل القصف اطلاق صواريخ كاتيوشيا على الجليل في الأرض المحتلة (**السفير**، بيروت، ١٩٩٢/٩/٣٠).

٣ - العلاقات العربية - الدولية

- اختتمت في جاكرتا القمة العاشرة لحركة عدم الانحياز بإصدار بيان ختامي ندّد بسياسة التطهير العرقي التي يتبعها الصرب في البوسنة والهرسك، ودعا إلى إعادة النظر في بنية الأمم المتحدة وحق الفيتو في مجلس الأمن. وتناول البيان «المفاوضات العربية - الاسرائيلية» فأكد ضرورة تحقيق السلام في الشرق الأوسط على قاعدة الأرض مقابل السلام. وقد طالب البيان بزيادة المساعدات إلى الصومال، فيما تجاهل الاشارة إلى منطقة الحظر الجوي فوق جنوب العراق بسبب معارضة الكويت والسعودية ادراج هذه المسألة في البيان الختامي بناء على طلب عراقي (**السفير**، بيروت، ١٩٩٢/٩/٧).

- أكد ماوريزيو زيفيريرو، رئيس بعثة الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى العراق، لدى عودته من مهمة تفتيش استمرت أسبوعاً في العراق، أن بغداد اوقفت جهودها «لتطوير القنبلة الذرية» من أجل توجيه اهتمامها إلى اعادة بناء اقتصادها الذي خربته الحرب وهي وافقت على الخضوع لمراقبة طويلة الأمد تجريها

الأمم المتحدة (**النهار**، بيروت، ٨/٩/١٩٩٢).

– تبادلت تركيا والعراق الاتهامات في شأن دعم «الثوار الأكراد» المناهضين للحكومة التركية من جهة والثوار المناهضين للسلطة المركزية في بغداد من جهة أخرى. وقد وجّه تورغوت أوزال، الرئيس التركي، اتهامات إلى العراق بتسليح الثوار الأكراد المناهضين للحكومة التركية (**القدس العربي**، لندن، ٨/٩/١٩٩٢). وردت بغداد بتحذير السلطات التركية من وقوع المزيد من المتاعب الداخلية «إذا ما استمرت في مساندة الثوار في كردستان العراق» (**النهار**، بيروت، ١١/٩/١٩٩٢).

– أعلن جورج بوش، الرئيس الأمريكي، موافقته بيع العربية السعودية ٧٢ طائرة من طراز (ف – ١٥)، معتبراً أن هذه الصفقة التي تفوق قيمتها ٥ مليارات دولار في «مصلحة السلام العالمي» (**النهار**، بيروت، ١٢/٩/١٩٩٢). ودعا بوش الكونغرس الأمريكي إلى عدم معارضة هذه الصفقة التي ستحافظ على ١٥ ألف وظيفة لدى الشركة صانعة الطائرة (**السفير**، بيروت، ١٢/٩/١٩٩٢).

– أكدت وزارة الصحة العراقية أن العراق لم يتلق سوى ١٠ بالمئة من احتياجاته السنوية من الأدوية على الرغم من ندائه إلى المنظمات الدولية للمساعدة على سد النقص في الأدوية الناجم عن الحصار والحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة والدول الغربية على الشعب العراقي. وأوضح شوقي مرقص، المدير العام لوزارة الصحة العراقية، أن النقص في الأدوية سبب بوفاة حوالى ٨٦ ألف مواطن بينهم أكثر من ٢٧ ألفاً من الأطفال دون الخامسة من العمر عام ١٩٩١ (**القدس العربي**، لندن، ١٧/٩/١٩٩٢).

– أنهت الولايات المتحدة والأردن مناورات عسكرية مشتركة استمرت أسبوعاً في جنوب شرق عمان، كانت أرجئت في أيار/ مايو الماضي بسبب «استياء واشنطن مما تردد عن انتهاكات أردنية للحظر المفروض على العراق». وتوقع تقرير أمريكي أن تعاود واشنطن تنشيط برنامج المعونة العسكرية للأردن المجمّد منذ أزمة الخليج بسبب ما وصفته الادارة الأمريكية آنذاك بالموقف الأردني المتعاطف مع بغداد (**النهار**، بيروت، ٢١/٩/١٩٩٢).

– أعلنت وزارة الخارجية الهندية أنها ستعاقب شركة «يونايتد فوسفورس» الهندية بسبب اتفاقها مع سوريا على تزويدها ٩٠ طناً من المواد الكيميائية في شحنتين، تسلّمت سوريا الشحنة الأولى فيما اكتشفت الشحنة الثانية في آب/ اغسطس الماضي على متن سفينة ألمانية واعيدت إلى الهند على اثر احتجاج أمريكي لدى نيودلهي وتوجيه تحذير إلى ألمانيا. واعتبرت الخارجية الهندية «أن الصفقة غير قانونية»، فيما قالت تقارير أمريكية «أن شحنة الكيميائيات يمكن أن تستخدم في تصنيع غاز الأعصاب». لكن راجو شروف، رئيس الشركة الهندية، اكد «أن سوريا تقدمت بوثائق لاستيراد شحنة الكيميائيات لاستخدامها في «الفينيل» وهو مبيد شائع للحشرات» (**النهار**، بيروت، ٢٢/٩/١٩٩٢).

– أنهى فاروق الشرع، وزير الخارجية السوري، زيارة إلى طهران سلم خلالها هاشمي رفسنجاني، الرئيس الايراني، رسالة من حافظ الأسد، الرئيس السوري، تدعو إلى حل الخلاف بين طهران وأبو ظبي حول الجزر من خلال الحوار. ولم يصدر أي بيان رسمي حول نتائج زيارة الشرع في وقت اعتبرت صحيفة **طهران تايمس** الايرانية أن سوريا طرف «غير محايد» للتوسّط في النزاع على الجزر باعتبارها أيّدت موقف الامارات (**النهار**، بيروت، ٢٣/٩/١٩٩٢). لكن التقارير الواردة من الخليج أكدت اتجاه طهران نحو الحوار لتخفيف حدة التوتر في المنطقة. وعقدت في أبو ظبي اتساقاً مع هذه التقارير، محادثات تراسها مصطفى حائري فوميني، المدير العام لدائرة الخليج في وزارة الخارجية الايرانية، وسيف سعيد، نظيره الاماراتي، لتسوية الخلاف حول الجزر (**النهار**، بيروت، ٢٨/٩/١٩٩٢). إلاّ أن المحادثات لم تسفر عن أي تقدم، إذ أصرّ الجانب الايراني على اقتصار البحث في مسألة جزيرة «أبو موسى»، رافضاً ادراج مسألة السيادة على جزر «طنب الكبرى» و «طنب الصغرى»، معتبراً أن ذلك يمس بالسيادة الايرانية، فيما أصرّ الجانب الاماراتي على البحث في كل الجزر، محملاً ايران مسؤولية فشل المحادثات (**النهار**، بيروت، ٢٩/٩/١٩٩٢).

– تجدّد الخلاف بين الولايات المتحدة وسوريا في شأن توقيت اعادة تمركز القوات السورية في لبنان، إذ اعادت واشنطن تذكير سوريا بأنه «يتعين اتخاذ اجراء اعادة التمركز هذا الشهر»، فيما أكد فاروق الشرع، وزير الخارجية السوري، «أن اتفاق الطائف لا يحدّد موعداً أو شهراً محدداً لإعادة تمركز القوات السورية في لبنان وأن اجراء اعادة التمركز قد يحدث في أي وقت تحدّده حكومتا سوريا ولبنان» (**النهار**، بيروت، ٢٤/٩/١٩٩٢).

– قرر مجلس الأمن ابقاء الحظر المفروض على العراق منذ آب/ اغسطس ١٩٩٠ معتبراً أن العراق لم يلتزم بعد كل قرارات مجلس الأمن. كما أعدت

الادارة الأمريكية مشروعاً عرضته على اعضاء المجلس لاستخدام الأموال العراقية المجمّدة منذ حرب الخليج لتمويل ما تعتبره «عمليات الأمم المتحدة في العراق» (النهار، بيروت، ١٩٩٢/٩/٢٥).

ـ بدأ فريق من خبراء المياه في سوريا والعراق وتركيا اجتماعات في دمشق تستمر أربعة أيام للبحث في اقتسام موارد مياه نهري دجلة والفرات وذلك للمرة الأولى منذ آذار/ مارس ١٩٩٠ بعدما تعذّر عقد اجتماع الخبراء في اطار الاجتماع الـ ١٦ للجنة المشتركة للدول الثلاث بسبب حرب الخليج. ويأتي هذا الاجتماع بعدما قالت تركيا الشهر الماضي إنها لن تستخدم المياه سلاحاً ضد جيرانها، ووعدت سوريا بدورها بالتعاون الأمني مع تركيا و«الحد من نشاطات الثوار الأكراد من حزب «العمال الكردستاني» انطلاقاً من الأراضي السورية أو من سهل البقاع اللبناني» (النهار، بيروت، ١٩٩٢/٩/٢٩).

٤ ـ العلاقات العربية ـ العربية

ـ وقع عبد الله النسور، وزير التجارة الأردني، في ختام زيارة للقاهرة هي الأولى لمسؤول أردني منذ حرب الخليج، اتفاقاً تجارياً جديداً مع يسري مصطفى، وزير الاقتصاد المصري. ويقضي الاتفاق بزيادة التبادل التجاري وتسهيل نقل بضائع الترانزيت عبر البلدين واقامة المعارض والمراكز التجارية في كلا البلدين (الأهرام، القاهرة، ١٩٩٢/٩/٦).

ـ قال بدر جاسم اليعقوب، وزير الاعلام الكويتي، «إن الكويت لا تسعى إلى مقاطعة الصحافيين والكتّاب المصريين بسبب مواقفهم من أزمة الخليج «هي تتقبل الرأي الآخر وتؤمن بحرية الفكر». والجدير بالذكر أن الصحف المصرية كانت قد نشرت في آب/ اغسطس الماضي قائمة بأسماء الكتاب والفنانين المصريين، وقالت: «إن الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي قررت حظر منشوراتهم ومقاطعتهم بسبب مواقفهم المتعاطفة مع العراق في أزمة الخليج» (أخبار الخليج، المنامة، ١٩٩٢/٩/٨).

ـ قال عمر حسن البشير، رئيس مجلس «ثورة الانقاذ السوداني»، إن السودان مصرّ على حل مشكلة «حلايب» الحدودية مع مصر بالطرق السلمية لأن الحدود بين البلدان العربية حدود مصطنعة وضعها الاستعمار (الخليج، الشارقة، ١٩٩٢/٩/١٠).

ـ أجرى الياس الهراوي، الرئيس اللبناني، محادثات في دمشق مع حافظ الأسد، الرئيس السوري، تركزت على مرحلة ما بعد الانتخابات النيابية في لبنان وسبل تفعيل مؤسسات الدولة اللبنانية وتطبيق وثيقة الوفاق الوطني، اضافة إلى مواصلة التعاون والتنسيق بين البلدين توصلا إلى سلام عادل وشامل في المنطقة (السفير، بيروت، ١٩٩٢/٩/١٤).

ـ اعرب الشيخ سعد العبد الله الصباح، ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء الكويتي، في حديث لـ صحيفة نيوزويك الأمريكية نشر أمس عن تأييده وجوداً عسكرياً غربياً على المدى الطويل في الخليج، وكرّر تأييده إقامة منطقة محظورة على الطيران العراقي في جنوب العراق (القدس العربي، لندن، ١٩٩٢/٩/١٥).

ـ اجرى حافظ الأسد، الرئيس السوري، محادثات في الاسكندرية مع حسني مبارك، الرئيس المصري، تركزت على تطورات عملية السلام وضرورة تنسيق المواقف العربية والعمل على تطوير العلاقات الثنائية (الأهرام، القاهرة، ١٩٩٢/٩/١٧).

ـ أعلنت اللجنة الدولية للصليب الأحمر أن العراق سلم ٢٩ سيدة وطفلاً من رعايا الكويت. وأوضحت اللجنة أن العائدين الذين من بينهم ٥ أشخاص أعلنت الكويت أنهم مفقودون سلموا إلى مكتب اللجنة في بلدة «عرعر» وسينقل هؤلاء الأشخاص إلى الكويت (القدس العربي، لندن، ١٩٩٢/٩/١٧).

ـ قال معمر القذافي، الرئيس الليبي، إنه يأمل أن يربط «النهر العظيم» بالنيل، وطالب الليبيين الذين يقيمون في مناطق جافة بالإقامة والعيش على ضفاف النيل في مصر والسودان. وأضاف بأنه يأمل أن يتفهم المصريون أيضاً القيمة الاقتصادية والتاريخية الكبيرة لربط النيل بالنهر العظيم في طبرق، وأن يتعاونوا معه في تحقيق ذلك (القدس العربي، لندن، ١٩٩٢/٩/١٨).

ـ قالت الأنباء الواردة من الرياض إن عباس زكي، عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح» يشارك في أعمال لجنة التنسيق العسكري التابعة لمنظمة المؤتمر الاسلامي. وأوضح زكي أنه قدم للجنة مذكرة حول احتياجات الانتفاضة في الأراضي المحتلة من الدعم المادي. وأكد أن زيارته للسعودية تأتي بهدف المشاركة في أعمال اللجنة (القدس العربي، لندن، ١٩٩٢/٩/١٨).

ـ أجرى الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، رئيس دولة الامارات العربية المتحدة، محادثات في القاهرة مع حسني مبارك، الرئيس المصري، ذكرت الأنباء أنها تركزت على سبل تنسيق المواقف العربية ازاء الموقف من ضم ايران لجزيرة «أبو موسى» وتطوير العلاقات الثنائية بما في ذلك تقديم التسهيلات للجانب الاماراتي

للاستثمار في مصر (الأهرام، القاهرة، ١٩٩٢/٩/٢٥). وقد انتقل الشيخ زايد من القاهرة إلى دمشق وأجرى محادثات مماثلة مع حافظ الأسد، الرئيس السوري، وذلك في ضوء الوساطة السورية لتسوية الخلاف الاماراتي - الايراني عن طريق الحوار (النهار، بيروت، ١٩٩٢/٩/٢٥).

- أجرى ياسر عرفات، الرئيس الفلسطيني، محادثات في القاهرة مع حسني مبارك، الرئيس المصري، ذكرت الأنباء أنها تركزت على «محادثات السلام في المنطقة» وسبل تنسيق المواقف المصرية - الفلسطينية ازاء تطورات عملية السلام (الأهرام، القاهرة، ١٩٩٢/٩/٢٨).

- قالت وزارة الخارجية القطرية انها سلمت إلى محكمة العدل الدولية مذكرة عرضت فيها موقفها من الخلاف بين قطر والبحرين على السيادة على «جزر حوار»، وذلك رداً على المذكرة التي قدمتها البحرين في حزيران/ يونيو الماضي. وأوضحت الوزارة أن عرض الخلاف على المحكمة الدولية لحله وفقاً للقانون الدولي الذي ارتضاه الجانبان يبقى السبيل الأفضل لحل الخلاف ودياً (الحياة، لندن، ١٩٩٢/٩/٢٩).

- أعلن محمد سعيد، رئيس مجلس ادارة الشركة السعودية - العربية (سوميد) أن الشركة تبحث الآن في امكان انشاء جسر يربط بين «شرم الشيخ» المصرية والساحل السعودي تمر من تحته أنابيب لنقل النفط من نقطة انتهاء الجسر عند الساحل السعودي حتى منطقة بدايتها عند «العين السخنة» على خليج السويس لزيادة طاقة نقل النفط السعودي وتسهيل وصوله إلى المستهلكين على البحر المتوسط من خلال شبكة أنابيب لتكون بديلاً عن نقل النفط الخام بالناقلات (الحياة، لندن، ١٩٩٢/٩/٢٩).

- بدأت في الرياض اجتماعات سعودية - يمنية لتسوية النزاعات الحدودية بين البلدين. وذكرت تقارير واردة من الرياض أن الجانبين سيبحثان في اتفاق الطائف (١٩٣٤) الذي يعطي الرياض السيادة على مناطق نجران وجيزان وعسير والذي جدّد عام ١٩٧٤ وترفض اليمن تجديده للمرة الثانية باعتبار أن مدته تنتهي عام ١٩٩٤. والجدير بالذكر أن العلاقات اليمنية - السعودية تأثرت سلباً بأزمة الخليج حين وصفت الرياض موقف صنعاء بأنه مؤيد للعراق وأعقب ذلك ترحيل الآلاف من اليمنيين العاملين في السعودية (السفير، بيروت، ١٩٩٢/٩/٣٠).

- استقبل الملك حسين، العاهل الأردني، طه ياسين رمضان، نائب الرئيس العراقي، في أول لقاء على هذا المستوى بين البلدين منذ ١٣ شهراً. وقالت الأنباء الأردنية إن رمضان نقل إلى العاهل الأردني تمنيات صدام حسين، الرئيس العراقي، وتهانيه بشفائه اثر الجراحة التي أجريت له في اب/ اغسطس الماضي (النهار، بيروت، ١٩٩٢/٩/٣٠).

٥ - المجتمع المدني العربي

- دعت اللجنة التحضيرية للمنظمات العربية غير الحكومية المعنية بحقوق الانسان والمؤلفة من ممثلين عن المنظمة العربية لحقوق الانسان واتحاد المحامين العرب والمعهد العربي لحقوق الانسان، الحكومات العربية إلى المشاركة في مؤتمر الأمم المتحدة حول حقوق الانسان المقرر عقده في حزيران/ يونيو ١٩٩٣ في فيينا، والتصديق على المعاهدات والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الانسان (الاتحاد الاشتراكي، الدار البيضاء، ١٩٩٢/٩/١٠).

- أرسلت الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي برقية إلى أمير دولة قطر تعرب فيها عن أسفها واستنكارها لسحب جواز سفر عضو الأمانة العامة للمؤتمر د. علي خليفة الكواري وعدم تمكينه من حضور اجتماع الأمانة العامة الذي عقد يومي ٨ و٩ من أيلول/ سبتمبر الحالي. وجاء في البرقية أن سحب جواز خليفة أمر يتناقض مع أحد حقوق الانسان الرئيسية المقررة في المواثيق الدولية لحقوق الانسان. وقد قررت الأمانة العامة الطلب من المنظمة العربية لحقوق الانسان والمنظمات الأخرى المعنية بهذه الأمور اثارة هذا الموضوع مع الجهات المسؤولة في قطر والعمل على اعادة جواز السفر إلى خليفة الكواري (القدس العربي، لندن، ١٩٩٢/٩/١٧).

- أقرت الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي التي عقدت دورتها الرابعة في بيروت يومي ٨ و٩ أيلول/ سبتمبر الحالي برئاسة د. خير الدين حسيب، الأمين العام، وضع استراتيجيا وخطة عمل للمؤتمر القومي العربي والتحضير للمؤتمر القومي العربي الرابع. كما استعرضت الاتصالات الجارية لتشكيل هيئة قومية عليا لدعم الانتفاضة الفلسطينية وقررت الاستمرار في العمل لتشكيل هذه الهيئة. كذلك اطلعت الأمانة العامة على الاتصالات التي جرت للإعداد لعقد المؤتمر القومي - الاسلامي الذي دعا إلى انعقاده المؤتمر القومي العربي الثالث في نيسان/ ابريل الماضي، وقررت تشكيل اللجنة التحضيرية لهذا المؤتمر بهدف توفير الظروف الملائمة لانجاحه. وقد صدر عن الأمانة العامة بيان ختامي أفاد أن الأمانة العامة للمؤتمر القومي بحثت في الأوضاع العربية في ضوء تطورات

الوضع الدولي وانعكاساته على الوضع العربي، ورأت انه ليس في النظام العالمي بوضعه الحالي ما يدعو إلى التشاؤم أو التفاؤل الشديدين، وسيعتمد مقدار تأثير التطورات فيه على قدر ما يستطيع الوطن العربي أن يستفيد ويمارس قدراته الذاتية في توجيه التطورات القادمة في النظام العالمي إلى مصلحته، أو على الأقل بتقليل الآثار السلبية فيه. وأكد البيان الحاجة لنظرة جديدة في التعامل مع دول الجوار الجغرافي، وايران وتركيا واثيوبيا بشكل خاص، وضرورة تغيير النظرة من اعتبارهم خصوماً محتملين إلى قيام حوار وتخطيط وتنفيذ سياسات في اتجاه تحويلهم إلى جيران أصدقاء، والتشديد على الرابط الحضاري الاسلامي في هذا المجال، يتم التمهيد لذلك بإقامة حوار عربي - ايراني وكذلك حوار عربي - تركي على أعلى المستويات الفكرية والسياسية غير الرسمية. كما اكد البيان أن الأمانة العامة استعرضت ما وصلت إليه حالة النظام الاقليمي العربي من سوء وشلل وصراعات عربية - عربية نتيجة ازمة الخليج واختراق امريكي سافر للنظام الاقليمي العربي، فأكدت ضرورة اجراء مصالحة عربية شاملة بما فيها المصالحة الفكرية والسياسية بين النخبات العربية وبين الأنظمة العربية وممارسة كل الضغوط المختلفة من أجل ذلك لأن استمرار خلافاتها وصراعاتها سيؤدي إلى مزيد من الانهيار العربي. وفي هذا الإطار، قررت الأمانة العامة تأليف «لجنة مصالحة» من بين أعضاء المؤتمر القومي العربي تكون لها الاستقلالية والمصداقية والثقل السياسي والمعنوي تتولى الاتصالات اللازمة على المستويين الرسمي والشعبي ووفقاً لطبيعة كل مشكلة بما يضمن اكبر قدر من النجاح للتوفيق بين الأطراف العربية وتحقيق المصالحات. كذلك استعرضت الأمانة العامة تطورات القضية الفلسطينية و «مفاوضات السلام العربية - الاسرائيلية» التي بدأت منذ أكثر من ١٠ أشهر في مدريد، فأكدت ضرورة اتساع نطاق التمسك الشعبي العربي والاسلامي بالثوابت القومية والحقوق الوطنية الكاملة غير القابلة للتصرف، واعتبار أن أي نتيجة تفرزها اللحظة السياسية الراهنة، بكل ما فيها من وهن وإحباط وخيبة، لا تلزم الأمة العربية بجماهيرها وأجيالها القادمة. كما أكدت ضرورة دعم واستنهاض آليات ومؤسسات المقاومة الشعبية العارمة لا سيما الانتفاضة الشعبية المجيدة في فلسطين والمقاومة الباسلة في جنوب لبنان والتمسك بالهوية العربية للجولان. كذلك أكدت الأمانة العامة ضرورة تعزيز التعاون والتلاحم بين قوى المقاومة الحية في الأمة، ولا سيما بين التيارين القومي العربي والاسلامي وسائر التيارات المقاومة للهيمنة الاستعمارية للأمة، وضرورة الاستمرار في العمل لإحياء التضامن العربي على المستوى الرسمي وتعزيز الحريات الديمقراطية وصيانة حقوق الانسان باعتبار أن من شأن ذلك أن يسهم في تعبئة الطاقات العربية لمواجهة مخططات التيئيس والاحباط وإشغال المواطن العربي عن قضيته المركزية. وقد توقفت الأمانة العامة عند مسألة الحصار والحظر الجوي في العراق، فدعت الحكومات العربية والاسلامية كافة، والمجتمع الدولي بكل مؤسساته إلى تحمّل مسؤوليته الكاملة تجاه الشعب العراقي والعمل على رفع فوري وغير مشروط للحصار المضروب عليه، وإلى وقف هذا الانتهاك الفاضح للسيادة الوطنية العراقية المتمثل بفرض حظر جوي على شمال وجنوب العراق بكل ما يحمله هذا الانتهاك من بذور مشروع لتقسيم العراق والمنطقة بأسرها. كذلك دعت الأمانة العامة الحكومة العراقية إلى انتهاج سياسة الانفتاح الديمقراطي والحوار مع كل القوى السياسية المخلصة واعتماد المشاركة الشعبية واحترام حقوق الانسان، لأن من شأن مثل هذه الاجراءات أن تسهم في تعبئة الطاقات الشعبية العراقية لمواجهة المخططات الأجنبية وصياغة وحدة العراق الوطنية، وسد الطريق أمام محاولات الاستغلال الاستعمارية والصهيونية. واستعرضت الأمانة العامة الوضع في الخليج العربي، فنبهت إلى خطورة السيطرة الاستعمارية الأمريكية على المنطقة بترحيب النظم الحاكمة فيها وإلى خطورة الانكفاء الخليجي عن كل ما هو قومي وعربي، ودعت إلى التواصل على المستوى القومي مع شعوب اقطار الخليج ونخبه لإزالة الآثار السلبية لأزمة الخليج. كذلك تناولت الأمانة العامة الأوضاع في المغرب العربي، فدعت إلى رفع الحصار المفروض على ليبيا، كما طالبت السلطات الليبية بإجراء مراجعة سريعة لسياساتها وممارساتها باتجاه اطلاق الحريات الديمقراطية للحفاظ على حرية الوطن بوجه الغزاة والطامعين. وقد أعربت الأمانة العامة عن اسفها لتوقف مسار الديمقراطية في الجزائر، ومحاولات احتكار السلطة في تونس، فيما أشادت بالمقاومة الوطنية في جنوب لبنان ودعت إلى ازالة اجواء الانقسامات التي خيّمت على الانتخابات التي شهدها لبنان للمرة الأولى منذ ٢٠ عاماً، وإلى تشكيل الصندوق العربي والدولي لإعمار لبنان ودعم وحدته الوطنية (السفير، بيروت، ١٨/٩/١٩٩٢).

- اختتمت أمس الأول أعمال ندوة «المرأة العربية والابداع» التي عقدت على مدى أربعة أيام في بيروت بدعوة من اتحاد الكتاب العرب واتحاد الكتاب اللبنانيين. وقد بحثت الندوة التي شهدت مشاركة واسعة من المغرب وتونس والجزائر وليبيا ومصر وسوريا ولبنان والبحرين في واقع المرأة العربية

التاريخي والاجتماعي ونتاجها الابداعي في مجال الرواية والقصة والشعر والفنون على أشكالها (**السفير**، بيروت، ١٩٩٢/٩/٢٨).

- استضاف مركز دراسات الوحدة العربية د. برهان الدجاني في محاضرة عن «مستقبل الصراع العربي - الاسرائيلي» في دار الندوة في بيروت. وقد تحدّث المحاضر عن المسار الصهيوني ليستخلص منها استنتاجات تساعد على استشراف مستقبل الصراع العربي - الاسرائيلي، فأشار إلى فشل المشروع الصهيوني في التوصل إلى الحدود التي رسمها عام ١٩١٨، وإلى الهجرة المعاكسة من الأرض المحتلة والمشاكل الاسرائيلية الاقتصادية على الرغم من الأموال التي ضخّت في «اسرائيل» من المانيا وأمريكا والصهيونية العالمية، الأمر الذي يفسّر تطلع القيادات الاسرائيلية إلى الغاء المقاطعة العربية كهدف مرحلي. بالمقابل، تحدث المحاضر عن الاستراتيجية الصهيونية وعملها الدائب في تحديد معالم المرحلة المقبلة بكل خطواتها والظروف الملائمة التي هيأها العرب من خلال الصراعات العربية - العربية والصراعات الأهلية التي اضعفت الموقف العربي واسهمت في تنشيط الاستراتيجية الصهيونية، اضافة إلى مسلسل حروب عربية مع دول الجوار (الحرب العراقية - الايرانية) والحديث عن حروب المياه (نزاعات عربية - تركية). وخلص المحاضر إلى ان مواجهة التحديات تتطلب ايقاف الحروب المشتعلة وبناء جسم عربي متضامن عماده الفقري التكامل الاقتصادي (**النهار**، بيروت، ١٩٩٢/٩/٢٩).

٦ - شؤون قطرية

عمان

- أقر الملك حسين، العاهل الأردني، قانوناً يشرع الاحزاب السياسية في الأردن بعد حظرها ٣٥ عاماً. وينتظر نحو ٥٠ حزباً الحصول على الصفة القانونية قبل الانتخابات العامة المقرر اجراؤها في الأردن في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣ (**النهار**، بيروت، ١٩٩٢/٩/١).

- وجهت محكمة أمن الدولة الأردنية اتهامات إلى نائبين اسلاميين هما يعقوب قرش وليث سبيلات «بمحاولة تشكيل مجموعة من الاسلاميين تطلق على نفسها اسم (حركة شباب النفير الاسلامي) لقلب نظام الحكم بالثورة والتخريب» (**النهار**، بيروت، ١٩٩٢/٩/٢٤).

- نزل ثلث سكان الأردن إلى الشوارع (١,٢) مليون نسمة من أصل (٣,٤) عدد سكان الأردن لاستقبال الملك حسين، العاهل الأردني، لدى عودته إلى الأردن بعد العملية الجراحية التي أخضع لها الشهر الماضي في الولايات المتحدة. واعتبر الاستقبال الذي لاقاه الملك استفتاء شعبي على حكم العاهل الأردني الذي احتفل بالذكرى الـ ٤٠ لاعتلائه العرش الشهر الماضي (**النهار**، بيروت، ١٩٩٢/٩/٢٥).

الدوحة

- أصدر الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني، امير قطر، مرسوماً اميرياً بإعادة تشكيل مجلس الوزراء ودمج وزارتي المال والاقتصاد والتجارة في وزارة واحدة. وقد عيّن الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، ولي العهد وزيراً للدفاع، فيما عيّن حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني، وزيراً للخارجية (**الخليج**، الشارقة، ١٩٩٢/٩/٢).

الجزائر

- أصدرت غرفة الاتهام لمحكمة العاصمة الجزائرية أمراً بإيداع الرائد هجريس مسؤول الأمن الرئاسي منذ سنة ١٩٨٧ السجن واعتقال النقيب الصادق سايحية مسؤول الحماية المباشرة للرئاسة الجزائرية، وذلك للتحقيق معهما في ظروف اغتيال الرئيس الجزائري الراحل محمد بوضياف (**الاتحاد الاشتراكي**، الدار البيضاء، ١٩٩٢/٩/٤).

- أبدى رباح كبير، الناطق باسم «الجبهة الاسلامية للانقاذ» استعداد الجبهة لحوار مع السلطات الجزائرية شرط ان تطلق السلطات جميع المعتقلين وتوقف الاعتقالات العشوائية وتعيد نواب «الجبهة الاسلامية للانقاذ» إلى مناصبهم مع تنظيم دورة ثانية من الانتخابات (**النهار**، بيروت، ١٩٩٢/٩/١٨).

طرابلس

- أصدر مؤتمر الشعب العام الليبي قانوناً يسمح بتحويل المؤسسات العامة في البلاد إلى شركات خاصة، كما يسمح للأفراد أو المجموعات بممارسة المهن الحرة والاستثمار بحرية في القطاعات الخاصة وخصوصاً الصناعة والزراعة والتجارة والصحة. وينص القانون ايضاً على تقديم قروض لتسهيل عمل الشركات التي تتحول إلى القطاع الخاص ويمكن بذلك ان تعفى من الضرائب ثلاث سنوات (**النهار**، بيروت، ١٩٩٢/٩/٥).

دمشق

- أعلنت شركة «دير الزور» للنفط التابعة للحكومة

السورية انها ستقيم مجمعاً لانتاج النفط في منطقة «الجفرا» التابعة لمحافظة «دير الزور» في شرق البلاد تبلغ طاقتها القصوى ١٢٠ الف برميل من النفط يومياً (الحياة، لندن، ١٩٩٢/٩/٦).

جيبوتي

ـ اعلن احمد بولاليه باري، وزير داخلية جيبوتي، ان نسبة المشاركين في الاستفتاء على دستور البلاد الجديد تجاوزت ٧٠ بالمئة من مجمل عدد المقترعين البالغ عددهم ١٢٠ الفاً. وقال: إن ما يزيد على ٩٤ بالمئة قالوا «نعم للدستور الجديد الذي بموجبه سيتم اعتماد نظام التعددية الحزبية بعد عقد ونصف من سيطرة الحزب الواحد (التجمع الشعبي للتقدم) بقيادة حسن غوليد ابتيدون، الرئيس الجيبوتي، على مقاليد السلطة منذ استقلال جيبوتي عام ١٩٧٧. وقد نفى مؤمن بهدون فرح، وزير خارجية جيبوتي، اتهامات المعارضة القائلة بأن الحكومة «زورت نتيجة الاستفتاء»، فيما شدّد احمد ديني، رئيس «جبهة اعادة الوحدة والديمقراطية» المعارضة، على أن الجبهة «تعتبر نتيجة الاستفتاء باطلة ولاغية» (الحياة، لندن، ١٩٩٢/٩/٦).

الرباط

ـ اعلنت وزارة الداخلية المغربية أن ٩٩,٩٨ بالمئة من المشاركين في الاستفتاء وافقوا على مشروع الدستور المعدل الذي رفضه ٤٨٤٤ شخصاً فقط من اصل ١١ مليوناً ادلوا بأصواتهم. ويعطي مشروع الدستور المعدل مزيداً من الصلاحيات لرئيس الحكومة وللبرلمان من دون المسّ بصلاحيات الملك (الحياة، لندن، ١٩٩٢/٩/٦). وقد وصف عبد الرحمن اليوسفي، السكرتير الأول لـ «الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية» الذي قاطع الاستفتاء مع أحزاب معارضة اخرى هي «حزب الاستقلال» و «منظمة العمل» و «الديمقراطي الشعبي»، نتائج الاستفتاء بأنها «لعبة قديمة غير مقنعة بحدوث تطور في العملية الديمقراطية في البلاد» (الاتحاد الاشتراكي، الدار البيضاء، ١٩٩٢/٩/٧).

الكويت

ـ قررت الحكومة الكويتية إنشاء قوة امنية لجمع الأسلحة من المواطنين الكويتيين التي احتفظوا بها نتيجة انتشار الأسلحة في الكويت أثناء حرب الخليج، منعاً لاساءة استعمالها والحفاظ على أمن الكويت (الخليج، الشارقة، ١٩٩٢/٩/٦).

ـ طالب عبد الله النيباري، رئيس «المنبر الديمقراطي» في الكويت، بإصلاح عمل السلطة التنفيذية من خلال الفصل بين منصب ولي العهد ومنصب رئاسة الوزارة في الكويت. ويذكر أن الشيخ سعد العبد الله الصباح، ولي العهد الكويتي، عين عام ١٩٧٨ رئيساً للوزراء وبقي الدمج بين ولاية العهد ورئاسة الوزراء منذ ذلك الحين (القدس العربي، لندن، ١٩٩٢/٩/٩).

ـ أعيد فتح سوق الأوراق المالية في الكويت للمرة الأولى منذ حرب الخليج في آب/ اغسطس ١٩٩٠، لكنها لم تشهد اقبالاً ملحوظاً على شراء الأسهم بانتظار اختبار المستثمرين للسوق (النهار، بيروت، ١٩٩٢/٩/٢٩).

بيروت

ـ انتهت المرحلة الثالثة من الانتخابات النيابية في لبنان في الجنوب اللبناني بفوز «لائحة التحرير» التي شكّلها نبيه بري وزير الدولة، وسقوط تام لـ «لائحة ارادة الشعب» برئاسة كامل الاسعد، رئيس مجلس النواب السابق، فيما فاز من خارج «لائحة التحرير» مصطفى سعد، رئيس التنظيم الشعبي الناصري. وكانت المرحلة الأولى من الانتخابات قد أنجزت في ٢٣ آب/ اغسطس الماضي في الشمال والبقاع وتميّزت ببروز لائحة «حزب الله» في البقاع ولائحة عمر كرامي، رئيس الوزراء السابق في الشمال، ثم أنجزت المرحلة الثانية من الانتخابات في بيروت وجبل لبنان باستثناء دائرة كسروان «التي تأجلت الانتخابات فيها إلى تشرين الأول/ اكتوبر المقبل بسبب مقاطعة «القيادات المسيحية لها». وتميّزت هذه المرحلة بفوز لائحة وليد جنبلاط وزير الداخلية في الجبل، وببروز لائحة سليم الحص، رئيس الوزراء السابق، في بيروت (النهار، بيروت، ١٩٩٢/٩/٩).

ـ دعت الحكومة اللبنانية الهيئات الانتخابية في «دائرة كسروان» إلى انتخاب ٥ نواب في الحادي عشر من تشرين الأول/ اكتوبر المقبل، أي قبل انتهاء ولاية مجلس النواب الحالي بأربعة ايام، وذلك استكمالاً للانتخابات في جميع الدوائر اللبنانية ولتشكيل المجلس الجديد الذي سيضم ١٢٨ نائباً. انتخب منهم ١٢٣ وبقي ٥ اخرون نتيجة مقاطعة الانتخابات في كسروان الشهر الماضي (النهار، بيروت، ١٩٩٢/٩/١١).

ـ قرر مجلس الوزراء اللبناني قبول استقالة أربعة وزراء هم: سمير جعجع، وزير الدولة، وفارس بويز، وزير الخارجية، وسامي منقارة، وزير السياحة، وجورج سعادة، وزير البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية. وأسندت حقائب هؤلاء الوزراء إلى وزراء

حاليين في المجلس، إذ تم تعيين نصري المعلوف، وزير العدل، وزيراً للخارجية، وميشال سماحة، وزير الاعلام، وزيراً للسياحة، وميشال المر، وزير الدفاع، وزيراً للبريد والمواصلات. فيما لم تكن هناك حاجة إلى اسناد منصب جعجع إلى أي وزير باعتباره وزيراً بلا حقيبة. وبقرار مجلس الوزراء الذي اتخذ أمس بعد ٤ أشهر على قيام حكومة رشيد الصلح، رئيس الوزراء، يصبح نصاب جلسات مجلس الوزراء يحسب على أساس ٢٠ وزيراً بدلاً من ٢٤ (**النهار**، بيروت، ١٧/٩/١٩٩٢).

– أعلنت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي اللبناني استقالة جورج حاوي، الأمين العام للحزب من منصبه. وتأتي استقالة حاوي «بعد فشل مرشحي الحزب في الانتخابات النيابية الأخيرة وبروز تيارات داخل الحزب تسعى إلى تعديل برنامجه ليتلاءم مع التغيرات الحاصلة إثر تفكك الاتحاد السوفياتي السابق وانتهاء الحرب اللبنانية» (**القدس العربي**، لندن، ١٨/٩/١٩٩٢).

– توفي ميشال أبو جودة الصحافي اللبناني المعلق في صحيفة **النهار** والكاتب في القضايا العربية والمحلية، اثر نوبة قلبية ألمّت به (**السفير**، بيروت، ١٨/٩/١٩٩٢).

– أعلن فارس بويز، وزير الخارجية اللبناني السابق، تراجعه عن موقفه الداعي إلى مقاطعة الانتخابات، ورشح نفسه عن دائرة كسروان الانتخابية. وقال بويز إن المعارضة للانتخابات مفككة وغير كافية لإسقاط الانتخابات المقررة في ١١ تشرين الأول/ اكتوبر المقبل. ويأتي موقف بويز على رغم معارضة البطريرك الماروني مار نصر الله بطرس صفير والقيادات المسيحية في بكركي للانتخابات (**النهار**، بيروت، ٢٨/٩/١٩٩٢).

– قررت «كتلة التحرير» في ختام اجتماع لها عقدته في بيروت برئاسة نبيه بري، وزير الدولة، ترشيح بري لرئاسة مجلس النواب واجراء اتصالات مع الكتل النيابية الأخرى لدعم هذا الترشيح (**السفير**، بيروت، ٢٩/٩/١٩٩٢).

القاهرة

– دعا حسني مبارك، الرئيس المصري، في خطاب القاه في ذكرى المولد النبوي الشريف الجماعات والحركات الرافعة لراية الاسلام «إلى التخلي عن العنف والكف عن محاولات فرض الرأي على جماعة المسلمين والتحلّي بروح الوحدة الاسلامية الحقة» (**الأهرام**، القاهرة، ١١/٩/١٩٩٢).

– فاز «الاسلاميون» في مصر بغالبية مقاعد نقابة المحامين وحصلت قائمة «التيار الاسلامي» على ١٥ مقعداً من أصل مقاعد النقابة الـ ٢٤. مما يعطي هذا التيار سيطرة تامة على أعمال النقابة وهي إحدى أهم النقابات المهنية في مصر، واكثرها تأثيراً في الحياة السياسية (**النهار**، بيروت، ١٧/٩/١٩٩٢).

الرياض

– أصدر الملك فهد بن عبد العزيز، العاهل السعودي، مرسوماً بتعيين الشيخ محمد بن ابراهيم بن جبر، وزير العدل، رئيساً لمجلس الشورى الذي سيضم ٦٠ عضواً يعينهم الملك والذي نصّت على تأسيسه الاصلاحات الدستورية التي أعلنها العاهل السعودي في آذار/ مارس الماضي. وسيتمتع مجلس الشورى المقترح بصلاحيات استشارية فقط لكنه يسمح للسعوديين من خارج العائلة المالكة للمرة الأولى في ابداء رأيهم في ادارة شؤون الدولة (**النهار**، بيروت، ١٨/٩/١٩٩٢).

بغداد

– ذكرت الصحف العراقية أن فريقاً من المهندسين والعمال تمكّن من اعادة بناء قصر صدام حسين، الرئيس العراقي، في فترة لم تتجاوز ٧٩ يوماً. وقال محمود دياب الأحمد، وزير الاسكان العراقي، إن المنشآت الخاصة بإمدادات المياه والطاقة وشبكات الاتصال اللاسلكية والصناعات النفطية التي لحقت بها أضرار كبيرة خلال حرب الخليج أعيد تشغيلها في اطار حملة البناء التي قامت بها الحكومة العراقية لمواجهة نتائج حرب الخليج (**القدس العربي**، لندن، ١٨/٩/١٩٩٢).

– قالت المعارضة العراقية التي اجتمعت في اربيل في شمال العراق «انها ستشكل حكومة وقيادة جماعية وبرلمان يمثل مختلف التيارات المعارضة، تمهيداً لإسقاط نظام الحكم». وناشد بيان صادر عن المعارضة «الولايات المتحدة فرض منطقة حظر جوي فوق العراق بأكمله، وليس على شمال العراق وجنوبه فقط». وأشار البيان إلى حق «الأكراد في تقرير المصير في اطار وحدة أراضي العراق» (**النهار**، بيروت، ٢٨/٩/١٩٩٢).

صنعاء

– استنكر «المؤتمر الشعبي العام» الذي يتزعمه علي عبد الله صالح، الرئيس اليمني، ما وصفه بالاعتداءات الاجرامية التي استهدفت بعض قياديه مع اقتراب موعد الانتخابات التشريعية في تشرين الثاني/ نوفمبر المقبل. ودعا بيان صادر عن المؤتمر

الأحزاب السياسية اليمنية إلى وضع حد لخلافاتها داخل مجلس الرئاسة، محذراً من أن يؤدي تصاعد العنف إلى اعلان حالة الطوارىء في البلاد (السفير، بيروت، ١٩٩٢/٩/٢٢).

المنامة

ـ اظهرت ارقام رسمية اعلنت في البحرين أن الميزان التجاري للبحرين مني عام ١٩٩١ بعجز مقداره ٥٩٨ مليون دولار بعدما كان قد حقق فائضاً في السنة السابقة مقداره ١٨,٤ مليون دولار. وقالت مؤسسة نقد البحرين ان العوامل المرتبطة بحرب الخليج كانت السبب في هذا التحوّل المفاجىء (الحياة، لندن، ١٩٩٢/٩/٢٢).

الخرطوم

ـ اعلن عمر حسن البشير، رئيس مجلس ثورة الانقاذ السوداني، رفضه لعودة الأحزاب السياسية التي كان قد حلها بعد توليه السلطة في حزيران/ يونيو ١٩٨٩. وأكد انه لن يسمح بعودة الأحزاب السياسية، معتبراً «ان الثورة تفتح الباب امام كل سوداني يرغب في المشاركة فيها». وقال إن السودان اختار تطبيق الشريعة الاسلامية وإن كل أولئك الذين يعلنون الانتماء إلى الاسلام سيعتبرون جزءاً لا يتجزأ من الثورة بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية السابقة (السفير، بيروت، ١٩٩٢/٩/٢٢).

ـ ظهرت انشقاقات جديدة في صفوف «الجيش الشعبي لتحرير السودان» إذ رفض المتمردون في جبال النوبة الانضمام إلى متمردي «الجيش الشعبي» تمهيداً لإجراء حوار مع الحكومة السودانية (الحياة، لندن، ١٩٩٢/٩/٣٠).

صدر حديثاً

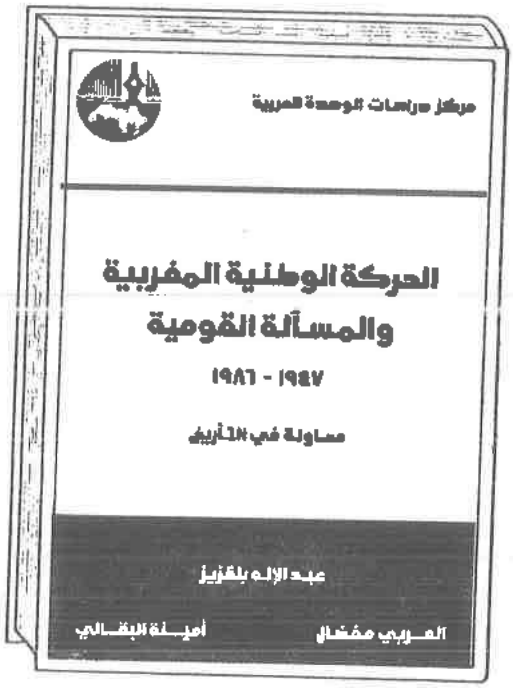

يهدف هذا الكتاب في اقسامه الثلاثة الرئيسية (التي تتوزع مواقف وارتباطات الحركة الوطنية المغربية بكل من: المسألة القومية، وقضايا الوحدة العربية، والقضية الفلسطينية) إلى إعادة تشكيل صورة عن واقع العلاقة بين المغاربة والمسألة القومية العربية، وإعادة الاعتبار إلى مسألة الارتباط الفكري والنفسي المباشر للمغاربة بالعروبة.

٢٩٥ صفحة

الثمن: ٨ دولارات أو ما يعادلها

* ببليوغرافيا

ببليوغرافيا الوحدة العربية

اعداد: قسم التوثيق
في مركز دراسات الوحدة العربية

أولاً: المصادر العربية

تاريخ وجغرافيا

كتب

١ ـ بدران، ابراهيم. **حول التاريخ والتقدم في الوطن العربي**. ط ١. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩١. ٢٩٣ ص.

٢ ـ حميدة، عبد الرحمن. **جغرافية الوطن العربي**. ط ١. بيروت: دار الفكر المعاصر؛ دمشق: دار الفكر، ١٩٩٠. ٤٢٠ ص.

٣ ـ زيادة، نقولا. **افريقيات: دراسات في المغرب العربي والسودان العربي**. لندن؛ بيروت: رياض الريّس للكتب والنشر، ١٩٩١. ٤٠٤ ص.

٤ ـ زيادة، نقولا. **شاميات: دراسات في الحضارة والتاريخ**. لندن: رياض الريّس للكتب والنشر، [د.ت.]. ٣٩١ ص.

انظر ايضاً: ١١٥

دوريات

٥ ـ أبا حسين، علي. «البحرين: كما يراها الرحالة الغربيون.» **الوثيقة**: السنة ١١، العدد ٢١، تموز/ يوليو ١٩٩٢. ص ٦٨ ـ ٨٩.

٦ ـ أبو صالح، صلاح الدين. «مدينة صيدا كنموذج للتوسع الحضري في لبنان.» **دراسات عربية**: السنة ٢٨، العدد ١٠ ـ ١١ ـ ١٢، أب/ اغسطس ـ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٢. ص ٩٣ ـ ١١٥.

٧ ـ بزي، مصطفى. «انتفاضة بنت جبيل وجبل عامل في الأول من نيسان ١٩٣٦.» **دراسات عربية**: السنة ٢٨، العدد ١٠ ـ ١١ ـ ١٢، أب/ اغسطس ـ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٢. ص ٦٥ ـ ٩٢.

٨ ـ التميمي، عبد الجليل. «سياسة الاتحاديين ببلاد الشام والثورة العربية سنة ١٩١٦، محاولة جديدة للفهم.» **المجلة التاريخية المغاربية**: السنة ١٩، العددان ٦٥ ـ ٦٦، أب/ اغسطس ١٩٩٢. ص ٧١ ـ ٩٧.

٩ ـ شهاب، فؤاد. «الاستراتيجية العثمانية في الثلث الأول من القرن السادس عشر.» **الوثيقة**: السنة ١١، العدد ٢١، تموز/ يوليو ١٩٩٢. ص ٤٢ ـ ٦٦.

١٠ ـ طه، جاد محمد. «العراق والكويت بين الحقائق والادعاءات التاريخية.» **عالم الكتاب**: العدد ٣٣، كانون الثاني/ يناير ـ آذار/ مارس ١٩٩٢. ص ٣٢ ـ ٤٤.

١١ ـ عبد القادر، محمد. «احياء التراث ونشره: دعم

للحاضر واستشراف للمستقبل.» **الوثيقة**: السنة ١١، العدد ٢١، تموز/ يوليو ١٩٩٢، ص ٩٠ ـ ١٢٧.
١٢ ـ عبد المنعم، محمد فيصل. «الحرب التي نشبت رغم أنف العسكريين.» **الباحث العربي**: العدد ٣٠، تموز/ يوليو ـ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٢. ص ٤٤ ـ ٥٠.
١٣ ـ غنيمي، زين الدين عبد المقصود. «الآثار البيئية للغزو العراقي على الكويت.» **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**: السنة ١٧، عدد خاص، أيار/ مايو ١٩٩٢. ص ٢١ ـ ٧٠.
١٤ ـ النابودة، حسن. «عُمان الداخل من ١٥٠٧ إلى ١٦٢٤ ميلادية: التركيبة القبلية والسياسية.» **الوثيقة**: السنة ١١، العدد ٢١، تموز/ يوليو ١٩٩٢. ص ١٣ ـ ٤٠.
انظر ايضاً: ٢٦، ٣٩، ٤٤، ١٣٠

مراجعة كتب

١٥ ـ تامر، عارف. «تاريخ الاسماعيلية.» **الناقد**: السنة ٥، العدد ٥٠، آب/ اغسطس ١٩٩٢. ص ٣٣ ـ ٣٥. (رضوان السيد)
١٦ ـ كوثراني، وجيه. «السلطة والمجتمع والعمل السياسي: من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام.» **الاجتهاد**: السنة ٤، العددان ١٥ ـ ١٦، ربيع وصيف ١٩٩٢. ص ٣٣٧ ـ ٣٤٩. (صالح زهر الدين)

سياسة وفكر قومي

كتب

١٧ ـ جعفر، قاسم محمد. **سورية والاتحاد السوفياتي: دراسة في العلاقات العربية ـ السوفياتية**. لندن: رياض الريّس للكتب والنشر، [د.ت.]. ٩٤ ص. (سلسلة قضايا راهنة؛ ٢)
١٨ ـ الريّس، رياض نجيب. **الخليج العربي ورياح التغيير: دراسة في مستقبل القومية العربية والوحدة والديمقراطية**. لندن: رياض الريّس للكتب والنشر، [د.ت.]. ٨٣ ص. (سلسلة قضايا راهنة؛ ١)
١٩ ـ صايغ، يزيد يوسف. **الأردن والفلسطينيون: دراسة في وحدة المصير أو الصراع الحتمي**. لندن: رياض الريّس للكتب والنشر، [د.ت.]. (سلسلة قضايا راهنة؛ ٣)
٢٠ ـ هاشم، علي. **رحلة عمر: الخليج العربي**. ط ١. لندن: قبرص: رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩١. ١٧٩ ص.
٢١ ـ يسين، السيد (محرّر). **آفاق التعاون العربي في التسعينات**. تأليف مجموعة من الباحثين والكتاب. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، [١٩٩١].

دوريات

٢٢ ـ احمد، زكي. «الديمقراطية في الخطاب الاسلامي الحديث والمعاصر.» **المستقبل العربي**: السنة ١٥، العدد ١٦٤، تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٢. ص ١١٢ ـ ١٢٢.
٢٣ ـ أمين، سمير. «الدولة والاقتصاد والسياسة في الوطن العربي.» **المستقبل العربي**: السنة ١٥، العدد ١٦٤، تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٢. ص ٤ ـ ٢٦.
٢٤ ـ برتس، فولكر. «نجاحات الاسلاميين في الوطن العربي: نظرة في عاديتها ونسبيتها.» **الاجتهاد**: السنة ٤، العددان ١٥ ـ ١٦، ربيع وصيف ١٩٩٢. ص ١٥٩ ـ ١٧٤.
٢٥ ـ بسيوني، درية شفيق. «الاستراتيجية الأميركية في الخليج العربي: الثوابت والمعطيات.» **الفكر الاستراتيجي العربي**: العدد ٤١، تموز/ يوليو ١٩٩٢. ص ٨٩ ـ ١٠٦.
٢٦ ـ البصري، محمد. «المغرب العربي بالمنظور الديمقراطي.» **المستقبل العربي**: السنة ١٥، العدد ١٦٤، تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٢. ص ١٢٣ ـ ١٣١.
٢٧ ـ بلقزيز، عبد الإله. «بعد الحقبة السوفييتية: العرب واحتمالات المستقبل.» **الموقف**: العدد ١، تموز/ يوليو ـ آب/ اغسطس ١٩٩٢. ص ٥١ ـ ٥٦.
٢٨ ـ بني هاني، عبد الرزاق ومحمد جهاد الشريدة. «الوحدة العربية من وجهة نظر المثقفين العرب: (دراسة استطلاعية).» **المستقبل العربي**: السنة ١٥، العدد ١٦٤، تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٢. ص ٢٧ ـ ٣٣.
٢٩ ـ بوكر، عبد اللطيف. «أين اتجاه المغرب العربي؟» **البحوث الاعلامية**: السنة ١، صيف ١٩٩٢. ص ١٥٢ ـ ١٥٤.
٣٠ ـ «بيان الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي حول الأوضاع العربية الراهنة.» **المستقبل العربي**: السنة ١٥، العدد ١٦٤، تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٢. ص ١٥٨ ـ ١٦٦.
٣١ ـ ثابت، مصطفى محمد عبد الحميد. «العلاقات

العربية ـ التركية بعد حرب الخليج: الطموحات الاقليمية والخيار الاستراتيجي الأطلسي.» **الفكر الاستراتيجي العربي**: العدد ٤١، تموز/ يوليو ١٩٩٢. ص ١٠٧ ـ ١٢٠.

٣٢ ـ الجابري، محمد عابد. «اليابان في الفكر العربي المعاصر.» **الموقف**: العدد ١، تموز/ يوليو ـ آب/ اغسطس ١٩٩٢. ص ٤٤ ـ ٥٠.

٣٣ ـ حتي، ناصيف يوسف. «مفهوم الأمن والتعاون بين دول البحر المتوسط.» **الباحث العربي**: العدد ٣٠، تموز/ يوليو ـ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٢. ص ٣٩ ـ ٤٣.

٣٤ ـ حجاب، محمد فريد. «أزمة الديمقراطية الغربية وتحدياتها في العالم الثالث.» **المستقبل العربي**: السنة ١٥، العدد ١٦٤، تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٢. ص ٦٩ ـ ٨٥.

٣٥ ـ الحسين، محمد. «تطور العلاقات بين القوى المعارضة والانظمة الحاكمة في الخليج.» **الجزيرة العربية**: السنة ٢، العدد ٢٠، ايلول/ سبتمبر ١٩٩٢. ص ٢٣ ـ ٢٥.

٣٦ ـ حمدان، ريتا. «أزمة «لوكربي»: التطورات والاحتمالات المستقبلية في ضوء الأبعاد التاريخية للصراع الليبي ـ الاميركي.» **الفكر الاستراتيجي العربي**: العدد ٤١، تموز/ يوليو ١٩٩٢. ص ١٢٥ ـ ١٦٢.

٣٧ ـ حمودة، حمدي. «ماذا بعد هذه الكارثة..؟!» **عالم الكتاب**: العدد ٣٣، كانون الثاني/ يناير ـ آذار/ مارس ١٩٩٢. ص ٦١ ـ ٦٤.

٣٨ ـ حوراني، فيصل. «الديمقراطية الفلسطينية في الممارسة.» **شؤون فلسطينية**: العددان ٢٣٣ ـ ٢٣٤، آب/ اغسطس ـ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢. ص ٣ ـ ١٧.

٣٩ ـ الخالدي، سهيل. «دور المهجّرين الجزائريين إلى بلاد الشام في حركة التحرر القومي العربي (١٨٤٧ ـ ١٩٨٧).» **الوحدة**: السنة ٨، العددان ٩٤ ـ ٩٥، تموز/ يوليو ـ آب/ اغسطس ١٩٩٢. ص ١٩٤ ـ ٢٠٥.

٤٠ ـ خليل، عوض. «م.ت.ف. والانتخابات الاسرائيلية: من الانكار إلى الرهان على التغيير.» **شؤون فلسطينية**: العددان ٢٣٣ ـ ٢٣٤، آب/ اغسطس ـ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢. ص ٦٦ ـ ٨٥.

٤١ ـ الدسوقي، مراد ابراهيم. «المناورة الاعلامية الأمريكية اثناء أزمة الخليج.» **الدراسات الاعلامية**: العدد ٦٨، تموز/ يوليو ـ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢. ص ٣٥ ـ ٤٣.

٤٢ ـ الربيعو، تركي علي. «الحركات الاسلامية في منظور الخطاب التقدمي العربي.» **الاجتهاد**: السنة ٤، العددان ١٥ ـ ١٦، ربيع وصيف ١٩٩٢. ص ١٧٥ ـ ٢٠٧.

٤٣ ـ الربيعي، اسماعيل نوري. «النظام الدولي الجديد والعرب: «برمجة الحصار جدولة الانقضاض».» **الجذور**: العدد ٢٣، ايلول/ سبتمبر ١٩٩٢. ص ٣٢ ـ ٣٦.

٤٤ ـ ريحانا، حبيب. «الجيش والمجتمع دراسة حالة: الجيش اللبناني.» **الفكر الاستراتيجي العربي**: العدد ٤١، تموز/ يوليو ١٩٩٢. ص ١٩٣ ـ ٢٠٧.

٤٥ ـ زبيدة، سامي. «الدولة القومية في «الشرق الأوسط».» **الاجتهاد**: السنة ٤، العددان ١٥ ـ ١٦، ربيع وصيف ١٩٩٢. ص ٩٩ ـ ١٢٠.

٤٦ ـ السماوي، أحمد. «مكانة القوة العسكرية في بناء نهضة الأمة.» **الموقف**: العدد ١، تموز/ يوليو ـ آب/ اغسطس ١٩٩٢. ص ٥٧ ـ ٦٢.

٤٧ ـ سيف، سعيد. «قطر ليست استثناء! النضال الديمقراطي منذ الستينات وموقف النظام من المطالب الشعبية.» **الجزيرة العربية**: السنة ٢، العدد ٢٠، أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢. ص ٣٠ ـ ٣٣.

٤٨ ـ الصباح، ميمونة خليفة. «الاستقلال ظاهرة سياسية هامة في تاريخ الكويت الحديث.» **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**: السنة ١٧، عدد خاص، أيار/ مايو ١٩٩٢. ص ١٢٧ ـ ١٦٩.

٤٩ ـ الصيد، حمادي. «نحو مفهوم جديد للموقف القومي.» **الموقف**: العدد ١، تموز/ يوليو ـ آب/ اغسطس ١٩٩٢. ص ٩١ ـ ٩٧.

٥٠ ـ العراقي، عاطف. «أزمة الخليج بين الحاضر والمستقبل.» **عالم الكتاب**: العدد ٣٣، كانون الثاني/ يناير ـ آذار/ مارس ١٩٩٢. ص ١٩ ـ ٢٣.

٥١ ـ عصفور، محمد. «العالم العربي بين الانهيار.. والسقوط والمؤامرة.» **عالم الكتاب**: العدد ٣٣، كانون الثاني/ يناير ـ آذار/ مارس ١٩٩٢. ص ٤ ـ ٥٧.

٥٢ ـ عقل، محمد. «الوحدة.. أو انهيار حلم!» **المنبر**: العدد ٧٨، آب/ اغسطس ١٩٩٢. ص ٣٠ ـ ٣٢.

٥٣ ـ «عمان، التفكير الجديد في حركة المعارضة: نقاط القوة والضعف.» **الجزيرة العربية**: السنة ٢، العدد ٢٠، ايلول/ سبتمبر ١٩٩٢. ص ٣٤ ـ ٣٧.

٥٤ ـ عيسى، عماد الدين. «أمن الخليج ورؤية الصراع الدولي.» **عالم الكتاب**: العدد ٣٣، كانون الثاني/ يناير ـ آذار/ مارس ١٩٩٢. ص ٥٨ ـ ٦٠.

٥٥ ـ غنيم، سيف الدين. «المعارضة العراقية متخوّفة من الرؤية الطائفية المؤثرة على الموقف السعودي: هوامش نقدية على العلاقة السعودية مع المعارضة

العراقية.» **الجزيرة العربية**: السنة ٢، العدد ٢٠، أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢. ص ١٠ ـ ١٢.
٥٦ ـ قاسم، رياض. «مخيم الشباب القومي العربي الثالث. عجلون (الأردن) ١٢ ـ ٢٦ آب/ اغسطس ١٩٩٢.» **المستقبل العربي**: السنة ١٥، العدد ١٦٤، تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٢. ص ١٦٧ ـ ١٧٦.
٥٧ ـ كيالي، ماجد. «النظام الاقليمي في الشرق الأوسط ومفهوم التسوية الأميركية ـ الاسرائيلية.» **الفكر الاستراتيجي العربي**: العدد ٤١، تموز/ يوليو ١٩٩٢. ص ٥٥ ـ ٨٧.
٥٨ ـ محمد، سلمان. «المعارضة الخليجية: نقاط الضعف ومهام المرحلة.» **الجزيرة العربية**: السنة ٢، العدد ٢٠، أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢. ص ٢٨ ـ ٢٩.
٥٩ ـ محمود، ابراهيم. «فلسفة «نهاية التاريخ» الأمريكية.» **المستقبل العربي**: السنة ١٥، العدد ١٦٤، تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٢. ص ١٣٢ ـ ١٤٣.
٦٠ ـ المصري، جورج. «الدولة الفلسطينية: تجربة الماضي وامكانات الحاضر والمستقبل.» **الاجتهاد**: السنة ٤، العددان ١٥ ـ ١٦، ربيع وصيف ١٩٩٢. ص ٢٥١ ـ ٢٧٤.
٦١ ـ نافعة، حسن. «مبادىء الجيواستراتيجية المصرية.» **الفكر الاستراتيجي العربي**: العدد ٤١، تموز/ يوليو ١٩٩٢. ص ١٦٣ ـ ١٦٩.
٦٢ ـ الهاجري، يوسف. «الخلاف الحدودي السعودي ـ القطري: هل يفرز محاور قيادية جديدة في الجزيرة العربية؟» **الجزيرة العربية**: السنة ٢، العدد ٢٠، أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢. ص ١٣ ـ ١٥.
٦٣ ـ هاشم، أحمد عمر. «حرب الخليج: الراي والراي الآخر.» **عالم الكتاب**: العدد ٣٣، كانون الثاني/ يناير ـ آذار/ مارس ١٩٩٢. ص ٢٦ ـ ٣٣.
٦٤ ـ هلال، علي الدين. «ماذا لو توقفت المفاوضات.» **الباحث العربي**: العدد ٣٠، تموز/ يوليو ـ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٢. ص ٩ ـ ١٢.
٦٥ ـ يعقوب، محمد حافظ. «الخديعة والكلمات: دراسة في مفهوم الاستبداد العادل.» **الاجتهاد**: السنة ٤، العددان ١٥ ـ ١٦، ربيع وصيف ١٩٩٢. ص ٦٣ ـ ٩٨.
انظر ايضاً: ٧، ٨، ٩، ١٠، ٨٨، ١٠٢، ١٢٥، ١٣٧، ١٤٤

مراجعة كتب

٦٦ ـ الأيوبي، نزيه نصيف. «العرب ومشكلة الدولة.» **الاجتهاد**: السنة ٤، العددان ١٥ ـ ١٦، ربيع وصيف ١٩٩٢. ص ٣٥١ ـ ٣٥٥. (خالد زيادة)
٦٧ ـ بدوي، جمال. «أيام بغداد السوداء: دماء في الخليج.» **عالم الكتاب**: العدد ٣٣، كانون الثاني/ يناير ـ آذار/ مارس ١٩٩٢. (محمد محمود عبد الرزاق)
٦٨ ـ الجابري، محمد عابد. «العقل السياسي العربي.» **الاجتهاد**: السنة ٤، العددان ١٥ ـ ١٦، ربيع وصيف ١٩٩٢. ص ٣٦٣ ـ ٣٩٦. (نظير الجاهل)
٦٩ ـ جلاب، فيليب. «الراي الآخر في كارثة الخليج.» **عالم الكتاب**: العدد ٣٣، كانون الثاني/ يناير ـ آذار/ مارس ١٩٩٢. ص ١١٥ ـ ١١٧. (أحمد اسماعيل)
٧٠ ـ شرابي، هشام. «البنية البطركيّة.» **الاجتهاد**: السنة ٤، العددان ١٥ ـ ١٦، ربيع وصيف ١٩٩٢. ص ٤٢١ ـ ٤٤١. (أحمد موصللي)
٧١ ـ الصرّاف، علي. «اليمن الجنوبي: الحياة السياسية من الاستعمار إلى الوحدة.» **الناقد**: السنة ٥، العدد ٥٢، تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٢. ص ٦٤ ـ ٦٥. (محمود حيدر)
٧٢ ـ صفوة، نجدة فتحي. «من نافذة السفارة: العرب في ضوء الوثائق البريطانية.» **الناقد**: السنة ٥، العدد ٥٠، آب/ اغسطس ١٩٩٢. ص ٤٠ ـ ٤٢. (صلاح مهدي)
٧٣ ـ العروي، عبد الله. «مفهوم الدولة.» **الاجتهاد**: السنة ٤، العددان ١٥ ـ ١٦، ربيع وصيف ١٩٩٢. ص ٣٥٧ ـ ٣٦١. (خالد زيادة)
٧٤ ـ غليون، برهان. «نقد السياسة: الدين والدولة.» **الاجتهاد**: السنة ٤، العددان ١٥ ـ ١٦، ربيع وصيف ١٩٩٢. ص ٤٦٣ ـ ٤٨٣. (عبد الإله بلقزيز)
٧٥ ـ الغنيم، عبد الله يوسف. «الكويت وجوداً وحدوداً.» **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**: السنة ١٧، عدد خاص، أيار/ مايو ١٩٩٢. ص ١٩٥ ـ ٢٠٠. (نجاة الجاسم)
انظر ايضاً: ١٦

اقتصاد

دوريات

٧٦ ـ ابو زكي، فيصل. «المصارف العربية في الخارج: انحسار تحت وطأة الأزمات.» **الاقتصاد والاعمال**: السنة ١٤، عدد خاص، أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢. ص ٧ ـ ١٦.

٧٧ ـ البرجي، نبيه. «رقصة البطريق حول... النفط العربي إنهم يقتلون الشرق الأوسط...!!.» **الاقتصاد والأعمال**: السنة ١٤، العدد ١٥٣، أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢. ص ٣٦ ـ ٣٧.

٧٨ ـ البستاني، باسل. «دور الدولة والقطاع الخاص في العمل الاقتصادي العربي المشترك.» **دراسات عربية**: السنة ٢٨، العدد ١٠ ـ ١١ ـ ١٢، آب/ اغسطس ـ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٢. ص ١٢ ـ ٢٧.

٧٩ ـ «تكثيف الجهود في سبيل إنشاء سوق مالية عربية موحدة.» **المصارف العربية**: السنة ١٢، العدد ١٤٠، آب/ اغسطس ١٩٩٢. ص ١٨ ـ ٢٠.

٨٠ ـ ثابت، أحمد. «تنظيم هجرة العمالة العربية بعد حرب الخليج.» **الفكر الاستراتيجي العربي**: العدد ٤١، تموز/ يوليو ١٩٩٢. ص ١٢١ ـ ١٢٤.

٨١ ـ الدهان، أميمة. «الاستشارة المصرفية العربية: المفهوم، والواقع، والآفاق المستقبلية.» **المصارف العربية**: السنة ١٢، العدد ١٤١، أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢. ص ٥١ ـ ٥٧.

٨٢ ـ زكي، رمزي. «هذه الليبرالية الجديدة المتوحشة... ملاحظات حول تراجع دور الدولة في النشاط الاقتصادي.» **الفكر الاستراتيجي العربي**: العدد ٤١، تموز/ يوليو ١٩٩٢. ص ٢٠٩ ـ ٢٤٩.

٨٣ ـ «السياسة الاقتصادية للمملكة: تناقص الايرادات المالية وأثرها على الوضع الداخلي.» **الجزيرة العربية**: السنة ٢، العدد ٢٠، أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢. ص ٢٠ ـ ٢٢.

٨٤ ـ شهاب، عماد. «المصارف العربية في الخارج: التحديات المرتقبة وسبل معالجتها.» **المصارف العربية**: السنة ١٢، العدد ١٤٠، آب/ اغسطس ١٩٩٢. ص ٣٢ ـ ٤٥.

٨٥ ـ شهاب، عماد. «المصارف القطرية تتجاوز بنجاح آثار أزمة الخليج وتعزز وضعية أدائها وأموالها الخاصة.» **المصارف العربية**: السنة ١٢، العدد ١٤١، أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢. ص ٤٠ ـ ٤٩.

٨٦ ـ العبادي، شاذلي. «قضية التفويت والخوصصة في تونس: الواقع والآفاق.» **الموقف**: العدد ١، تموز/ يوليو ـ آب/ اغسطس ١٩٩٢. ص ١٠٦ ـ ١٤٣.

٨٧ ـ عبد الله، حسين. «نحو سياسة نفطية منسقة عربياً.» **النفط والتعاون العربي**: السنة ١٧، العدد ٦٢، صيف ١٩٩٢. ص ٥٥ ـ ٨٤.

٨٨ ـ عبد المنعم، أحمد فارس. «حدود الخطر الاقتصادي لاسرائيل على التنمية العربية إذا نجحت المفاوضات العربية الاسرائيلية.» **الباحث العربي**: العدد ٣٠، تموز/ يوليو ـ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٢. ص ١٧.

٨٩ ـ «المصارف اللبنانية أمام تحديات الظروف أم متطلبات الاصلاح؟» **الاقتصاد والأعمال**: السنة ١٤، عدد خاص، أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢. ص ٤٩ ـ ٥٠.

٩٠ ـ ونسادة، الطيب. «الغاز الطبيعي ومجالات استخدامه في الوطن العربي.» **النفط والتعاون العربي**: السنة ١٧، العدد ٦٢، صيف ١٩٩٢. ص ١١٥ ـ ١٤٦.
انظر ايضاً: ٢٣

اجتماع

كتب

٩١ ـ الحاج، حاتم محمد. **حاجة الانسان العربي للنقل والاتصالات**. ط ١. سوريا: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر: الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ١٩٩١. ١٥٦ ص.

٩٢ ـ حنا، ميلاد ومحمد أحمد عجلان. **حاجة الانسان العربي للإسكان والكساء**. ط ١. سوريا: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر؛ الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ١٩٩١. ١٦٣ ص.

٩٣ ـ رحماتو، ديساليجن. **منظمات الفلاحين في افريقيا**. ترجمة علي فهمي. القاهرة: مركز البحوث العربية، ١٩٩٢.

٩٤ ـ مصطفى، محمد سمير ومصطفى خوجلي وحسن الابراهيم. **حاجة الانسان العربي للغذاء والصحة ورعاية الطفولة**. ط ١. سوريا: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر: الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ١٩٩١. ٢١١ ص.

دوريات

٩٥ ـ أم الهدى، زينب. «مقاربة لمشكلة الأمية في واقع المرأة المغربية.» **رسالة الأسرة**: السنة ١، العدد ٤، أيار/ مايو ١٩٩٢. ص ١١ ـ ١٧.

٩٦ ـ بوطالب، نجيب. «مدخل سوسيولوجي للعنف المنظم.» **الموقف**: العدد ١، تموز/ يوليو ـ آب/ اغسطس ١٩٩٢. ص ٦٣ ـ ٦٧.

٩٧ ـ الخطابي، ابراهيم محمد. «اشكالية المرأة المغربية في الاعلام.» **الدراسات الاعلامية**:

العدد ٦٨، تموز/ يوليو - أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢. ص ٦٥ - ٧١.

٩٨ - الذوادي، محمود. «تأملات في أصالة الديمقراطية.» **الموقف**: العدد ١، تموز/ يوليو - آب/ اغسطس ١٩٩٢. ص ٣٦ - ٤٣.

٩٩ - شلق، الفضل. «الثقافة والديمقراطية والتغيير.» **الاجتهاد**: السنة ٤، العددان ١٥ - ١٦، ربيع وصيف ١٩٩٢. ص ٥ - ٩.

١٠٠ - الظفيري، عبد الوهاب محمد. «العدوان العراقي على دولة الكويت وآثاره المادية والمعنوية على مؤسسات الرعاية الاجتماعية: دراسة استطلاعية.» **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**: السنة ١٧، عدد خاص، أيار/ مايو ١٩٩٢. ص ١٠٩ - ١٢٤.

١٠١ - لبيب، الطاهر. «هل الديمقراطية مطلب اجتماعي؟» **الموقف**: العدد ١، تموز/ يوليو - آب/ اغسطس ١٩٩٢. ص ١٠ - ٢٣.

١٠٢ - الهرماسي، عبد اللطيف. «جماعات الاسلام السياسي في المغرب العربي.» **الموقف**: العدد ١، تموز/ يوليو - آب/ اغسطس ١٩٩٢. ص ٦٨ - ٧٨.

انظر ايضاً: ٦، ٧، ١٤، ٢٦، ٤٤، ٥٦، ١٣٠، ١٤٤، ١٤٧

مراجعة كتب

١٠٣ - براند، لوري أ. «الفلسطينيون في العالم العربي: بناء المؤسسات والبحث عن الدولة.» **شؤون فلسطينية**: العددان ٢٣٣ - ٢٣٤، آب/ اغسطس - أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢. ص ١١٥ - ١١٩. (فايز سارة)

١٠٤ - زايد، أحمد. «خطاب الحياة اليومية في المجتمع المصري.» **المستقبل العربي**: السنة ١٥، العدد ١٦٤، تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٢. ص ١٥١ - ١٥٧. (فتحي أبو العينين)

انظر ايضاً: ١٦

قانون وادارة عامة

كتب

١٠٥ - صباغ، نداء. **محاكمة شعب: لوكربي**. تقديم كريم بقرادوني. ط ١. [د.م.]: دار الصداقة، ١٩٩٢.

دوريات

١٠٦ - ابو ساحلية، سامي عوض الذيب. «حقوق الانسان المتنازع عليها بين الغرب والاسلام.» **المستقبل العربي**: السنة ١٥، العدد ١٦٤، تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٢. ص ٨٦ - ١١١.

١٠٧ - حنفي، حسن. «حرية الفكر والاعتقاد والتعبير.» **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي**: العدد ٧، تموز/ يوليو ١٩٩٢. ص ٢٠ - ٢٤.

١٠٨ - زريق، برهان. «المسألة الليبية وأسطورة الإله جانوس المؤتمر الوطني للطفولة.» **الوحدة**: السنة ٨، العددان ٩٤ - ٩٥، تموز/ يوليو - آب/ اغسطس ١٩٩٢. ص ١٨٣ - ١٨٧.

١٠٩ - زيداني، سعيد. «بعض المقومات الأساسية للديمقراطية وحقوق الانسان.» **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي**: العدد ٧، تموز/ يوليو ١٩٩٢. ص ١٦ - ٢٠.

١١٠ - العبادي، عبد الرؤوف. «الديمقراطية وخطاب الشرعية الدولية.» **الموقف**: العدد ١، تموز/ يوليو - آب/ اغسطس ١٩٩٢. ص ٢٤ - ٣٥.

١١١ - عبد الرحمن، يوسف. «إعدام المطلوبين للاحتلال من غير قضاة ومدعين.» **الجذور**: العدد ٢٢، أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢. ص ١٢ - ١٧.

١١٢ - العوضي، بدرية عبد الله. «الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الانساني اثناء الاحتلال العراقي لدولة الكويت.» **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**: السنة ١٧، عدد خاص، أيار/ مايو ١٩٩٢. ص ٧١ - ١٠٧.

١١٣ - كركي، عادل. «واقع الادارة المحلية في محافظة الكرك آراء وتطلعات.» **راية مؤتة**: السنة ١، العدد ١، أيار/ مايو ١٩٩٢. ص ١٤٣ - ١٥٥.

ثقافة

كتب

١١٤ - بابيل، نصوح. **صحافة وسياسة: سورية في القرن العشرين**. لندن: رياض الريّس للكتب والنشر، [د.ت.]. ٥٢٥ ص.

١١٥ - توما، حبيب حسن [واخ...]. **دراسات في الموسيقى العربية: موسيقى المدينة**. اعداد شهرزاد قاسم حسن. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٢.

١١٦ - القمني، سيد. **الأسطورة والتراث**. القاهرة: دار سينا للنشر، ١٩٩٢.

١١٧ - موسى، منيف. **شجرة النقد (دراسات نقدية)**. [د.م.]: منشورات مريم، [١٩٩٢].

انظر ايضاً: ١١

دوريات

١١٨ ـ أبو هيف، عبد الله. «قضية تأصيل المسرح العربي في التفكير الأدبي العربي الراهن.» **الوحدة**: السنة ٨، العددان ٩٤ ـ ٩٥، تموز/ يوليو ـ آب/ اغسطس ١٩٩٢. ص ٧٨ ـ ٩٠.

١١٩ ـ الأصفر، محمد علي. «مظاهر الغزو الثقافي الأوروبي المعاصر للوطن العربي.» **البحوث الاعلامية**: السنة ١، ربيع ١٩٩٢. ص ٢٩ ـ ٤٢.

١٢٠ ـ بزي، يوسف. «بعد نصف قرن من العروبة العقائدية: النص الهائم.» **الناقد**: السنة ٥، العدد ٥٢، تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٢. ص ٣٨ ـ ٣٩.

١٢١ ـ بزي، يوسف. «الثقافة في خانة الغيبة: المثقفون العرب والعالم الجديد.» **الناقد**: السنة ٥، العدد ٥٠، آب/ اغسطس ١٩٩٢. ص ٢٤ ـ ٢٥.

١٢٢ ـ حجازي، نبيل. «مدخل لدراسة المسرح العربي.» **الوحدة**: السنة ٨، العددان ٩٤ ـ ٩٥، تموز/ يوليو ـ آب/ اغسطس ١٩٩٢. ص ٣٩ ـ ٤٦.

١٢٣ ـ حمادي، عبد الرحمن. «جوانب من قضايا واشكاليات المسرح العربي.» **الوحدة**: السنة ٨، العددان ٩٤ ـ ٩٥، تموز/ يوليو ـ آب/ اغسطس ١٩٩٢. ص ٢٢ ـ ٣٨.

١٢٤ ـ الخوري، شحادة. «التعريب في الجزائر في مرحلته الجديدة.» **بناة الأجيال**: السنة ١، العدد ٣، تموز/ يوليو ١٩٩٢. ص ٧١ ـ ٧٦.

١٢٥ ـ دربك، هيام فتحي. «قضية فلسطين في السينما الروائية العربية.» **دراسات ثقافية**: السنة ١، العدد ٢، ربيع ـ صيف ١٩٩٢. ص ٤٩ ـ ٥٨.

١٢٦ ـ ربيع، سامي محمد. «تحصين المستمع العربي ضد الدعاية المضادة التي تبثها الاذاعات الأجنبية الموجهة.» **البحوث الاعلامية**: السنة ١، صيف ١٩٩٢. ص ١١٦ ـ ١٣٠.

١٢٧ ـ زيادة، خالد. «أزمة كتاب أم أزمة ثقافة؟» **الناقد**: السنة ٥، العدد ٥٠، آب/ اغسطس ١٩٩٢. ص ٢٢ ـ ٢٣.

١٢٨ ـ السامرائي، ابراهيم. «مع التعريب والمعرّب بين القدماء والمحدثين.» **البلقاء للبحوث والدراسات**: السنة ١، العدد ٢، ايار/ مايو ١٩٩٢. ص ١٥ ـ ٣٥.

١٢٩ ـ السرحان، المنجي. «حرب الخليج.. وتداعي الصيغة الثقافية!!» **عالم الكتاب**: العدد ٣٣، كانون الثاني/ يناير ـ آذار/ مارس ١٩٩٢. ص ٦٥ ـ ٦٦.

١٣٠ ـ شومان، محمد. «تحليل اجتماعي لتطور الصحافة المصرية المرحلة الليبرالية ١٩٢٤ ـ ١٩٥٢.» **الدراسات الاعلامية**: العدد ٦٨، تموز/ يوليو ـ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢. ص ١٢ ـ ٣٤.

١٣١ ـ عبد الرحمن، عزي. «ثقافة الطلبة والوعي الحضاري ووسائل الاتصال: حالة الجزائر.» **المستقبل العربي**: السنة ١٥، العدد ١٦٤، تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٢. ص ٣٤ ـ ٦٨.

١٣٢ ـ عزّام، محمد. «توظيف التراث في المسرح العربي الحديث والمعاصر.» **الوحدة**: السنة ٨، العددان ٩٤ ـ ٩٥، تموز/ يوليو ـ آب/ اغسطس ١٩٩٢. ص ٦٧ ـ ٧١.

١٣٣ ـ عصمت، رياض. «المسرح العربي والمؤسسة.» **الوحدة**: السنة ٨، العددان ٩٤ ـ ٩٥، تموز/ يوليو ـ آب/ اغسطس ١٩٩٢. ص ٩١ ـ ٩٧.

١٣٤ ـ العناد، عبد الرحمن. «اشكالية التغطية الاخبارية للحروب وجدلية تغطية وسائل الاعلام الأمريكية لحرب تحرير الكويت.» **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**: السنة ١٧، عدد خاص، أيار/ مايو ١٩٩٢. ص ١٧١ ـ ١٩٢.

١٣٥ ـ القبّاج، محمد مصطفى. «التلقي المسرحي: قراءة استبطانية جمعية.» **الوحدة**: السنة ٨، العددان ٩٤ ـ ٩٥، تموز/ يوليو ـ آب/ اغسطس ١٩٩٢. ص ٦١ ـ ٦٦.

١٣٦ ـ كامل، محمود عبد الرؤوف. «الفراغ الثقافي والاعلامي في الوطن العربي.» **البحوث الاعلامية**: السنة ١، صيف ١٩٩٢. ص ٢٨ ـ ٤٢.

١٣٧ ـ مدانات، عدنان. «السينما العربية والوعي القومي: العوائق والطموح.» **الوحدة**: السنة ٨، العددان ٩٤ ـ ٩٥، تموز/ يوليو ـ آب/ اغسطس ١٩٩٢. ص ٢٠٦ ـ ٢١٥.

١٣٨ ـ مسكين، محمد. «المسرح العربي الحديث بين ضياع الهوية وغياب الرؤية التاريخية.» **الوحدة**: السنة ٨، العددان ٩٤ ـ ٩٥، تموز/ يوليو ـ آب/ اغسطس ١٩٩٢. ص ٦ ـ ٢١.

١٣٩ ـ المنيعي، حسن. «التأصيل في المسرح العربي من خلال حركية النص.» **الوحدة**: السنة ٨، العددان ٩٤ ـ ٩٥، تموز/ يوليو ـ آب/ اغسطس ١٩٩٢. ص ٧٢ ـ ٧٧.

انظر ايضاً: ٥٦، ٩٥، ٩٩

مراجعة كتب

١٤٠ ـ الجمال، راسم محمد. «الاتصال والاعلام في الوطن العربي.» **المستقبل العربي**: السنة ١٥، العدد ١٦٤، تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٢. ص ١٤٤ ـ ١٥٠. (سليمان صالح)

١٤١ ـ دياب، محمد حافظ. «سيد قطب: الخطاب والايديولوجيا.» **دراسات عربية**: السنة ٢٨، العدد ١٠ ـ ١١ ـ ١٢، آب/ اغسطس ـ أيلول/ سبتمبر ـ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٢. ص ١٣٣ ـ ١٤٢. (تركي علي الربيعو)

١٤٢ ـ «الكويت في عيون الشعراء قصائد مختارة من وحي الاجتياح الغاشم للكويت.» **عالم الكتاب**: العدد ٣٣، كانون الثاني/ يناير ـ آذار/ مارس ١٩٩٢. ص ٩٤ ـ ١٠٣. (اخلاص فخري)

انظر ايضاً: ٤١

تربية وتعليم

دوريات

١٤٣ ـ حدادة، خالد. «العلم، التكنولوجيا، الانسان وتعليم العلوم.» **الباحث**: السنة ١١، العدد ٢ (٥٤) نيسان/ ابريل ـ حزيران/ يونيو ١٩٩٢. ص ١٣٤ ـ ١٤٢.

١٤٤ ـ حريق، ايليا. «ديموقراطية التعليم والوحدة الوطنية: تحليل من وجهة نظر العلوم السياسية.» **الاجتهاد**: السنة ٤، العددان ١٥ ـ ١٦، ربيع وصيف ١٩٩٢. ص ٢٠٩ ـ ٢٤١.

١٤٥ ـ زريقات، حامد ومحمود ابو زيد. «التعليم المستمر للمهندسين في محافظة الكرك.» **راية مؤتة**: السنة ١، العدد ١، أيار/ مايو ١٩٩٢. ص ١٣٧ ـ ١٤٢.

١٤٦ ـ عليمات، محمد. «التعليم والتدريب المهني في الأردن.» **الباحث**: السنة ١١، العدد ٢ (٥٤) نيسان/ ابريل ـ حزيران/ يونيو ١٩٩٢. ص ١٠٧ ـ ١١٩.

١٤٧ ـ عمر، معن خليل. «الجامعة بين الثالوث المتناقض في المجتمع العربي.» **الباحث**: السنة ١١، العدد ٢ (٥٤) نيسان/ ابريل ـ حزيران/ يونيو ١٩٩٢. ص ١٢٠ ـ ١٣٣.

١٤٨ ـ قنديل، عبد الرحمن. «استراتيجية العروض العملية الكشفية: نموذج مقترح لتدريس العلوم في الأقطار العربية.» **الباحث**: السنة ١١، العدد ٢ (٥٤) نيسان/ ابريل ـ حزيران/ يونيو ١٩٩٢. ص ١٧ ـ ٤٠.

انظر ايضاً: ١٥٤

علوم وتقانة

دوريات

١٤٩ ـ البادي، عوض. «المعلوماتية والمجتمع العربي.» **عربيوتر**: السنة ٤، العددان ٢٩ ـ ٣٠، حزيران/ يونيو ـ تموز/ يوليو ١٩٩٢. ص ٤٢ ـ ٤٦.

١٥٠ ـ الحلباوي، يوسف. «انتقاء ونقل وتجذير التقانة الحديثة ومستقبل التنمية العربية.» **العلم والتكنولوجيا**: العدد ٢٩، تموز/ يوليو ١٩٩٢. ص ٤٤ ـ ٥٣.

١٥١ ـ الربيعو، تركي علي. «الخطاب التكنولوجي في دول مجلس التعاون: الحدود والآفاق.» **العلم والتكنولوجيا**: العدد ٢٩، تموز/ يوليو ١٩٩٢. ص ٦٠ ـ ٦٤.

١٥٢ ـ عطية، عبد الحميد محمد. «العلم والتكنولوجيا: الطريق إلى التنمية والتقدم.» **الباحث العربي**: العدد ٣٠، تموز/ يوليو ـ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٢. ص ٢٩ ـ ٣٨.

١٥٣ ـ القليني، سوزان يوسف احمد. «القمر الاصطناعي العربي وتحديات المستقبل.» **الفكر الاستراتيجي العربي**: العدد ٤١، تموز/ يوليو ١٩٩٢. ص ١٧١ ـ ١٩٢.

١٥٤ ـ النقري، معن. «بصدد انشاء اكاديمية عربية للعلوم: مقدمات العمل العلمي العربي المشترك.» **العلم والتكنولوجيا**: العدد ٢٩، تموز/ يوليو ١٩٩٢. ص ٥٤ ـ ٥٩.

ثانياً: المصادر الأجنبية

Reference, General and Bibliography

Books

1 - Geddes, Charles (ed.). *A Documentary History of the Arab - Israeli Conflict.* New York: Praeger Publishers, 1991. 461 p.

2 - Gubser, Peter. *Historical Dictionary of the Hashemite Kingdon of Jordan.* Metuchen, N.J.; London: The Scarecrow Press, 1991. 87 p. (Asian Historical Dictionaries; 4)

History and Geography

Books

3 - Khalidi, Walid. *The Middle East Post War Environment.* Washington D.C.: Institute for Palestine Studies, 1991. 48 p.
See also: 1, 2

Periodicals

4 - GiL - Har, Yitzhak. «The South - Eastern Limits of Palestine at the End of Ottoman Rule.» *Middle Eastern Studies:* vol. 28, no. 3, July 1992, pp. 559-564.

5 - Maitra, Jayanti. «The Relationship Between the Arabian Gulf and the Othmani State: Al-U D aid and the Tripartite Conflict of Interest from 1836 to 1878.»
الوثيقة: السنة ١١، العدد ٢١، تموز/ يوليو ١٩٩٢. ص ١٩٧ ـ ١٨٤.

6 - Parker, Richard B. «The June War: Whose Conspiracy.» *Journal of Palestine Studies:* vol. 21, no. 4, Summer 1992, pp. 5-21.
See also: 83

Book Reviews

7 - Khalaf, Issa. «Politics in Palestine: Arab factionalism and Social Disintegration, 1939-1948.» *Arab Studies Quarterly:* vol. 14, no. 2-3, Spring - Summer 1992. pp. 93-95. (Meira Masrawi - Gault)

8 - Hopwood, Derek (ed.). «Studies in Arab History: The Antonius Lectures, 1978-87.» *Middle Eastern Studies:* vol. 28, no. 3, July 1992, pp. 592-595. (Martin Kramer)
See also: 49

Politics and National Thought

Books

9 - *25 Years After the 1967 War: U.S. Policy and the Arab - Israeli Conflict: A Special Report.* Washington, D.C.: The Center for Policy Analysis on Palestine, 1992. 32 p.

10 - Drysdale, Alasdair and Raymond A. Hinnebusch. *Syria and the Middle East Peace Process.* New York: Council on Foreign Relations Process, 1991.

11 - Freiberger, Steven Z .*Dawn Over Suez: The Rise of American Power in the Middle East.* 1952-1957. Chicago: Ivan R. Dee, 1992. 288 p.

12 - Gold, Dore (ed.). *Arms Control in the Middle East.* Boulder, Co: West view, 1991. (Jaffee Centre for Strategic Studies Series; no. 15)

13 - Gordon, Haim and Rivca Gordon. *Israel/ Palestine: The Quest for Dialogue.* Maryknoll. N.Y.: Orbis Books, 1991. 167 p.

14 - Heikal, Mohammad. *Illusions of Triumph: An Arab View of the Gulf War.* London: Harper Collins, [1992]. 350 p.

15 - Hudson, Michael C. *The Palestinians: New Directions.* Washington: D.C.: Center for Contemporary Arab Studies, Geogre Town University, 1990. 268 p.

16 - Hunter, Robert. *The Palestinian Up-*

rising: A War by Other means. London: I.B. Tauris, 1991. 240 p.

17 - Johnson, James Turner and George Weigel. *Just War and the Gulf War.* Lanham, Md.: University Press of America. 1991. 169 p.

18 - Kunstel, Marcia and Joseph Galbright. *Their Promised Land: Arabs and Jews in History's Cauldron - One Valley in the Jerusalem Hills.* New York: Crown Publishers, 1990. 392 p.

19 - Lederman, Jim. *Battle Lines: The American Media and the Intifada.* New York: Henry Holt, 1992. 342 p.

20 - Lesser, Ian O. *Oil, The Persian Gulf, And Grand Strategy: Contemporary Issues in Historical Perspective.* Santa Monica, CA: [n.pb.], 1991. 31 p.

21 - Melanson, Richard A. *«This Will Not be Another Vietnam»: George Bush and the Persian Gulf War.* Providence, RI: The Thomas J. Watson Jr. Institute for International Studies, Brown University, 1991. 28 p. (Occasional Papers; 9)

22 - Muslih, Muhammad and Augustus Richard Norton. *Political Tides in the Arab World.* New York: Foreign Policy Association, 1992. 72 p. (Headline Series; 296)

23 - Seale, Patrick. *Abu Nidal: A Gun for Hire.* New York: Random House, 1992. 339 p.

24 - Stahl, Shelley A. and Geoffrey Kemp (eds.). *Arms Control and Weapons Proliferation in the Middle East and South Asia.* New York: St. Martin's Press (In Association with the Carnegie Endowment for International Peace), 1992. 248 p.

25 - Talhami, Ghada Hashem. *Palestine and Egyptian National Idetity.* New York: Praeger, 1992. 190 p.

26 - Taylor, Paul and A.J.R. Groom. *The United Nations and the Gulf War, 1990-91: Back to the Future?* London: The Royal Institute of International Affairs, 1992. 66 p. (RIIA Discussion Papers; 38)

See also: 1, 65, 66

Periodicals

27 - Al-Attiya, Jalil. «L'Opposition Irakienne en quête d'unité.» *Arabies:* no. 69, September 1992. p. 17.

28 - Ghabra, Shafeeq. «National Independence in the Arab World: The Case of the Palestinians.» *Journal of Arab Affairs:* vol. 11, no. 1, Spring 1992, pp. 68-90.

29 - «Iraq: Obstinate and Undeterred.» *The Middle East:* no. 214, August 1992. pp. 18-19.

30 - Landan, Jacob M. «Soviet Works on Middle Eastern Political Parties.» *Middle Eastern Studies:* vol. 28, no. 3, July 1992, pp. 588-591.

31 - Rabie, Mohamed. «U.S. Dialogue: The Swedish Connection.» *Journal of Palestine Studies:* vol. 21, no. 4, Summer 1992, pp. 54-66.

32 - Shehadeh, Raja. «Negotiating Self-Government Arrangements.» *Journal of Palestine Studies:* vol. 21, no. 4, Summer 1992, pp. 22-31.

33 - Sobh, Samir. «Algerie: A quel saint se vouer?» *Arabies:* no. 69, September 1992. pp. 36-39.

34 - «Syria: Making Up for Some Nolence.» *The Middle East:* no. 214, August 1992. pp. 26-28.

35 - Warburg, Gabriel R. «The Sudan and Israel. An Episode in Bilateral Relations.» *Middle Eastern Studies:* vol. 28, no. 3, July 1992, pp. 385-396.

36 - Wright, Robin. «Islam, Democracy and the West.» *Foreign Affairs:* vol. 71, no. 3, Summer 1992. pp. 131-145.

See also: 74

Book Reviews

37 - Aruri, Naseer H. (ed.). «Occupation: Israel Over Palestine.» *Journal of Palestine Studies:* vol. 21, no. 4, Summer 1992, p. 100. (Joost R. Hiltermann)

38 - Boullata, Issa J. «Trends and Issues in Contemporary Arab Thought.» *Middle*

Eastern Studies: vol. 28, no. 3, July 1992, pp. 609-616. (Israel Gershoni)

39 - Calabrese, John. «China's Changing Relations with the Middle East.» *Arab Studies Quarterly:* vol. 14, no. 2-3, Spring - Summer 1992. pp. 98-100. (Jiu-Hwa to Upshur)

40 - Drysdale, Alasdair and Raymond A. Hinnebusch. «Syria and the Middle East Peace Process.» *Arab Studies Quarterly:* vol. 14, no. 2-3, Spring - Summer 1992. pp. 100-101. (Hisham Sabki)

41 - Freiberger, Steven Z. «Dawn Over Suez: The Rise of American Power in the Middle East, 1952-1957.» *Foreign Affairs:* vol. 71, no. 3, Summer 1992. p. 181. (William B. Quandt)

42 - Golan, Galia. «Soviet Policies in the Middle East: From World War 2 to Gorbachev.» *Middle Eastern Studies:* vol. 28, no. 3, July 1992, pp. 603-605. (John P. Hannah)

43 - Gowers, Andrew and Tony Walker. «Behind the Myth: Yasser Arafat and the Palestinian Revolution.» *Foreign Affairs:* vol. 71, no. 3, Summer 1992. pp. 180-181. (William B. Quandt)

44 - Hudson, Michael C. «The Palestinians: New Directions.» *Journal of Palestine Studies:* vol. 21, no. 4, Summer 1992, pp. 101-102. (Ann M. Lesch)

45 - Kunstel, Marcia and Joseph Galbright. «Their Promised Land: Arabs and Jews in History's Cauldron - One Valley in the Jerusalem Hills.» *Journal of Palestine Studies:* vol. 21, no. 4, Summer 1992, pp. 98-100. (Katheleen Christison)

46 - Lederman, Jim. «Battle Lines: The American Media and the Intifada.» *Foreign Affairs:* vol. 71, no. 3, Summer 1992. p. 180. (William B. Quandt)

47 - Peters, Cynthia (ed.). «Collateral Damage: The New World Order at Home and Abroad.» *Arab Studies Quarterly:* vol. 14, no. 2-3, Spring - Summer 1992. pp. 95-98. (David Finkel)

48 - Seale, Patrick. Abu Nidal: A Gun for Hire. *Foreign Affairs:* vol. 71, no. 3, Summer 1992. p. 181. (William B. Quandt)

49 - Shemesh, Haim. «Soviet - Iraqi Relations, 1968-1988: In the Shadow of the Iraq - Iran Conflict.» *Foreign Affairs:* vol. 71, no. 3, Summer 1992. p. 182. (William B. Quandt)

50 - Talhami, Ghada Hashem. «Palestine and Egyptian National Identity.» *Foreign Affairs:* vol. 71, no. 3, Summer 1992. p. 182. (William B. Quandt)

51 - Timmerman, Kenneth R. «The Death Lobby: How the West Armed Iraq.» *Foreign Affairs:* vol. 71, no. 3, Summer 1992. p. 182. (William B. Quandt)

See also: 7, 80

Economics

Books

52 - Eelens, F. and T. Schampers and J.D. Speckmann (eds.). *Labour Migration to the Middle East: From Sri Lanka to the Gulf.* London: Kegan Paul International, 1992.

53 - *Kuwait in the 1990's: A Society under Siege.* London: Economist Intelligence Unit, 1990. 97 p. (EIU, EPS; Special Report 2035)

45 - Searight, Sara. *The United Arab Emirates Through the 1990's: Fitful Recovery Ahead.* London: Economist Intelligence Unit, 1990. 104 p. (EIU, EPS; Special Report 2020)

Periodicals

55 - Ali, Amal El-Tigani. «Arab Investment Companies: Types, Functions, and Performance.» *Journal of Arab Affairs:* vol. 11, no. 1, Spring 1992, pp. 34-53.

56 - Ayubi, Nazih N. «Political Correlates of Privatization Programs in the Middle East.» *Arab Studies Quarterly:* vol. 14, nos. 2-3, Spring - Summer 1992. pp. 39-56.

57 - Lawson, Fred. H. «External Versus

Internal Pressures for Liberalization in Syria and Iraq.» *Journal of Arab Affairs:* vol. 11, no. 1, Spring 1992, pp. 1-33.

58 - Layachi, Azzedine and Abdel Kader Haiveche. «National Development and Political Protest: Islamists in the Maghreb Countries.» *Arab Studies Quarterly:* vol. 14, nos. 2-3, Spring - Summer 1992. pp. 69-93.

59 - Looney, Robert E. «Employment Creation in an Oil-Based Economy: Kuwait.» *Middle Eastern Studies:* vol. 28, no. 3, July 1992, pp. 565-576.

60 - «Lybia: We Could Have Lived Like Princes.» *The Middle East:* no. 214, August 1992. pp. 23-25.

61 - Merrian, John G. and Anthony J. Fluellen. «Arab World Privatization: Key to Development?» *Arab Studies Quarterly:* vol. 14, nos. 2-3, Spring - Summer 1992. pp. 57-67.

62 - «Palestinian Agriculture: Between Nature's Hammer and Israel's Anvil.» *Tanmiya:* no. 27, June 1992. pp. 1-3.

63 - «Saudi Arabia: Confidence begins to Show.» *The Middle East:* no. 214, August 1992. p. 32-33.

64 - Sobh, Samir. «Conjoncture Qatar: A Pleins Gaz.» *Arabies:* no. 69, September 1992. pp. 41-44.

Sociology

Books

65 - Freedman, Robert O. (ed.). *The Intifada: Its Impact on Israel, The Arab World, and the Super Powers.* Miami, Florida: International University Press, 1991. 417 p.

66 - Kazemi, Farhad and John Waterbury (eds.). *Peasants and Politics in the Modern Middle East.* Gainsville: Florida International University Press, 1992.

Periodicals

67 - Addi, Lahouari. «Peut-il exister une sociologie politique au Algerie?» *Peuples méditerranées:* Janvier - Juin 1991. pp. 221-227.

68 - Al-Ahnaf, Mustapha. «Sur quelques Durkheimiens arabes.» *Peuples méditerranées:* Janvier - Juin 1991. pp. 41-51.

69 - Clarke, Duncan L. and Eric Flohr. «Christian Churches and the Palestine Question.» *Journal of Palestine Studies:* vol. 21, no. 4, Summer 1992, pp. 67-79.

70 - Enjai, Mohamed. Une science sociale au Maroc, pour quoi faire? *Peuples méditerranées:* Janvier - Juin 1991. pp. 213-220.

71 - Hazboun, Samir. «A Socioeconomic Study of Beitjibrin Refugee camp Beitlehem.» *Journal of Arab Affairs:* vol. 11, no. 1, Spring 1992, pp. 54-67.

72 - Ireton, François. «Elements pour une Sociologie Historique de la Production Statistique en Egypte.» *Peuples méditerranées:* Janvier - Juin 1991. pp. 53-92.

73 - Jraisat, Jamil E. «Managing National Development in the Arab States.» *Arab Studies Quarterly:* vol. 14, no. 2-3, Spring - Summer 1992. pp. 1-17.

74 - Kerrou, Mohamed. «Entre Sociologue dans le monde arabe, ou comment le savant epouse le politique.» *Peuples méditerranées:* Janvier - Juin 1991. pp. 221-227.

75 - Orestov, R. «Lebanon: A Rude Awakening.» *Asia and Africa Today:* no. 2, 1992, pp. 59-63.

76 - «Residency as a Human Right.» *Tanmiya:* no. 27, June 1992. pp. 6-7.

77 - Roussillon, Alain. «Science sociales et identité: Quelles science sociales révée dans/ sur le monde arabe.» *Peuples méditerranées:* Janvier - Juin 1991. pp. 269-274.

78 - Roussillon, Alain. Sociologie Egyptienne, Arabe, islamique: l'Approfondissement du paradigme reformiste. *Peuples méditerranée:* Janvier - Juin 1991. pp. 111-150.

79 - Trendle Giles. «Lebanon: Only Dreams Amid the Debris.» *The Middle*

East: no. 214, August 1992. p. 34-37.
See also: 58

Book Reveiws

80 - Brynen, Rex (ed.). «Echoes of the Intifada: Regional Repercussions of the Palestinian - Israeli Conflict.» *Journal of Palestine Studies:* vol. 21, no. 4, Summer 1992, pp. 102-103. (Muhammad Hallaj)
See also: 50

Law and Public Administration

Books

81 - Abu Sahlieh, Sami Al-Deeb. *Droits de l'homme conflictuels entre l'occident et l'Islam.* Louvain-la-neuve, Belgium: Centre d'études et de recherches sur le Monde arabe contemporain, 1991. 34 p.

Culture

Periodicals

82 - «Architecture Saoudienne: Evolution et Tradition.» *Arabies:* no. 69, September 1992. p. 66-67.

Education

Periodicals

83 - Kadri, Aissa. «De l'université coloniale à l'université nationale: Instrumentalisation et «idéologisation de l'institution?».» *Peuples méditerranée:* Janvier - Juin 1991. pp. 151-184.

84 - Roy, Delwin A. «Saudi Arabian Education: Development Policy.» *Middle Eastern Studies:* vol. 28, no. 3, July 1992, pp. 477-508.

صدر حديثاً

هذا الكتاب يفضح بالوثائق والوقائع ممارسات الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الشعوب، ويسجّل انتهاكاتها التي لا تحصى لحقوق الانسان والديمقراطية، في مختلف أنحاء العالم.

الثمن: ١٢ دولاراً او ما يعادلها

إلى السادة قرّاء مجلة المستقبل العربي

نظراً إلى ارتفاع تعرفة البريد الجوي بنسبة تراوحت بين ١٠ أضعاف و١٥ ضعفاً، فقد تقرر ما يلي:

١ ـ الاشتراكات السنوية في مجلة «المستقبل العربي»:

الأفراد:

في أقطار الوطن العربي	٦٠ دولاراً أمريكياً
في البلدان الأوروبية	٨٠ دولاراً أمريكياً
أمريكا وجميع البلدان العالمية الأخرى	٩٠ دولاراً أمريكياً

المؤسسات:

في أقطار الوطن العربي	١٠٠ دولار أمريكي
خارج الوطن العربي	١٢٠دولاراً أمريكياً

٢ ـ أجور البريد الجوي للكتب:

إضافة نسبة ٥٠ بالمئة على سعر كل كتاب مذكور في قائمة منشورات المركز، عند ارساله بالبريد الجوي داخل الوطن العربي.

إضافة نسبة ١٠٠ بالمئة على سعر كل كتاب مذكور في قائمة منشورات المركز، عند ارساله إلى الدول الأجنبية خارج الوطن العربي.

AL MUSTAQBAL AL ARABI
(The Arab Future)

٨. 165 November 1992
Published Monthly by Centre for Arab Unity Studies
Address: «Al Mustaqbal Al Arabi»
«Sadat Tower» Bldg. - Lyon Street - P.O.B. 113-6001 - Beirut - Lebanon
Tel: 869164 - 801582 - Cable: MARARABI - Beirut
Telex: MARABI 23114 LE-Fax: (1-212) 4781303

Annual Subscription

- Individuals:

- Arab Countries	$ 60
- Europe	$ 80
- U.S.A. & Else where	$ 90

- Official Institutions:

- Arab Countries	$ 100
- Eslewhere	$ 120

سعر العدد

● لبنان ٢٠٠٠ ل. ل. ● سوريا ٥٠ ل. س. ● الأردن ١,٥٠ دينار ● العراق دينار واحد ● الكويت دينار واحد ● الامارات العربية ١٥ درهماً ● البحرين دينار واحد ● قطر ١٥ ريالاً ● السعودية ١٥ ريالاً ● الجمهورية اليمنية ٤٠ ريالاً أو ٦٠٠ فلس ● مصر ٣ جنيهات ● السودان ١٠ دينار ● الصومال ٢٠ شلناً ● ليبيا دينار واحد ● الجزائر ٢٠,٤٠ ديناراً ● تونس ١,٥٠ دينار ● المغرب ١٢ درهماً ● موريتانيا ٢٥٠ اوقية ● قبرص ٣ جنيهات ● اليونان ٣٠٠ دراخما ● فرنسا ٤٠ فرنكاً ● المانيا ١٠ ماركات ● ايطاليا ٥٠٠٠ ليرة ● بريطانيا ٤ جنيهات ● سويسرا ١٤ فرنكاً ● هولندا ١٠ فلورين ● أميركا وسائر الدول الأخرى ٨ دولارات.